المدرســـة الوطنيـــــة العليـــا للعلـــــوم السياسيـــة

التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي في الجزائر: دراسة في الإمكانات والمعيقات(1999-2019)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMDالطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة

إعداد الباحثة:

❖ خديجة بن طلاع

إشراف الأستاذ الدكتور:

لقمان مغراوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
قرفي عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
لقمان مغراوي	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
زيام عبد النور	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
ناصر عامر	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
قنفود مرزاق	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا
لغواطي ياسمين	أستاذ محاضر أ	جامعة العفرون	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024م-2025م/ 1445هـ-1446هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

"...رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي ... "

سورة النمل الآية: 19

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه، والشكر لله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل وبلوغ الهدف المنشود.

اعترافا بالجميل وتقديرا لكل المجهودات المبذولة من طرف أستاذي الفاضل" لقمان مغراوي"يشرفني أن أتقدم له بأسمى وأرقى عبارات الشكر والامتنان لقبوله الإشراف على هذا العمل منذ بدايته إلى نهايته بدعمه وتشجيعه وبنصائحه القيمة التي لم يبخل بها عليّ، راجية من المولى عز وجل أن يحفظه وأن يجازيه خير الجزاء على كل ما قدمه لي.

كما أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة الموقرة كل باسمه وصفته لقبولهم الإشراف على قراءة ومناقشة هذا العمل.

ولا أنسى من كان لهم الفضل عليّ: لكل أساتذتي بقسم العلوم السياسية بجامعة خميس مليانة الجيلالي بونعامة.

الشكر موصول أيضا للدكتورة ابتسام أوعشرين والدكتورة نجوى بوزورين على دعمهم وتشجيعهم المتواصل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وكل الموظفين والإداريين على حسن معاملتهم طيلة فترة الدراسة .

الشكر والتقدير لكل الأساتذة الذين رافقوني في مشواري الدراسي وأناروا عقلي بعلومهم ومعارفهم.

وفي الأخير، شكرا لكل من علمني حرفا ولكل من دعمني من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

ـ من أنجبتني في هذه الدنيا وتعبت كثيرا في تربيتي،وعلمتني العلم والأدب وقبل ذلك الحب، وكانت الداعمة والمساندة الأولى لي بعد الله تعالى في إنجاز هذه الأطروحة، إلى نبع الحنان التي كانت دعواتها تتهاطل عليّ في كل وقت وحين أمي الحبيبة " لعاليا "

ـ من فرح بمولدي وبحبه وعطفه سقاني،وعلمني الاعتماد على النفس وكيف أكون قوية وصابرة، ومنحني دروسا في الحياة، إلى داعمي الثاني وفخري أبي الغالي " بوزيان "

ـ زوجي ورفيق عمري " جمال.

ـابني نبض قلبي" أمير عبد الوهاب ".

ـ أختي وصديقتي وغاليتي الوحيدة " خيرة ".

ـ إخوتي: محمد وزوجته خلود، والكتكوتين القمرين النيرين " عبد السلام " و"أيوب "

إلى نور الدين وزوجته وابنته جمانة. إلى إخوتي:رضا، معمر، بلال، وريان.

ـ كل صديقاتي وزميلاتي وكل من يعرفني.

خديجة

الفهـــــرس العام

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان.....	أ
الإهداء.....	ب
الفهرس العام.....	ا
فهرس الجداول.....	ا
فهرس الأشكال.....	ا
مقدمة.....	01
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي	15
تمهيد:.....	16
المبحث الأول: التأصيل النظري لعملية التحول الديمقراطي.....	17
المطلب الأول:مفاهيم أساسية حول الديمقراطية وأصل نشأتها.....	18
المطلب الثاني:التحول الديمقراطي:مقاربة مفاهيمية عامة.....	38
المطلب الثالث:الدوافع والأسباب الرئيسية للتحول الديمقراطي.	48
المطلب الرابع: آليات عملية التحول الديمقراطي.....58	
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.....	67
المطلب الأول:ماهية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.....	68
المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية وأهميتها العلمية.....	81
المطلب الثالث:نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.....	84
المطلب الرابع: الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية.....	96
المبحث الثالث:المداخل والنظريات المفسرة لعلاقة التنمية بالديمقراطية.....	100
المطلب الأول: النظريات التي تناولت موضوع العلاقة بين التنمية والديمقراطية.....	100
المطلب الثاني:جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية.....	101

الفهرس العام

المطلب الثالث:تجارب بعض الدول التي تبين العلاقة بين التنمية والديمقراطية..... 105

خلاصة 107

الفصل الثاني:واقع التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي بالجزائر من 1999-2019..... 109

تمهيد: 110

المبحث الأول: مسارات التنمية الاقتصادية بالجزائر من 1999-2019..... 111

المطلب الأول: طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري..... 112

المطلب الثاني: ريعية الاقتصاد الجزائري..... 121

المطلب الثالث:الإمكانات والموارد الاقتصادية في الجزائر..... 130

المبحث الثاني:التحول الديمقراطي وخصوصية العملية السياسية بالجزائر1999-2019.... 136

المطلب الأول:طبيعة النظام السياسي الجزائري ومؤسساته السياسية..... 138

المطلب الثاني: عوامل وأسباب التحول الديمقراطي بالجزائر..... 160

المطلب الثالث: مظاهر عملية التحول الديمقراطي بالجزائر..... 178

المبحث الثالث: البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر في ظل الأوضاع السياسية من 1999-2019..... 191

المطلب الأول: نظرة سياسية عن البرامج التنموية بالجزائر قبل سنة 1999..... 192

المطلب الثاني:برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004..... 196

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009..... 201

المطلب الرابع: البرنامج الخماسي 2010-2014..... 204

خلاصة 215

الفصل الثالث: نظرة تقييمية لواقع التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي بالجزائر في ظل المعيقات الموجودة من 1999-2019 217

تمهيد: 218

الفهرس العام

المبحث الأول: تقييم البرامج التنموية بالجزائر من 1999 إلى 2019..... 219

المطلب الأول: النتائج المترتبة عن تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004..... 220

المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009..... 235

المطلب الثالث: النتائج المترتبة عن تنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014..... 243

المطلب الرابع: النتائج المترتبة عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019..... 250

المبحث الثاني: تقييم مسار عملية التحول الديمقراطي بالجزائر من الفترة 1999- 2019.... 258

المطلب الأول:شرعية العملية السياسية بالجزائر. 259

المطلب الثاني:المشاركة السياسية كمؤشر لتقييم التحول الديمقراطي بالجزائر..... 282

المطلب الثالث: مكانة وفعالية المجتمع المدني كمؤشر لتفعيل التحول الديمقراطي بالجزائر..... 289

المطلب الرابع: الوضع السياسي بالجزائر في ظل الحراك الشعبي 2019..... 300

المبحث الثالث: المعيقات التي واجهت تفعيل عملية التنمية الاقتصادية وعرقلت مسار التحول الديمقراطي بالجزائر من 1999 إلى 2019..... 312

المطلب الأول:معيقات التنمية الاقتصادية بالجزائر من 1999-2019..... 313

المطلب الثاني: معيقات التحول الديمقراطي بالجزائر 1999-2019..... 318

المطلب الثالث:نظرة استشرافية لتفعيل دور التنمية الاقتصادية في تجسيد التحول بالجزائر الديمقراطي..... 328

خلاصة..... 333

خاتمة..... 335

قائمة المصادر والمراجع..... 340

ملخص..... 367

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	توضيح نسب قطاع المحروقات مقارنة مع القطاعات الأخرى	123
02	قيمة الصادرات بالجزائر 2000-2010	124
03	مساهمة الجباية البترولية في الإرادات العامة للدولة	127
04	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012	129
05	تطور الجمعيات في الجزائر	186
06	مجالات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	198
07	مجالات وقطاعات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	201
08	القطاعات التي تضمنها المخطط الخماسي 210-2014	205
09	علاقة العهدة الرئاسية بالمخططات التنموية 2001-2004	210
10	تطور نسبة النمو الاقتصادي أثناء وبعد تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي	221
11	نسبة البطالة في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	224
12	نسبة المشاريع التي انتهجتها الحكومة في ظل برنامج دعم النمو الاقتصادي	225
13	قيمة الصادرات والواردات في الجزائر 2000-2004	228

14	نسبة بعض المؤشرات الاقتصادية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	229
15	نسبة النمو الاقتصادي وفق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	235
16	نسبة البطالة في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	237
17	نسب البطالة حسب الجنس 2005	238
18	قيمة الصادرات والواردات من المحروقات في الجزائر من 2006-2009	239
19	نسبة الصادرات والواردات في الجزائر 2006-2009	240
20	تطور نسب بعض المؤشرات الاقتصادية 2006-2009	241
21	معدل النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014	243
22	تطور معدلات البطالة في الجزائر 2010-2014	245
23	قيم الصادرات والواردات بالجزائر من 2010-2014	246
24	تطور معدل النمو الاقتصادي في ظل تنفيذ المخطط الخماسي للنمو 2014-2019	251
25	معدلات البطالة في ظل تنفيذ المخطط الخماسي للنمو 205-2019	253
26	نسبة الصادرات والواردات في ظل البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019	255
27	تطور معدل التضخم في ظل البرنامج الخماسي للنمو 2015-	257

	2019	
28	نتائج الانتخابات الرئاسية سنة 1999	**261**
29	النصوص القانونية والتنظيمية لتنفيذ الميثاق الوطني	**268**
30	نسبة المشاركة السياسية الوطنية في الانتخابات المحلية التشريعية والرئاسية بالجزائر عقب التعددية السياسية	**285**

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	توضيح مضمون عملية التنمية	**71**
02	مراحل تحقيق التنمية الاقتصادية حسب روستو	**93**
03	مسار العملية السياسية في الجزائر حسب نسق دافيد ايستون	**214**
04	توزيع محاور برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	**234**

مقدمـــــــــة

مقدمـــــة

تمهيد:

شهد العالم ظهور العديد من المفاهيم بعد الحرب العالمية الثانية في مجالات مختلفة، وتعتبر التنمية من بين تلك المفاهيم التي عرفت اهتمام العديد من دول العالم نظرا للدور الذي تلعبه في التحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم بانتهاج أساليب وخطط وبرامج تنموية تمس قطاعات مختلفة سياسية واجتماعية ثقافية واقتصادية، ونظرا لعلاقة الاقتصاد بباقي القطاعات سعت معظم دول العالم للتركيز على التنمية الاقتصادية باعتبارها عصب الاقتصاد ومنها تنطلق مختلف البرامج والإستراتيجيات التي تمكن الدول من المضي قدما في ظل وجود نظام سياسي قائم على الديمقراطية التي تعتبر هي الأخرى نظام حكم يقوم على حكم الشعب نفسه بنفسه للخروج من الظلم والاستبداد والتسلط الذي شهدته معظم الدول ونخص بالذكر الدول النامية، ما جعلها تسعى لتغيير طبيعة نظامها السياسي القائم على الدكتاتورية إلى نظام حكم ديمقراطي يحترم الحقوق والحريات ويقوم على حكم الشعب.

والجزائر كغيرها من دول العالم شهدت تغييرات في نظامها السياسي والاقتصادي في ظل موجة التحولات العالمية، وقد عرفت التنمية الاقتصادية بالجزائر تنفيذ العديد من الإصلاحات والبرامج الحكومية خصوصا بعد أحداث أكتوبر 1988 ونظرا لتداخل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية دفعت بصانع القرار لسن قوانين وبرامج حكومية تنموية قصد الحفاظ على أمن وسلامة النظام السياسي بالاستجابة للمطالب المجتمعية التي كانت غالبا تأخذ الطابع السوسيو اقتصادي إلا أن الاستجابة لها كانت تأتي كحلول سياسية، في ظل محاولتها للتحول الديمقراطي الذي سعت الجزائر لتجسيده على أرض الواقع بعد المتغيرات الداخلية والخارجية التي عرفتها الساحة الوطنية.

نظرا للعلاقة التي تربط بين الجانبين السياسي والاقتصادي جاءت دراستنا هاته التي تعنى بالتركيز على التنمية الاقتصادية بالجزائر ودورها في تجسيد عملية التحول الديمقراطي بالجزائر في ظل الإمكانات المتاحة من الفترة الممتدة بين 1999 إلى 2019، وهي فترة

شهدت تنفيذ العديد من الإصلاحات والبرامج التنموية التي جاء بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بغية تحسين الأوضاع المعيشية والاستجابة للمطالب المجتمعية من جهة ومن جهة أخرى السعي لحماية النظام السياسي والحفاظ على استمراره وبقائه.

1) أهمية الدراسة:

أ-**الأهمية العلمية:** تكمن في محاولة إثراء الدراسات التي تشمل مجال البحث في التنمية الاقتصادية بالجزائر خصوصا، ومن خلال ربطها بعملية التحول الديمقراطي التي سعت الجزائر لتجسيدها كنظام حكم جديد قائم على التعددية الحزبية والسياسية، بذلك نسعى لزيادة الوعي بدور التنمية في تفعيل التحول الديمقراطي من خلال تحسين الظروف المعيشية للمواطن التي تسمح بخلق حالة من الأمن في وسط الطبقات المجتمعية المختلفة والتي من شأنها بعث شرعية النظام السياسي القائم.

ب ـ الأهمية العملية:

تستمد الدراسة أهميتها العملية من خلال التطرق لمختلف البرامج الحكومية والسياسات التنموية التي باشرتها الدولة منذ سنة 1999 ومحاولة فهم المخططات التنموية التي جاءت في هذا الصدد ومحاولة ربطها بعملية التحول الديمقراطي التي باشرتها الدولة مع إظهار طبيعة العلاقة التي تحكم المتغيرين معا في ظل ما تزخر به الجزائر من إمكانات.

2) أهداف الدراسة:

تسعى كل دراسة لتقديم إضافة علمية، وهدف هذه الدراسة هو محاولة فهم عملية التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي بالجزائر في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019، و السعي لمعرفة الدور الذي لعبته عملية التنمية الاقتصادية من خلال البرامج الحكومية والمخططات التنموية في مساعدة صانع القرار على انتهاج النظام الديمقراطي كنظام سياسي قائم على حكم الشعب، ومن خلال هذا الهدف الأساسي تتبلور مجموعة من الأهداف الثانوية التي تنقسم إلى:

أ- الأهداف العلمية:

- التطرق لعملية التنمية الاقتصادية بالجزائر بشكل عام.
- التطرق لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر.
- ربط العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي بالجزائر.
- التطرق للإمكانات التي تزخر بها الجزائر والتي تعتمد عليها عملية التنمية الاقتصادية.

ب- الأهداف العملية:

- عرض البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1999.
- توضيح أسباب ومظاهر عملية التحول الديمقراطي بالجزائر.
- تقييم عملية التنمية الاقتصادية من خلال تقييم البرامج التنموية.
- تقديم نظرة استشرافية لدور التنمية الاقتصادية في تفعيل عملية التحول الديمقراطي بالجزائر .

3) مبررات اختيار الموضوع:

تعكس مبررات اختيار الموضوع الأسباب الذاتية والموضوعية التي انطلقت منها الباحثة بغية الوصول إلى نتائج موضوعية لدراستها والمتمثلة فيما يلي:

أ- الأسباب الذاتية:

- الاهتمام بمجال البحث في موضوع التنمية عموما والتنمية الاقتصادية خصوصا.
- الرغبة الشخصية في فهم عملية التحول الديمقراطي بالجزائر.
- السعي لإثراء مجال البحث في التنمية الاقتصادية.
- البحث في طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي والرغبة الذاتية في ربط المجال الاقتصادي بالمجال السياسي نظرا لدورهما الفعال.

ب-الأسباب الموضوعية:

- ارتباط الموضوع بطبيعة التخصص في مجال العلوم السياسية.
- الوضع السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر كان له الفضل في البحث في طبيعة الموضوع.
- إضافة الدراسة كمرجع علمي للمكتبات في مجال التنمية الاقتصادية ولتقديم فائدة علمية للباحثين في هذا الحقل المتنوع.
- محاولة تقديم ورقة بحثية ذات قيمة علمية تجمع بين المجالين السياسي والاقتصادي معا حول متغيرين مهمين كل منهما يكمل الآخر التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي.

4) الدراسات السابقة:

إن كل دراسة علمية موضوعية تبنى على دراسات سابقة أخذت موضوع الدراسة من زاوية معينة كتراكمية علمية ينبغي المرور عبرها في تقديم تحليل علمي يثري موضوع البحث، ويبرز نقاط التشابه ونقاط الاختلاف حول المتغيرات التي تناولتها الدراسة محل البحث، ويمكن إدراج الدراسات التي تم الاعتماد عليها فيما يلي مع إظهار أوجه الشبه وأوجه الاختلاف المتعلقة بكل دراسة:

الأولى: للباحث مصطفى بلعور تحت عنوان التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية(دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2010) أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر، 2009-2010 . تم من خلال هذه الدراسة معالجة **الإشكالية التالية:** ماهي المؤثرات والمتغيرات التي حكمت عملية التحول؟ وما مدى استجابة تلك النظم لموجة التحول الديمقراطي؟وهل استطاعت التكيف مع ضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية؟

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية: اتسمت عملية التحول الديمقراطي بالجزائر بعدم الفاعلية، إذ تفاقمت مشكلة البطالة وتزايدت حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وانتشر

الفساد وهذا يدل على فشل السياسات المنتهجة التي زادت من حدة الفوارق الاجتماعية، كما أدى قرار التحول إلى حالة من اللإستقرار وعدم قدرة النظام القائم على الأحادية الحزبية على الاستجابة للمطالب، كما ظهر وجود خلل في مبدأ الفصل بين السلطات نظرا لهيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية.

أما أوجه الاختلاف بين دراستي وهذه الدراسة فتكمن في: الفترة الزمنية لدراسة الموضوع إذ تناولت دراستي الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019 في دراسة عملية التحول الديمقراطي، أسبابها ومظاهرها كما سعت دراستي لربط عملية التحول الديمقراطي بعملية التنمية الاقتصادية لفهم العلاقة أكثر.

أوجه الشبه: كلا الدراستين تناولت عملية التحول الديمقراطي بالتركيز على توضيح السياسات المنتهجة في الجزائر والتطرق لتسلسل الكرونولوجي لمسار النظام السياسي وانتقاله من الأحادية الحزبية والسياسية إلى التعددية السياسية.

الدراسة الثانية: للباحثة فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، تناولت الباحثة الموضوع من خلال التطرق لمعالجة الإشكالية التالية: هل يمكن أن تكون هناك تنمية شاملة بدون وجود قوي للدولة؟ وهل يمكن تحقيقها في الجزائر بعيدا عن الدولة.

وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية: لقد كان للدولة دور كبير في التنمية في مختلف دول العالم رغم اختلاف طبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية، لكن في حالة الجزائر لم يظهر ذلك الدور بسبب فشل سياساتها سواء التدخلية أو سياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق الذي نجمت عنه العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أوجه الاختلاف: اختلفت دراستي من خلال طبيعة العلاقة التفاعلية إذ دراستي انطلقت من دور التنمية في تجسيد عملية التحول الديمقراطي بالجزائر بينما هذه الدراسة اقتصرت على دور الدولة بصفة عامة في التنمية.

أوجه الشبه: كلا الدراستين تناولتا الموضوع من خلال ربط المتغيرين السياسي والاقتصادي معا لفهم طبيعة العلاقة التفاعلية.

الدراسة الثالثة:للباحثة حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر في الفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، عالجت الباحثة الموضوع انطلاق من الإشكالية التالية: ما انعكاسات البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2005-2014 على معدلات الفقر.

وتوصلت من خلالها إلى النتائج التالية: بقيت معدلات الفقر مؤقتة غير مستدامة نظرا لمواصلة الجزائر الاعتماد على مورد واحد وهو البترول، كما عرفت البطالة ارتفاعا بسبب نقص مناصب الشغل والمناصب المتاحة هي مناصب مؤقتة

أوجه الاختلاف: تختلف دراستي عن هذه الدراسة في طبيعة المتغيرات المدروسة ومعالجة البرامج التنموية من خلال ربطها بمتغير الفقر بينما دراستي عالجت موضوع التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

أوجه الشبه: كلا الدراستين تناولتا موضوع البرامج التنموية في الجزائر باعتبارها إحدى السياسيات المنتهجة من قبل الدولة قصد معالجة المشاكل المجتمعية المنتشرة في المجتمع ومنها الفقر والبطالة.

5) الإشكالية:

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر عملية معقدة سعت الدولة لدعمها من خلال النهوض بالاقتصاد الوطني، وانطلاقا من البرامج والسياسات الحكومية التي سطرتها

الدولة منذ سنة 1999 ورصدت لها مبالغ مالية ضخمة بغية تحسين الظروف المعيشية من جهة ومن جهة أخرى للمساهمة في تحقيق نوع من الأمن والاستقرار المجتمعي لتسهيل عملية التحول الديمقراطي بالنظر للعلاقة التي تربط بين المتغيرين

وانطلاقا من هذا التصور جاءت هذه الدراسة لتعالج الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة عملية التنمية الاقتصادية في تجسيد عملية التحول الديمقراطي بالجزائر خلال الفترة من 1999إلى 2019 ؟

الأسئلة الفرعية:

يمكن من خلال هذه الإشكالية طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

1. فيم تتمثل البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 1999 وصولا إلى سنة 2019؟
2. فيم تمثلت مظاهر التحول الديمقراطي بالجزائر؟
3. كيف تساهم عملية لتنمية الاقتصادية في تفعيل التحول الديمقراطي بالجزائر؟
4. ما مدى فعالية البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 1999؟
5. هل نجحت الدولة الجزائرية في التحول للنظام الديمقراطي في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019؟

بغية معالجة مختلف هذه التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية:

6) الفرضية الرئيسية:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وجب اختبار صحة الفرضية التالية.

لقد ساهمت البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2019 – 1999 إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية ولو نسبيا مقارنة على ما كانت عليه قبل هاته الفترة، الأمر الذي ساهم في تحقيق الأمن المجتمعي الذي سمح بدعم ومواصلة الدولة في تفعيل التحول نحو النظام الديمقراطي.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: تمثلت البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر في برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، برنامج توطيد النمو 2015-2019،

الفرضية الثانية:تمثلت مظاهر التحول الديمقراطي بالجزائر من خلال فتح المجال للتعددية الحزبية والسياسية ابتداء من دستور 1989، تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، فتح المجال لمشاركة المرأة في الحياة السياسة .....الخ.

الفرضية الثالثة: تمكن عملية التنمية من تحقيق الأمن المجتمعي وبالتالي تحقيق مبدأ شرعية النظام السياسي ما يسمح للأفراد بالمشاركة السياسية في العملية السياسية.

الفرضية الرابعة: شهدت الجزائر محطات بارزة من خلال سعيها للتحول الديمقراطي إلى أن فعالية عملية التحول لم ترق للمستوى المطلوب بسبب طبيعة النظام السياسي و خصوصية البيئة المحيطة به وخصوصية المجتمع الجزائري و محدودية ثقافة أفراده.

7) حدود الدراسة:وتتضمن مايلي:

أ- الحدود المكانية:

اقتصرت الدراسة على معالجة موضوع التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي في الجزائر

ب-الحدود الزمنية

تم تحديد الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1999 إلى 2019، نظرا للتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة والتي تزامنت مع الإصلاحات الشاملة التي باشرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إطار دعم عملية التنمية من خلال البرامج التنموية من جهة، ومن جهة أخرى في محاولته لتفعيل عملية التحول الديمقراطي التي تم تبنيها عقب أحداث أكتوبر 1988 وتضمنها دستور 1989 .

8) منهجية الدراسة:

لإضفاء طابع الموضوعية حول الدراسة وجب الاعتماد على منهجية علمية منظمة تمكن الباحث من التوصل إلى الأهداف المسطرة، ووجب الاعتماد على منهج علمي دقيق " باعتباره المسار الذي يتبعه الباحث في معالجته لموضوع ما، انطلاقا من إتباع الخطوات المنهجية من طرح للإشكالية وصولا إلى اختبار الفرضية للوصول إلى نتائج موضوعية دقيقة حول الموضوع محل البحث" [1].

انطلاقا من هذا تم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج العلمية والمقتربات التالية:

أ- المناهج العلمية المتبعة في الدراسة:

- **المنهج الإحصائي**

يمكن تعريفه على أنه منهج يقوم على " استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية لها "[2]، وتم استخدام هذا المنهج في مضمون الفصل الثاني من خلال دراسة البرامج التنموية والتطرق لمختلف الإحصائيات المتعلقة بالقطاعات التي مسها الإصلاح ومحاولة تحليلها وتفسيرها، كما تم الاعتماد عليه في إحصاء مؤشرات التنمية الاقتصادية وتقديم تحليل موضوعي حول نتائجها في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019 ، وتم استخدامه أيضا في الفصل الثالث في تقييم نتائج عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- **المنهج التاريخي:**

تم الاعتماد على هذا المنهج في الفصل الأول النظري من خلال سرد تاريخ

[1] محمد سليمان الدجاني، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008م، ص 72.

[2] عامر إبراهيم قنديجلي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2008م، ص 149.

ونشأة الديمقراطية والتطرق لتاريخ التجربة الديمقراطية في الجزائر والتطرق لمسار عملية التحول الديمقراطي منذ إقرار التعددية الحزبية والسياسية التي فتحت المجال للتداول السلمي على السلطة، كما تم الاعتماد عليه في تتبع تاريخ عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وتطورها من خلال الفترة 1999-2019 باعتبارها المجال الزمني الذي تم تحديده للبحث

- **المنهج المقارن:**

تم استخدام المنهج من خلال مقارنة نتائج البرامج التنموية المنجزة منذ 1999-2019 والنظر في مدى تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي، كما تم استخدامه في الجانب السياسي من الدراسة المتعلق بالتحول الديمقراطي من خلال مقارنة نتائج مؤشرات التحول خلال نفس الفترة لتفسير العلاقة التبادلية بين المتغيرين محل البحث التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي

ب- المقتربات: من أهم المداخل والمقتربات التي اعتمدتها الدراسة ما يلي:

- **المقاربة التحديثية:** وهي التي تربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، انطلاقا من فرضية مفادها التأكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي، إذ ما يميز هذه المقاربة هو التركيز على نشوء ولاء وطني يتوافق مع وجود المؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها ما يسمح بظهور مؤشرات تدل على زيادة نمو دخل الفرد و انتشار التعليم وتحسين الوضع الصحي[1]، وتم الاعتماد على هذه المقاربة في إظهار طبيعة العلاقة التي تربط التنمية الاقتصادية بالتحول الديمقراطي بالجزائر من خلال دراسة المؤشرات المتعلقة بكل متغير.
-

[1] رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**. ط01، الجزائر: دار هومة للطبع، 2002، ص72.

- **الاقتراب النظمي:**

لدافيد ايستون والذي يقوم على وجود مدخلات من البيئتين الداخلية والخارجية تتم دراستها ضمن العلبة السوداء من قبل صناع القرار لتنتج مخرجات تتضمن استجابة لتلك المطالب إما في شكل قرارات سياسية أو وعود مستقبلية تتم بعدها التغذية الرجعية كرد فعل عن القرارات الصادرة عن صناع القرار وهذا ما يسمى بالعملية السياسية ، وتم استخدام هذا المقترب لدراسة عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بإسقاطها على النسق النظمي لتحليل طبيعة المدخلات والمخرجات التي مست النظام السياسي الجزائري ودفعت به للتغيير في طبيعته السياسية والاقتصادية.

- **الاقتراب القانوني المؤسساتي**

تم استخدامه في الدراسة من خلال التطرق للمؤسسات السياسية ودورها في تنفيذ البرامج الحكومية التنموية التي سطرتها الدولة وفق قوانين تنظيمية ومراسيم رئاسية تضفي طابع الشرعية على تلك القرارات.

- **اقتراب الثقافة السياسية**

يعود الاهتمام بهذا المقترب إلى ثمانينيات القرن الماضي وذلك في إطار موجة التحول الديمقراطي في مناطق عديدة في العالم، حيث اهتم به بعض الدارسين وأولوه عناية خاصة على اعتباره مدخلا رئيسيا في فهم وتحليل أبعاد موجة التحول الديمقراطي والتنمية السياسي ويعتبر ألموند أول من استخدم المصطلح في مقاله سنة 1956 وعرفها بأنها مجموعة للتوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي .[1]

[1] حملة صبرينة، **الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمي، العدد السابع، سبتمبر 2015، ص385.

وتم الاستناد على هذا الاقتراب في الدراسة لتحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في فترات زمنية مختلفة لفهم طبيعة الثقافة المنتشرة بين الأفراد تجاه السياسات التي انتهجتها الدولة في مجال التنمية الاقتصادية وكذا التحول الديمقراطي، باعتبار أن للثقافة السياسية الدور الكبير في نجاح مختلف القرارات السياسية بما فيها التحول الديمقراطي إذ يتشكل الوعي لدى الأفراد بضرورة المشاركة في العملية السياسية باعتبارها تعنيهم وهي استجابة لمطالبهم.

ت- أدوات جمع المعلومات:

- **الملاحظة العلمية:** تعتبر الملاحظة من بين أهم أدوات جمع المعلومات، إذ تستعمل في حالات معينة وخاصة بالنسبة للمواضيع السلوكية أو المواضيع التي تحتاج إلى المعاينة والحصول على المعلومات اللازمة في المواقف الطبيعية.[1]

وتم الاعتماد عليها من خلال ملاحظة التطور الكرونولوجي لعملية التحول الديمقراطي بالجزائر وكذا ملاحظة البرامج التنموية والقرارات السياسية التي تبناها صانع القرار في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019، فمن خلالها يمكن ملاحظة مدى تنفيذ تلك المشاريع وفق الخطط التي تم رسمها ومدى فعاليتها من خلال النتائج المتوصل إليها.

- **تحليل مضمون الوثائق الرسمية:**إذ تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستعانة ببعض الوثائق الرسمية لإثراء مضمون البحث ومحاولة تحليل ما تضمنته من قوانين ومراسيم تخص البرامج التنموية في الجزائر التي باشرتها الدولة بتحديد الفترة 1999-2019 ومحاولة ترجمتها إلى جداول توضيحية، كما تم تحليل مؤشرات عملية التحول الديمقراطي بالجزائر وتنظيمها في شكل جداول أيضا لملاحظة الفرق في الفترات الزمنية .

[1] عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**. الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2002، ص50.

- **الإحصاء:** وتم الاستعانة به من خلال التطرق للعديد من الإحصائيات الرسمية حول مؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومحاولة تحليلها وفق ما تقتضيه الدراسة وبترجمة تلك الإحصائيات إلى جداول وأشكال.

ث – صعوبات الدراسة:

لكل دراسة صعوبات تعيق مسار البحث العلمي وعلى الباحث مواجهتها قصد الوصول إلى النتائج المرغوبة وتتلخص الصعوبات التي واجهت هذا البحث فيما يلي:

- تضارب الآراء حول تحديد طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي، أي منهما يؤثر في الآخر إذ هناك من يرى أن التنمية تؤثر على الديمقراطية وهناك من يرى العكس الديمقراطية تؤثر على التنمية، وتعدد وجهات النظر تلك من شأنه تعقيد سير العمل.
- تحديد الفترة 1999–2019 وتعتبر محطة مهمة في تاريخ الجزائر نظرا لما شهدته الفترة من أحداث مست مختلف المجالات، ما استدعى التطرق لمختلف المحطات البارزة التي عرفتها الجزائر إبان هذه الفترة من خلال التدقيق والتركيز في المعطيات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي لإثبات نتائج الدراسة حتى لا يأخذ البحث منحى آخر.
- صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق الرسمية التي تدعم البحث في مسار عملية التحول الديمقراطي بالجزائر، نظرا لحساسية الموضوع.
- نقص المراجع العلمية والمصادر المتعلقة بدور التنمية في تفعيل عملية التحول الديمقراطي بالجزائر.
- صعوبة تقييم نتائج البحث، باعتبار أن التنمية لا تزال في تطور مستمر ولم تتوقف عند سنة 2019، كما أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية غير محددة ولا يمكن الجزم على فعاليتها من العدم في فترة محددة فقط، وهذا يترك مجال البحث مفتوحا.

ج – تقسيم الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

تضمن **الفصل الأول** الإطار النظري لكل من عملية التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي، وتم معالجة ذلك في مبحثين: تناول المبحث الأول الإطار النظري لعملية التحول الديمقراطي متضمنا أربعة مطالب، بينما المبحث الثاني عالج الإطار النظري لعملية التنمية الاقتصادية وتضمن هو الآخر أربعة مطالب.

أما **الفصل الثاني** فتناول موضوع واقع التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى 2019، وتضمن ثلاثة مباحث رئيسية، عالج المبحث الأول مسار عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من 1999 إلى 2019 وتضمن أربعة مطالب، بينما المبحث الثاني تضمن عملية التحول الديمقراطي بالجزائر من 1999 إلى 2019 وتضمن أيضا ثلاثة مطالب، أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه للبرامج التنموية المنتهجة في الجزائر في نفس الفترة وتناول أربعة مطالب.

أما **الفصل الثالث** فتم التطرق فيه لتقييم مسار عملية التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي بالجزائر، وتضمن المبحث الأول تقييم البرامج التنموية من سنة 1999 إلى 2019 وتضمن أربعة مطالب، فيما يخص المبحث الثانياقتصر على تقييم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر في ظل الفترة الممتدة بين 1999 و 2019 وتضمن أربعة مطالب ، أما المبحث الثالث فتم معالجة المعيقات التي واجهت تفعيل دور عملية التنمية الاقتصادية في التحول الديمقراطي في ظل الإمكانات المتاحة وتناول ثلاثة مطالب.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي

تمهيد:

شهد العالم بصفة عامة تغييرات وانقلابات عديدة في بعض النظم السياسية و ذلك رغبة في تغيير الأوضاع السائدة فيها وقصد مواكبة ركب الدول المتقدمة خاصة في ظل الظروف التي أصبح يشهدها العالم والمجتمع الدولي الذي بات ينادي بضرورة احترام الحريات الأساسية من خلال تجسيد مبادئ الديمقراطية، هاته الأخيرة التي تعتبر من أعقد القضايا التي واجهت البشرية منذ القدم ولا تزال تؤرقها، نظرا لتداخل وتعقد مبادئها وصعوبة تجسيدها على أرض الواقع، ما جعلها تحظى باهتمام الجميع وأصبحت من أولى أولويات دول العالم في ظل ما تشهده بعض الدول من كبت للحريات ومن انتشار مظاهر الظلم والاستبداد في حق الشعوب، وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق لمصطلح الديمقراطية وبعض المفاهيم المتعلقة بها، مع محاولة ربطها بعملية التحول الديمقراطي ومختلف المفاهيم النظرية ذات الصلة.

باعتبار أن هناك علاقة وطيدة بين التحول الديمقراطي والأوضاع الاقتصادية لدولة ارتأينا ربطه بالتنمية الاقتصادية، إذ لا يمكن تحقيق تحول ديمقراطي في دولة لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفرادها كما أنه هذا الأخير لا يتحقق في غياب نظام ديمقراطي يقوم على احترام الحريات الفردية وعلى المساواة قصد تحقيق العدالة الاجتماعية في الدولة، ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الفصل إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: التأصيل النظري لعملية التحول الديمقراطي

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية مفاهيمية.

المبحث الثالث: المداخل والنظريات المفسرة لعلاقة التنمية بالديمقراطية.

المبحث الأول: التأصيل النظري لعملية التحول الديمقراطي.

تعتبر الديمقراطية من المفاهيم التي حظيت بأكبر قدر من الاهتمام باعتبارها نظام حكم قائم على الإرادة الشعبية في ممارسة الحكم، أي أن الشعب هو مصدر السلطة ولا يمكن قيام هذا النموذج الديمقراطي في ظل غياب المشاركة السياسية للأفراد داخل الدولة إما بطريقة مباشرة أو من خلال النيابة باختيار من يمثلهم في المجالس النيابية، بذلك تعتبر هي المنطلق الأساسي والقاعدة الرسمية التي لابد وأن تجسدها الدول في حكمها بغية تحقيق أو تكريس التحول الديمقراطي الذي أصبح غاية كل الدول و ضرورة حتمية لابد من بلوغها للحد من الظلم والاستبداد الممارس في بعض الحكومات، وعليه سيتم من خلال هذا المبحث التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية كنموذج مثالي للحكم القائم على مبدأ المساواة والحرية الفردية بغية تحقيق العدالة الاجتماعية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى سيتم تناول موضوع التحول الديمقراطي في بعده المفاهيمي والنظري، إذ لفهم طبيعة التحول لابد من فهم مصطلح الديمقراطية، وذلك بإرجاعها لبيئتها التي ظهرت فيها، باعتبار أن لكل نظام سياسي خصوصية تميزه عن الأنظمة الأخرى والنموذج الديمقراطي نموذج غربي النشأة وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق للمطالب التالية :

المطلب الأول:مفاهيم أساسية حول الديمقراطية وأصل نشأتها.

المطلب الثاني: المقاربة المفاهيمية لعملية التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: الدوافع والأسباب الرئيسية لعملية التحول الديمقراطي.

المطلب الرابع: آليات ومظاهر التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الديمقراطية وأصل نشأتها

سيتم تخصيص هذا المطلب للمفاهيم المتعلقة بالديمقراطية مع تسليط الضوء على الأصول التاريخية لنشأتها ومختلف المبادئ التي تقوم عليها كمحاولة لإزالة الإبهام والغموض حول المصطلح الذي كثر الحديث عنه من قبل كثير من المفكرين على مر العصور، وقد تداولتها العديد من النظريات والعديد من المدارس نظرا لأهميتها.

أولا: مفهوم الديمقراطية

تعددت تعاريف ومفاهيم الديمقراطية واختلفت باختلاف المدارس الفكرية ووجهات نظر المفكرين على اختلاف جنسياتهم وانتماءاتهم، وذلك نظرا لوجود إشكاليات فكرية مختلفة إلا أن المتفق عليه أن الديمقراطية معناها العام هو" **حكم الشعب نفسه بنفسه "**[1]، وذلك يتم من خلال اختيار من ينوب عنهم في المجالس المنتخبة، وقد تعرض العديد من المفكرين لهذا المصطلح من خلال تقديم تعريفات له يمكن إيجازها على النحو التالي:

– يعود أصل كلمة الديمقراطية إلى اللغة اليونانية القديمة وهي تتكون من مقطعين الأول Démosو يعني الشعب والثاني Kratos و يعني سلطة أو حكم الشعب، حيث يتم اختيار ممثلين عنهم مع بقاء السيادة للشعب ما يضمن تحقيق المساواة بين المواطنين. [2]

– كما يعرفها بعضهم على أنها:**" شكل الحكومة التي تلتزم للجميع بصوت متساوٍ في ما يخص حياتهم من قراراتها، ويقوم بحراستها الصحافة الحرة والانتخابات الحرة والقضاء الحر "**[3]و نقصد بها حراسة قانونية داخلية، و تكون في نفس الوقت عسكرية خارجية و بذلك يمكن قمع الظلم والاستبداد الممارس على الشعب فيتم السيطرة على أمور الحكم.

[1] وجدان كاظم التميمي، **الديمقراطية رؤية فلسفية**. عمان: دار اليازوري العلمية لنشر و التوزيع، 2013، ص 23[1]

[2] أحمد سعيد نوفل، و أحمد جمال الظاهر، **الوطن العربي و التحديات المعاصرة** . القاهرة: الشركة العربية المتحدة، 2007، ص29.

[3] محمد الأحمري ،**الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق** . بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2012، ص 55.

قاموس الفكر السياسي: عرف الديمقراطية على أنها حكم الجماهير، أو حكم عامة الناس بأنفسهم، و الحكم لا يقتصر على طبقة واحدة أو أقلية تحكم، و إنما تكون المصلحة عامة بحكم الأغلبية.[1]

باعتبار أن الديمقراطية نشأت في جذور أثينية و ترعرعت هناك فقد حاول هؤلاء الأثينيون أن يتوصلوا لمفهوم الديمقراطية **Democracy** بأنه حكم الشعب ، واعتبروا أن الديمقراطية لابد و أن تمارس بطريقة عملية في أثينا من خلال تطبيق الحرية و المساواة أمام القانون ، إذ تم إنشاء الجمعية التي ينتمي إليها كافة الأثينيين الذكور كما تم إنشاء المجلس التنفيذي الممثل للقبائل الأثينية لممارسة الحكم.

في نفس الوقت هذه الديمقراطية لم تطبق بحذافيرها لأنها اقتصرت على المواطنين الذكور في الممارسة الديمقراطية بينما تم إقصاء العنصر النسوي منها تماما وحتى تم حرمان المعاقين وفئة كبار السن وحتى العبيد الذين يتم شراؤهم وبيعهم لم يكن لهم الحق في المشاركة السياسية في الحكم [2].

- **الديمقراطية:** هي عبارة عن مفهوم متنوع وذو دلالات مختلفة تتمثل في تعاون بين كل من السلطة و الشعب من خلال مشاركتهم الفعلية فيها، قصد التوصل إلى قرارات رشيدة و سليمة عقلانية.[3]
- كما عرفت على أنها: نظام سياسي من أنظمة الحكم، يكون للسلطة حق إصدار القوانين و سن التشريعات من خلال اختيار ممثلين عن الشعب يتولون تسيير شؤون حياتهم بالنيابة عنهم.

[1] محمد الأحمري، نفس المرجع السابق، ص 55.

[2] عقيل حسين عقيل ،**الديمقراطية في عصر العولمة**. مالطا منشورات ELGA، 2001، ص09-10.

[3] Guillaume Bernared et autre, **Dictionnaire de la politique et de l'administration**. Paris : Edition PUF press universitaires de France, p 53.

في كثير من الأحيان يطلق لفظ الديمقراطية على الديمقراطية الليبرالية باعتبارها نظاما سائدا في دول الغرب و حتى عالم القرن 21،و هي النظام القائم على التداول السلمي للسلطة و كذا حكم الأغلبية .[1]

أما الدكتور عبد الحميد متولي فقد عرفها على أنها: **" إحدى المذاهب الفلسفية السياسية و الإجتماعية ، كما أنها نظام من أنظمة الحكم ".**

أيضا عرفت على أنها: **" مجرد طريقة سياسية أو تنظيم تأسيسي لغرض الوصول إلى قرارات سياسية يحرز الأفراد عن طريقها سلطة التقرير بالوسائل التنافسية من أجل أصوات الشعب "**[2]، ويتضح من هذا التعريف أن المشاركة السياسية للشعب هي جوهر الديمقراطية ولا حكم ولا سلطة خارجة عن إرادته بالمفهوم الواسع للديمقراطية التشاركية الاجتماعية والسياسية

كما عرفها **إبراهام لنكلون** الرئيس الأمريكي السابق في إحدى خطبه بأنها **" حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب "**[3]ويخص بالذكر هنا الشعب،وهم المواطنون الذين يساهمون في ممارسة الرقابة على ممثليهم.[4]

أما **جوزيف شومبيتر** الباحث الأمريكي فعرفها على أنها: **" ترتيبات مؤسساتية للوصول إلى قرارات سياسية، حتى يتسنى لقادة القوى السياسية الحصول على السلطة اللازمة لصنع تلك القرارات عن طريق التنافس على أصوات الناخبين."**[5] ومما سبق ذكره

---

[1] محمد فخري راضي، **الديمقراطية: مشاركة المواطن في اتخاذ القرار**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014، ص51-53.

[2] لمى علي فرج الظاهري، **الديمقراطية شبه المباشرة و تطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة**. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط01،2010، ص18-19 .

[3] Nada Youssef, **La transition démocratique et la garantie des droits fondamentaux**. France : Edition publibook, 2011, p 18.

[4] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان: دراسة في علم الاجتماع السياسي**.(د م ن) المكتب الجامعي الحديث ،2006، ص11.

[5] وجدان كاظم التميمي، المرجع السابق ، ص27.

يتضح أن الديمقراطية ماهي إلا إرادة شعبية تسعى لسلطة قصد تلبية متطلبات أفراد المجتمع و ذلك من خلال حكم الشعب أنفسهم بأنفسهم و من خلال اختيار ممثلين عنهم يتولون مهمة وسيط بين الحكومة و الشعب قصد إيصال مطالبهم لها بغية تلبيتها وهذا ما يسمى بالمشاركة السياسية التي تقوم على انتخابات حرة و نزيهة.

التعريف الإجرائي للديمقراطية:

مما سبق يمكن التوصل إلى تقديم تعريف إجرائي للديمقراطية على أنها:

نظام حكم سياسي تقوم على حكم الشعب نفسه بنفسه من خلال اختيار أعضاء ممثلين عنهم في المجالس المنتخبة لإيصال مطالبهم المجتمعية للهيئات المختصة قصد الاستجابة لها. ولقيامها يستلزم احترام أهم مبادئها والمتمثلة في التداول السلمي على السلطة واحترام الحقوق و الحريات الأساسية للأفراد، فتح المجال لمشاركة الأفراد في الحياة السياسية وهذا كله بغية بناء نظام ديمقراطي يسعى لتوفير الحياة الكريمة لكافة شرائح المجتمع بطريقة عادلة والمساواة دون تمييز.

ثانيا: الجذور التاريخية لنشأة الديمقراطية

تعود أصل نشأتها إلى المدن الإغريقية القديمة فهي يونانية المنشأ، لكنها وظيفيا مشابهة نوع ما لمفهوم الشورى في الحكم، حيث جاءت العديد من الآيات في القران الكريم التي تحث على ضرورة إتباع مبدأ الشورى كفنٍّ للحكم و القيادة في الإسلام، ومن بين تلك الآيات نذكر قوله تعالى : **"فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير و أبقى للذين أمنوا و على ربهم يتوكلون، والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ماغضبوا هم يغفرون، و الذين استجابوا لربهم و أقاموا الصلاة و أمرهم شورى بينهم و مما رزقناهم ينفقون " سورة الشورى. الآيات: من 26 إلى 28**

من خلال الآيات الكريمة يتجلى لنا أن الشورى كانت هي الأسلوب المتبع في حل مشاكل الرعية آنذاك والنظر في كافة أمورهم في مختلف شؤون الحياة.

أيضا ورد ذكر آخر لمبدأ الشورى في قوله تعالى: **" فبما رحمت من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ". سورة آل عمران. الآية: 159**

وبذلك تكون الشورى كأنها حصانة للحاكم من الوقوع في الخطأ، وبالتالي يقوم بممارسة السلطة و يتولى الحكم بعيدا عن استخدام مظاهر الظلم والاستبداد وكذا الانفراد باتخاذ القرارات وبتطبيق مبدأ الشورى تتحقق الشرعية بكسب تأييد أفراد الشعب ومساندتهم للحاكم.

حتى السنة النبوية حملت الكثير من الأحاديث التي تحث على الشورى و ضرورة اتباع الأسلوب الديمقراطي كأساس من أسس الحكم و في كافة شؤون الحياة كما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال :" ما خاب من استخار،ولا ندم من استشار، ولا عال من اقتصد"رواه الطبراني في معجمه الأوسط من حديث أنس. فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستشير أصحابه في مختلف قضايا و شؤون أفراد عشيرته باعتبار أن السلطة السياسية و الشعب كل منهما يكمل الآخر في مختلف نواحي الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية[1]

هذا بالنسبة لنشأة الديمقراطية وتمثيلها لمبدأ الشورى في الإسلام، أما بالنسبة لنشأة الديمقراطية كمنهج أو نموذج للحكم فترجع أصولها إلى العصور الأثينية القديمة وبالتحديد القرن 15 قبل الميلاد،إذ تعتبر الديمقراطية الأثينية ترجمة فعلية للمفاهيم التي أصبحت تطلق على الحكم الديمقراطي المعاصر، وقد كان حق التصويت يقتصر على ربع أو نصف سكان أثينا من الذكور، إذ هم أحرار في تصويتهم و كذا هم أحرار في تحدثهم في الجمعية العمومية و

[1] بلال أمين زين الدين ،**أزمة الديمقراطية المعاصرة للدولة المؤسساتية** . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013، ص ص212- 213.

النمط السائد في الديمقراطية الأثينية هو الديمقراطية المباشرة والتي تتمثل في اختيار نواب الشعب ينوبون عنهم في اتخاذ قراراتهم و لم يبق هذا المعنى للديمقراطية سائدا بل تغير معناه وأعطيت له صبغة حديثة منذ القرن 18 بتعاقب الأنظمة الديمقراطية على كثير من بلدان العالم التي ساهمت في بلورتها و ظهورها [1]، وقد اعتبر أفلاطون أن الديمقراطية تتجسد في إرادة الشعب باعتباره مصدر السيادة والسلطة الذي يحقق الإرادة المتحدة للمدينة ، أما أرسطو فقد صنف الحكومات إلى ثلاثة أصناف مختلفة عن بعضها البعض في نمط حكمها إذ نجد الحكومة الملكية، الأرستقراطية، و الجمهورية ، وهذه الأخيرة تعتبر صورة من صور الديمقراطية حيث تتركز السلطة فيها بيد الشعب على اختلاف فئاته ، واتصفت الديمقراطية اليونانية بالنظام الأرستقراطي فيما يخص الأفراد الذين لهم الحق في المشاركة إذ اقتصر الأمر على عدد قليل من الأفراد وتم إقصاء فئة الأرقاء وحتى فئة الأحرار الغير حائزين على درجة المواطنة والأطفال و النساء .

حتى روما قد ساد فيها النظام الديمقراطي في كلتا الحالتين سواء العهد الملكي أو الجمهوري، لكن بمجرد وصول الأباطرة والقياصرة سيطروا على نظام الحكم الذي أصبح بيد شخص واحد أي الحكم الفردي المطلق، واستبعد وحرم طبقات الشعب من المشاركة في صنع القرار فأصبح الشعب مقسما إلى صنفين بمفهومه السياسي وهم الأفراد الذين لهم حق التمتع بالحقوق والممارسات السياسية وذلك على حسب طبقاتهم الاجتماعية

تمثلت مظاهر الديمقراطية هاته في ما أطلق عليها جمعية الشعب، و هي هيئة مكونة من مواطنين تفوقوا أعمارهم 20عاما مهمتها مراقبة كل ما تقوم به الحكومة من إصدار و مناقشة للقوانين و حتى إبداء رأيها في الشؤون الخارجية للدولة و علاقتها مع الدول المجاورة ، وما زاد من تدهور الأوضاع في أوربا هو سيادة النظم الاستبدادية و الدكتاتورية التسلطية من خلال

[1] محمد فخري راضي، المرجع السابق، ص ص71-72.

العصور الوسطى وتدعمت هذه النظم بظهور بعض النظريات كنظرية الحق الإلهي المباشر، والتفويض الإلهي فتراجعت أهمية و قيمة الديمقراطية بسبب الظلم السائد آنذاك واستمر الوضع حتى مطلع القرن 18 إذ إن الشعوب الأوربية لم تستسلم لمظاهر الظلم ، وحاولت صد كل ذلك، و بسبب هذا الوضع القائم ثار كل من المفكرين والاجتماعيين والسياسيين و القانونيين قصد تحسين الأوضاع ووضع حد لذاك الظلم والاستبداد السائد.[1]

كانت أفكار جون جاك روسو حول فكرة الديمقراطية هي الخيار الوحيد والأنسب لمعالجة المشكل القائم وردع ظلم واستبداد الأباطرة ، إلا ان ذلك لم يؤثر عليهم و ظلت فكرة الديمقراطية معلقة ومجمدة التطبيق حتى مجيء و قيام الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية و أيضا الثورة الإنجليزية ، إذ بوصول هذه الثورات و خاصة منها الفرنسية التي انبعث فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و التي أعطت دفعة قوية للمبادئ و الأسس الإنسانية، و بكل هذا بدأت بوادر الديمقراطية تتشكل من جديد و تنتشر مظاهرها في ربوع العالم و رغم اختلاف تطبيقاتها من بلد لبلد آخر و أصبحت بذلك نظام حكم قائم بذاته.[2]

نتيجة فتح المجال للحريات و للحياة الاجتماعية بعد ثورة 1948 و انتشار النمو الرأسمالي، أصبح الأفراد يطالبون الحكام بضرورة حماية حقوقهم الاجتماعية و الاقتصادية و بالخصوص السياسية منها و قد ساهم **كارل ماركس** في وضع أسس و مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، وتفعيلا لذلك جاء دستور الاتحاد السوفياتي 1936كأول دستور ينص على المبادئ الديمقراطية الاجتماعية، لتأتي بعده دساتير مختلف دول العالم.

[1] بلال أمين زين الدين، المرجع السابق، ص ص211-213.

[2] بلال أمين زين الدين، المرجع السابق ، ص213.

مما سبق يمكن التمييز على أن الديمقراطية صورة مختلفة، وكل مفكر صنفها حسب نظرته لها، إلا أن الأكثر شيوعا وانتشارا هما الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة أي النيابية.

ثالثا: صور وأنواع الديمقراطية:

يعتبر الشعب هو مصدر السلطة في النظام الديمقراطي إلا أن تلك السلطة تختلف في تطبيقها وتكون وفق صور مختلفة يمكن إيجازها فيمايلي:

- الديمقراطية المباشرة
- الديمقراطية غير المباشرة (النيابية)
- الديمقراطية شبه المباشرة

1- : الديمقراطية المباشرة:

" وتعني ان يحكم الشعب نفسه مباشرة من دون واسطة وبطريقة مباشرة دون إنابة ولا وكالة"[1]

يعتبر هذا النوع أكثر الصور تجسيدا لمبدأ السيادة الشعبية وتعتبر أفضل الصور المثالية للمشاركة في القرار من قبل أفراد الشعب بأنفسهم وأول ظهور لهذا النوع كان في أثينا إذا كان الأفراد ينظمون أنفسهم ويجتمعون في جمعية الشعب من خلال عقد عشر اجتماعات في العام وتكون هناك اجتماعات استثنائية أحيانا، ويتولى حضور الاجتماع فئة الذكور البالغين 20عاما فما فوق و إقصاء النساء و العبيد.

[1] لمى علي فرج الظاهري، المرجع السابق، ص ص23 -29.

وكانت هاته الجمعية تتولى كل شؤون الرعايا وشؤون الدولة الخارجية، وتتولى جمعية الشعب مهمة السلطة التشريعية وحدها، وأيضا لها الحق في تعيين القضاة قصد النظر في الاشتباكات التي تحدث بين أفراد الشعب.[1]

شاع انتشار هذا النوع من الديمقراطية في المدن التي لا تحتوي نسبة كبيرة من السكان كمدينة أثينا وروما في أول نشأتها [2].

يتولى الشعب تسيير شؤون حياته في الناحية التشريعية و التنفيذية و القضائية فيعتبر المشرع، لكن هذا يصعب تحقيقه بالنظر لصعوبة التواصل إلى تفاهم بين أفراد الشعب إذ من المستحيل اتفاق كافة الشعب حول قرار واحد، لكن يمكن تطبيقها في حالة ما إذا كان عدد أفراد الشعب قليلا كما كان حال أثينا، أما إذا كان عدد أفراد الشعب كثيرا فذلك يعرقل و يحد من دور الديمقراطية المباشرة نظرا لما ينجر عن ذلك من منازعات و اختلافات في وجهات النظر [3] ، ونجد سويسرا تطبق هذا النوع في مقاطعتها ورغما أنها كانت أولى صور الديمقراطية إلا أنها وجهت إليها عديد من الانتقادات يمكن إيجازها فيما يلي:

- يصعب تطبيقها على الدول الكبيرة.
- يقتصر تطبيقها فقط على المدن التي تحتوي نسبة سكان قليلة.
- صعوبة التوفيق والتفاهم في اتخاذ القرارات لكثرة واختلاف وجهات النظر وكذا المصالح الشعبية.
- تمس أمن الدولة باعتبار أن هناك قضايا سرية لا يمكن البوح بها لعامة الشعب.

هذه الصعوبات وأخرى هي التي عرقلت انتشار مظاهر الديمقراطية المباشرة وحدت من فعاليتها على أرض الواقع، ووقفت كحاجز أمام تطبيقها في دول العالم لما لها من تأثيرات

[1] لمى علي فرج الظاهري، المرجع السابق، ص30.

[2] محمد الأحمري ، المرجع السابق، ص 79 .

[3] محمد فخري راضي، المرجع السابق،ص 57.

سلبية وتشابك في الحياة السياسية والاجتماعية خاصة في ظل ما أصبح يشهده العالم من تطور حضاري.[1]

2- الديمقراطية النيابية

"هي النظام الذي يقوم على أساس انتخاب الشعب لنواب يمارسون السيادة نيابة عنه ولمدة محدودة ".

أي أن الحكم هنا يكون عن طريق تشكيل مجلس نيابي منتخب من قبل عامة الشعب، يتولى ممارسة السياسة بالنيابة عنهم. و لها عدة مصطلحات مرادفة لها فمنهم من يسميها الديمقراطية التمثيلية غي المباشرة ، وتختلف عن الديمقراطية المباشرة التي تقوم على مشاركة المواطن مباشرة في اتخاذ قراراته إذ يقوم النظام النيابي على عناصر أساسية أربعة وهي:

- ضرورة وجود هيئة نيابية منتخبة من قبل الشعب.
- محدودية مدة النيابة (الفترة محدودة).
- على المنتخب أن يمثل المصلحة العامة بكاملها.
- ضرورة استقلال الهيئة النيابية عن هيئة الناخبين.

إذ لابد من وجود وتوفر نظام نيابي قائم على الانتخابات باعتبار هذه الأخيرة جوهر الديمقراطية النيابية، إذ يقول بارتلمي في هذا الصدد: **" لا يكون النظام النيابي سوى مجرد مسألة صورية أو مجازية"** وهذا يدل على ضرورة قيام اختيار النواب عن طريق انتخابات أما في حين تعيينها أو تشكيليها عن طريق الوراثة أو ما شابه فبهذا لا تسمى ولا تعتبر هيئة نيابية منتخبة [2].

[1] وجدان كاظم التميمي، المرجع السابق، ص ص91-92

[2] لمى علي فرج الظاهري، المرجع السابق، ص ص33-35 .

الشعب هنا لا يتولى ممارسة الحكم و إنما يقتصر دوره على ممارسة العمل السياسي مرة واحدة حين يتم انتخاب النواب لممارسة السلطة نيابة عنه من سن تشريعات و قوانين باسم الشعب.[1] و هناك من اعتبر هذا النوع ليبراليا باعتباره طبق في الدول ذات التوجه الليبرالي القائمة على الحرية و الفردية كما هو الحال في الو. م.أ، فرنسا و بريطانيا.

تتميز هذه الديمقراطية بالتفريق بين ثلاث وظائف تقوم بها الحكومة داخل الدولة

- ✓ الوظيفة التشريعية: من خلال سن القوانين.
- ✓ الوظيفة التنفيذية: تتولى مهمة تنفيذ القوانين والسهر على تنفيذها.
- ✓ الوظيفة القضائية: الفصل في المنازعات الصادرة عن المجلس النيابي المنتخب و الحكومة.[2]

3- الديمقراطية شبه المباشرة

هي النوع الآخر من أنواع الديمقراطية، والتي تقوم على المزج بين النوعين السابقين المباشرة التي من خلالها يشارك الأفراد في صنع القرار بأنفسهم وبين الديمقراطية النيابية التي يقومون الأفراد باختيار من يمثلهم في المجالس المنتخبة.

إن الديمقراطية شبه المباشرة هي التي تقترب في الأساس في مبادئها من النيابية إذ إن الاختلاف يكمن في الدرجة فقط، فالأفراد لهم كل الحق في إبداء آرائهم حول القوانين التي توصل إليها النواب ويحق لهم رفضها واستبدالها بالقوانين التي يرون أنها أصح وأنسب لهم في حين يكون إلزاميا على النواب أن يتقبلوها ويتم سنها و إقرارها كمختلف باقي القوانين.

[1] محمد فخري راضي، المرجع السابق، ص ص57- 58.

[2] وجدان كاظم التميمي، المرجع السابق، ص ص 94 – 95 .

كما أن ما يضيفه هذا النوع من الديمقراطية هي أنها تعتبر الشعب السلطة الرابعة إلى جانب السلطات الرسمية الثلاث، وتعطيه كامل الحق في ممارسة الرقابة على عمل النواب و المجلس النيابي ، كما يمكن للشعب أن يقوم بإحالة بعض النواب إلى التقاعد و أيضا إمكانية حل المجلس وحتى إجراء انتخابات جديدة قبل انتهاء و زوال مدته.

شاع استخدام هذا النوع في معظم دول أوربا الغربية و أصبحت تحظى بمكانة كبيرة في مطلع القرن التاسع عشر حتى بدايات القرن العشرين، و ذلك راجع إلى عدة عوامل من بينها توسع و انتشار الحركات الثقافية وأيضا بسبب زوال بعض الأنظمة السلطوية التي كانت تحد من انتشار الوعي الفكري و الثقافي الذي هو في الأساس من المبادئ الرئيسية التي تستند عليها الديمقراطية الشبه المباشرة ، و ما زاد من صلابة و قوام هذا النوع من الديمقراطية هو قيامها و استنادها على نوعين من الدعائم الأساسية و الثانوية :

1- الدعائم الأساسية: وتنقسم أيضا إلى:

أ- الاستفتاء الشعبي: ويكون إما من خلال دستور أو تشريع أو سياسة ما إذ يتم من خلاله استشارة الشعب وأخذ رأيه في مختلف السياسات المتخذة.

ب-الاعتراض الشعبي: وهنا الاعتراض على أي سياسة أو قانون شرعته السلطة التشريعية يكون من طرف فئة معينة أو لعدد معين من الشعب.[1]

ت-الاقتراح الشعبي: يحق لمجموعة من الناخبين أن يتخذوا مشروع قانون في مختلف المجالات، و يتم تقديمه للسلطة التشريعية بغية النظر فيه و إقراره، أما في حالة ما إذا كان الاقتراح المقدم من قبل الشعب مجرد فكرة فإن البرلمان يتولى دراستها و صياغتها في مشروع قانون ليتم مناقشته و إقراره وفق ما يتضمنه الدستور.

[1] وجدان كاظم التميمي، مرجع سابق، ص ص 96-98.

2- **الدعائم الثانوية:** وتتجسد من خلال:

أ- **حق الحل الشعبي:** ويتم من خلال قيام الشعب بحل المجلس النيابي فإذا ما تم تحديد الشرط الشكلي ألا و هو موافقة عدد من الناخبين فهنا يتم عرض الأمر على الشعب للاستفتاء فيه، و في هذه الحالة إذا ما تم تصويت أغلبية الشعب عليه فإنه مباشرة يحل المجلس النيابي، تليه قيام انتخابات تشريعية جديدة ، بينما يتم تجديد الثقة في حالة الرفض.

ب- **حق الناخبين في إقالة النائبين:** إذ يحق للناخبين أن يعزلوا النائب الذي تم انتخابه في حالة ما إذا لم يقم بالمهام المسندة له على أكمل وجه، لكن حتى لا تكون هناك خطورة في الموقف تم وضع وتحديد شروط من أجل عزل النواب وهي: لابد أن يستوفي عدد الناخبين الخمس أو الربع من أجل التوقيع على طلب الاستقالة و لابد عليهم من دفع كفالة معينة، و في حالة عزل النائب يمكن له أن يترشح للانتخاب مجددا.

ت-**عزل رئيس الجمهورية:**

في حالة ما إذا اتفق عدد من أفراد الشعب حول مسألة عزل رئيس الجمهورية بسبب عدم مزاولة مهامه فإنه يتم عزله وذلك ما أجازته بعض الدساتير، إذ أخذ به دستور ألمانيا الصادر في 1919 المسمى " بدستور فيمر" لكن باعتبار أن ذلك يشكل خطرا على أمن البلاد تم سن شروط كأن يوقع على الطلب عدد معين من الناخبين، وأن يوافق عليه المجلس الشعبي بأغلبية الثلثين، وأيضا لابد من توقيف رئيس الجمهورية مباشرة حين صدور القرار.[1]

❖ **المقومات الأساسية لقيام الديمقراطية:**

[1] بلال أمين زين الدين، المرجع السابق، ص ص 230-232.

الديمقراطية وعلى قدر أهميتها تكمن الصعوبة في تطبيقها، و ذلك راجع لخصوصية كل دولة و طبيعة نظامها السياسي، صحيح أنها حكم الشعب لكن في التطبيق تختلف من بلد لبلد و ذلك راجع لطريقة تطبيقها، إذ لم يتم التوصل إلى الطريقة الصحيحة في التطبيق لهذا المصطلح بحسب المفهوم الذي جاء لأجله، لكن مدى نجاحها و فعاليتها متوقف على طريقة قيامها وعلى المقومات الأساسية التي بنيت عليها، فلقيامها لابد من توافر مجموعة من المبادئ الأساسية التي لا يمكن التخلي عنها والمتمثلة في:

الدستور: يقصد به التأسيس أو البناء أو القانون الأساسي للدولة، لكن رغم ذلك فإنه لا يكفي للحكم على مدى مشروعية الدولة، إذ لابد من تحقيق الشرعية الدستورية من خلال احترامه و صيانته.[1] يعتبر الدستور الوثيقة الأولى الرسمية في الدولة، والذي يتضمن جملة من القواعد التنظيمية و التي من خلالها يتم تسيير شؤون المجتمع ككل أفرادا و مؤسسات رسمية و غير رسمية، سواء كان مكتوبا أو مجرد عرف متعارف عليه كما هو الحال في الدستور الإنجليزي و القائم على التقاليد المنتشرة و الأعراف وحتى السوابق القضائية، فالدستور هو المنظم الأساسي و عن طريقه يتم توزيع الاختصاصات و المهام للهيئات الحاكمة و يبين طبيعة الحكم و كذا علاقة الحكام بالمحكومين، و يكون بحالتين إما يكون مرنا يمكن تعديل مضمونه ، وإما يكون جامدا لا يقبل التعديل، وبذلك لا يمكن قيام الديمقراطية في دولة لا تحترم القانون ولا تعطي أهمية للدستور المنظم لها كما يمكن الإشارة إلى أن ليس كل الدول التي لها دستور خاص بها تطبق الديمقراطية بحذافيرها ، لأن مسألة التطبيق تبقى نسبية[2].

[1] أحمد مالكي و آخرون، **الديمقراطية و التحركات الراهنة للشارع العربي**. ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 200، ص 10.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص ص 29-30.

3- **المساواة:** إن الهدف الأسمى الذي وجدت من أجله الديمقراطية هو المساواة بين كافة أفراد الشعب و القضاء على الاستبداد و الظلم، وليس فقط مصالحهم المادية بل أيضا المساواة في المطالب و الاستماع إليهم عند إبداء وجهة نظرهم حول قضية ما رغم النقد الذي وجه لهذا المبدأ باعتبار أن ليس معظم الشعب مثقفا و أرائهم صائبة ، بل أغلبيتهم جاهلون ولا يستطيعون المشاركة في اتخاذ القرار إلا أن أنصار الديمقراطية يرون أن أفراد الشعب بغض النظر عن مستوياتهم فإنهم قادرون على القيام بمسؤولياتهم في مختلف المجالات وحتى السياسية منها.

4- **تلبية حاجات الشعب:**إذ إن فتح المجال للأفراد في المساهمة في صنع السياسة العامة هو في حد ذاته تلبية لمطالبهم [1]باعتبار أن السياسة العامة هي " **مجموعة القواعد و المبادئ التي يلتزم بها المخططون و المنفذون في كل مراحل العمل، فهي تعبير عن الاتجاهات الرسمية في التنظيم نحو أنماط السلوك المسموح به ،وتعبر أيضا عن الوسائل التي يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف".**[2]يتضح من التعريف أن السياسة العامة هي عبارة عن مشروع مجسد على ارض الواقع يتولى تطبيقه ومتابعة تنفيذه جهات مختصة بذلك أفرادا و مؤسسات ، وذلك المشروع في حد ذاته هو مجموعة المطالب التي تخص عامة الشعب والتي يتم دراستها من قبل الهيئات المعنية ونقصد بها الحكومة التي هي في الأساس: **"مجموعة السلطة السياسية التي تدير الدولة ، ولكن في كثير من الحالات تدل الحكومة بشكل أكثر خصوصية على السلطة التنفيذية**

[1] عيسى الشماس، **المجتمع المدني والمواطنة والديمقراطية**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص89.

[2] ناجي عبد النور، مبروك الساحلي، **تحليل السياسة العامة لدولة (تأثر السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي و الإيديولوجي الجزائرنموذج)**. ط01، القاهرة: دار الكتب الحديث لنش، 2016، ص21.

و أحيانا عندما تكون السلطة التنفيذية ثنائية الرأس فقط " [1]، أي الجهات التي تتولى الحكم و اتخاذ القرارات والتي عادة ما تكون السلطة التنفيذية، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي وكذا ترتيب السلطات في الهرم التي من المفروض أن السلطة التشريعية هي التي تتصدر أعلى الهرم باعتبار أن مهمتها سن و تشريع القوانين تليها السلطة التنفيذية التي تتولى التنفيذ لتأتي بعدها السلطة القضائية التي تنظر في مدى صحة السياسات أي الرقابة، لكن هذا الترتيب يختلف من نظام لآخر.

استنادا إلى كل هذا تتولى الحكومة تلبية مطالب أفرادها حسب أولوياتهم و حسب ترتيبها في الأجندة السياسية.

5- المشاركة: فأساس الديمقراطية المشاركة السياسية، ويقصد بها مدى قدرة الشعب في المساهمة في رسم سياسة الدولة من سواء كانت تلك المشاركة مباشرة أو غير مباشرة.

ينظر صامويل هنتغتون إلى المشاركة بأنها عبارة عن نشاط معين يقوم به مواطنون من عامة الشعب قصد التأثير في صنع السياسة العامة للدولة، إذ لابد وأن تكون تلك المشاركة طوعية من دون إكراه. [2]

6- مبدأ الفصل بين السلطات:استنادا إلى الدستور فإننا نجده قد فوض لكل سلطة على حدة اختصاصات ومهام خاصة بها، فالتشريعية تتولى سن وتشريع القوانين، و التنفيذية مهمتها التنفيذ، أما القضائية فتقوم بالفصل في مختلف المنازعات الناشئة سواء بين الأفراد أو المؤسسات أو الوزارات و الجهات الإدارية.

[1] غني هرمية و آخرون، تر: هيثم اللمع، **علم السياسة و المؤسسات السياسية عربي- فرنسي – انجليزي**.ط01 ، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2005، ص 192.

[2] وجدان كاظم التميمي، مرجع سابق،ص79.

وترتبط هذه السلطات الثلاث فيما بينها ارتباطا وثيقا فيما يخص مصالح مشتركة في إطار تعاون واتصال و هذا ما يسمى بالفصل المرن.

رغم وجود هذا التعاون يبقى الفصل بين السلطات قائما فلا يحق لأي سلطة أن تتدخل في مهام واختصاصات سلطة أخرى، كما أنه لا يعني أن يتولى شخص واحد أكثر من مهمة في أكثر من هيئة، فالوزراء تابعون للسلطة التنفيذية، يعني أنهلا يمكن أن يكونوا أعضاء في السلطة التشريعية أو القضائية، فلكل سلطة اختصاصاتها وفق ما جاء في الدستور.

يعود الفضل لظهور هذا المبدأ إلى **مونتسكيو** و إلى فقهاء القانون أثناء الثورة الفرنسية حين نادوا بضرورة الفصل لما له من إيجابيات في الحد من تجميع السلطة في يد شخص واحد يتولى القيام بكل أمور الحكم بطريقة سلطوية و استبدادية [1].

هذا الفصل يسمح بالمحافظة على الحريات العامة وحتى نظام الحكم كما أنه يضع حاجز أما المتسلطين في استعمال القوة وسوء استعمالها في حق المواطنين.[2]

إضافة إلى المقومات السابقة الذكر هناك من الباحثين من يضيف مقومات أخرى يرى أنها ضرورية لنشأة الديمقراطية نذكر منها:

الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، فكل هذه المقومات تعتبر ترسانة قوية تستند عليها الديمقراطية لكن يبقى تطبيقها يختلف باختلاف خصوصية كل نظام سياسي.

- **الخصائص المميزة للديمقراطية**

رغم الخاصية الجوهرية التي تتسم بها الديمقراطية ألا وهي أنها حكم أغلبية الشعب إلا أن هناك خصائص جوهرية أخرى باعتبارها أنها غاية و وسيلة تسعى من خلالها

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص37-40.

[2] حسام الدين جاد الرب، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية إنجليزي – عربي**، ط01، القاهرة: دار العلوم لنشر و التوزيع، 2011، ص 238.

الحكومات إلى إشراك أكبر قدر من الأفراد في إدارة شؤون الدولة استنادا إلى مبدأ المساواة في كافة الحقوق و الواجبات.

رغم اتفاق المفكرين والباحثين في أن ما يميز الديمقراطية أساسا هو كونها "حكم الشعب نفسه بنفسه" إلا أنهم اختلفوا في وصف الخصائص المميزة للديمقراطية، فهناك من يرى أنها تتميز بخاصيتين أساسيتين هما:

أولا: الديمقراطية مذهب سياسي فردي غير مادي:

وفق هذه الخاصية فإنها تهتم بكل ما هو سياسي ويخص المجتمع ككل،و تولي أهمية كبيرة للحقوق السياسية دون تمييز عرقي أو مادي أو ذاتي، لأنها وجدت لتحقيق المساواة بين الأفراد الذين هم من يتولون الحكم سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق اختيار ممثليهم، والقول أنها مذهب فردي غير مادي: يعني أنها لا تعتبر الفرد غريبا عن مساهمته السياسية بل بالعكس هو أساس الحكم، كما أنها لا تنظر إلى الأمور المادية و لا تعطيها أهمية كبيرة بل تركز على مدى مشاركة الأفراد في الحياة السياسية للدولة.

ثانيا: الديمقراطية الغربية تقرر المساواة والحريات

المقصود بالمساواة هنا هي المساواة القانونية لا الفعلية، بحيث لا يجب التمييز بين الأفراد لا من حيث الجنس ولا العرق ولا الدين، بل الكل سواسية أمام القانون.[1]

ذلك باعتبار أن الديمقراطية تنادي إلى ضرورة حماية حقوق الإنسان، تلك الحرية التي لازمت الفرد منذ ولادته وقد شغلت الحرية بال كثير من المدارس خصوصا **"المدرسة الأبيقورية التي ترى أن الإنسان يكون حرا عندما لا يكون قيد على رغباته"**

[1] لمى علي فرج الظاهري، مرجع سابق، ص 26-27 -28.

فلا يمكن أن يكون ذلك في حالة ما إذا تم تقييد مطالبه أو أن يتم تسيير شؤونه من قبل أفراد آخرين في حين يبقى ذلك الفرد يعاني من الظلم ومن السلطة التعسفية من قبل المسئولين، في هذه الحالة لا يمكن أن نقول إنه حر.

أما أفلاطون فيقول: " إننا لا نعي الحرية حين تقع تحت وطأة الرغبات " أي تكون مقيدة. [1]

في حين يرى البعض أن خصائص الديمقراطية بالإضافة إلى ما تم ذكره على أنها مذهب سياسي وتقوم على المساواة والحرية، نجد خصائص أخرى تعزز مكانتها وتتمثل فيمايلي:

1- إن الشعب هو صاحب السيادة وهو الآمر والناهي إذ يمارس سلطته بنفسه إما بطريقة مباشرة أو نيابية.

2- ليست الديمقراطية مذهبا اقتصاديا جيء به لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في الدولة أو مذهبا اجتماعيا، إنما هي وسيلة وغاية، الدولة تسعى من خلالها إلى فتح المجال لمشاركة المواطنين في صنع السياسة العامة للدولة.[2]

3- الديمقراطية المعاصرة ممارسة دستورية، أي أن هنالك دستورا يقيد سلطة الحكم، فديمقراطية اليوم تستند على قاعدة قانونية دستورية لا يمكن تجاهلها ولابد من العمل بها والتقيد بقوانينها، فأحكام الدستور الديمقراطي لابد وأن تتماشى و مبادئ الديمقراطية. [3]

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**. ط01، عمان: دار مجدلاوي لنشر و التوزيع، 2004، ص 167.

[2] محمد فخري راضي،مرجع سابق،ص 98-99.

[3] علي خليفة الكوراي و آخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**.ط02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص33.

❖ **أبعاد الممارسة الديمقراطية:**

يوجد ثلاثة أبعاد رئيسية لممارسة الديمقراطية تتمثل في:

1- البعد السياسي:

هو البعد الذي يقوم على ممارسة السلطة بدءا من قرارات السلطة التشريعيةومرورا بالمنفذين وصولا إلى الرقابة من قبل السلطة القضائية، و هذه تدل على مبادئ النظام الديمقراطي، ففي حالة ما إذا تم تقييد رغبات الأفراد و منعهم من التمتع بحقوقهم فإن هؤلاء الأفراد يصبحون هم في حد ذاتهم رافضين و منتقدين للسياسات المتخذة بسبب كبح حرياتهم، فكما هو متعارف عليه يوجد المؤيدون للسياسة و هم ذاتهم من يمارسون الحكم، كما نجد المعارضين وهم الفئة المهمشة و المحرومة من التمتع بحقوقها المدنية والسياسية، و بما أن السياسة حق عام فوجب إذن أن يكون حق التملك لعامة الشعب دون استثناء ولابد على الهيئات الحاكمة أن تحترم ذلك.

2- البعد الاقتصادي:

بما أن الديمقراطية واضحة المعالم والمبادئ فإنه من الضروري أن تكون أبعادها مكملة لبعضها البعض، وبما أن الفرد يملك حقه السياسي من خلال مشاركته في الحكم فإنه في نفس الوقت يحق له أن يتمتع بحق التملك الاقتصادي، وفي غياب هذا الحق الاقتصادي تصبح الممارسة الديمقراطية ناقصة وغير مكتملة.

إن العولمة أعطت بظهورها دفعة قوية للديمقراطية وساعدت على توسعها، إذ أصبحت أبعادها متداخلة فيما بينها و كل منها يكمل الآخر، فلم تعد هذه الديمقراطية مطلبا سياسيا و حسب كما كانت في الماضي، بل أصبحت مطلبا اقتصاديا ملحا و ضرورة حتمية لابد منها، إذ إن الدولة الغير ديمقراطية لا تسمح بالاستثمار فيها ولا

تشكيل رؤوس الأموال الوطنية و الدولية، إذ أصبح للعوامل الاقتصادية أهمية بالغة شأنه شأن العامل السياسي بغية تشجيع الممارسة الديمقراطية.

3- البعد الاجتماعي:

هناك علاقة وطيدة بين الأبعاد الثلاثة للممارسة الديمقراطية، فامتلاك الأفراد للحقوق السياسية والاقتصادية يلغي تماما الفوارق الاجتماعية، في حين سلب حق من بين تلك الحقوق يشكل فارقا وتمييزا يؤدي إلى اختلال التوازن الاجتماعي فيصبح المجتمع مقسما إلى طبقات الفقراء والأغنياء وهذا لا يتماشى ومبادئ النظام الديمقراطي، والديمقراطية الاجتماعية تنادي بعكس ذلك.

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي:مقاربة مفاهيمية عامة

يعتبر التحول الديمقراطي موضوع و قضية العصر، فقد شغل بال كثير من الباحثين و المفكرين نظرا لدرجة تعقيده و غموضه، فهو لصيق بالديمقراطية إذ لا يمكن حدوث تحول ديمقراطي في دولة لا تحترم ولا تطبق مبادئ الديمقراطية فكلاهما يكمل الآخر ووجود الأول غاية الثاني، بل و هناك علاقة تأثير و تأثر بينهما، فقد أخذ التحول الديمقراطي حيزا كبير من اهتمام الحكومات والدول التي أصبحت تسعى جاهدة قصد تكريسه في مجتمعاتها و محاولة مسايرة الدول الغربية التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال على عكس دول العالم الثالث التي لا تزال بعيدة كل البعد عن التطبيق الفعلي لتجسيد هذا المبدأ، و الجزائر على غرار باقي دول العالم هي الأخرى كانت لها تجربة في ما يخص عملية التحول الديمقراطي و لعلى أحداث أكتوبر 1988تعتبر منعرجا مهما في تاريخ الحياة السياسية في الجزائر حيث تم فتح المجال للتعددية السياسية و بدأت تتشكل بوادر التحول في نظام الحكم ، و بعد أن تم التطرق للمفاهيم المتعلقة بالديمقراطية سنحاول الآن تسليط الضوء على الجانب النظري و الممارساتي للتحول الديمقراطي من خلال المفاهيم المتعلقة به.

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي.

على قدر درجة تعقيده على قدر ما حظي به من اهتمام، فقد اختلف الباحثون والمفكرون في تحديد المفاهيم المتعلقة بالتحول الديمقراطي كل حسب وجهته و نظرته فقد وردت مفاهيم كثيرة حوله وحول مظاهره و أسبابه،

1:مفهوم التحول Transition

يعني الانتقال من وضع إلى وضع أو من حالة إلى حالة معينة، فيقال حول الشيء أي نقله من مكان لمكان آخر و أبدله من حال إلى حال.

2: مفهوم التحول الديمقراطي

كما سبق وأن تطرقنا لمفهوم الديمقراطية التي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه فإنه يمكن تقديم مفهوم للتحول الديمقراطي على أنه انتقال متعمد لنظام سياسي معين من حال إلى حال آخر، يكون مماثلا أو يقترب من التماثل مع النموذج الديمقراطي للوضع الذي كان سائد في النظام الأول، وذلك نتاج لتفاعل مجموعة من المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بالنظام السياسي.

- **"هو عملية تغيير للواقع القائم و تطوير للنظام السياسي فكريا و مؤسسيا ووظيفيا لزيادة قدرته على التعامل الفعال مع هذا الواقع، والأفضل أن تتم عملية التحول الديمقراطي من خلال الوسائل والأدوات السلمية "** أي أن هذا التغيير يشمل كافة وظائف النظام و لا يقتصر على الجزء فقط.
- **فحسب صامويل هنتغتون:**

فإنه لتحقيق التحول الديمقراطي لابد من تجسيد الديمقراطية أولا بمفهومها الحديث الذي قدمه **جوزيف شومبيتر** بحيث قدم نظرية جديدة انطلاقا من اكتشافه لأوجه الضعف في النظرية الكلاسيكية الديمقراطية التي تبين أن النهج الديمقراطي هو مجمل

الإجراءات التي تتخذها المؤسسات بغية الوصول إلى سياسات وقرارات تمكن الأفراد من المشاركة الفعلية في رسم سياسة الدولة من خلال التنافس على الأصوات لدى جموع الناخبين الذين اختيروا بواسطة الشعب.

من منطلق **شومبيتر** يتوصل **هنتغتون** إلى أن لمعرفة مدى دمقرطة أي نظام سياسي لابد من اختيار النخبة السياسة ذات الكفاءة العالية الذين يتم انتخابهم بطريقة عادلة ونزيهة، ويحق لكل من توفر فيه السن القانوني للترشح أن يشاركوا فيها دون تمييز.

- **كما يرى هيرميث:** أن التحول الديمقراطي منهج مرتبط بالوقت المستغرق بين زوال النظام القديم والوقت الذي يصبح فيه النظام الجديد مسيطرا على أمور الحكم و السلطة و نعني بالذكر هنا النظام الديمقراطي على وجه التحديد.[1]

مما سبق يتبين أن :

التحول الديمقراطي هو عملية الانتقال من وضع تسلطي استبدادي إلى وضع أفضل أي نظام ديمقراطي يؤمن بالمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، و يحترم الحريات الأساسية و يقوم على المساواة، فيعتبر نظاما مفتوحا يسمح لكافة أفراد الشعب بالمشاركة في صنع سياسة الدولة انطلاقا من قيامه بانتخاب الأفراد الذين يتولون مهمة تحقيق مطالب عامة الشعب سواء بطرقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة.

ثانيا: المراحل التاريخية لنشأة التحول الديمقراطي

شكل التحول الديمقراطي أحد أبرز التحديات التي واجهت المجتمعات البشرية عموما و الوطن العربي على وجه الخصوص، إذ توجهت أنظار القادة السياسيين إلى النظر في ما

[1] محمد سعد أبو عامود، **الرأي العام والتحول الديمقراطي**.ط01، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010،ص128-134.

يحصل في الدول الغربية من انتشار لمظاهر الديمقراطية و كيفية تطبيقها في الأنظمة السياسية الغربية، فأراد رواد النهضة العربية محاكاة ذلك من خلال نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى: السعي لاستيعاب الديمقراطية ومحاولة التعرف على طبيعة النظام السياسي والقانوني الذي تبنته الدول الغربية بغية الوصول إلى النظام الديمقراطي.

النقطة الثانية: هي تحديد نوع المقاربة المطلوبة لممارسة الديمقراطية مع ما تتضمنه قيم الشورى، ومحاولة تجسيد هذه الأخيرة بالصفة التي جسدت بها الديمقراطية الغربية. [1]

تعتبر عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة وتتم وفق مراحل متسلسلة مع بعضها البعض للوصول إلى تجسيد النظام الديمقراطي من خلال توفير كل الهياكل و الإمكانات التي تضمن التطبيق الأمثل و الصحيح له، و لتحقيق ذلك لابد على أي نظام سياسي أن يمر بأربع مراحل أساسية تتمثل في:

المرحلة الأولى: مرحلة انهيار النظام السلطوي (المرحلة التحضيرية)

هي المرحلة التي تتوسط الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي إذ تشهد هذه الفترة عدة صراعات داخل المجتمع بقصد تلبية رغبات الأفراد الذين يتولون القيام بعملية التحول وكذا تحديد الفواعل السياسيين الذين سيقومون باللعبة السياسية. عادة الصراع الحاصل يكون بين صنفين: الصنف الأول هم المعارضون والمتشددون الرافضون لأي تغيير، بينما الصنف الثاني هم الفئة المؤيدة التي تؤمن بضرورة التغيير و إدخال الإصلاح على النظام السياسي قصد دفعه نحو الأحسن و تكريس التحول فيه وفق الأسس و المعاير المنصوص عليها دستوريا.

[1] إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**.(د.م.ن):ديوان المطبوعات الجامعية،2013،ص17.

المرحلة الثانية: مرحلة إقامة النظام الديمقراطي

تعتبر مرحلة معقدة وصعبة لأنه يتم وفقها اتخاذ القرار للقيام بعملية التحول الديمقراطي، ويتم ضمنها صياغة جملة من الإجراءات و التدابير الرامية إلى تنظيم شؤون الأفراد و توطيد العلاقة بين الحاكم و المحكوم و يتقيد إثرها المحكومون بالقوانين و النصوص التي سنتها الحكومات، في حين يمكنهم تغيير الوضع أو استبدال الحكومة القائمة بالاعتماد على الطرق السلمية و عن طريق القيام بانتخابات دورية تتسم بالشفافية.

المرحلة الثالثة: مرحلة التماسك الديمقراطي

تعتبر أهم مرحلة في عملية التحول الديمقراطي، إذ تسعى الدولة إلى محاولة الرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية بغية تحقيق مطالبهم الاجتماعية، وما يسود من اعتقاد في هذه المرحلة لدى صناع السياسة سواء كانوا رسميين أو غير رسميين هو أنه لا يوجد بديل آخر عن الديمقراطية لبلوغ السلطة[1]**التي تعني القدرة التي يمارس بها المرء سطوته على الجماعة** [2]يعني السلطة التي من خلالها يتم السيطرة بها على عامة الشعب و التي تمكن من تقلد مناصب الحكم.

هذا التحول لا يرتبط فقط بالتغيير السياسي فحسب من خلال التصويت أو التوقيع على القرارات التي تفتح التعددية، بل يستلزم إعادة بناء و توجيه النظام المجتمعي بأكمله و لا يمكن أن يتجسد مشروع التحول الديمقراطي إلا إذا كانت كل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مهيئة لأن ذلك يعزز من مكانة السلطة و القائمين عليها ، فلنجاح هذا التحول لابد أن يتسم بصفة الشمولية ، أما إذا بقي منحصرا على التغييرات السياسية فقط على حساب المجالات الأخرى فبهذا يصبح نظاما سطحيا يبقى مهددا بالزوال و

[1] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق،ص132.

[2] وضاح زيتون، **المعجم السياسي**. الأردن: دار أسامة لنشر، 2010، ص 208.

الانهيار في أية لحظة ، فقد حدث في كثير من دول العالم ذلك، حيث شهدت تحولات سياسية على حساب أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية ما أدى بها في النهاية إلى إفراغ التعددية من مضمونها، فمدى قدرة النظام في هذه الحالة على تحقيق التماسك متعلق بمدى قدرته على السيطرة على باقي المجالات و ضمان تحقيق متطلبات أفراده، و الأمر هنا يختلف بين الدول النامية و الدول الفقيرة حيث تكون فئة كبيرة منهم مهمشة و مطالبها لا تلقى القبول بسبب الظلم و الاضطهاد الممارس في حق الأقليات. [1]

المرحلة الرابعة: مرحلة التماسك الديمقراطي

تتضمن هذه المرحلة عمليتين أساسيتين مستقلتين لكنهما مترابطتان في نفس الوقت هما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية.

الديمقراطية الاجتماعية: فهذا **النوع يمثل التفسير الاشتراكي لمفهوم الديمقراطية باعتبارها تعني حكم الشعب بنفسه من خلال الديمقراطية الشعبية**[2] وكما تعني أن يكون كافة الفاعلين السياسيين على اختلاف مناصبهم و مستوياتهم متساوون في نفس الحقوق و الواجبات حتى تتجسد المواطنة بمفهومها الصحيح على كافة المؤسسات السياسية التي لم تكن تتمتع بالمواطنة من قبل.

أما **الديمقراطية الاقتصادية:** فتعني التوزيع العادل و المتساوي للثروة و المنافع الاقتصادية على كافة أفراد المجتمع الأمر الذي يضمن تحقيق العدالة.[3]

---

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. ط02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.ص 19-20.

[2] محمد غالب سعيد علي البكاري، **الإصلاح الديمقراطي و البناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية**، ط01، (د.م.ن)، المكتب الجامعي الح

[2] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص132-133.

ديث، 2012،ص 39.

[3] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص132-133.

يرى بعض المفكرين في التنمية الاقتصادية بأنه حين تقوم الدولة بتوسيع التصنيع و توفير كافة متطلبات العيش اللازمة للأفراد فإن ذلك يزيد من فاعلية النظام و يقوي شرعيته [1].

في حين لا يعقل أن ننتظر من فرد يعاني من الفقر و التهميش أن يبدي رأيه و يشارك في عملية رسم السياسة العامة، إذ يعتبر الفقر عاملا معرقلا حيث يجعل الفرد منشغلا بكيفية تحقيق ذاته و تلبية مطالبه، فيلجأ في كثير من الأحيان إلى بيع صوته لأصحاب النفوذ و مالكي رأس المال، و هذا ما يتعارض و مبادئ النظام الديمقراطي الذي يقوم على المساواة و على الحرية الفردية إذ إنه من المفروض أن تكون الفرص متكافئة و أن يعمل النظام على إمكانية التوزيع العادل للثروة حتى يتسنى للأفراد ممارسة حقوقهم السياسية طوعيا و من دون إكراه .[2]

ثالثا: المفاهيم المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي

نظرا لأهمية التحول الديمقراطي التي أصبح يحظى بها، ظهرت العديد من المصطلحات والمفاهيم المشابهة له والتي تتداخل معه من ناحية وتختلف معه من ناحية أخرى، وسنحاول التطرق لبعض هذه المفاهيم على اختلافها:

1- الإصلاح:

نقصد به مختلف الإجراءات والتحسينات و التدابير التي تقوم بها القيادة السياسية بغية الوصول إلى تغيير اجتماعي في مختلف نواحي الحياة، و ذلك يكون محددا وفق خطة لفترة زمنية معينة تكون إما خماسية أي يتم اتخاذ إصلاحات في مختلف المجالات بحيث لا

[1] صالح بلحاج، **أبحاث وأراء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر**، ط01، الجزائر: مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، 2011، ص 75.

[2] عبد القادر رزيق مخادمي، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و الفوضى البناءة**. القاهرة: دار الفجر لنشر و التوزيع، 2007، ص 126-127.

تفوت الفترة المحددة خمس سنوات، أو تكون عشرية أي فترة إنجاز تلك المشاريع والإصلاحات تكون محددة بعشر سنوات، و الفترة يتم تحديدها حسب متطلبات الإصلاح. [1]

كما نقصد بالإصلاح أنه ذلك التغيير الجزئي أي غير الجذري لأن صياغته تتم لتكملة النقص الحاصل في ميدان من الميادين مثل ما يحدث في مجمل الإصلاحات السياسية و الدستورية التي تتضمن القرارات الرئيسية الأصلية بالإضافة إلى الإصلاحات الجديدة. [2]

في حين التحول الديمقراطي وكما سبق الإشارة إليه نجد أنه :" **تغيير من فوق يبادر به الزعماء السياسيون المسيطرون على هرم السلطة في النظام السياسي الفاسد، من خلال شروعهم في إجراء تغييرات عميقة شاملة و غير مسبوقة** " فهو يختلف عن الإصلاح الذي يقتصر على إتمام النقص الحاصل إذ التحول يكون جذريا و يقوم على استبدال النظام السياسي القائم على الظلم و الاستبداد بالنظام الديمقراطي الذي يحمي و يصون الحريات و يضمن تحقيق المساواة بين كافة فئات المجتمع بغض النظرعن مستوياتهم و قدراتهم، وعلى العموم تبقى مسالة هذا التحول الديمقراطي نسبية غير مطلقة نظرا لاختلاف البيئة السياسية في كل دولة، و يتم التحول عادة من خلال ثلاثة عناصر أساسية هي:

- ضرورة وجود تيار إصلاحي مناسب، ونقصد به النخب السياسية القائمة عليه.
- تغير القيادة أي لابد من وصول هؤلاء المصلحين إلى سدة الحكم.
- قوة الحكومة على المعارضة والمبادرة بالسيطرة على عملية التطور.[3]

[1] وضاح زيتون، مرجع سابق، ص 35.

[2] ناظم عبد الواحد جاسور، **موسوعة علم السياسة**.ط01، عمان: دار مجدلاوي لنشر،2009،ص 62.

[3] محمد غربي وآخرون، **التحولات السياسية و إشكالية التنمية**.ط01، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014،ص 27-28.

بذلك يعتبر الإصلاح معبّرا عن مدى تجسيد الحكم الصالح داخل النظام السياسي من خلال انتشار عدة مظاهر توحي بذلك من بينها سيادة القانون، والشفافية والمشاركة الشعبية في ممارسة السياسة واتخاذ القرار، ويقع الإصلاح في الأساس على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني وحتى القطاع الخاص أيضا في إطار السير قدما نحو تفعيل النهج الديمقراطي لدولة.[1]

2- التغيير السياسي

هو كل تغيير كيفي أو نوعي أو عميق يتلازم و مفهوم الثورة التي تأتي بعدها مرحلة جديدة و أوضاع مختلفة عما كانت عليه، و يشترط في حدوث التغير السياسي ان يكون حاسم النتائج.[2] فالتغيير نقصد به هنا استبدال وضع بوضع أحسن منه، فالديمقراطية هي الأخرى لم تتخذ شكلا موحدا غير قابل للتغيير ، و إنما الثابت فيها فقط هو وجود المبادئ الخاصة بها و المتعارف عليها، أما من حيث الممارسة فيمكن أن تتغير و تتشكل وفقا لطبيعة المجتمعات البشرية و وفقا لتطورها ، وحتى هذه المجتمعات نجدها تتغير من دولة لدولة على حسب خصوصية كل دولة، لذلك يبقى التغيير السياسي ملازما لعملية الديمقراطية.

ويمكن اعتبار الديمقراطية أداة يتم الرجوع إليها عند القيام بأي تغيير في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الثقافية، فهي تشكل أساس لعملية التغيير السياسي السلمي المدني وليس عن طريق الانقلاب العنيف.[3]

---

[1] سعاد عمي،**محددات الإصلاح السياسي**. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر: العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص89.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية(عربي- انجليزي)**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص 64.

[3] إسماعيل قيرتو آخرون، مرجع سابق، ص 32-33.

3- الانتقال الديمقراطي:

" إن الانتقال الديمقراطي إذ يعيد النظر في مفهوم الثورة بوصفه تعيينا نظريا لمنهج التغيير وأدواته الوظيفة، يبقي على معنى الثورة ومضمونها في تصوره للهدف الديمقراطي، فيتبين أن هناك قطيعة بين إستراتيجية الانتقال الديمقراطي مع إستراتيجية الثورة في أدواتها وأساليبها "

يتضح من هذا أنه ليس بالضرورة أن يصاحب كل انتقال ديمقراطي نشوب ثورة، فقد يحصل انتقال سلمي و يعتبر مدخلا سياسيا لبلوغ مرحلة النظام الديمقراطي، كما أنه لا يمكن اعتبار أن كل ثورة تحدث يصاحبها العنف، فيمكن اعتبار أن كل هدف ديمقراطي في طريق الإنجاز هو في حد ذاته ثورة ليس بالمعنى المتداول للثورة بما تخلفه من دماء و كوارث مادية و بشرية، يمكن أن تكون ثورة بيضاء سلمية، و نجد هذا النموذج ناجحا في الدول و المجتمعات التي قطعت أشواط كبيرة في تطبيق مبادئ الديمقراطية، و التي اتسمت فيها العملية السياسية بالنضج و التراكم الثقافي و السياسي إلى الحد الذي يمكن أن يطبق فيه الانتقال الصحيح ، فهذا الانتقال لم يعد اليوم ضرورة فحسب ن بل أصبح إمكانية واقعية في بعض البلدان العربية رغم العوائق التي تقف حاجزا أمام تطبيقه و التي تشتمل على أسباب سياسية و اجتماعية و عالمية و ثقافية.[1]

4- التعددية السياسية

" هي النظرية التي تدور حولها الليبرالية الحديثة، وهي وجود أكثر من حركة أو حزب سياسي في النظام السياسي الواحد و يتنافس الجميع من أجل الوصول إلى السلطة. و التعددية تعني أن كل كيان في الوجود يتكون من أجزاء مستقلة، و لكل جزء جوهره

[1] علي خليفة الكوراي، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 136 -138.

المتميز و الخاص، و التعددية هي أساس و جوهر الدولة القومية الحديثة "فهي الوسيلة و الأداة التي تتبع قصد تنظيم حياة العامة و تعتبر شرطا ضروريا لأي ممارسة ديمقراطية بحيث تفتح المجال لكل الفئات بالمشاركة في مختلف الأنشطة داخل المجتمع ، فالعلاقة بين التعددية السياسية والديمقراطية علاقة وطيدة، إذ أن التعددية تسمح بممارسة التداول السلمي على السلطة و التناوب على الحكم و هذا ما يسمح بتكريس الديمقراطية داخل الدول، غير أن وجود التعددية السياسية في نظام ما لا يوحي بالضرورة بوجود تحول ديمقراطي حقيقي، إذ في كثير من الأحيان يستخدم كواجهة سطحية فقط و لا يعكس المبادئ الفعلية لها. [1]

المطلب الثالث: الدوافع والأسباب الرئيسية للتحول الديمقراطي

تزايد انتشار التحول نحو الديمقراطية حتى الحقبة الأولى من القرن الـ21 وذلك راجع إلى عدة أسباب وعوامل يمكن إيجازها في عاملين أساسيين هما:

- **العامل الأول:** يتعلق بمختلف الضغوطات الخارجية الممارسة من قبل القوى الكبرى المسيطرة على المجتمع الدولي ككل، و المتعلقة في الأساس بالمتغيرات التي اجتاحت دول العالم عقب نهاية الحرب الباردة الثانية و ما زاد من انتشارها هو انهيار الأنظمة الشيوعية ، و قد لجأت معظم تلك الدول التي تعرضت إلى الضغوطات **للقيام** بجملة من الإصلاحات التي مست مختلف الميادين و ذلك بغية تحقيق قفزة نوعية لبلوغ الديمقراطية و الوصول إلى النموذج الديمقراطي الذي جاءت به الدول الغربية و وصل مده و انتشاره إلى دول العالم الثالث بسبب الضغوطات الدولية. [2]

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص60.

[2] بوحنية قوي، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة.** الأردن: دار الراية لنشر والتوزيع، 2011، ص 94.

- **العامل الثاني:** وهو المتعلق بالضغوط الداخلية التي كانت جراء نقص وزوال هيمنة النظم التسلطية الدكتاتورية التي صاحبها ظهور الحركات والمنظمات المطالبة بضرورة تكريس الديمقراطية في دول أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية

فالتغيير هنا يكون من داخل الدولة في حد ذاتها رغبة منها في إحداث التغيير نتيجة مطالب مجتمعية دفعت الدولة لإعادة النظر في أنظمتها السياسية ومحاولة تصليحها بما يتماشى ومقتضيات العصر. [1]

أما **"ألموند"** و **"باول بينغهام "** فكلاها يرى أن **"المبادرة من التغيير يمكن أن تنبع من ثلاثة مصادر: من النظام السياسي نفسه أي النخبة الحاكمة و من الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية و من النظم السياسية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل هذه الأنظمة السياسية مع بعضها البعض"** يعني أن التحول نحو الديمقراطية أو التغيير في النظام السياسي يكوم إما نتيجة إرادة شعبية متعلقة بإرادة صانع القرار أو الهيئة الحاكمة أو يكون إثر إملاءات دولية و بسبب الضغوط الدولية المفروضة.

وقد اختلف تصنيف العوامل المتسببة في التحول الديمقراطي إلا أن يمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين تتمثل في العوامل الداخلية والتي تضم عدة عناصر، والعوامل الخارجية

أولا:العوامل الداخلية

نقصد بالعوامل الداخلية الأسباب التي تنبع من داخل الدولة ومن مؤسساتها ونخبها في حد ذاتها والتي تتمثل في أربعة عناصر تتمثل في:

[1] بوحنية قوي، مرجع سابق. ص 94.

1- دور القيادة والنخبة السياسية:[1]

نقصد بالقيادة :**FILDER"** تلك العلاقة الشخصية التي يقوم بها شخص معين بتوجيه و تنسيق الجهود و الإشراف على أشخاص آخرين في اتجاه عمل مشترك، و يبدو ذلك على وجه الخصوص حينما يتطلب الأمر وجود جماعات عمل متفاعلة يعمل أفرادها معا في تعاون لتحقيق أهداف تنظيمية جديدة ".[2]

هنا تتولى النخب السياسية و السلطة الحاكمة دور المساهم في قرار التحول الديمقراطي إما لأسباب خارجية مفروضة عليها وإما لأسباب داخلية دفعتها الإرادة السياسية لصانع القرار جراء مطالب مجتمعية، ذلك الأمر الذي يدفع بها إلى محاولة الاستجابة لتلك المطالب و المتغيرات من خلال فتح المجال للمشاركة السياسية و تعزيزها أكثر فأكثر و أيضا من خلال التوزيع العادل للثروة و للموارد المتاحة، كما تتولى القيادة و السلطة الحاكمة مهمة تأمين و توفير الأمن و الحماية لأفرادها من الظلم و الاستبداد بغية تحقيق الشرعية لنظامها السياسي و المحافظة على أمنه و استقراره لأطول فترة ممكنة، و لتحيق ذلك يتطلب وجود و توفر قيادة فعالة و سليمة تتولى القيام بشؤون الحكم باعتبار أن هذه الأخيرة تنعكس على أداء النظام السياسي و لذلك تعتبر القيادة السياسية فاعلا مهما في عملية التحول الديمقراطي.

و قد أكد كل **من دياموند لاري(Diamandelarry)و جون ليتز**(Jounlinz) و **مارتن ليبست (Martin Lipset)** أكدوا على أن القيادة السياسية السليمة تلعب دورا مهما في تكريس الديمقراطية داخل النظام السياسي من خلال القيادة الديمقراطية التي تقوم على

[1] مصطفى بالعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2010)**. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خده الجزائر، 2099-2010.ص 31.

[2] محمد إسماعيل بلال، **السلوك التنظيمي بين النظرية والتطبيق**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005، ص266.

قبول الرأي الناقد والمعارض قصد الإصلاح وإحداث التغيير [1] ، فقد ساد الرأي الذي اعتبر أن صراع النخب و التوتر الحاصل بينها وكذا نشاط القطاع الخاص و مختلف التحولات التي تحدث في البنى الطبقية، و توسع قوة المعارضة كل هذه التغيرات بوسعها أن تؤثر على النخبة الحاكمة فيما يخص توسيع باب المشاركة في اتخاذ القرار و كذا محاولة إحداث حراك سياسي و اجتماعي يسمح للأنظمة الديكتاتورية بالتنحي جانبا .[2]

2- انهيار شرعية النظم التسلطية

تصبح شرعية النظام السياسي مهددة بالانهيار في حالة ما إذا فقد النظام السياسي قدرته على السيطرة على الأوضاع الداخلية الاجتماعية للدولة، و كذا في حالة عجزه عن ممارسة الأدوار و المهام المسندة له دستوريا، ففي هذه الحالة يفقد الثقة بينه و بين الشعب، و هذه الشرعية تختلف طبيعتها باختلاف خصوصية كل نظام سياسي، ففي النظام الديمقراطي تقاس الشرعية بالأداء الجيد للنظام السياسي، فإن الأداء غير الصحيح للنظام ومؤسساته يؤدي بالضرورة إلى زوال الحاكم و النظام القائم عليه، و أيضا مايسهم في انهيار مختلف الأنظمة الديكتاتورية هو تدهور الأوضاع الاقتصادية و سوء الاستغلال الأمثل لها.[3]

وسعيا منها للنهوض من جديد حاولت النخب الحاكمة تبني النظام الديمقراطي باعتباره عملية سياسية سلمية بإمكانه تغيير النظام الديكتاتوري الحاكم.[4]

---

[1] مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 31- 32.

[2] عاطف أبو سيف، **المجتمع المدني والدولة: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**. ط 01، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص57.

[3] مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 32.

[4] محمد نصرعارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة** – النموذج المعرفي – النظرية – المنهج. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002،ص 263.

3- دور العوامل الاقتصادية

تتداخل العلاقة بين الجانبين السياسي والاقتصادي، إذ اختلف الباحثين في تحديد طبيعة تلك العلاقة، فالفريق الأول يعتبر أن للجانب الاقتصادي أهمية كبيرة في تحديد الهيكل الوظيفي لمختلف المؤسسات السياسية في حين الرأي الثاني يعتبر أن الوضع السياسي للدولة هو من يساهم في دفع عجلة التنمية، ويمكن من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

لعل أكبر دليل على هذا ما حدث في بعض الدول العربية حيث انعكس سوء التسيير وتدهور الأوضاع المعيشية على مسار التنمية في تلك الدول الأمر الذي أدى إلى التأثير على شرعية النظام السياسي وزواله.

باعتبار أن تدني الأوضاع المعيشية وانتشار البطالة يؤدي إلى انتشار الفساد وتقليص الفائدة من الاستثمار ما يدفع الأفراد إلى ضرورة التغيير ومواجهة السلطة الحاكمة قصد تحسين أوضاعهم المعيشية سواء كان ذلك سلميا أو اللجوء إلى العنف في حالة تعنت السلطة وعدم استجابتها للمطالب المجتمعية.[1]

نفس ما عاشته الدول العربية من أوضاع كان سائدا في الثمانينيات من القرن المنصرم حيث زادت نسبة النمو مقابل انتشار الطبقية وسوء التوزيع للموارد بين الفقراء و الأغنياء.[2]

4- دور المجتمع المدني

قبل التطرق للمجتمع المدني كعامل مهم يساعد على التحول نحو الديمقراطية لابد من معالجة هذا المفهوم، إذ يمكن تعريفه على أنه يمثل ذلك المجال الاجتماعي الواسع الذي

[1] مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص33.

[2] حسن دخيل، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة.** لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية،ط 01، 2009، ص33.

يشمل كُلاًّ من الأسرة والدولة من خلال القواعد التعاونية في إطار روابط اجتماعية تطوعية تنشط بوجود شبكة اتصالات عامة بغية حل المشاكل المجتمعية.[1]

كما يعني" **كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات و المنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة** "[2]

أما البنك الدولي: فقد قدم تعريفا مبسطا لوصف منظمات المجتمع المدني حيث يعتبرها" **مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمام إما مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون، وليس لديها أهداف تجارية.** "[3]

قد شاع انتشار مؤسسات المجتمع المدني بالانتشار الواسع للديمقراطية في معظم دول العالم مثلما حدث في دول الكتلة الاشتراكية بأوربا الشرقية التي كان وراء التحولات الحاصلة فيها منظمات المجتمع المدني التي وجدت للدفاع عن شؤون الرعية [4]،إذ أنها نشأت من خلال تعاقد الأفراد فيما بينهم بغرض الدفاع عن حقوقهم وحماية أنفسهم وقصد تحقيق ذاتهم من خلال التمتع بحقوقهم الطبيعية كحق الحياة والملكية و الحرية التي في حد ذاتها تجسد الوظيفة الأساسية للدولة التي من المفروض أن توفرها لأفرادها.

[1]AichaGhaus- pacha, Role of civil society organization in gouvernance, the global forum on Reinventing Gouvernement Towards participatory and transparent Governance .Seoul republic, of korea 24-27.

[2] محمد أحمد نايف العكش، **مؤسسات المجتمع المدني و التحول الديمقراطي (الأردن نموذج)**. ط 01، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 30.

[3] أحمد على حجازي، **منظمات المجتمع المدني والتنمية**. ط 01، القاهرة: مصر العربية للنشر و التوزيع، 2013،ص 21.

[4]على عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني- قراءة أولية**. ط01، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية و المعلومات، 2004، ص31.

تكمن أهمية المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية باعتباره عنصرا أساسيا يساهم بشكل كبير في نشر القيم و المبادئ الديمقراطية، و هو في حد ذاته مبدأ من المبادئ التي تقوم عليها خصوصا في الوقت الذي أصبح فيه انتشار واسع لتطور التكنولوجي الحاصل في مختلف نواحي الحياة ما يساهم في تنمية الوعي و تنوير الفكر لدى الأفراد بحيث يصبحون على دراية تامة بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات، خصوصا بتزايد الفئات المثقفة و خرجي الجامعات، الأمر الذي يمكنهم من المشاركة بقوة وعن قناعة في المشاركة السياسية رجالا كانوا أو نساء.[1]فقد تزايد دور هذه المؤسسات و المنظمات خاصة في ما يخص السياسة العامة للدولة بحيث تلعب دورا ضاغط على بعض حكوماتها وعلى المنظمة العالمية و تختلف فعاليتها وتقاس بمدى دمقرطة النظام السياسي لكل دولة.

إذ نجدها في الدول التي قطعت أشواطا كبيرة وأحدثت تحولا ديمقراطيا في أنظمتها السياسية نجد أن فعالية المجتمع المدني كبيرة إذ تتولى مؤسساته و **منظماته صياغة جدول أعمال القضايا الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية من خلال ترتيب الأولويات و حجم الدعم الذي ينبغي أن تستحوذ عليه و مراجعة سريعة لقضايا حقوق الإنسان والبيئة و السكان، و الثقافة السائدة هي التي تكشف عن وزن هذه المؤسسات في الدولة و تظهر مكانتها.**[2]

ثانيا: العوامل الخارجية

بعد أن تم التطرق لجملة العوامل الداخلية التي ساهمت في تحقيق التحول داخل الأنظمة السياسية سنحاول التطرق لجملة العوامل الخارجية باعتبار أن التحول الديمقراطي

[1] مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص34 – 35.

[2] أحمد علي حجازي، مرجع سابق، ص 78.

هو نموذج مستورد من الدول الغربية، وبالتالي هناك عوامل خارجة عن نطاق الدولة جعلتها تنتهج النظام الديمقراطي، ومن جملة العوامل الخارجية نذكر منها ما يلي:

1- النظام الدولي:

بعد زوال وانهيار بعض الأنظمة الشيوعية كما هو حال الاتحاد السوفياتي و بعض بلدان شرق أوربا و نجاح مسار التحول إلى الديمقراطية فيها، اعتبر البعض ذلك إنجازا كبيرا قطعته تلك الدول قصد ترسيخ قيم الديمقراطية، و بالتالي بدأ التوجه نحو النظم غير الديمقراطية حتى تحدث هي الأخرى تغييرات و إصلاحات على أنظمتها السياسية لتتماشى و الوضع القائم في المجتمع الدولي ككل، وبهذا أصبح كسب التأييد و الرضا الشعبي من أولويات القوى المعارضة التي أصبحت هي أخرى تطالب بالمشاركة في صنع القرار و بالحق في حرية التعبير خاصة بعد أن باتت الو. م. أ القوى العظمى المسيطرة على العالم ككل ما جعل الديمقراطية هاته تتصدر المراتب الأولى ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تنتهج مختلف السبل قصد نشرها على باقي دول العالم مالم تتعارض مع مصالحها الخاصة باعتبار أن الو. م. أ تقوم إيديولوجيتها في علاقاتها مع الدول يبعضها البعض على إيديولوجية انتهازية، أي تتعامل مع الدول التي ترى أنها تحقق مصالحها و تعود عليها بالفائدة، [1]باسم السلام الديمقراطي الذي يقصد به أن الديمقراطية هي النموذج الأمثل لنشر الأمن و السلام، فهو مستمد من طبيعة العلاقات بين الدول،[2] و إلى جانب الدور الذي تلعبه الو. م. أ في عملية التحول الديمقراطي يظهر الدور الفعال للاتحاد الأوربي في عملية التحول من خلال رغبة عديد من الدول الانضمام إلى عضوية الاتحاد قصد تحسين مستوى معيشتها و محاولة النهوض باقتصاداتها، و ذلك باعتبار أن ما يربط الاتحاد

[1] مصطفى بلعور ، مرجع سابق، ص 35.

[2] علي بسيوني، **تدعيم الديمقراطيات الجديدة في دول الوطن العربي**. ط 01، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2014، ص97.

الأوربي بالتحول نحو الديمقراطية هو الوضع الاقتصادي و المشاريع الاستثمارية للدول المجاورة فمصالحها مشتركة و مصالح الو. م.أ .

2- ضغوطات المؤسسات المالية والدولية:

هنا يظهر أن المؤسسات و الشركات التي تتولى القيام بمنح المساعدات للدول التي تعاني من عجز في التنمية و التي هي في طريق النمو، إذ تقوم تلك المؤسسات الدولية بتقديم قروض و مساعدات مادية لتلك الدول مقابل وضع شروط، و محاولة إدخال بعض الإصلاحات و السياسات في مختلف القطاعات الخاصة بالأنظمة السياسية لتلك الدول،[1]كما تفرض عليها التغيير في طبيعة توجهها السياسي كما حدث مع الجزائر و صندوق النقد الدولي حيث عرفت الجزائر قفزة نحو عملية التحول إلى الديمقراطية التي لم تكن وليدة البيئة بل كانت نموذجا مستوردا لم يحظ بالقناعة السياسية الواضحة آنذاك بالنسبة للسلطة و للمعارضة على حد سواء، ولعل ماحدث في أكتوبر1988 خير مثال على ذلك ، ما جعلها تقتدي بالنموذج الديمقراطي باعتباره الخيار الأنسب للخروج من الأزمة الاقتصادية [2]

وقد سعت الدول الرأسمالية إلى تقديم مساعدات للدول النامية وفق مصالحها الإستراتيجية وما يخدمها، و في هذا الإطار ظهر ما يعرف بالمساعدات المشروطة المتعلقة في الأساس ببرامج التكيف الهيكلي و التي بدأت بوادر نشأتها مع أواخر السبعينيات و أوائل الثمانينيات إذ ظهر نوعان من المساعدات:

- الجيل الأول: والذي تم التركيز فيه على آليات الإصلاح الاقتصادي والذي تزامن ظهوره مع ما شهدته دول العالم الثالث بعد انهيار اقتصاداتها.

[1] مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 37.

[2] إسماعيل قيرة و آخرون،مرجع سابق، ص41.

- الجيل الثاني: المتضمن الشروط السياسية (conditionality political) و هذا الجيل يتضمن المبادئ الأساسية للديمقراطية من احترام للحقوق و الحريات و المساواة.

3- ظاهرة العدوى والانتشار أو المحاكاة:

تعني أن نجاح النموذج الديمقراطي في دولة معينة يسمح بانتشار و توسع ذلك المد إلى باقي الدول المجاورة رغبة منها في تحسين الأوضاع المحيطة بها، وقد سماها صامويل هنتغتون بكرات الثلج إذ أن أثناء البدايات الأولى لأول موجة تظهر النتائج الإيجابية لذاك التحول وبالتالي يشجع ذلك الدول المجاورة على التقيد بمبادئ الديمقراطية رغبة في بلوغ نفس المستوى من التقدم ، وهكذا تحدث المحاكاة إما لتشابه المشاكل بين الدول بحيث إن الاقتداء بنفس النموذج الذي سارت وفقه يؤدي في النهاية إلى حل تلك المشاكل في اعتقادهم ، وتصبح الدول الديمقراطية تلك قوية لدرجة أنها تصبح نموذجا تتبعه الدول الأخرى في المجال السياسي، و ما زاد من أهمية عملية المحاكاة في تكريس التحول الديمقراطي هو الثورة التكنولوجية الهائلة الحاصلة في مجال وسائل الاتصال التي تلعب دورا مهما في رصد القضايا العالمية و الدولية حيث أصبح العالم يشهد سرعة تدفق في المعلومات و وفرتها و تنوعها، و هذا مثل عائق على النظم السلطوية لأنه يمس مكانتها و شرعيتها[1]، و ما زاد كذلك من فعالية المحاكاة هو الدور الريادي الذي لعبه المجتمع المدني باعتبار ان كلاً من المجتمع المدني و الدولة تجمعهما علاقة تكامل و تلازم فهو وسيط بينها وبين الشعب و بفضل نجاحه وفعاليته تضمن الدولة سلامة نظامها السياسي، إذ من غير الممكن وجود دولة قوية قائمة على أصول ديمقراطية و قيم دستورية في ظل غياب مؤسسات و منظمات المجتمع المدني التي تتولى مهمة إيصال مطالب الأفراد إلى السلطة

[1] بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 229- 230.

قصد الاستجابة لها، كما لا يمكن قيام هذه المؤسسات في ظل غياب بيئة ديمقراطية تؤمن بالحقوق و الحريات.

المطلب الرابع: آليات عملية التحول الديمقراطي.

تعتبر عملية التحول الديمقراطية عملية معقدة و صعبة التنفيذ، ذلك لاختلاف البيئة التي نشأت فيها عن البيئة التي تطبق فيها، و لتحقيق الفعالية لهذه العملية يستوجب الاعتماد على آليات سلمية تتسم بالمرونة و القدرة على التكيف مع الأوضاع المتغيرة، باعتبار أن التحول الديمقراطي هو ضرورة ملحة و عاملا أساسيا لتحقيق التقدم و الرقي للدول و الذي يتم تجسيده من خلال مظاهر قائمة على المبادئ الديمقراطية و على احترام الحريات الأساسية و تلك المظاهر لا تحدث إلا إذا تم اتباع آليات فعلية و التي حدث عليها اختلاف كبير بين المفكرين السياسيين كما سيتم التطرق إليها .

1- الآليات السلمية:

نقصد بها أن عملية التحول الديمقراطي تحدث بأوامر من القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة في الدولة، و في هذا الصدد تضمنت العديد من الدراسات أنه لتحقيق هذه الآلية لابد على القيادة الحاكمة أن تتحلى بالإرادة السياسية الفعلية حتى تتمكن من القيام بالأدوار الرسمية لتجسيد الإصلاح، و تكون لها القدرة على مواجهة المصاعب و العراقيل التي قد تنجم من جراء الرغبة في التحول إلى النظام الديمقراطي[1]، و لابد لها أن تساير الأوضاع بالطرق السلمية من دون اللجوء إلى العنف أو استخدام القوة في حق المتعارضين أو المناهضين للتحول ، كما قد يحدث التحول من خلال تعديل الدستور و القيام بالانتخابات التي بالضرورة ستؤدي لتغيير في الطبقة الحاكمة و التي بفضلها سيحدث التحول، كمثال على هذا النوع من الآليات هو التحول الذي حدث في البرازيل و الذي كان بإرادة صانع

[1] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص152.

القرار و النظام الحاكم [1]، و في هذه الحالة الدولة تعتبر ذات سيادة و تصبح قادرة على اتخاذ قراراتها على الصعيدين الداخلي و الخارجي و تصبح هي المسئولة عن توفير الأمن و الاستقرار الداخلي [2].

2- التحول الديمقراطي من خلال التفاوض

هنا يحدث التحول بعد التعاون المشترك بين النخبة الحاكمة و الجهات المعارضة لها، حيث يصبح النظام السياسي مفتوحا و يتقبل أفكار و أراء الفواعل غير الرسمية في الدولة في إطار تحقيق و خدمة الصالح العام[3]، تحت لواء الشرعية السياسية المقصود بها مدى تقبل الشعب للسياسات المنتهجة من قبل الدولة، وهذه الشرعية هي التي تحدث التوافق بين المؤيدين و المعارضين للسلطة والتي تسمح لكافة الأطراف بالمشاركة في اتخاذ القرار بأسلوب ديمقراطي قائم على التسامح و تقبل الرأي الآخر[4]، و هذا النوع من الآليات لا يمكن أن يتجسد إلا إذا كان النظام السياسي المفتوح تترأسه شخصية قيادية تتوفر فيها معايير مناسبة للحكم، فلا يمكن تحقيق تحول ديمقراطي من دون توفر أفراد ديمقراطيين في حد ذاتهم تتوفر فيهم الصفات التالية:

صفات الشخص الديمقراطي: لابد من توفر هذه الشروط حتى يصبح الشخص الحاكم قادرا على طرح الأفكار المناسبة واتخاذ القرارات بالتعاون مع جميع الأطراف الموجودة في المجتمع.

[1] الهام نايت سعيدي، **طبيعة عملية التحول الديمقراطي**.أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 10-11 ديسمبر 2005، ص79.

[2] أحمد مالكي، مرجع سابق، ص 49.

[3] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 152.

[4] محمد فخري راضي، مرجع سابق، ص 54 – 55.

1- أن يكون تفكيره ديمقراطيا، أي يتقبل النقد ويحترم الرأي الآخر وأن لا يغضب في حين عدم قبول رأيه لدى الجماعة.

2- ضرورة أن يتحلى بالخلق الحسن في تعاملاته مع الجميع ودون استثناء، و ضرورة معرفة ماله من حقوق و ما عليه من واجبات مع تطبيقه لقواعد العدل و المساواة بين أطياف المجتمع دون تمييز، و الأهم من ذلك ينبغي الاستجابة لكافة متطلبات الأفراد داخل المجتمع و تحقيق التنمية.

3- وأخيرا لابد عليه من الإسهام في حياة المجتمع وتأدية المهام السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية على أكمل وجه لضمان السير الحسن للحياة السياسية و العقلانية في اتخاذ القرار.[1]

بهذه الصفات نصبح أما قيادة سياسية رشيدة وفذة تؤمن بضرورة التعاون و التشاور بين طبقات المجتمع على اختلافها قصد تحقيق تحول ديمقراطي سليم رغم اختلاف توجهات الهيئات المعارضة، إلا أن التوافق يحدث إذا كانت القيادة تؤمن بالتغيير.

4- التحول من خلال الشعب:

نقصد بها التحول الذي يكون فيه الشعب هو صاحب الموقف، حيث تقوم الجهات المعارضة بالإطاحة بالنظام القائم، و التحول يحدث من خلال انهيار الأنظمة السلطوية من خلال قيام أعمال عنف و شغب و إحداث فوضى من قبل المنظمات و الجمعيات الشعبية ، كما يمكن أن يحث التحول أيضا من خلال وفاة الديكتاتور، فعند حدوث أعمال الشغب و العنف يصبح على القادة السياسيين القائمين على النظام إما الاستجابة للمطالب المجتمعية التي ينادي بها المتظاهرون، و إما الانسحاب من الساحة السياسية و ترك أمور الحكم للمعارضة التي تطالب بضرورة التغيير و التحول إلى النظام الديمقراطي ، وحسب المفكر

[1] عيسى الشماس، مرجع سابق، ص94.

جي هيرميثفإن التحول يتحقق إذا كان واقع التحالف بين دعاة الإصلاح المؤيدين للحكم المطلق والديمقراطيين الواقعيين من المعسكر المضاد بحيث يرى أنهم على وعي بأهمية الديمقراطية و أن من يعارض النظام الجديد فإنه سيكون أمام طريق مغلق [1].

❖ **من ناحية أخرى هناك من اعتبر أن آليات التحول الديمقراطي تنقسم إلى نوعين أساسيين هما:**

- ✓ الآليات السلمية
- ✓ الآليات غير السلمية

أولا: الآليات السلمية:

هي مختلف الطرق المؤدية إلى التحول الديمقراطي لكن بعيدا عن العنف و استخدام القوة، و التحول من حالة النظام التسلطي إلى حالة النظام الديمقراطي تقتضي من الحكام أنفسهم أن يقوموا بعملية الانتقال إلى الحكم الديمقراطي من خلال تنازلهم عن سلطاتهم و امتيازاتهم بإرادتهم و دون ضغوطات، و إما من خلال إلزامهم بضرورة التنازل رغما عنهم بتدخل قوات ديمقراطية .[2]

كما أن من بين الأساليب التي يمكن للدولة الاعتماد عليها لتكريس التحول الديمقراطي داخل الدولة نذكر مايلي:

1- مبدأ التداول السلمي على السلطة:

إذ يعتبر هذا المبدأ جوهريا لتحقيق الديمقراطية و ضرورة حتمية لتجسيد التحول الديمقراطي، إذ تقاس قدرة النظام السياسي على مدى تقبله لهذا المبدأ و مدى استيعابه للقوى السياسية المختلفة الإيديولوجية والتوجه في تقلد مناصب الحكم و في ممارسة السلطة

[1] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص152- 153.

[2] محمد عابد الجابري، **الديمقراطية و حقوق الإنسان**.ط 05، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 82.

بالطرق السلمية و استنادا إلى نصوص قانونية تحكم تلك الممارسة، و ذلك ما تطمح إليه الأحزاب السياسية التي غايتها هي الوصول إلى السلطة لتنفيذ برنامج الحزب الذي هو في الحقيقة مطالب الشعب تم صياغتها وفق برامج سياسية، يتم تطبيقها حين الوصول إلى السلطة،باعتبار أن التعددية الحزبية تقوم على فتح المجال لمختلف الأحزاب السياسية لممارسة العملية السياسية إلا أن ذلك لا يكون إلا في البلدان المتقدمة القائمة على مؤسسات دستورية تؤمن بالتغيير، باعتبار أن هذا المبدأ يضمن استقرار و تطور المجتمع بعيدا عن العنف و أعمال الشغب [1]في ظل شيوع مبدأ الفصل بين السلطات الذي جاء به **مونتسكيو** في كتابه **روح القوانين**،والذي يقوم على ضرورة الفصل بين السلطات و عدم تجميعها في شخص واحد و لإحلال التوازن داخل الدولة الذي يتجسد من خلال توزيع الاختصاصات بين كل من السلطات المركزية و السلطات المحلية، و حتى داخل السلطة المركزية يجب توزيعها بين البرلمان و الحكومة.

دعا **أرسطو** أيضا إلى ضرورة التمييز بين السلطات و هذا ما تضمنه كتابه **السياسة**، كما أن **جون لوك** كان له حديث عن ذلك أيضا في كتابه **محاولة في فهم الحكم المدني** في 1690، إلاّ أن أفكار **مونتسكيو** هي التي تظل بارزة و ظاهرة أكثر فيما يخص الفصل بين السلطات، بحيث ينطلق من افتراض أن **الحرية السياسية** هي الأصل في تشكل الحريات فبتوفيرها للمواطن تجعله يشعر بالأمان داخل وطنه، ويرى مونتسكيو أن يكون الفرد حرا ذلك يعني في حدود ما يسمح به القانون ، حتى لا يقع الضرر على مختلف الأطراف إذا ما تم المبالغة في استخدام لفظ الحرية [2]. وهذا ما تضمنته المادة الرابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة " ...**إن الحرية هي القدرة على**

[1] محمد غالب سعيد علي البكاري، مرجع سابق، ص126.

[2] احمد مالكي و آخرون، مرجع سابق، ص 57- 59.

فعل أي شيء لا يلحق الأذى بالآخر... "، فثمة علاقة وطيدة بين الحرية و الديمقراطية فلا يمكن أن تتحقق حرية الفرد بعيدا عن تمتعه بحقوقه و واجباته الأساسية في جو ديمقراطي ، و من ناحية أخرى لا يمكن ممارسة العملية الديمقراطية مالم يتمتع الفرد بنسبة من الحرية التي تضمن له المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، فتقدم أي مجتمع يقاس بمدى الحرية الممنوحة لشعبه سواء كانت حرية الرأي ، أو حرية العمل، أو حرية المعرفة. و استنادا إلى ما سبق ذكره يمكن القول إن الديمقراطية هي النظام الاجتماعي السياسي الملائم و الضامن لحرية الفرد في حدود ما يمليه القانون و ما تقره السلطة الحاكمة من خلال القوانين المنصوص عليها دستوريا،[1] ففي ظل النظام الديمقراطي السائد القائم على مبادئ العدالة الاجتماعية يتم التداول السلمي على السلطة وفق الضمانات التي تحول دون حدوث انقلابات على الديمقراطية كمنهج للحكم من خلال تقبل الرأي المؤيد و الرأي المعارض في الوقت نفسه[2]،فبالاعتماد على هذا المبدأ إذا ما تم العمل به على أكمل وجه في ظل توافر القيادة المناسبة التي تؤمن بذلك و التي تعمل على تجسيد المبدأ على أرض الواقع فإن الممارسة الديمقراطية ستكون دستورية وستساهم في تجسيد التحول الديمقراطي للنظام السياسي القائم.[3]

2- الانتخابات

تعتبر الانتخابات من بين الآليات السلمية للتحول الديمقراطي إضافة إلى مبدأ التداول السلمي على السلطة، بحيث تعتبر الانتخابات إحدى وسائل العملية الديمقراطية و التي

[1] عيسى الشماس، مرجع سابق، ص104-108.

[2] إسماعيل الشطي و آخرون، مداخل **الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**. ط 02، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 10.

[3] برهان غليوانو آخرون، **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية- المواقف و المخاوف المتبادلة**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، ص13.

تتوقف مدى مصداقيتها على مدى دمقرطة النظام السياسي و مدى التقيد بمعيار الشفافية أثناء ممارسة العملية الانتخابية، لذلك تحرص جل الدول المتقدمة على ضرورة توفير مبدأ الشفافية، باعتبار أن صناديق الاقتراع هي التي تعبر عن مدى التطبيق الفعلي للممارسة الديمقراطية، إذ إن الانتخاب هو تعبير عن إرادة الشعب من خلال الاختيار الإرادي لمن يحكمهم و من يتولى إيصال مطالبهم إلى السلطات المعنية و هذا كله لا يمكن أن يكون إلا في دولة تحترم الحقوق و الحريات حتى تصبح الانتخابات آلية فعلية لتفعيل التحول و الانتقال إلى النظام الديمقراطي[1]، و بالحديث عن الانتخابات فإننا نقصد أيضا إمكانية الأفراد في التصويت و اختيار الأصوات التي تتناسب برامجها مع مطالبهم، أيضا تشمل حق الترشح للانتخابات إذ بإمكان كل من له الحق في التصويت و الذي تتوفر فيه الشروط المناسبة للترشح أن يترشح للانتخابات بكل حرية إذا ما استوفى السن القانوني للترشح ، مع ضرورة إجراء انتخابات دورية حتى لا يكون هناك تعسف في استخدام السلطة ودائما في إطار مبدأ التداول السلمي على السلطة كما يحق للأفراد و الجماعات تشكيل الجمعيات و الانضمام إليها وفق ما يقتضه القانون الأساسي للجمعيات، ذلك في إطار حق المواطن في المشاركة في اتخاذ القرار و احترام حرياته و ضمان تطبيق معايير الحكم الديمقراطي.[2]

ثانيا: الآليات غير السلمية

يرى **تيري لين** و**فيليب شومبيتر** أن في الواقع المعاصر عملية التحول نحو الديمقراطية تتخذ آليات مختلفة و متعددة، فكما يمكن أن يحدث التحول سلميا و بالتفاهم، من جهة أخرى يمكن أن يتخذ أسلوبا آخر حين يتم استخدام القوة من قبل النخبة و بفاعلية لتساهم في التغيير في النظام الحاكم ، و إما بالإصلاح من خلال تحرك الجماهير من القاعدة و تفرض

[1] بوحنية قوي، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**. الأردن: دار الراية للنشرو التوزيع، 2001، ص 108.

[2] محمد فخري راضي مرجع سابق، ص 26-27.

التسوية من دون اللجوء للقوة و عن طريق الثورة حين تدخل القوات العسكرية [1]، كما يمكن تفادي الوقوع في العنف في حالة توفر الرشادة السياسية لصانع القرار و لمنظمات المجتمع المدني إذ يتم حل النزاعات بالطرق السلمية.[2]

نقصد بالآليات غير السلمية مختلف المظاهر التي تتضمن العنف و استخدام القوة وأعمال الشغب داخل الدولة قصد تغيير الأوضاع و محاولة للانتقال إلى النظام الديمقراطي الذي لم يتجسد من خلال الطرق السلمية، و تتجه النخبة الحاكمة إلى استخدام الوسائل القمعية كالانقلاب أو العنف الشعبي أو الجماهيري كبديل عن التفاوض وعن تجسيد التداول السلمي على السلطة في ظل مشاركة الأفراد في الحياة السياسية ، فعدم الاستجابة لمطالب الشعب حتما ستنتهي بالرفض للنظام القائم التسلطي و الدكتاتوري و الذي لن يزول إلا إذا تم الاعتماد على المظاهرات الشعبية و الإضرابات .[3]

الآليات غير السلمية يمكن أن تكون من داخل الدولة وتتمثل في العنف والانقلابات الشعبية والعسكرية والتمرد...الخ، كما يمكن أن تحدث من خارج الدولة أي مبادرة التحول تكون مفروضة من خارج الدولة لأسباب وظروف معينة كطلب الدولة مساعدات من الخارج ، حيث تقوم الدول المانحة للمساعدات بوضع شروط مقابل ذلك آخذة بعين الاعتبار درجة الانفتاح الديمقراطي وبين حجم المساعدات وبالتالي تصبح الدول التي طلبت المساعدة مجبرة على إحداث تغيير في طبيعة نظامها السياسي و الاقتصادي كاستجابة للإملاءات المفروضة عليها في سبيل النهوض مجددا.[4]

[1] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 163- 164.

[2] الهام نايت سعيدي، **الرشادة السياسية و علاقتها بالتحول الديمقراطي**. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2012، ص 293.

[3] الهام نايت سعيدي، مرجع سابق، ص 80.

[4] مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 62.

حسب الهام نايت سعيدي فإن نجاح عملية التحول الديمقراطي مرهون بمدى تواجد وفعالية هذه المعايير داخل الدولة:

1- ضرورة وجود دستور ديمقراطي يضمن التطبيق الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات.

2- لابد أن تقوم السلطة على أسس قانونية لاتخاذ سياسات رشيدة وعقلانية

3- سعي النظام السياسي لتطبيق مبدأ العدالة والمساواة بين كافة أطياف و شرائح المجتمع.

4- القبول بالرأي الأخر في ضوء ما تتطلبه التعددية السياسية.

5- تفعيل مبدأ الشفافية في المشاركة السياسية للأفراد.

6- وجود ثقافة سياسية تؤمن بالديمقراطية كنموذج ونظام للحكم.

7- إعطاء أهمية للمجتمع المدني باعتباره أساس العملية الديمقراطية كونه وسيطا بين الشعب والحكومة.

8- تعزيز الإعلام الحر و المسئول وضمان استقلاليتيه بعيدا عن احتكار السلطة وتبعيتها له.

9- تنظيم المعارضة بقوانين أساسية تحدد عملها وتنظمها بعيدا عن العنف و استخدام القوة.

10- يجب على النظام أن يمارس أدواره على أكمل وجه من خلال الاستجابة لمتطلبات الأفراد والسعي لخدمتهم بغية تحقيق تنمية بشرية تضمن سلامة وأمن النظام السياسي الذي يجب عليه أن يتسم بالمرونة وإمكانية التكيف والتأقلم مع مختلف الأوضاع والمستجدات.[1]

[1] الهام نايت سعيدي، المرجع نفسه، ص 82- 84.

من خلال ما سبق يمكن القول أن عملية التحول الديمقراطي بقدر أهميتها بقدر شدة تعقيدها و عسرها و ذلك راجع لاختلاف طبيعة الأنظمة السياسية، فلكل نظام خصوصية تميزه عن النظام الآخر بذلك يصعب إيجاد آليات و معايير للتحول تعتمد عليها كافة الأنظمة الراغبة في التحول.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:دراسة نظرية مفاهيمية.

تعتبر التنمية غاية كل الأمم و الشعوب، و أصبحت تحظى بأهمية كبيرة في معظم دول العالم فهي عملية تشمل عدة مجالات من خلال مختلف الإجراءات و السياسات التي ينتهجها صناع القرار بشأن المساهمة في تعزيز مستوى معيشة الأفراد، و قد تأخذ تلك التنمية عدة أوجه إذ نجد التنمية المستدامة ، التنمية السياسية ، التنمية الاجتماعية، و ما سنركز عليه من خلال هذا المبحث هو التنمية الاقتصادية و التي لا تقل أهمية عن باقي الأنواع السابقة الذكر.

فهي تشير إلى مختلف التغيرات الكمية والنوعية التي تحدث على مستوى الاقتصاد الوطني والتي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي للدولة من خلال الزيادة في كمية السلع والخدمات المقدمة للأفراد كاستجابة للمتطلبات وللحاجيات الأساسية.

سيتم من خلال هذا المبحث معالجة موضوع التنمية الاقتصادية بالتطرق لمختلف مفاهيمها النظرية بصفة عامة مع التركيز على مختلف النظريات التي جاءت في هذا الصدد في المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: متطلبات وأهمية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.

المبحث الرابع: الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

يتناول هذا المطلب التنمية بصفة عامة من خلال المفاهيم المتعلقة بها بشكل عام باعتبار أنها أولوية الدول، وتتعدد مجالاتها، ولعل ما يهمنا في هذا المجال هو التنمية الاقتصادية، نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة في ظل الظروف السائدة داخل الدولة.

أولا: التنمية

التنمية لغة: تعني النماء و الزيادة المطلقة

تعني النمو في الأشخاص والمنافع و الفوائد، أي الزيادة و الوفرة و الجودة

وهي الاستمرار والاطراد في ذلك كله.

كما يدل لفظ التنمية على معنى واضح إلا أنذلك لا يمنع بأن يكون شاملا بحيث يشمل كل النشاطات والأعمال التي تسمح برقي وتطور المجتمعات من خلال تلبية متطلبات الأفراد،و يعتبر لفظ النماء الاقتصادي اللفظ الأقرب للفظ التنمية، كما أنها لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي بل تمتد لمختلف المجالات الأخرى.[1]

- **اصطلاحا:**

لقد اختلف المفكرين والباحثون في تحديد معنى التنمية باختلاف المدارس واختلاف النظريات المفسرة للتنمية،و يمكن التطرق لمفهومها من خلال تعريفات مجموعة من الباحثين – فقد عرفها الباحث الغربي widner " **بأنها تشكل حالة ذهنية أو رغبة أو اتجاه أكثر منها هدفا محددا**" [2]، و يشير هذا التعريف إلى أن التنمية تمثل إرادة شعبية يتم تطبيقها باستخدام الوسائل المتاحة لبلوغ الأهداف المسطرة.

[1] محمد العجمي بن عيسى، **الأمن و التنمية**.الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011،ص 16– 17.

[2] جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع**. الجزائر: دار الأمة لطباعة، 2014، ص 14.

ورد تعريف التنمية فيما سمي بإعلان الحق في التنمية (37) الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986 على أنها تعني **" عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية و ثقافية و سياسية تهدف إلى تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية جميع أفراد المجتمع، و التي يمكن عن طريقها تحصيل حقوق الإنسان و صون حرياته الأساسية "** [1]

يتضح من هذا التعريف بأن التنمية تكون شاملة وذات أبعاد مختلفة الجوانب و المجالات و لا تتحقق إلا إذا توفرت الظروف الملائمة لها و توفر البيئة المناسبة قصد تحسين معيشة الأفراد داخل المجتمع، و التي تؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية الشاملة كما نجد التنمية تختلف بحسب المجال الذي وجدت لأجله إذ نجد التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية، تنمية الإقليم، و كلها تصب في قالب التنمية.[2]

- التنمية:Développement هي عبارة عن صيرورة اقتصادية كلية وشاملة هدفها السعي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد انطلاقا من مساهمتهم في تحقيق تلك التنمية بكل حرية ومساواة.[3]

- التنمية: **" تطوير شامل للمجتمع بكل فاعليته وتكويناته، حتى يستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده، وتحقيق الرفاهية لهم، وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانات المتوفرة، ووضع خطة واضحة الأهداف، قابلة للتطبيق في فترة زمنية معينة**

[1] علي الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي:** الواقع، العوائق، سبل النهوض. ط 01، عمان: دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، 2010، ص 03.

[2] Olivier Delbard, **Dictionnaire bilingue de l'environnement et de développement durable français –anglais /anglais- français, France** : Pocket, 2011, p 35.

[3] Joseph Bemba, Dictionnaire **de la justice internationale de la paix de développement durable : principaux termes et expressions**, 2eme édition, L 'harmattan, 2011,p 197 .

ومحددة "[1] ويتضح من التعريف أن التنمية تتمثل في تطبيق مختلف الأهداف والبرامج التي تسطرها الدولة، وذلك يكون في مجال زمني محدد قصد تحسين الظروف المعيشية للأفراد.

- التنمية: هي التفاعل الحاصل بين مختلف الطاقات المجتمعية وكذا الطاقات التنموية للمجتمع كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): يوضح مضمون عملية التنمية

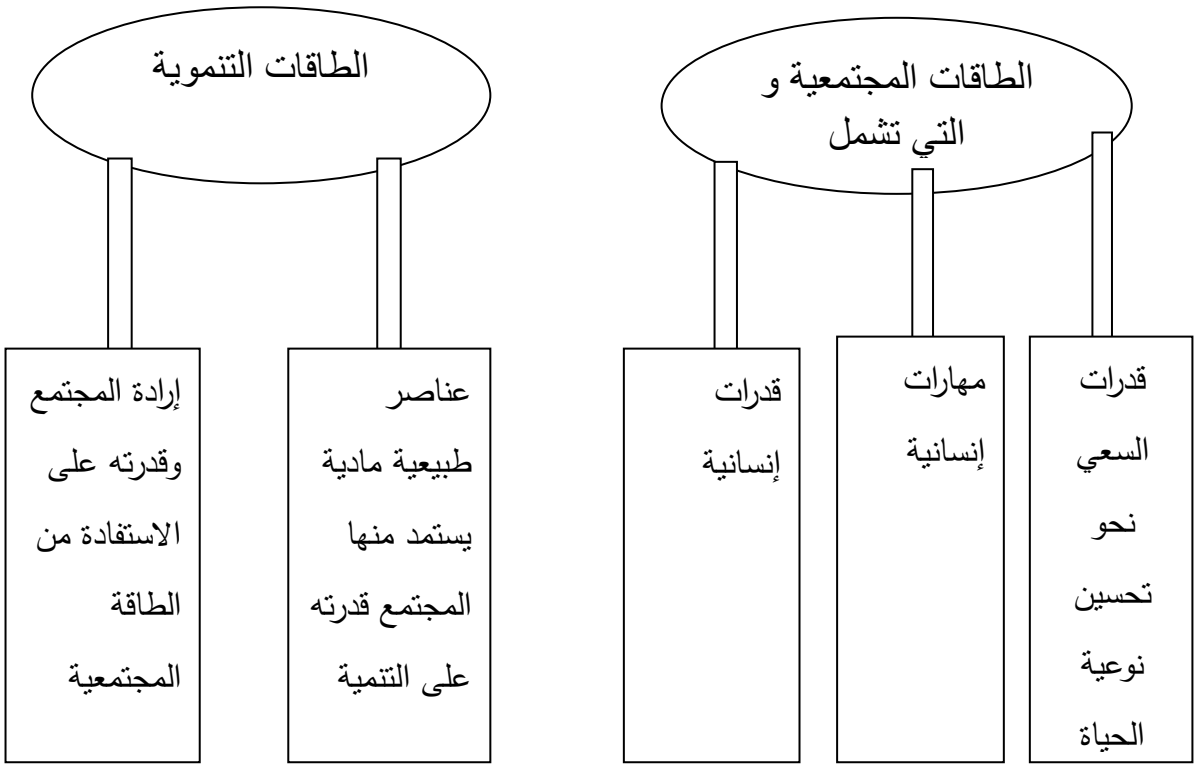

المصدر: رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية. ط 01، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة و النشر، 2011، ص 12.

[1] حسن دخيل، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة**. ط 01، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 15.

يتضح من الشكل أن التنمية عبارة عن عملية تكامل بين مجموعة من الظروف البشرية والطبيعية من خلال التفاعل الديناميكي بين القدرات الفردية التي تمكن من الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة ومدى قدرتها على التوزيع العادل لتلك الثروة بهدف تحسين الظروف المجتمعية للأفراد.

- **أنواع التنمية:**

تنطوي التنمية على نوعين أساسيين هما:

- التنمية الذاتية
- التنمية الخارجية

التنمية الذاتية :تقتصر على قدرة المجتمع في رصد وتشخيص المشكلات القائمة بداخله مع محاولة إيجاد الحلول المناسبة لذلك ومن خلال تضافر جهود كافة السكان للقضاء على تلك المشاكل باستخدام الحلول المناسبة لها، وهذا النوع يعتبر مناسبا لأن: التنمية تنبع من وسط المجتمع وبالتالي تتناسب مع الاحتياجات البشرية ومشاركة جميع أفراد المجتمع في التنمية، كما أنها تؤكد على المشاركة الفعلية للأفراد والجهود الذاتية.

أما التنمية الخارجية: فتحدث بسبب مؤثرات وعوامل خارجية تدفع المجتمع للقيام بها إما من خلال ضغط وسائل الإعلام ورجال السياسة أو من الدول النامية،[1]ومن جملة التعاريف نستنتج الخصائص الأساسية للتنمية والمتمثلة في:

1- التنمية حالة معبرة عن احتياجات الأفراد المستمرة.

2- هي مجتمعية تشمل كافة فئات المجتمع.

[1] د. رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**. ط 01، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2011، ص 13-14.

3- هي عملية واعية تتم وفق خطط وبرامج لبلوغ الأهداف المسطرة لها.[1]

4- أضاف الأمين العام لمنظمة « UNCSTD » أن التنمية لابد وأن تكون قائمة على الاعتماد الذاتي أو من خلال التعاون بين الدول حديثة النمو مع الدول المتقدمة للاستفادة منها.

5- تتم التنمية وفق خطط إستراتيجية محكمة ودقيقة.

6- تقوم التنمية على العدل والمساواة في توزيع الثروة على كافة شرائح المجتمع.[2]

7- التنمية هي السبيل المؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة والتي جاء تعريفها بشكل موضح في تقرير بريتلند1998 Rapport Brutland الذي ينص على أنها تعني تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة مع المحافظة على احتياجات الأجيال المستقبلية القادمة.[3]

❖ **عوامل ظهور مفهوم التنمية:**

من بين العوامل التي أدت إلى ظهور و بلورة مفهوم التنمية نذكر ما يلي:

1- **العامل الأول:** الدور الذي لعبته الدولة من خلال سيطرتها على كافة المجالات بغية الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة مخططة.

2- **العامل الثاني:** تسلسل الأحداث العالمية وظهور المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الرأسمالي خاصة الفترة 1929- 1934 وانتشار المشاكل الاجتماعية من بطالة وفقر أثر على كافة الفئات الاجتماعية لدول أوربا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] عماد محمد العاني ومحمد معتوق عبود، **آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية**. ط 01، الأردن: دار الإعصارالعلمي للنشر والتوزيع، 2015، ص16.

[2] حسن دخيل، مرجع سابق، ص24.

[3] Marec R affino, économie du développement paris : Dunod, 2015, p 09.

3-**العامل الثالث:** تدخل الدولة في المجال الاقتصادي للنهوض به من المشاكل التي تعرض لها خاصة بعد الحرب العالمية الأولى و الثانية.

4-**العامل الرابع:** رغبة الدول حديثة الاستقلال في تنمية اقتصاداتها لمواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عانت منها والتخلص من الظروف التي مست مختلف البنى، ما دفع بها لاتباع سياسات تنموية وإحداث إصلاحات شاملة في مختلف القطاعات.

5-**العامل الخامس:** محاكاة تجارب التنمية الحاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية لمعالجة التخلف الحاصل في هذه الدول و محاولة تطوير و تنمية الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

6-العامل السادس:ظهور المجتمع الصناعي في القرن الثامن عشر بعد الثورة الصناعية الذي جاءت عقبه مفاهيم التنمية للتعبير عن مرحلة جديدة متطورة تبرز فيها التطورات الهائلة في مختلف أساليب الإنتاج الاقتصادي والتي بدورها تؤثر على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع لتفعيل برامج التنمية.[1]

ثانيا: التنمية الاقتصادية

اختلف الباحثون في تعريف التنمية الاقتصادية وذلك باختلاف المنطلقات الفكرية لكل باحث وبسبب شمول وتوسع مفهوم التنمية لجميع المجالات و التي من أهمها المجال الاقتصادي، و يمكن التطرق لبعض المفاهيم التي تعالج معنى التنمية الاقتصادية:

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 15-16.

عرفها البعض بأنها: العملية التي بموجبها يتم دفع الدخل القومي للتطور والازدياد و ذلك لضمان زيادة دخل الفرد و المساهمة في تحقيق التقدم و التطور في مختلف الأنشطة الاقتصادية.[1]

- **التنمية الاقتصادية**Economic Développement" **يستخدم مفهوم التنمية الاقتصادية كمرادف لمفهوم الدفع و الإسراع بعملية التصنيع و العمل على زيادة الناتج القومي الإجمالي و متوسط دخل الفرد ، إلى المستويات التي حققتها الدول الصناعية الكبرى".**[2]

يصب هذا التعريف في قالب عام يهدف إلى تسريع وتيرة التنمية داخل الدولة من خلال زيادة الناتج القومي الإجمالي وكذا زيادة متوسط دخل الفرد قصد تحقيق مستويات معيشية مناسبة تسمح بدفع الدول إلى التقدم والتطور.

جاءت التنمية الاقتصادية مع فترة 1950-1960 بالموازاة مع حصول الدول المستعمرة آنذاك على استقلالها وبهدف رفع مستوى النمو الاقتصادي فيها وتسريع وتيرته في مختلف المجالات لتتمكن تلك الدول حديثة الاستقلال من الالتحاق بركب الدول المتقدمة الصناعية التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال [3].

- التنمية الاقتصادية تتمثل أساسا في وضع خطط وبرامج لمعالجة الأوضاع الاقتصادية خاصة في مختلف الهيئات المحلية و عن طريق تطوير الجوانب المختلفة

[1] الشرفات علي، مرجع سابق،ص04.

[2] د. عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**. ط 01، الجزائر: دار الخلدونية للنشرو التوزيع، 2008، ص 89.

[3] Dario Battisetella et autre, **Dictionnaire des relations internationales**, 3eme édition, Paris : Edition Dalloz, 2012, p 114.

فيها كالجانب الزراعي و الصناعي باعتبار أن ذلك يحقق النمو اقتصادي الذي يسمح بالاستجابة للمطالب المجتمعية و تحقيق الاكتفاء الذاتي في الدولة.[1]

كما عرفت التنمية الاقتصادية بأنها:" **عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الثقافية و التنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة و توفير الرفاه للجميع.** " [2]

يتضح من هذا التعريف بأن التنمية الاقتصادية هي عملية شاملة تهدف إلى إحداث تغييرات على مختلف المستويات لتحقيق العيش الكريم للفرد داخل المجتمع.

كما عرفها البعض بأنها " **العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي** ". [3]

– تعني التنمية الاقتصادية بلوغ الأهداف المسطرة من خلال إنشاء المشروعات بالاستغلال الواسع لكافة الموارد المتاحة سواء كانت بشرية أو مادية بغية رفع مستوى الدخل الفردي انطلاقا من الزيادة في معدلات الإنتاج و كذا من خلال الاستثمارات التي تقوم بها الدولة داخلية كانت أو خارجية.[4]

التعريف الإجرائي للتنمية الاقتصادية:

هي تلك العملية التي بمقتضاها يتم تسطير برامج واتخاذ سياسات في مختلف المجالات قصد رفع الدخل الفردي ويتم ذلك أيضا من خلال عائدات الاستثمارات التي تقوم

---

[1] جمال زيدان، مرجع سابق، ص21.

[2] د. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ**. (د م ن)، الدار الجامعية لنشر و الطبع و التوزيع، 2000، ص 472.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**. ط 02، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر،2011، ص 81.

[4] د. سميح مسعود، **الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهم الاتفاقيات الاقتصادية العربية**. الجزء الأول، الأردن: دار الشروق لنشر والتوزيع، 2008،ص 187.

به الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي بهدف رفع المستوى المعيشي للفرد و تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ثالثا: مفهوم النمو الاقتصادي

يمكن تعريف النمو الاقتصادي أنه:**" يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن "**

فهو لا يقتصر على تحقيق زيادة في الناتج القومي فقط وإنما ينجر عنه زيادة في الدخل الفردي ككل فلكي يتحقق النمو الاقتصادي لابد وأن يكون متقدما على معدل النمو السكاني وفق المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

لذلك تعاني معظم الدول التي تكون بها الكثافة السكانية كبيرة من مشكل التخلف و الفقر و سوء الأوضاع المعيشية بسبب عدم قدرة الدولة على الاستجابة لكافة المطالب المجتمعية المتزايدة، و ذلك نجده بكثرة في دول العالم الثالث و الدول النامية على خلاف باقي دول العالم الصناعية التي تبق المبدأ الذي تتضمنه المعادلة أعلاه حتى تتحقق التنمية .[1]

- **النمو الاقتصادي:**

هو الزيادة المحققة في نسب السلع والخدمات في اقتصاديات الدول خلال عام كامل و يمكن أن يتحقق هذا النمو بطريقتين، إما يكون موسعا(Extensive) بحيث يكون معدل الدخل الفردي يتساوى مع معدل عدد السكان، و إما يكون نموا مكثفا (Intensive) في هذه

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 77- 78.

الحالة يكون معدل الدخل الفردي مرتفعا عن معدل السكان ما يمكن من تحسين مستوى المعيشة لدى السكان بسبب الوفرة المحصلة [1].

- النمو الاقتصادي: **" يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي "**

و تظهر ثلاثة عناصر أساسية للنمو من خلال هذا التعريف و هي:

1. يساهم النمو الاقتصادي في تحقيق رفاهية الفرد من خلال التفاوت بين نسب الدخل الفردي ونسبة السكان.
2. تكون الزيادة حقيقية وغير نقدية، أي تكون نسبة النمو أكبر من نسبة التضخم.
3. أن تكون تلك الزيادة مستمرة على المدى الطويل ولا تقتصر على ظروف آنية و مؤقتة.[2]
4. يعتبر النمو الاقتصادي ذلك المعيار الذي يتم من خلاله تحديد الفارق بين الدول النامية والدول المتقدمة من حيث الزيادة في نسبه، ففي حالة ما إذا كانت نسبة النمو المحقق مرتفعة فذلك يوحي بأن النمو الاقتصادي في تلك الدول ينمو بتزايد مستمر والعكس صحيح.

بذلك يعرف النمو الاقتصادي (Economic Grawth) بأنه : " تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي أي يقاس من خلال التعرف على

[1] علي الشرفات، مرجع سابق، ص 40.

[2] عبير شعبان عبده، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر – التلوث البيئي – التنمية المستدامة**. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013، ص 79 –80.

المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن" وفق المعادلة التالية : [1]

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغييرات في الدخل أو الناتج عن سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} * 100$$

التعريف الإجرائي للنمو الاقتصادي:

" إن النمو الاقتصادي يعني الزيادة في نصيب الفرد في فترات زمنية مختلفة على حساب نسبة السكان بعلاقة عكسية فكلما نقص عدد السكان كلما ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في معدل نمو الدخل الفردي واكتفائه ذاتيا ويحدث العكس في حال الزيادة في نسبة السكان يقل نصيب الدخل الفردي وبالتالي تنخفض نسبة النمو الاقتصادي وتصبح الدولة غير قادرة على تحقيق مستويات معيشية ملائمة لسكانها".

❖ **أنواع النمو الاقتصادي:**

يحدث النمو الاقتصادي وفق ثلاثة أنماط أساسية هي:

1- **النمو التلقائي:** و يحدث بشكل تلقائي و عفوي من خلال ما تقوم به المؤسسات الاقتصادية داخل الدولة و التي تسعى في حد ذاتها إلى تحقيق التنمية، من خلال قيامها بالأنشطة التنموية في مختلف المجالات، لأنها في نفس الوقت تساهم في رفع نسبة النمو الاقتصادي بشكل عفوي.

2- **النمو المخطط:** يحدث نتيجة قيام الدولة بوضع خطط وبرامج وسياسات من شأنها أن تحقق التقدم والازدهار في المجتمع، ونجاح تلك الخطط يعتمد على قدرة الدولة و مدى

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 466.

امتلاكها للوسائل المادية و البشرية لتطبيق تلك الخطط بفاعلية و بمشاركة المواطنين في ذلك.

3- **النمو العابر:** ويكون مؤقتا وعابرا، يحدث نتيجة ظروف مؤقتة و يزول مباشرة بانقضائها فهو لا يتسم بالاستمرارية.[1]

رابعا: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية

لقد شكل الاختلاف الحاصل بين مفهوم النمو والتنمية هاجسا كبيرا لدى المفكرين فهناك من الاقتصاديين من اعتبر أن للمصطلحين " النمو" و" التنمية " معنى واحد و يعتبران مترادفين مع بعضهما البعض رغم الفروق الجوهرية في مضامينهما، فبالنظر إلى أصلهما يظهر أن التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي.[2]

سنحاول التطرق لأوجه التداخل والتعارض للمفهومين معا حسب ما جاء على لسان المفكرين والاقتصاديين.

- **الفرق بين المصطلحين من الناحية اللغوية:**

مصطلح النمو الاقتصادي Economic Grawth والتنمية الاقتصادية Développement Economic من الناحية اللغوية يوجد فرق بينهما بحيث إن:

- ✓ **نمو الشيء:** هو الزيادة فيه ومحاولة تغييره من الحال الذي هو عليه إلى حال أفضل و أحسن.
- ✓ **أما تنمية الشيء:** فتعني القيام بعمل ما لتحقيق النمو.

بهذا يظهر أن النمو والتنمية لغويا لا ينطبقان على معنى واحد.[3]

الفرق بين المصطلحين من ناحية المعنى والمضمون:

[1] عبير شعبان عبده، مرجع سابق،ص 82.

[2] حسن دخيل، مرجع سابق، ص 28.

[3] عبير شعبان عبده، مرجع سابق، ص 79.

- يعتبر **شومبيتر** أول من حاول التمييز بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية فحسب نظره نمو السكان و زيادة الثروة و الادخارات تؤدي إلى تحقيق النمو من خلال التطور الذي يحصل في المجال الاقتصادي بسبب زيادة الإنتاج.

أما التنمية حسبه فتعني إحداث تغييرات في المؤشرات الاقتصادية، ولتنفيذها لابد من توفر موارد بشرية كفأه تساهم في تحقيق التطور و الازدهار داخل المجتمع .[1]

لم يجد الاقتصاديون ولا المفكرون مجالا للتفريق بين المصطلحين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، فالفكرة التي كانت سائدة آنذاك هي أنه عندما تحقق الدولة زيادة في معدل النمو تتحقق التنمية في الوقت ذاته باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا الزيادة في الناتج القومي لبلد ما و الذي ينتج تلقائيا من خلال تحسين في الظروف المعيشية من تعليم و صحة و سكن و ارتفاع المستوى التكنولوجي، و كل هذا من شأنه أن يساهم في زيادة قيمة المنتجات داخل الدولة في مختلف قطاعاتها و بالتالي تحدث التنمية .[2]

- **الفرق الواضح بين مصطلح التنمية والنمو الاقتصادي** هو أن هذا الأخير يحدث بشكل عفوي وتلقائي عبر فترات زمنية معينة من خلال نمو الحاجات والمطالب المجتمعية للأفراد بشكل مستمر.

أما التنمية فهي عملية موجهة ومنظمة من قبل الدولة باستخدام كافة الموارد والوسائل البشرية و المادية استنادا إلى قاعدة تشريعية توجب التقيد بالقوانين، و مدى نجاح و فعالية التنمية يتوقف على مدى نجاعة تلك الموارد، و بهذا توجه النمو في المجتمع بغية إحداث تغييرات نوعية في مختلف المجالات.[3]

[1] حسن دخيل، مرجع سابق، ص 28- 29.

[2] علي الشرفات، مرجع سابق، ص 39.

[3] حسن دخيل، مرجع سابق،ص 28.

- التنمية الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي باعتبار أنها مخططة ومنظمة فهي تهدف إلى العمل على زيادة الطاقات الإنتاجية على اختلافها ماديا وبشريا والتي من شأنها إحداث تغييرات من خلال رفع مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي.[1]

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية وأهميتها العملية.

إن قيام عملية التنمية في دولة ما يقتضي بالضرورة توفر عدة عناصر أساسية و متطلبات فعلية ينبغي التقيد بها بغية تحقيق نتائج مرضية و الوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل الحكومة التي تزيد من أهميتها.

أولا : العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية

من خلال التطرق لمجموعة التعاريف السابقة يظهر أن التنمية الاقتصادية تقوم على العناصر الأساسية التالية:

1- التنمية الاقتصادية هي عملية واعية ومجتمعية بحيث يحق لكافة شرائح المجتمع أن تساهم فيها على اختلاف مستوياتهم وأشكالهم، و ذلك قصد تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الهيئات المعنية وفق خطط و برامج على المدى الطويل. [2]

2- بإمكان السكان والأهالي أن يساهموا من خلال المجهودات والإنجازات الفردية أو المنجزة من قبل الجماعة في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في تطوير وتحسين المستويات المعيشية.

3- مساهمة كل من الحكومة والهيئات المعنية في تقديم يد العون ومساعدة الأهالي على بذل مجهوداتهم في سبيل تحقيق التنمية داخل الدولة باستخدام الوسائل والأساليب المتاحة على مختلف الأصعدة والمجالات.[1]

[1] عبير شعبان عبده، مرجع سابق، ص 83.

[2] خبابة عبد الله، **تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2014، ص26.

4- تتضمن عملية التنمية إحداث تغييرات في المجالات المختلفة من خلال ما يتم التوصل إليه بفضل العمل المتواصل والتعاون بين الحكومة والشعب.

5- تتضمن الزيادة المنظمة في متوسط إنتاجية الفرد.

6- تساهم التنمية في رفع مختلف القدرات الاقتصادية والسياسية و الثقافية و الاجتماعية

7- من بين العناصر التي تتضمنها التنمية ضرورة توفر البيئة السياسية و البيئة الاجتماعية الملائمة التي تسمح بالتفاعل مع المطالب المجتمعية و تعمل على الاستجابة لها قصد تحقيق الأمن على مختلف الأصعدة.

ثانيا: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية المتطلبات التالية

1- لا بد من توفير قاعدة بيانات مناسبة يتم صياغتها وفق مخططات دقيقة وعقلانية

2- التركيز على الجودة والفعالية في الإنجاز من خلال توفير التكنولوجيا الملائمة لكل نشاط أو مجهود.

3- كما تتطلب عملية التنمية الاقتصادية ضرورة توفير الموارد البشرية المناسبة والتي تكون متخصصة حسب طبيعة النشاط المراد القيام به للحصول على نتائج أكثر فعالية

4- كما تتطلب أيضا صياغة ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة والتي تحقق النتائج المطلوبة في أقل وقت وبأقل التكاليف.

5- ضرورة توفير قاعدة أمنية تتولى توفير الأمن والاستقرار داخل المجتمع حتى تتمكن كل واحدة من القيام بأنشطتها في جو يساعد على الإنتاج وعلى الإبداع.

[1] أحمد عبد الرؤوف، **قضايا التنمية في الدول النامية**. ط 01، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2013، ص 10.

6- ضرورة نشر الثقافية التنموية داخل المجتمع من خلال التحسيس بضرورة التعاون و العمل على تحقيق التنمية لتعم الفائدة علىالجميع ، باعتبار أن للعامل الثقافي دورامهما و أساسيا في عملية التنمية من خلال التفتح على العالم الخارجي و الأخذ من الثقافة الغربية المتقدمة باستخدام التكنولوجيات المتطورة بمختلف أنواعها .[1]

ثالثا: أهمية التنمية: من خلال ما سبق نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة تتمثل في:

1- أنها تكمن في السعي إلى تحسين معيشة المواطنين ويتم من خلال زيادة الدخل الحقيقي لهم.

2- إن تحقيق التنمية يستوجب فتح مناصب شغل للأفراد داخل المجتمع بشكل عادٍ و متوازن.

3- التنمية توفر السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين و سد النقص الحاصل في مختلف المجالات.

4- تسمح بتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي داخل المجتمع.[2]

5- تحقّق العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع (التوزيع العادل للثروة).

6- تحقيق الاكتفاء و بالتالي تسمح بتسديد ديون الدولة.

7- تحقيق الأمن الوطني والقومي للدولة الأمر الذي يضمن تحقيق الاستقرار داخل الدولة.[3]

---

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص26- 28.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 27

[3] عماد محمد العاني و محمد معتوق عبود، **آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية (مفاهيم – مداخل – تطبيقات)**.ط 01، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2015، ص 17.

8- تساعد التنمية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي أن الدولة تتخلص من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

9- تسمح التنمية بالقضاء على التخلف الاقتصادي والذي هو في الأساس مغاير ومختلف عن التنمية أي نقيض لها تماما.[1]

المطلب الثالث: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية في فهم النظريات المفسرة لها والتي جاءت من قِبَل عدد من المفكرين الاقتصاديين منذ ظهور هذا المصطلح، وقبل التعريج على مختلف النظريات التي جاءت لتفسر عملية التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي سيتم إعطاء مفهوم لمعنى النظرية الاقتصادية و ما المقصود بها.

النظرية الاقتصادية: The Economic Theory

يقصد بها مختلف المناهج أو الطرق التي يتم الاعتماد عليها في معالجة المعطيات الاقتصادية لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية بطريقة منظمة و منطقية، لذلك يحاول الكثير من العلماء الاعتماد على مثل هذه القوانين لتفسير مختلف الظواهر الاقتصادية التي تحدث في الدول و المراد دراستها في هذا الجانب. [2]

نظرا للتداخل الكبير بين مصطلح النمو والتنمية فقد ظهرت عدة نظريات في هذا الإطار وقد صنفت إلى فترتن بارزتين:

- نظريات النمو والتنمية قبل الحرب العالمية الثانية.
- نظريات النمو والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية[3]

[1] علي الشرفات، مرجع سابق، ص 14.

[2] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**. الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 136.

[3] خبابة عبد الله، مرجع سابق،ص40- ص 49.

تضمنت كل مرحلة نظريات لبعض المفكرين الاقتصاديين سيتم التطرق إليهم كل حسب اختصاصه وحسب البيئة التي نشأ فيها.

❖ **أولا: نظريات النمو والتنمية قبل الحرب العالمية الثانية**

نتناول في هذه المرحلة ثلاث نظريات أساسية

1- نظرية النمو الكلاسيكية:

اختلفت آراء المفكرين في تحديد مفهوم نظرية النمو الاقتصادي، ويعتبر أدم سميث رائد المدرسة الكلاسيكية، وقبل التطرق لنظريته لابد من التطرق للنظريات الكلاسيكية من وجهت نظر بعض المفكرين أمثال:

أ- **فرضيات دافيد ريكاردو:** و قد انطلق من مفترض الغلة في المجال الفلاحي بحيث يرى ضرورة إدخال التقنيات الحديثة و استخدام الوسائل المتطورة لمضاعفة الإنتاج، كما اعتبر أن ذلك يمكن أن ينجح في المجال الصناعي على حساب المجال الفلاحي بسبب التطور التكنولوجي الحاصل في وسائل الإنتاج ، كما قام ريكاردو بتقسيم المجتمع إلى طبقات متباينة في المستوى هم الرأسماليون ، العمال، الإقطاعيون.

ب-نظريات روبرت مالتوس: ظهرت في 1798 و الاعتقاد السائد في هذه النظرية هو أن سبب المشاكل الاجتماعية من فقر و بطالة و أفات اجتماعية راجع بالدرجة الأولى إلى كثرة الكثافة السكانية التي لم تستطع الحكومات مقاومتها، وقد بنى هذه النظرية وفق الفرضيات التالية أنه لابد للإنسان من الطعام فهو ضروري للعيش، و لبقاء و استمرار الإنسان لابد من توفر الغريزة الجنسية كفرضية ثانية له، أما الفرضية الثالثة فلابد من التناسل حتى يتكاثر البشر.

ت-نظرية آدم سميث: وقد ركز آدم سميث على أربعة عناصر أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:

✓ **القانون الطبيعي:** و يرى آدم سميث أنه لابد من العمل بالقانون الطبيعي في الشؤون الاقتصادية و لابد من ترك الحرية للأفراد في تعاملاتهم و ليس من الضروري أن تتدخل الدولة في أوجه النشاط الاقتصادي مهما كان نوعه بل ينبغي ترك الفرد هو المسئول الوحيد عن تصرفاته و أفعاله.

✓ **تقسيم العمل:** يعتبر هذا المبدأ هو الأساس في نظرية النمو الاقتصادي باعتبار أن التخصص في العمل يسمح بزيادة الإنتاجية ويضاعف الإنتاج على ماكان عليه.

✓ **عناصر النمو:** وتتمثل عناصر الإنتاج في المنتجين والمزارعين و رجال الأعمال بحيث إن هؤلاء و من خلال نشاطاتهم و قيامهم بالأعمال التجارية في ظل سوق تسوده المنافسة فإن ذلك بالضرورة سيؤدي إلى تطوير التنمية الاقتصادية و زيادة في الطلب و العرض.

✓ **عملية النمو:** يرى آدم سميث أن التنمية الاقتصادية تنمو و تستمر في النمو مثل الشجرة إّلى أن الكل يشارك و الكل يساهم في الإنتاج و بالتالي تعم الفائدة و يتضاعف الإنتاج

2- نظرية شومبيتر في النمو:

لقد كتب شومبيتر كثيرا عن النمو الاقتصادي وكان نتاج ذلك الكتاب الذي أصدره في ألمانيا عام 1911 حول التنمية الاقتصادية، وهو ينظر إلى التنمية على أنها تتغير تلقائيا أي تتطور وتزدهر في فترة زمنية معينة ثم تعود للانهيار والركود في فترات أخرى.

وهو يحلل النمو الاقتصادي انطلاقا من عاملين أساسيين الابتكارات والمضمون، و تقتصر الابتكارات على الوسائل التقنية المتطورة التي من شأنها أن تساهم في رفع مستويات التنمية أما المضمون فنقصد به الأشخاص الذين يتولون عملية الاستثمار الذي من شأنه أن

يدفع بعجلة التنمية، حيث إن هؤلاء الأفراد لهم ميزات خاصة عن باقي العمال من حيث الأهداف المسطرة، و من حيث قدرتهم على العمل في مختلف الظروف بفضل قدرتهم على الابتكار.

رغم هذا فإن هناك عدة انتقادات وجهت لنظرية شومبيتر منها:

- انهيار النظام الرأسمالي.
- اعتباره ان ليس هناك تأثير للنمو السكاني على عملية التنمية.
- ركزت النظرية على تقليص عملية الادخار.
- التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على الابتكارات بل تشمل مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

3- نظرية كينز:

يعتبر **جون مينارد كينز** مؤسس المدرسة الكينزية، وقد اختلفت هذه النظرية عن سابقاتها من حيث ظروف نشأتها وتأسيسها التي تزامنت مع أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم العربي في 1929. والتي تسببت في:

- سيطرة العرض على الطلب وتوسع كساد السلع.
- حدوث عجز في النمو الاقتصادي ونقص الإنتاج.
- تدني الأسعار وانتشار البطالة.

وقد قامت نظرية كينز على افتراضات و مسلمات عدة لعل أولها نقده للنظرية الكلاسيكية و الفرضيات التي قامت عليها، بحيث انتقد كل من فكرة التشغيل الكامل، وعدم صحة الفرضية التي تقوم على التوازن التلقائي، كما انتقد المرونة فيما يخص الأجور.

الفرضيات التي قامت عليها نظرية كينز:

لقد بنا كينز نظريته على اعتبارات شخصية مفادها أن:

- رغم سيطرة حالة عدم التشغيل على الاقتصاد إلاّ ان ذلك لا يسيطر على توازن الاقتصاد بل سيستمر التوازن حسب كينز إلى وقت أطول[1] ، فقد حاول كل من المفكرين الاقتصاديين **هارود روي** و **إفيسي دومار** إيجاد العلاقة التي تربط كلاً من البطالة و النمو في الدول الرأسمالية المتقدمة ، كما تم استخدام نموذج **هارولد دومار** الذي تم تطبيقه في الدول النامية لإظهار العلاقة التي تجمع كلاً من رأس المال و النمو باعتبار أن هذا الأخير يتوقف نشاطه على كمية رأس مال المستثمر[2]
- يفترض كينز أن لا تلقائية في تحقيق التوازن الاقتصادي وإنما كل شيء مدروس و إن حدث تلقائيا فيمكن أن يتحقق على المدى الطويل و ذلك تنجر عنه تكلفة اجتماعية كبيرة.
- يرى أنه لتحقيق التوازن الاقتصادي لابد من تدخل الدولة حتى تحافظ على ذلك التوازن وتضمن بقاءه.
- على حسب الطلب على حسب ما يتم عرض للسلع والخدمات لا يكون العكس

بناء النظرية الكينزية:

يرجع كينز سبب حدوث الكساد إلى النقص الحاصل في الطلب و ليس في العرض ، فالعرض موجود لكن نقص الطلب على السلع يجعلها تتراكم و تتسبب في وقوع كساد يؤثر على نمو الاقتصاد في الدولة، و لذلك و جب على الدولة مراجعة سياسات الطلب حتى يتحسن مستوى العرض بغية تحقيق التوازن الاقتصادي [3]، و لتحقيق التوازن في الإنتاج لابد من تحقيق التوازن بين كل من الاستثمار المخطط و الادخار المخطط ، بحيث إن ذلك

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 43- 46-37.

[2] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية** .ط01، الأردن: إثراء لنشر و التوزيع ، 2010، ص 91.

[3] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 37.

يسمح برفع مستوى الدخل الوطني و تحقيق وفرة إنتاجية تساهم في رفع معدلات النمو و القضاء على الكساد.[1]

❖ **ثانيا: نظريات النمو و التنمية بعد الحرب العالمية الثانية**

إن الهدف من ظهور هاته النظريات بعد الحرب العالمية الثانية هو رغبة الدول الكبرى في ضم الدول المتخلفة إلى صفوفها وكسبها حسب مصالحهم الخاصة فمن أسباب هيمنة الدول الأجنبية على الدول المتخلفة نجدها تتمثل فيما يلي:

1- الثروات الطبيعية: باعتبار أن معظم الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو تزخر بثروات طبيعية كبيرة كالفوسفات والبوتاس والمعادن الأخرى خصوصا النفط الذي يمثل أهم مصدر للدول الغربية وبذلك هي لا تستطيع الاستغناء عليه ولا الاستغناء عن الدول التي تمتلكه قصد الاستفادة منه قدر الإمكان.

2- الموقع الاستراتيجي:إن الموقع الجغرافي له أهمية كبيرة في تحديد العلاقات بين الدول لما له من فائدة في تسهيل المبادلات التجارية وإنعاش الاستثمار فالوطن العربي يمتد من المحيط الأطلسي في إفريقيا إلى الخليج العربي في آسيا ما جعله محل اهتمام الدول المتقدمة.

3- السوق الاستهلاكي: العالم العربي مجتمع استهلاكي بالدرجة الأولى و معظم الدول تعتمد على ما تصدره الدول الغربية من منتجات و بضائع ، فبذلك يعتبر سوقا استهلاكيا مهما لها لا تستطيع الاستغناء عن تقديم الخدمات لهم و كسب الفائدة لاقتصادها الغربي.[2] **ومن هذا المنطلق** ظهرت نظريتان لكل منهما إيديولوجية معينة :

---

[1] كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر – مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية و قياسية**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013.

[2] أحمد سعيد نوفل وأحمد جمال الظاهر، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة**.القاهرة:الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2007، ص 26-27.

- الأولى قائمة على أساس دراسة الدول النامية وأسباب عجزها عن تحقيق التنمية و التطرق للمشاكل التي تعاني منها.
- أما الثانية فركزت على البحث عن مختلف العوامل والأسباب التي قد تدفع بتلك البلدان إلى النمو وبلوغ التنمية.[1]

وما يهمنا في هذا الجانب فقط ما يتعلق بالتنمية وكيفية التوصل إليها بالاعتماد على مثل هذه النظريات والنظريات التي سبقتها. وعليه يمكن التطرق للنظريات المفسرة للتنمية على هذا النحو:

1) **نظرية النمو عند هارود دومار:** وهذه النظرية تظهر مكملة للنظرية الكينزية أو الفكر الكينزي الجديد.

بحيث يعتمد هذا النموذج على أن تحديد كمية رأس المال المستثمر في أي وحدة هو الذي يحدد طبيعة و مستوى الإنتاج للاقتصاد الوطني عموما و للشركة أو المؤسسة على وجه الخصوص و يمكن تلخيص ذلك بمعادلة بسيطة: فإذا كان

الإنتاج هو: yو رأس المال هو: k

فإنه يمكن ربط المتغيرين على النحو التالي: $y = K / k$

علما أن k هو ثابت يدعى معدل رأس المال (capital – Output Ratio)

وإذا كان معدل نمو الإنتاج هو g: **s**

ومعدل الادخار هوsفإن الناتج القومي يصبح= ———

k

و هذه المعادلة تمثل العلاقة السببية الأساسية لهذا النموذج، بحيث تعتبر أن الاستثمار لا يتحقق إلا من خلال ادخار الشركات و الأفراد و هذا الادخار هو السبيل

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 49.

لكسب رأس المال و بالتالي تحقيق النمو [1]، و بالتالي من خلال الفهم الواضح للمعادلة يتضح أن سبب تخلف الدول و ابتعادها عن تحقيق التنمية يرجع إلى:

- قلة لاستثمار الناجم عن ضعف الادخار من قبل الشركات والمؤسسات و الأفراد.
- كما أن السبب يرجع إلى العجز القائم في التكنولوجيا وعدم مواءمتها لمقتضيات العصر.
- أما السبب الأخر فهو كثرة الكثافة السكانية التي يصعب على الدولة كفايتها ذاتيا و الاستجابة لكافة احتياجاتها.

في حين نجد في الدول المتقدمة عكس ذلك:

- ارتفاع دخل الأفراد والمؤسسات يسمح بالادخار بمنسوب عالٍ.
- التقدم التكنولوجي الذي من شأنه تحقيق انخفاض معامل رأس المال.
- العمل بسياسة تحديد النسل التي تحد من الكثافة السكانية.[2]

2) نموذج سولو: يعتبر نموذج سولو امتدادا لنموذج هارود- دومار، بحيث يقوم على أن عملية تراكم الرأسمالي تقوم على الادخار الجيد و على مستوى الاستثمارات، إلاّ أن ما أضافه سولو لهذا النموذج هو أنه أدخل عنصر العمل باعتباره عنصرا إنتاجيا مهما كما أضاف متغير التكنولوجيا باعتباره مهما لتحقيق النمو و التقدم في وقت قصير و لأجل طويل، كما يسمح هذا النموذج باستخدام مفهوم الغلة بعيدا عن متغير العمل و رأس المال.

تكمن فرضية هذا النموذج في أنه كلما زاد معدل الادخار المحلي كلما زادت نسبة الاستثمارات و ارتفعت لتحقق زيادة في التراكم الرأسمالي بالمجتمع و بالتالي زيادة النمو

[1] محمد صالح تركي القريشي،مرجع سابق، ص 92-93

[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 50.

و هذا يكون في الاقتصاديات المفتوحة على الاستثمارات الخارجية التي تزيد من نسب الاستفادة من عائدات الاستثمار على عكس الاقتصاديات المغلقة التي تعتمد فقط على الاستثمارات المحلية ذات الدخل المحدود[1] ، كما يقوم هذا النموذج على افتراض أنه بالإمكان الحصول على إنتاج مضاعف و فعلي من خلال مضاعفة العمل الفعلي و كذا مضاعفة رأس المال الأمر الذي يسمح بزيادة الإنتاج ضعف مكان عليه [2]، ولقد كان لهذا النموذج الفضل الكبير في التأثير على اقتصاديات العديد من دول العالم.[3]

3)نظرية مراحل النمو لروستو w Rostow :

تقوم هذه النظرية حسبه على افتراض أن التنمية الاقتصادية تتحقق وفق خمس مراحل متسلسلة ومرتبطة فيما بينها، و في اعتقاده أن الاقتصاد يسير و فق خطى صعبة و ينتقل من مرحلة إلى أخرى بغية الوصول إلى آخر مرحلة و التي تسمح بتحقيق عملية النمو الاقتصادي، و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات [4]، و قد قسم تلك المراحل إلى ما يلي:

[1] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق(النظريات – الاستراتيجيات – التمويل – المشكلات)**. الإسكندرية: الدار الجامعية لنشر، (د س ن)، ص 155- 156 .

[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 51.

[3]Debraj Ray, **Développement Economi**c .New York University, Edited by Lawrence Blume and Steven Durlauf, march 2007, p02.

[4] ساطور رشيد،**محددات الإنفاق للاستثمار المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية،حالة الاستثمار الخاص – دراسة قياسية1970- 2010**.أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية **جامعة** الجزائر3، 2012-2013، ص 98- 99.

الشكل رقم:(02) يوضح مراحل تحقيق التنمية الاقتصادية حسب روستو

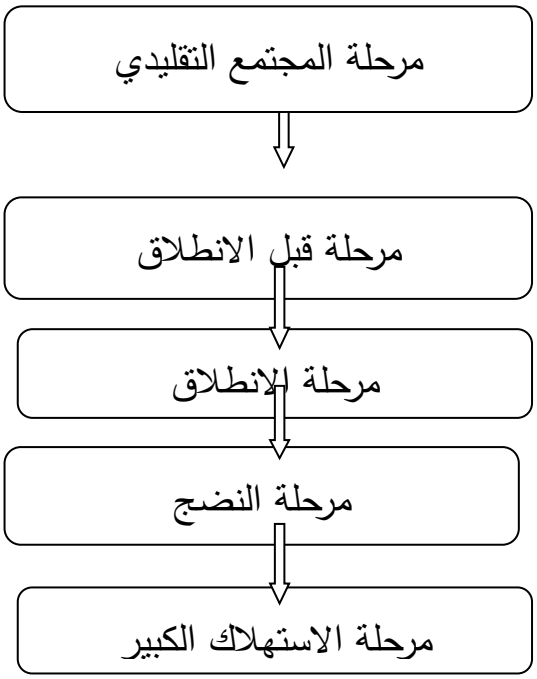

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الشكل يتضح بأن الانتقال والتحول من حالة التخلف Underdevelopmentإلى حالة التنميةDéveloppementتمر بجملة من المراحل،[1]و التي لابد على أي دولة أن تقتدي بها و أن تعمل على تطبيق تلك المراحل مرحلة بمرحلة بغية الوصول إلى التنمية من خلال هذه المراحل [2] و المتمثلة فيما يلي:

1- **مرحلة المجتمع التقليدي**:حيث يكون المجتمع بدائيا يعتمد على ما تجود به الأرض من خلال الزراعة و الاعتماد على الوسائل التقليدية و بالتالي يكون مجتمعا منغلقا

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص 125.

[2] ميشيل تودارو، تر: محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**. الرياض: دار المريخ، 2009، ص 124.

على نفسه و يكون إنتاجه محدودا و هذا المجتمع تحكمه العلاقات الأسرية و القبلية التي تتسم بالجمود

2- **مرحلة التهيؤ للانطلاق: Pr conditions for Take-off**

وتحدث من خلال تغييرات في المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدولة بحيث يتم الانتقال من المرحلة الأولى إلى هذه المرحلة من خلال ظهور نخبة سياسية تحكم النظام السياسي و التي لها رغبة في إحداث تغييرات على مستوى نظامها الاقتصادي في ظل ظهور مؤسسات مالية تدعم ذلك التغير مثل البنوك و شركات التأمين، لكن يبقى النشاط في هذه المرحلة دون المستوى في ظل سيطرة الوسائل التقليدية على الإنتاج و كانت سائدة في بريطانيا بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية في أواخر القرن 17.

3- **مرحلة الانطلاق: Take-off**

ما يميز هذه المرحلة هو حدوث الثورات الصناعية التي ساهمت بشكل كبير في تحسين الأوضاع وسمحت بالتوجه إلى طريق النمو والتقدم الاقتصادي من خلال ما أحدثته من تطورات في استخدام وسائل الإنتاج الحديثة و حتى القطاع الزراع تدعم بالتقنيات المتطورة التي أدت إلى مضاعفة الإنتاج و حسب **روستو** تميزت هذه المرحلة بوفرة الاستثمار و تعدد الصناعات و نشاط عمل المؤسسات المالية و مباشرتها بالاستثمار الذي يدعم التنمية.

4- **مرحلة النضج: Drive to Maturity**

وهنا يكون الاقتصاد قد تشبع بشكل كبير و يصبح في أوجه نشاطه قادر على مواجهة أي أزمات تحدث و ذلك بسبب وفرة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا و تتميز هذه المرحلة حسبه بارتفاع معدلات التصنيع و ظهور قطاعات صناعية جديدة و ارتفاع

معدل رأس المال و تفتح الدولة على العالم الخارجي من خلال الاستثمارات الأجنبية [1] ،أيضا شهدت زيادة في حجم الإنتاج يفوق الزيادة السكانية و بالتالي تحقيق الوفرة الإنتاجية[2]

5- **مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير: High Mass of consomption**

عندها يصل المجتمع إلى درجة الرقي و التطور بسبب الزيادة في منسوب الدخل للأفراد قصد إشباع حاجياتهم الأساسية، و تطور القطاعات الإنتاجية التي تسمح بالانتشار الواسع للخدمات ، كما تميزت المرحلة بالاندفاع نحو تحقيق النمو الاقتصادي و يرى **روستو** أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي كانت السباقة لهذه المرحلة في 1920، ثم تلتها بريطانيا في 1930و اليابان و غرب أوربا في 1950

ومن خلال التطرق للمراحل السابقة يرى **روستو** أن ما تمر به الدول من حالة التخلف الاقتصادي يشكل مرحلة تاريخية من المراحل السابقة .[3]

4)نظرية النمو المتوازن و النمو غير المتوازن: وقد قدم هذه النظرية **المفكر نيركس** كتطوير لنظرية الدفعة القوية للاقتصاد بحيث إن هذه النظرية تقوم على افتراض أنه لابد و أن تكون مختلف الخطط و البرامج المرسومة من قبل الدولة شاملة و تتسع لكافة أوجه الاقتصاد و لا تقتصر على قطاع واحد فقط باعتبار أن كل قطاع هو في حد ذاته مكسب للدولة من خلال الاستثمارات التي تتم على مستواه حتى يتمكن من دفع الاقتصاد الوطني و يقويه أكثر فأكثر و بشكل متوازن بين مختلف القطاعات.

- **نظرية النمو غير المتوازن:** وتقوم على فكرة تنمية قطاع واحد من بين القطاعات الأخرى لسبب قلة الموارد المالية للقيام بالاستثمارات، لذلك فإن تنمية قطاع واحد يقلل من

[1] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سابق، ص 163- 165.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 78.

[3] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ،مرجع سابق، ص 166-167.

التكلفة و من خلال تنميته يمكن جذب القطاعات الأخرى و تنميتها انطلاقا من قطاع واحد، و من العوائد التي تنتج عنه تعم الفائدة على القطاعات المختلفة ما يسمح بتحقيق التنمية.[1]

وعلى العموم هذه مختلف النظريات جاءت لتفسر عملية التنمية الاقتصادية وكيفية الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي الشامل باستخدام التقنيات المتطورة والأساليب العلمية التي جاء بها المفكرون الاقتصاديون خلال مرحلتين مهمتين: فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية و فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها منعرجا مهما في المجال الاقتصادي.

المطلب الرابع: الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية

باعتبار أن التنمية الاقتصادية تشمل مختلف التغيرات التي تحدث في المجال الاقتصادي والذي بدوره ينعكس على مختلف المجالات الأخرى، فإن لها أهدافا جوهرية لا تقتصر فقط على تحقيق التنمية فقط وإنما تمتد أهدافها لباقي القطاعات الأخرى[2]

- يظهر مما سبق ذكره أن التنمية تسعى إلى: **" تطوير شامل للمجتمع بكل فاعليته و تكويناته، حتى يستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده و تحقيق الرفاهية لهم، و تتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانات المتوفرة، ووضع خطة واضحة الأهداف قابلة لتطبيق في فترة زمنية محددة"**[3]، و يتضح من هذا أن غاية التنمية هو تحقيق النفع العام من خلال الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد المتاحة.
- تهدف التنمية إلى إحداث تغييرات و تعديلات مختلفة و ذلك يكون بتضافر جهود عامة الشعب إذ لا يمكن النهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق النمو غلا من خلال رفع مستوى دخل الأفراد و تحسين معيشتهم حتى تتم عملية الادخار و الاستثمار و

[1] علي جذوع الشرفات، مرجع سابق، ص 50.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها**. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشرو الطبع، 2001، ص20.

[3] حسن دخيل، مرجع سابق، ص 15.

التي تسمح برفع الإنتاج ، كما تهدف بصورة أخرى إلى القضاء على التخلف لتطوير هيكل الاقتصاد القومي بإدخال الأساليب التكنولوجية المتطورة [1]

- يرى جولت 1971 **Goulet** أنه لابد من توفر ثلاثة عناصر أساسية لتحقيق التنمية و هي : قوت أو غذاء الحياة – احترام أو اعتبار الذات– الحرية ، فلتنمية اقتصاد أي دولة يجب عليها توفير المطالب الأساسية المذكورة لسكانها، لاسيما احترام الذات و الذي يخلص من الشعور بالهيمنة و البقاء تحت سيطرة الدول المتقدمة اقتصاديا.[2]
- إن جوهر عملية التنمية هو السعي للتغيير نحو الأفضل، ذلك التغيير الذي يشمل كافة الأنساق القائمة في المجتمع و يتخذ أسلوبين أساسيين إما تغيير من خلال الإصلاح، و إما تغيير عن طريق الثورة [3] .
- التنمية لا تسعى فقط لتطوير الأوضاع الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية للأفراد، و إنما تختص أيضا بالتركيز على تنمية الجانب الإنساني للفرد في حد ذاته من خلال تأهيله ماديا و معنويا ليتولى مسؤوليته بكل كفاءة حتى تتمكن الدولة من الاستثمار في هذا المورد البشري، فالتركيز على تطوير ذاتية الفرد حتما ستؤدي لتحقيق التنمية و تساهم في تطويرها. [4]
- **"إن النمو الاقتصادي السريع والعدالة في توزيع الدخل ليس بالضرورة هدفان متنافران في أهداف التنمية بل ربما يكونان متكاملين إن الاختيار ليس بين نمو**

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 63–ص 67.

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص 35.

[3] خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**، ط01، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007، ص38– 39.

[4] عبد العزيز القاسم، **في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد و فقه الإصلاح**. ط01، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2010، ص241.

أكثر أم عدالة أكثر لكن عن نوع النمو الاقتصادي في دول العالم الثالث الذي لابد من تحقيقه " [1]

- تختلف أهداف التنمية باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة إلا أن هناك أهدافا تبقى تشترك فيها جميع الدول رغم الاختلاف الحاصل، وقد تم تحديد ثمانية أهداف أساسية فيما تضمنه الإعلان الخاص بالألفية الثالثة (47) حول التنمية الاقتصادية والتي تبنته الأمم المتحدة في عام 2000، ويمكن تحديد تلك الأهداف فيما يلي:

1. ضرورة توفير الأمن والاستقرار لضمان فعالية الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية مع السعي لتوفير مختلف الظروف اللازمة لكل القطاعات حتى يستمر نشاطها.
2. تفادي الوقوع في التضخم أو حصول الكساد الاقتصادي وذلك يتم من خلال تفادي اتخاذ سياسات اقتصادية فاشلة تنعكس على الوضع الاقتصادي للدولة وتسبب لها مشاكل في القطاعات المختلفة.
3. العدالة الاجتماعية تعتبر أولوية التنمية الاقتصادية، إذ لابد من التقليل من الفوارق المجتمعية والحد من التمييز في توزيع الدخل بين الأفراد.
4. ضرورة توفير ذوي الاختصاص للقيام بالنشاطات الاقتصادية بشكل متقدم ومتطور يقوم على الاستخدام الأمثل للتقنيات والتكنولوجيات المتطورة من خلال تقديم البرامج التدريبية للأفراد القائمين على عملية التنمية الاقتصادية قصد مضاعفة الإنتاج وتعظيم الفوائد.
5. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في حدود الأولويات وتوفير الإمكانات.
6. اتخاذ سياسات وخطط و برامج في مختلف مجالات الاقتصاد، و العمل على تطبيقها و تنفيذها مع ضرورة توفير الموارد اللازمة لتلك البرامج.

[1] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 233.

7. التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا إذا تم توفير الأساليب الملائمة لتلك النشاطات الاقتصادية.
8. السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تحسين الظروف المعيشية وتوفير المتطلبات الأساسية التي تضمن العيش الكريم بشكل عادل ومتوازن.

و لتحقيق هذه الأهداف لابد من النظر في مدى ملائمتها لقدرات الدولة و لعناصرها الإنتاجية المتاحة و الموارد اللازمة لذلك، كما أنه لابد من تفادي التضارب في الأهداف بشأن تحقيق التنمية الاقتصادية لنجاح المشاريع و الخطط المسطرة.[1]

إلا أن إعلان الألفية الذي وضعته الأمم المتحدة في سبتمبر2000 قد حدد الأهداف التنموية الثمانية والتي يجب العمل على تحقيقها من خلال ما يلي:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2. تعميم التعليم الابتدائي بحلول سنة 2015 على أكثر تقدير.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم بحلول سنة تخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بحلول 2015[2]
4. تحسين صحة الأمهات وتخفيض معدل الوفيات بينهن عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع بحلول 2015.
5. مكافحة فيروس الإيدز، وغيره من الأمراض المعدية الأخرى.
6. كفالة الاستدامة البيئية.
7. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.[1]

[1]علي جذوع الشرفات، مرجع سابق، ص 10-12.

[2]تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية ، 2010 بنيويورك تم الاطلاع على الموقع: يوم 31-01-2018، على الساعة 00:www.Un.org /arabic/docs/viewdoc.asp.docnumber=A/RES/65/110

3Résolution l'assemblée général , Nation Unies , 65 session , le 22 septembre 2010.

المبحث الثالث: المداخل والنظريات المفسرة لعلاقة التنمية بالديمقراطية.

لقد تضاربت آراء المفكرين والباحثين السياسيين والاقتصاديين في إيجاد العلاقة التي تربط بين مفهومي التنمية والديمقراطية نظرا لاختلاف الأنظمة السياسية،وبالتالي يصعب إيجاد علاقة موحدة تعمم على باقي الدول ، إذ هناك من يرى أن إحداث نمو اقتصادي في دولة ما من شأنه أن يؤثر على الوضع السياسي، وهناك من يرى العكس أن تحقيق الأمن والاستقرار في النظام السياسي إنما هو تعبير عن وجود تنمية في مجالات مختلفة في تلك الدولة، وعليه سيتم التطرق لتفسير هذه العلاقة استنادا إلى تجارب بعض الدول التي كانت سباقة للاقتداء بالنظام الديمقراطي رغم الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لعلاقة التنمية بالديمقراطية.

لقد اجتهد العديد من المفكرون والباحثين في إيجاد العلاقة بين السياسة والاقتصاد وبين التنمية والديمقراطية واختلفوا في وجهات النظر، إذ كل منهم بنى تصوره عن المجتمع الذي عاش فيه ولكل دولة نظامها وخصوصياتها التي لا تنطبق بالضرورة على نظام دولة أخرى باختلاف البيئة المحيطة به، واختلف الباحثون في تحديد العلاقة بين الديمقراطية والنظام الاقتصادي إذ يحدد جوزيف شومبيتر العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية بأنها سببية ويحددها في قوله **" الديمقراطية هي نتاج العملية الرأسمالية "**،[2] أما ربطه للديمقراطية بالاشتراكية فيصفها بصورة نقدية قوية عندما يقول " الإدارة الفعالة للاقتصاد في التنظيم الاشتراكي تعني دكتاتورية على طبقة العمال وليست دكتاتورية للعمال"، فنظرة شومبيتر لتعريف الديمقراطية تختلف عن بقية المفكرين وهو يرى بأن حكم الشعب هو تعريف خاطئ

[2] جوزيف شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**. تر: حيدر حاج إسماعيل، ط 01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011ن ص43-44-45.

ومضلل لها وتبقى الديمقراطية المطلقة حسبه هي حكم السياسيين المنتخبين الذين يتأثرون بمجموعاتهم السياسية الضاغطة، و بهذا القول هو يلغي التعريف الذي اتفق حوله العديد من المفكرين كونها حكم الشعب.

وقد جاءت العديد من النظريات والمداخل الاقترابات لتبين طبيعة العلاقة،إذ إنه بناء على المفهوم الماركسي للنظام السياسي جاء طرح بعض علماء السياسة الأمريكيين أمثال روبرت داهلو Russett خلال الفترة 1960-1970، وتمثلت نظرتهم في :

- **نظرية التلازم:** [1]بين التطور التقني أو ماجاء به كارل ماركس بمسمى البناء التحتي المتمثل في نظام الإنتاج وعلاقاته وما يتعلق بالاقتصاد، وبين الديمقراطية السياسية التي مثلها ماركس بالبناء الفوقي، يعني ذلك أن البناء التحتي سبب في وجود البناء الفوقي، بمعني أن الديمقراطية تحدث من خلال حدوث تقدم و تطور في المجال الاقتصادي، الأمر الذي من شأنه التأثير إيجابا على النظام السياسي وبالتالي تطوره، وهذا ما يفتح المجال لنجاح التجربة الديمقراطية في الدولة انطلاقا من تحقيق الشرعية للنظام السياسي القائم.

المطلب الثاني: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

اختلف الباحثون والدارسون في حقل العلوم السياسية في تحديد تلك العلاقة، باعتبار أن هناك من يرى النظام السياسي المتطور يؤدي حتما إلى تحقيق نمو اقتصادي، بينما ذهب البعض للقول بأن النمو والتطور الاقتصادي يسمحان بتطوير النظام السياسي، وقبل ذلك ينبغي الإشارة للمعايير التي تحدد النمو الاقتصادي في دولة ما:

أولا: المعايير التي تحدد التطور الاقتصادي في الأنظمة السياسية

يذهب حسن صعد للقول بأن المنتظمات السياسية مقسمة إلى نوعين، متقدمة وأخرى متخلفة كما ينطلق المفكر ألموند إلى تقسيم المنتظمات السياسية إلى منظمات صناعية تعتمد على

[1] حسين عبيد، **الأنظمة السياسية: دراسة مقارنة**. ط01، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013، ص 56.

مختلف الصناعات في تطورها في حين يوجد منتظمات ما قبل الصناعية، وقد عمد ألموند لتصنيفها إلى تحديد معيار العامل الاقتصادي على أسس صناعية أو غير ذلك وفق مجموعتين:

المجموعة الأولى: دول فقيرة ومتخلفة تعتمد على الزراعة وبعض الصناعات الخفيفة والسياحة لنهوض باقتصادياتها المتخلفة.

المجموعة الثانية: دول نامية صناعية تعتمد على الصناعة وتقوم من خلالها بتصدير منتجاتها الصناعية، كما تمتلك شركات تجارية في قارات مختلفة،ولذلك تعتبر غنية في نظره.

انطلق ألموند من فرضية وجود تطور صناعي في إحدى الدول للحكم على مدى تقدمها أو تخلفها.أما بالنسبة للمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تصنيف الدول فتتمثل في: [1]

- **مؤشر الرفاه:** تحديد متوسط دخل الفرد، معدل السيارات واكتساب الهواتف، باعتبار أن تلك المؤشرات توحي بدرجة تقدم الدولة واستقرارها ماليا وكفايتها من خلال تحسن ظروف معيشة الأفراد داخلها.
- **مؤشر الصحة:** من خلال تحديد عدد المستشفيات العامة والخاصة، وجودة الأطباء والأخصائيين.
- **مؤشر التربية:** من خلال تحديد المدارس وطبقة المتعلمين، وعدد الجامعات، ومدارس محو الأمية.
- **الصناعة:** من خلال وجود الصناعات المتنوعة، وكذا قدرة تلك الدولة على مزاولة عملية التصدير والاستيراد.

[1] حسين عبيد، **المرجع السابق**، ص53، ص54،ص55.

- **الزراعة:** وتتجسد من خلال قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للأفراد، وبتنوع الزراعة وكذا قدرتها على تصدير المنتوجات الزراعية واستيرادها.
- **الاقتصاد:** يتضمن نسبة الدخل القومي، الميزان التجاري، ومعدلات التصدير والاستيراد.
- **السكان:** تتحدد من خلال نسبة الكثافة السكانية، وكذا هجرة السكان من الأرياف إلى المدن ومعدلات الوفيات والولادات.
- **المواصلات:** تتحدد من خلال شبكة الطرق والمواصلات، امتلاك الدولة شبكة انترنت ووسائل للاتصال.

وعليه انطلاقا من هذه المؤشرات: يمكن تحديد مدى تقدم الدول وتطورها اقتصاديا من خلال إسقاطها على النظام الاقتصادي لدولة ما ومقارنة نتائج الدراسة، إذ حسب هيئة الأمم المتحدة فإن التنمية يمكن أن تتحقق من خلال الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي يقابلها زيادة في متوسط دخل الفرد.

ثانيا: العلاقة بين النظام السياسي والتطور الاقتصادي.

إن انتشار الفقر والحرمان وتدني المستوى المعيشي للأفراد سيؤدي حتما إلى التأثير على النظام السياسي سلبا إما عن طريق السلم أو العنف، فالحاجة للتغيير من شأنها أن تولد الرغبة في الانقلاب على النظام السياسي، وهو ماحدث في العديد من الدول العربية إثر أحداث الربيع العربي التي عصفت سنة2011، والتي كانت خلفها مطالب سوسيواقتصادية أدت في النهاية إلى تغيير النظام السياسي، فذلك ما يوحي بتأثير الوضع الاقتصادي على النظام السياسي.

لقد سادت فكرة أن النظم السياسية هي نتاج للإيديولوجيات وليس لها علاقة بالأوضاع الاقتصادية، وهي لا تتأثر بما تقدمها أو تخلفها في نظر دعاة الليبرالية الكلاسيكية ، إلاّ أن

كارل ماركس انتقد هذا الفكر وأكد أن البناء الفوقي المتمثل في مجموع القيم والإيديولوجيات والعقائد التي تمثل النظام السياسي للدولة ليست سوى انعكاس للبناء التحتي المتمثل في الوضع الاقتصادي وكل ما يتعلق بالإنتاج، إذ أن التطور التقني والصناعي يؤثر بدرجة كبيرة على جودة الحياة ويسمح بالقضاء على التفاوت بين طبقات المجتمع بحيث يصبح لكل مواطن حقه نظرا للوفرة والاكتفاء الذاتي المحقق، وانطلاقا من هذا الطرح فإن المشاكل الاجتماعية تقل ويقل معها الصراع الطبقي الذي عادة ما يكون سببا في زعزعة أمن الدولة وتشكيل خطر على أمن واستقرار النظام السياسي.

كما تتأثر الديمقراطية بدرجة الثقافة السياسية للأفراد، إذ نجدها مرتفعة في المجتمعات المتطورة التي تتمتع مجتمعاتها بالتطور التقني،الذي يؤدي إلى تناقص ساعات العمل اليومية فيلجأ هؤلاء العمال لملء فراغهم بالقراءة والمطالعة للكتب والانترنت ما يزيد من مستوى وعيهم، ويزيد ثقافتهم بضرورة المشاركة السياسية في العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات التي تجرى ضمن حدود دولتهم بطرق سلمية يتم من خلالها معالجة مشاكلهم وطرح تطلعاتهم وهذا يمثل مظهرا من ماهر الديمقراطية.

على عكس المجتمعات المتخلفة التي تعرف انتشار كبير للجهل والآفات الاجتماعية فإن مؤسساتها السياسية تفشل في الاستجابة لمتطلبات أفرادها لأنها لا تؤمن بضرورة الانتخابات وأفرادها لا يساهمون في العملية السياسية بسب محدودية ثقافتهم.

ثالثا: التطور الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة للديمقراطية

لقد اختلف أنصار هذا الرأي عن الأول في اعتقادهم أنه ليس بالضرورة أن يؤدي التطور التقني والاقتصادي إلى تحقيق الأمن واستقرار النظام، بل قد لا تنطبق نظرية التلازم بين التنمية والديمقراطية حسب رأيهم،وبالتحديد عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتغتونSamuel Huntington رأى أن هناك العديد من الدول التي تعرف اقتصادا متناميا

لكنها غير مستقرة سياسيا، بل إن نظامها السياسي يشهد حدوث أزمات سياسية غير متناهية، ما يوحي أن الاقتصاد لا علاقة له بالتنمية فكل في مجاله ولا يوجد تأثير لا مباشر ولا غير مباشر، إذ يرى **هنتغتون** أن كلاً من **الأرجنتين وفنزويلا**[1] قد عرفتا تطورا اقتصاديا ملحوظا مقارنة بالهند أضعافا مضاعفة فيما يخص الدخل الفردي لكنها سياسيا لم تستطيع ان تحقق استقرار نظامها وبقي ذلك هو الهدف الذي تصبو إليه رغم تطور اقتصاده.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول تبين العلاقة بين التنمية و الديمقراطية

لكل دولة نظامها السياسي والاقتصادي ولكل نظام خصوصيته وبيئته التي نشأ فيها، ولتحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرين سنتطرق لتجارب بعض الدول مثل الهند، اليابان، والاتحاد السوفياتي للمقارنة بينها فيما يخص قدرتها على تحقيق أمنها الاقتصادي وكيف يؤثر الوضع على الجانب السياسي، مبرزين طبيعة العلاقة بين التنمية والتطور الاقتصادي مع الديمقراطية والاستقرار السياسي، ففي انجلترا مثلا تمكنت الدولة من تحقيق الديمقراطية البرلمانية انطلاقا من حلها للمشكلات الزراعية، على عكس دولة الهند التي يعتبر الفشل في حل مشكلاتها تهديدا لمسار الديمقراطية.[2]

وفق التحليل الماركسي واستنادا إلى نظرية التلازم فقد يمكن تحديد طبيعة العلاقة كما يلي:

1-النموذج الهندي:

منذ 50 القرن العشرين صنفت الهند من بين الدول الفقيرة في العالم، وعرفت مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة، وبقي اقتصادها في نفس المستوى إلاّ أنها رغم هذا الخلل في البنى بقيت محافظة على استقرارها السياسي عن واستقلالية نظامها السياسي عن بريطانيا، إذ تمكنت من تجنب الوقوع في انقلاب عسكري بين الحزبين الرئيسيين واستطاعت الخروج

[1] حسين عبيد، المرجع السابق، ص56-57، ص59.

[2] بارينجتون مور، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية**.تر: أحمد محمود، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص19.

من الأزمة بسلام محافظة على السلطة بين حزب المحافظين وحزب المؤتمر (الكونغرس) إضافة إلى وجود أحزاب أخرى اشتراكية.

لقد استطاعت الهند المحافظة على أمن وسلامة نظامها السياسي رغم تراجع وضعها الاقتصادي وهذا ما يتعارض والطرح الماركسي، إذ أن البنى الفوقية لا تتأثر بالبنى التحتية ولا تؤثر الأوضاع الاقتصادية أو التنمية على الاستقرار السياسي كمظهر للديمقراطية.

نموذج الأرجنتين وفنزويلا:

على عكس نموذج الهند، فإن الأرجنتين وفنزويلا حققت تطورا اقتصاديا لكنها لم تستطيع المحافظة على أمن وسلامة أنظمتها السياسية ، إذ يدعم هنتغتون هذا الطرح بنظره أن كلا الدولتين من حيث الاقتصاد تعتبران مستوى دخل الفرد يفوق دخل فرد المجتمع الهندي ونظامها الاقتصادي متطور إلى أنها سياسيا لم تتمكن كدولة من تحقيق الديمقراطية.

2- النموذج السوفياتي:

لقد شهد الاتحاد السوفياتي اقتصاد متطورا خصوصا في عهد ستالين(1928-1953)إذ تقلد المرتبة الثانية عالميا نظرا للقوة الاقتصادية والعسكرية التي ميزته في تلك الفترة، إلا أنه سياسيا لم يستقر فقد كان تحت سيطرة ستالين باسم الحزب الشيوعي.

وهذا يتنافى ومضمون نظرية التلازم التي جاء بها المفكرون الأمريكيون في اعتقادهم أن الأوضاع الاقتصادية المتطورة تخلق نظاما سياسيا مستقرا، والنموذج السوفياتي أكبر دليل على ذلك

3- النموذج الياباني:[1]

تمكنت الهند من تكييف مؤسساتها السياسية مع العالم السياسي الحديث القائم على الديمقراطية وقامت بتمكين نظامها السياسي ليتلاءم مع الحداثة بالنظر لذكاء وقدرات الفرد

[1] حسين عبيد، المرجع السابق، ص60-61.

الياباني وقدرته على استغلال التكنولوجيا والتقدم العلمي للنهوض باقتصادياتها وتحيق الأمن المجتمعي لأفرادها.

فالنموذج الياباني يخالف النماذج السابقة نظرا لخصوصية المجتمع وتنوع الثقافات وقدرتهم على الابتكار والإبداع.

خلاصة:

مما سبق ومن خلال التطرق للمفاهيم المتعلقة بالتحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية يظهر أن لهما أهمية كبيرة في الدولة، باعتبار أن معظم تلك الدول شهدت قفزة نوعية فيما يخص التحول في أنظمة حكمها حيث كانت تسلطية ودكتاتورية في حكمها.

يمكن أن يكون التحول نابعا من الداخل من خلال إرادة شعبية سواء سلميا أو باستخدام القوة من خلال المظاهرات التي يقوم بها الشعب والتي غالبا ما تؤدي بالإطاحة بالنظام القائم رغبة في التغيير وتحسين الأوضاع الاجتماعية، من جهة أخرى قد يكون التحول مفروضا على الدولة من جهات وأطراف خارجية مقابل شروط مفروضة على الدول التي تعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة.

كل ذلك من أجل تحقيق تنمية في مختلف قطاعات الدولة ولعل التنمية الاقتصادية تعتبر أولوية الدولة التي تسعى لتحقيقها باستخدام مختلف الطرق والأساليب المتاحة في إطار وجود نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالتعددية ويفتح المجال للاستثمارات الخارجية التي ترفع إنتاجية الدولة وتدفع بعجلة التنمية بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص باعتبار أن له دورا في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك لا يمكن أن يحدث إلا إذا تم إدماج مختلف الفواعل سواء الرسمية وغير الرسمية في عملية التنمية.

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق لمختلف المفاهيم التي تتعلق بالديمقراطية و التحول الديمقراطي في شقها النظري و المفاهيمي باعتبار أن ذلك له أهمية كبيرة لفهم

طبيعة النظام السياسي في أي دولة إذا لابد من تحديد طبيعته انطلاقا من تحديد عدة متغيرات تبرز مدى دمقرطة ذلك النظام السياسي من خلال النظر في حجم المشاركة السياسية للأفراد في اتخاذ القرار، بالإضافة لعوامل أخرى كالشفافية في ممارسة العملية الانتخابية و مدى تفعيل مبدأ التداول السلمي على السلطة باعتبار أنه من ملامح النظام الديمقراطي ، بالإضافة إلى الفصل بين السلطات و مدى مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار و إقحام القطاع الخاص كشريك لضمان استمرار عملية التنمية.

كما تم التعريج على عملية التنمية الاقتصادية بعد محاولة فهم المعنى الفعلي للتنمية بشكل عام من حيث المبادئ و النظريات التي تقوم عليها حتى يسهل لنا إسقاطها على أرض الواقع و الاستدلال بها في التحليل الأكاديمي من ثم التخصص في التنمية الاقتصادية باعتبارها صلب الموضوع إذ تعتبر الغاية الأساسية التي تضعها مختلف الدول ضمن أجندتها السياسية و التي تسعى لتحقيق التقدم فيها بانتهاج الأساليب و الإمكانات المتاحة التي تضمن من خلالها تلبية كافة متطلبات و احتياجات الأفراد داخل المجتمع بغية المحافظة على النسق العام للنظام السياسي و محاولة الحفاظ على أمنه و سلامته.

كما تم في الأخير التطرق للعلاقة النظرية التي تربط التنمية بالديمقراطية من خلال تجارب بعض الدول التي عرفت محاولات نحو التحول الديمقراطي.

الفصل الثاني:

واقع التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي في الجزائر

(1999م-2019م)

الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي في الجزائر 1999م-2019م

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي كانت لها تجربة ومحاولة للانتقال من النظام القائم على حكم الحزب الواحد إلى نظام أكثر دمقرطة، وقد صاحب ذلك التحول حدوث إصلاحات وتعديلات مست مختلف المؤسسات في مختلف المجالات، إذ تعتبر فترة 1989 منعرجا مهما في مسار النظام السياسي الجزائري حيث تم بموجبها تغيير التوجه على المستوى السياسي والاقتصادي من خلال التخلي عن النظام الاقتصادي الاشتراكي المخطط ذي الرؤية السياسية والتفكير الإيديولوجي إلى الاعتماد على النظام الليبرالي القائم على احترام الحريات الاقتصادية، أما من الناحية السياسية فقد شهد النظام السياسي الجزائري محاولة للانتقال إلى النظام الديمقراطي من خلال فتح المجال للتعددية الحزبية والسياسية.

في ظل ما شهده العالم من أحداث متسارعة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أصبح لزاما على كافة الدول أن تقتدي بالنظام العالمي الجديد الذي يقوم على اعتماد الديمقراطية كنظام جديد للحكم قائم على حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب، من هذا المنطلق تسابقت معظم دول العالم لمسايرة ذلك واقتداء بما حققته الدول المتقدمة من خلال تطبيق هذا النموذج.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لمختلف المحطات التي عرفتها الجزائر على الصعيدين السياسي والاقتصادي وفق فترات تاريخية متسلسلة ابتداء من الفترة 1999 إلى 2019، لكن سيتم التطرق لأحداث سبقتها بشكل موجز للوصول إلى الوضع الذي أصبحت تشهده الأوضاع السياسية والاقتصادية في الفترة الراهنة.

المبحث الأول: مسارات التنمية الاقتصادية بالجزائر من 1999 إلى 2019.

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية بالجزائر سيدرك أنها قد مرت بفترات ومراحل تاريخية مختلفة منذ الاستقلال، إذ تعرض الاقتصاد إلى محطات بارزة كانت نتيجة متغيرات داخلية وأخرى خارجية، ما أدى إلى التأثير على مسار التنمية التي شهدت هي الأخرى مشاكل عديدة أدت إلى عرقلت نشاطها ونقص فعاليتها بسبب انخفاض معدلات النمو وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية الذي يرجع إلى انهيار أسعار البترول وارتفاع معدل المديونية الذي أثقل كاهل الدولة من جراء الضغوطات الممارسة من طرف الدولة الدائنة وبالتالي تصبح تابعة لها اقتصاديا وعليها أن تعمل بما يخدم مصلحتها، كل هذه الظروف وأخرى ميزت الاقتصاد الجزائري الذي ينعكس بالدرجة الأولى على واقع التنمية في الدولة والتي تشتمل على جوانب متعددة ومجالات مختلفة إلا أن التنمية الاقتصادية هي التي تأخذ الحظ الأوفر باعتبارها الأساس ومنها تتسع لتشمل تنمية القطاعات الأخرى، وتعتبر فترة 1989 بمثابة منعطف مهم في مسيرة الدولة الجزائرية إذ شهدت هذه الأخيرة أحداثا عرفت باسم العشرية السوداء والتي انعكست على مختلف المجالات. ..

المطلب الأول: طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري منذ 1988إلى 2019.

يتضمن هذا المطلب نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري من خلال فترات زمنية مختلفة الفاصل بينها فترة 1988، باعتبارها محطة بارزة في مسار الاقتصاد الجزائري،وبذلك سيتم دراسته وفق مرحلتين أولاهما قبل سنة 1988 والفترة الثانية بعد نفس السنة، كما سيتم التطرق للطبيعة الريعية التي تميز الاقتصاد والاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي تعتمد عليه مختلف المشاريع والسياسات.

أولا: نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري في ظل الإمكانات المتاحة.

1- فترة ما قبل 1988 قبل الإصلاحات الاقتصادية

منذ حصول الجزائر على استقلالها اتبعت النهج الاشتراكي كمبدأ اقتصادي يقوم على تدخل الدولة في مختلف الأنشطة والمجالات المختلفة، إذ تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة ب:

- ✓ الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي.
- ✓ احتكار التجارة من قبل الدولة.
- ✓ الاعتماد الكلي على العائدات النفطية.
- ✓ هشاشة النظام المصرفي وضعف البنى التحتية.

وفي ظل ارتباطه بالريع البترولي بقي الاقتصاد يشهد تذبذبا على المستوى الداخلي والخارجي، خصوصا وأن قطاع المحروقات يحظى بأهمية بالغة في المعاملات الاقتصادية بالجزائر نظرا لحجم مساهمته في التجارة الخارجية وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني وذلك ظهر في فترة الثمانينيات وما شهدته الجزائر من تراجع في حجم الصادرات من المحروقات وضعف وتراجع أداء المؤسسات الإنتاجية، بسبب الأزمات الاقتصادية المتكررة والتي كانت أولها الصدمة النفطية سنه 1986 والتي تزامنت وانهيار أسعار البترول، إذ

وصل سعر البترول 13 دولار للبرميل بعدما تراوحت أسعاره بين 27 و40 دولار للبرميل سنة 1980 و1985، [1]حيث انتقلت تلك الأسعار إلى الأسواق العالمية من 27,56 دولار للبرميل سنه 1985 إلى 14,4 دولار سنة 1986، وسرعان ما انعكس هذا الوضع على انخفاض إيرادات الجباية النفطية بحوالي 20% وفي نفس الوقت أثر ذلك الانخفاض على الإيرادات العمومية التي تهاوت هي الأخرى لتصل من 38% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% خلال الفترة 1986- 1990، كما أدى ذلك إلى تقليص إيرادات الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تضخيم حجم المديونية، وتعود أسباب الأزمة هاته إلى نمط الإنتاج الذي كان غالبا على النشاط الاقتصادي والذي كان منحصرا في الزراعة التي لم تكن تسد حاجيات الأفراد بسبب الكثافة السكانية الكبيرة من جهة وبسبب قلة مناصب العمل، في ظل ضعف المؤسسات الاقتصادية وعدم قدرتها على توفير متطلبات سوق الشغل من جهة أخرى ما جعل الحكومة تغير مسعاها لتتبنى سياسة اقتصادية جديدة تعتمد على الصناعة لمواجهة مشكل الاستهلاك والتشغيل.[2]

مميزات الاقتصاد الوطني قبل الإصلاحات الاقتصادية

في ظل الظروف التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ حصول الجزائر على استقلالها عرفت جل المؤسسات تراجعا في إنتاجها وهذا ما انعكس على النمو الاقتصادي، وبالتالي استدعى الأمر تدخل الدولة قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة العجز الذي مس

[1] الداوي الشيخ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص258.

[2] خالد منه، **انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الريعية: الجزائر مثلا**. مجلة عمران، العدد الثامن عشر، 2016، ص 132.

المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، بذلك قامت الحكومة بإصدار مخططين رئيسيين في إطار الاقتصاد الموجه من 1962-1989 وتمثل ذلك في:[1]

1-المخطط الخماسي الأول سنة 1980-1984

إذ حاولت الحكومة إنعاش القطاعات التي لم تحصل على الأولوية والتي استبعدت من قبل، حيث قامت بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وكذا إصلاح النظام الجبائي وتنظيم نظام الأسعار، وإعادة النظر في سياسة الأجور وإشباع الحاجيات والمطالب الأساسية للأفراد من سكن، عمل، صحة، مرافق عمومية...الخ، مع انتهاج سياسة ديمغرافية تتوافق والقدرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومن خلال هذا المخطط تم التركيز على القطاعات التالية والتي خصصت لهم تكلفة 216,0 مقسمة على:

- ✓ **القطاع الصناعي:** بقيمة مالية مقدرة ب 213,21 مليار دج.
- ✓ **القطاع الزراعي** والري: قدرت تكاليفه بحوالي 59,4 مليار دج.
- ✓ **قطاع البناء والأشغال العمومية:** قدرت تكلفته ب25,00 مليار دج.
- ✓ **القطاعات الشبه المنتجة:** استفادت هي الأخرى من تكلفة بلغت 46,20 مليار دج.

لتصل نسبة الاستثمارات إلى 560,50 مليار دج وهذا في سبيل دعم الاقتصاد الوطني، إذ الملاحظ ضمن هذا المخطط أنه ركز على قطاعي الصناعة والزراعة نظرا لدورهما في تطوير الإنتاج وتوفير مناصب شغل لفئات المجتمع.[2]

2- المخطط الخماسي الثاني سنة 1985-1988

جاء هذا المخطط لتكملة نقائص المخطط الأول من خلال السير وفق نفس التوجه الاشتراكي للدولة، والذي اعتمد خصيصا على الصناعة كمحرك رئيسي للتنمية الوطنية إلا

[1] الداوي الشيخ، المرجع السابق، ص 256

[2] **المخطط الخماسي الأول 1980-1984**، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر 1984، ص346.

أن الصدمات النفطية المتكررة كان لها تأثير على مسار التخطيط الاقتصادي المنتهج بالجزائر في ظل الارتفاع المستمر للمديونية الخارجية جراء التبعية للدول الخارجية التي أثرت سلبا على المجهود التنموي، ففي ظل هذه الظروف لم يبق أمام صانعي القرار إلا الاستمرار في المحاولات التنموية من خلال مواصلة نهج الإصلاحات والذي ركز على المؤسسات الوطنية بإعطائها الحرية وتوفير المسؤولية في تسييرها وتنظيمها مقابل تحمل مسؤولية أدائها الإنتاجي مع الاحتفاظ بملكية رأس مال الدولة.

بهذا تم صدور قانون استقلالية المؤسسات سنة 1988 والهادف إلى توفير حرية اتخاذ القرار للمؤسسات وللأنشطة الخاصة بها مع رسم الاستراتيجيات الخاصة بها وذلك تجسد في مشروعين:

- **الاستقلالية القانونية:** التي تمت من خلال مجموعة القوانين التنظيمية والتشريعية والإجراءات للمؤسسات والتي بدأ العمل منذ 1988.
- **الاستقلالية المالية:** وتكمن في استقلالية ميزانية المؤسسات عن ميزانية الدولة، هذه الأخيرة التي تأثرت بانهيار أسعار البترول وأدى ذلك إلى عجز الدولة عن التموين ليستمر الركود الاقتصاد الوطني إلى سنوات الثمانينيات[1]

يهدف كلا المشروعين إلى تحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع إعطاء مكانة لدور المؤسسات من خلال توفير الحرية والاستقلالية بما يتماشى مع أهدافهم المسطرة التي من شأنها المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني والتقليل من نسب البطالة.

وفيما يخص توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات فقد تمت كما يلي:

- **القطاع الصناعي:** قدرت حجم الاستثمارات في هذا القطاع ب 174,2 مليار دج.

[1] الداوي الشيخ، المرجع السابق، ص256.

- **القطاع الزراعي:** تمثلت قيمة الاستثمارات المخصصة بقطاع الزراعة والري بحوالي 79 مليار دولار.
- أما مجموع الاستثمارات فقد قدرت عامة بحوالي 540 مليار دولار، أما قيمة الديون فقد ارتفعت نسبتها في سنة 1985- 17,5 ، أما سنة 1986 فقد ارتفعت لتصل إلى 21 مليار دج،أما سنة 1989 فقد ارتفعت قيمة الديون في الجزائر إلى 25 مليار دج.[1] وبهذا بقي الاقتصاد الجزائري يعاني في ظل عدم استقرار سعر المحروقات خصوصا مرحلة 1988، بالإضافة لكثرة الطلب ونقص العرض فيما يخص المنتجات الغذائية الأساسية في ظل تدهور الأوضاع المعيشية لعدم قدرة الدولة على الاستجابة لكل المتطلبات التي أصبحت تشكل عائقا بينها وبين استمرارية النظام السياسي القائم بسبب الأحداث التي عرفت بأحداث أكتوبر 1988، الفترة التي تعتبر بداية لإصلاحات أخرى انتهجتها الدولة.

2-فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية

في ظل هذه الظروف باشرت الجزائر في تبني سياسات لإصلاح الوضع سميت " استقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية " وتعتبر في حد ذاتها أداة يتم بفضلها إعادة تنظيم المؤسسات العامة وفق قواعد جديدة يتماشى معها التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري من خلال انتهاجه نظام خصخصة أساليب الإدارة والتسيير بالاعتماد على أدوات القانون الخاص مع تخلي الدولة عن أداء وظيفة التسيير وبقائها المالك الأساسي لها فقط، ومن أجل الوصول لفعالية هذه السياسات الإصلاحية المنتهجة عمد المشرع الجزائري إلى وضع سلسلة من القوانين ابتداء من سنة 1988 مع ضرورة مراعاة منهجية خاصة في الإصلاح باعتبارها مست الجوانب التنظيمية للمؤسسات والطبيعة القانونية القائمة عليها[2]، ويرجع الباحثون

[1] **تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني 1985-1989**، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر 1984، ص230.
[2] الداوي الشيخ، المرجع السابق، ص259.

الاقتصاديون أسباب ضعف الاقتصاد الجزائري وبالخصوص ضعف نظام التخطيط المركزي إلى عدة عوامل نذكر منها:

1-التبعية للدول الخارجية من حيث الاعتماد على الغذاء والدواء، إذ بقيت الجزائر تستورد العديد من المنتجات الغذائية والأدوية في ظل تردي الوضع الاقتصادي وضعف أداء المؤسسات الإنتاجية.

2-ارتفاع النمو الديمغرافي مقابل النمو الاقتصادي الذي انهار تماما في ظل الظروف الصعبة.

3-الاعتماد المطلق على منتوج واحد والمتمثل في قطاع المحروقات التي تعتمد عليه الجزائر بنسبة كبيرة بلغت 98%[1] مقارنة بباقي المنتوجات الأخرى والموارد التي تزخر بها البلاد.

في ظل هذه الظروف استمر الاقتصاد الجزائري في التراجع بسب العراقيل التي واجهته لاسيما ما تعلق بالتخطيط والتنفيذ.

فقد شهد الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة أخرى بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط، فأمام هذا التهاوي للأسعار لم يبق للدولة إلا إعادة النظر في مضمون سياساتها ومحاولة تصحيح وإصلاح الوضع من خلال إدخال جملة برامج التصحيح الهيكلي التي تبنتها من أجل الرفع من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 23,7% في عام 1992 ليعود وينخفض في 1993 بنسبة 12,2% ويعيد الارتفاع مجددا ليصل في حدود 33,9% على التوالي في عامي 1994 و1995.

فيما يخص العجز في الميزانية فقد انخفضت نسبتها إلى 4,4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 إلى1,5% سنة 1995 وارتفعت الإيرادات العامة إلى 23,7% في ضوء زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 37%، وكانت نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج

[1] حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**. ص06.

المحلي الإجمالي قد بلغت سنة 1990- 1991 نحو 10,3% و 10,1% على التوالي وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد كان الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 قد حدد السقف في معدل التضخم ب 35,1% في جوان 1994-1995في حين كان قد حدد معدل التضخم مع صندوق النقد الدولي 23% ويرجع عدم ثبوت معدل التضخم في نسبة واحدة إلى الانخفاض الطفيف في سعر الصرف الدينار، فكل هذه التصحيحات المتكررة جاءت في إطار مبادرة الإصلاح التي باشرتها الدولة من خلال الاتفاقيات المبرمجة والمدعمة من قبل صندوق النقد الدولي[1].

عرفت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 مرحلتين من الإصلاح

1- **مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة بالمؤسسات المالية الدولية**1989-2000 وهي:

- ✓ سياسات التثبيت الاقتصادي
- ✓ سياسات التكييف الهيكلي.

كما عرفت هذه الفترة من الانفتاح إعادة الاعتبار لاقتصاد السوق من خلال تشجيع مبادرات العاملين والاقتصاديين لدعم عوامل الإنتاج ومساهمتهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال:

أ-**خصخصة المؤسسات:** كبديل تم طرحه لتنمية الاقتصاد الوطني في كل المجالات، إذ تم اعتماد سياسة الخصخصة وتفعيلها تماشيا وأوضاع البلاد وتم الاعتراف بذلك في منتصف سنة1995، فبعد قبول الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي بادرت الحكومة إلى تطبيق ماجاء فيه من سياسات كتحرير التجارة الخارجية، إنشاء سوق للصرف الأجنبي

[1] علالي مختار، **البدائل الإستراتيجية للمحروقات وتحقيق التنمية (نموذج عن منطقة بشار)**. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 03، سبتمبر 2017، ص136-137.

مابين البنوك، تحرير الأسعار، إلغاء الدعم وكذا خصخصة الشركات العمومية في القطاعات التنافسية، بحيث تم خصخصة ما يقارب 1000 مؤسسة عمومية في أربع سنوات من 1994- 1998 من بينها 500 مؤسسة عمومية تم خصخصتها دفعة واحد سنة 1995، وبعدها جاءت مجموعة أخرى من القوانين المتعلقة بالخصخصة من الفترة 1995-2001 تضمنت هي الأخرى خصخصة 910 مؤسسة عمومية[1] بغية الوصول لمجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تنمية الاقتصاد من خلال تنمية دور القطاع الخاص وخصخصة بعض المؤسسات العامة.
- ✓ إخضاع القطاعين معا لقواعد السوق بغية الاستغلال الأمثل للموارد.
- ✓ إنعاش القطاع العام من خلال تحسين الوضعية المالية للدولة.
- ✓ تحسين المحيط التنظيمي للاقتصاد الوطني وتحسين كفاءة المؤسسات.
- ✓ تخفيف العبء المطبق على ميزانية الدولة من قبل المؤسسات الاقتصادية العامة.
- ✓ فتح الأسواق داخليا وخارجيا وتشجيع المنافسة.
- ✓ توفير مناصب شغل على المدى الطويل.[2]

ب- تشجيع الاستثمار: باعتبار هذا القطاع حيويا ويلعب دورا في الرفع من إنتاجية المؤسسات قامت الدولة بترقيته من خلال إصدار القوانين والمراسيم التنظيمية والتشريعية والتحضيرية للنهوض بهذا القطاع كبديل لإنعاش الاقتصاد الوطني والتي تمثلت في إصدار القانون **رقم (88-25)** و القانون **(93-12)** الخاص بترقية الاستثمار،

[1] تاحي طارق، **علاقة السياسة بالسوق في الجزائر: دراسة في أثر السياسات الحكومية على مسار تحرير الأسواق الوطنية.** المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2015.ص11.

[2] الداوي الشيخ، المرجع السابق، ص270.

وإضافة إلى ذلك وقصد ضبط عملية السير الحسن لتطبيق هذه القوانين تم تكليف وكالة خاصة بترقية الاستثمار (**APSI**) تنشط تحت وصاية الدولة باعتبارها تابعة لها.[1]

2-مرحلة الإنعاش الاقتصادي والإصلاحات التي بدأت سنة 2001 وانتهت سنة 2004:

والتي شهدت ثلاثة برامج تنموية تزامنت مع تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم الذي باشر بإقرار الإصلاحات المتمثلة في:

- ✓ **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004:**

إذ جاء البرنامج لتحسين الظروف المعيشية للأفراد من خلال ما تضمنه من سياسات للقضاء على البطالة والفقر وتوفير مناصب شغل لشباب بهدف تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.

- ✓ **البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 إلى2009:**

هو برنامج مكمل لما جاء في البرنامج الأول من خلال رصد ميزانية ضخمة لمواصلة الإصلاحات في مختلف القطاعات.

- ✓ **برنامج التنمية الخماسي من 2010 إلى 2015:**

لقد اختلف هذا البرنامج عن سابقيه في جعل المورد البشري صلب موضوعه من خلال تنمية الموارد البشرية والاستثمار في مختلف المنشآت القاعدية.[2]

فعموما هذا ما يمكن قوله حول الاقتصاد الجزائري وطبيعته في هذه الفترة، فمنذ حصول الجزائر على استقلالها ومن خلال المحاولات المتكررة للدولة قصد النهوض

[1] خلوط فوزية، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)**. مجلةالاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد07، جانفي 2017، ص210.

[2] صولة فيروز، **التحولات العالمية المعاصرة ورهانات التنمية في الجزائر**. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 22، جانفي 2017، ص125.

بالاقتصاد حاولت الحكومات المتعاقبة النهوض بالاقتصاد ومحاولة تشجيع ودعم عملية التنمية من خلال السياسات المتخذة في ظل سيطرة قطاع المحرقات على مختلف الأنشطة والبرامج التي بقيت فعاليتها وأداؤها متعلقين بارتفاع وانخفاض أسعار البترول.

المطلب الثاني: ريعية الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر دولة ريعية* (Rentier State)[1] بامتياز وذلك راجع لاعتمادها على النفط بنسبة كبيرة حوالي 98% مقارنة بباقي المنتجات رغم أنها تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية الأخرى، وتقدر قيمة البترول المنتج يوميا بحوالي 1,8 مليون برميل في اليوم أي ما يعادل 2,4% من الإنتاج العالمي من النفط، وقد بلغت قيمة صادرات الجزائر إلى الخارج من النفط أكثر من 90%، فرغم مختلف المجهودات المبذولة في سبيل إقامة إصلاحات لتنويع الاقتصاد الجزائري بقي هذا الأخير مرتبطا بقطاع المحروقات.

فبعد الأهمية الكبيرة التي اكتسبها قطاع المحروقات وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح العالم ككل أمام طرح جديد وضع البترول كمؤشر من بين المؤشرات التي تظهر من خلالها القوة الاقتصادية للدول، أما عن ظهوره بالجزائر فكانت فرنسا وإبان فترة الاستعمار السباقة لاكتشافه من خلال عمليات الاكتشاف والتنقيب التي باشرتها سنة 1952، والتي كانت أول بداية لوضع رخص التنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين الشركة الفرنسية للبترول الجزائر (C.F.P.A) والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر (S.N.Repal)

إذ تم في نفس هذه السنة اكتشاف أول حقل بترولي " حقل عجيلة " في الصحراء الجزائرية،لتستمر الاكتشافات في هذ المجال وكان حقل " حاسي مسعود" ثاني أكبر الحقول

[1] خالد منه، المرجع السابق، ص131.

* إن أول من ربط بين مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية هو حسين مهدوي في بحثه الموسوم " نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية – حالة إيران" والذي نشره في سنة 1970.

البترولية في الجزائر الذي اكتشف في جوان 1956 ، إذ تعتبر تلك السنة مميزة في تاريخ الجزائر، فبالإضافة لما تم إنجازه فيها فيما يخص قطاع المحروقات أصبحت هي الانطلاقة الفعلية لنشاط صناعة المحروقات في الجزائر[1]، ليتطور ويتسع نطاقه من استخراج و تكرير وتحويل لمواد يتم الاستثمار فيها، وتعتبر من أهم المصادر المساهمة في رفع ميزانية الدولة من خلال تصديرها للدول الخارجية، مما ساعد على تنشيط عملية الإنتاج والتصدير والاستثمار في مشتقات البترول والمساهمة في دعم وتطوير الاقتصاد الجزائري.[2]

❖ **موقع النفط في الاقتصاد الجزائري**

يحتل النفط المرتبة الأولى من حيث الموارد الرئيسية للاقتصاد الجزائري وذلك يظهر من خلال عدة مؤشرات تبين مكانته وهيمنته على مختلف الأنشطة ومن بين المؤشرات نذكر منها مايلي:

1-هيكل الإنتاج:

بحيث تطغى المنتجات النفطية على مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما يتقلد الصدارة من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج المحلي الخام بحيث لا تقل مساهمته عن 38% كما يساهم في النمو الاقتصادي الإجمالي بأكثر من 25%، ضف إلى ذلك أن حصة الإنتاج الجزائرية من المحروقات قد بلغت نسبة 1,3 مليون برميل يوميا وهذا ما يوحي بالأهمية الكبيرة التي يتميز بها هذا القطاع على المستوى الداخلي والخارجي أيضا.

[1] حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986- 2009 (دراسة تحليلية)**. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة وهران، 2011-2012، ص29-30.

[2] بسدات كريمة و بن شني عبد القادر، **استقرار الاقتصاد الجزائري و حتمية تنويع مصادر الدخل**. مجلة الإستراتيجية و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، العدد 11، جويلية 2016، ص 115.

الجدول رقم: (01) يوضح قطاع المحروقات مقارنة مع القطاعات الأخرى

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
محروقات	39,20	33,89	32,55	35,58	37,94	44,70	46,30
فلاحة	08,40	9,67	09,19	09,69	09,18	07,70	07,70
صناعة معملية	07,05	07,34	07,18	06,55	06,05	05,30	05,10
إدارة عمومية	10,30	11,08	11,00	10,51	10,39	08,50	08,30
أخرى	35,05	38,02	40,08	37,67	36,44	33,8	32,6

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة

يظهر من الجدول السابق أن نسبة المحروقات بقيت في الترتيب الأول فمنذ شروع الحكومة في جملة الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 2000 بلغت نسبة المحروقات 39,20 مقارنة بقطاع الفلاحة والصناعة والأنشطة الأخرى التي تراوحت نسبتها بين 35,05، بعدها بقيت النسبة تتأرجح بين الارتفاع تارة والانهيار تارة أخرى وذلك متعلق بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية

2- **الصادرات:**[1]إذ يشكل النفط مصدرا مهما في صادرات الجزائر بحيث يتم الاعتماد الكلي تقريبا عليه، فيعتبر قطاع المحروقات الممثل في الغاز والنفط أهم مادتين إستراتيجيتين تعتمد عليهما الدولة في مختلف مبادلاتها التجارية، كما يعتبر النفط كمادة أساسية والمورد الرئيسي للعملة الصعبة إذ يمثل (60%) من إرادات الدولة ومن (25%)

[1] عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط. الجزائر**.دار هومة للطباعة والنشر، 2016، ص219.

إلى (30%)من إجمالي الناتج المحلي ما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول.[1]

الجدول رقم: (02) يوضح قيمة الصادرات بالجزائر 2000- 2010.

السنوات	قيمة الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	قيمة الصادرات من قطاع المحروقات (مليون دولار)	قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات (مليون دولار)	نسبة (%) صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية
2000	22301	21419	882	96,04
2001	191320	18484	648	96,61
2002	18827	18091	736	96,10
2003	24612	23939	673	97,26
2004	32083	31302	781	97,56
2005	46001	45094	907	98,03
2006	54613	53429	1184	97,83
2007	59518	58206	1312	97,79
2008	78230	76340	1890	97,58
2009	43216	41775	1441	97,35
2010	57150	55700	1450	97,16

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة

[1] بن سماعين حياة وزايدي حسيبة، **مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول، 2008، ص113.

من خلال الجدول السابق يظهر بأن نسبة قطاع المحروقات تحتل مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، إذ بلغت نسبة 97% منذ سنة 2000 وبقيت كذلك طيلة السنوات التي تلتها إلى سنة 2010، وتبقى نسبة 3% تشكل قيمة الصادرات خارج المحروقات التي بلغت قيمة 882 مليون دولار سنة 2000 ثم تناقصت حتى سنة 2005، لتعيد الارتفاع مجددا سنة 2006 عند قيمة 1184 مليون دولار، لتصل في سنة 2010 إلى قيمة 1450مليون دولار، لكن رغم كبر الرقم إلا أنه يبقى بعيدا عن قيمة الصادرات من المحروقات التي بلغت هي الأخرى قيمة 57150 مليون دولار سنة 2010، هذا فيما يخص سيطرة قطاع النفط على السوق الخارجية من حيث صادرات الجزائر.

3- التشغيل والبطالة : رغم أهمية هذا القطاع ومكانته التي يحتلها على الصعيدين الوطني والخارجي إلاّ أن نسبة مساهمته في التشغيل تقدر بحوالي 3% فقط وذلك راجع لهيمنة التقنية واستخدام التكنولوجيا في هذا المجال الأمر الذي أدى إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة البسيطة، وإن وجدت تكون بنسب ضئيلة و متخصصة، وهذا ما يؤثر على نسبة التشغيل باعتبار أن الجزائر تحتوي على مصانع ضخمة يتم فيها تحويل النفط إلى مواد خام متنوعة وبالتالي الاعتماد هنا على الآلات المتطورة يدفع بالعديد من العمال إلى البطالة والتوقف عن العمل، وهذا من شأنه التأثير على معدلات البطالة في الجزائر التي تفاقمت وارتفعت في الآونة الأخيرة،[1] والسبب يعود لاعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف باقي القطاعات التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري، أضف إلى ذلك التزايد السكاني وعزوف الرأسماليين عن الاستثمار.

تلعب أسعار البترول دورا كبيرا في زيادة الإيرادات العامة للدولة، بحيث كلما ارتفعت الأسعار كلما زادت قيمة الإيرادات وبالتالي ينعكس ذلك على قوة الاستثمارات العمومية

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 223.

وعلى تنشيطها (ويمكن الاستدلال بذلك من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي باشرت بهم الدولة سنة2000 انطلاقا من الوفرة النفطية التي مست الاقتصاد الجزائري وبالتالي انعكس على الدولة من خلال البرامج التنموية التي جسدت على الواقع)، بهذا يظهر أن تأثير النفط لا ينعكس فقط على الجانب الاقتصادي بل يتعداه ليشمل مختلف المجالات لاسيما الاجتماعية منها من خلال تأثيره على معدلات البطالة و نسبة التشغيل في الدولة. [1]

4- الجباية:

إن من بين الموارد الأساسية للميزانية العامة للدولة الجباية النفطية والتي تتعلق أسعارها بأسعار النفط وبسعر الدولار، فكلما ارتفعت الأولى ارتفعت الثانية، بحيث لما انخفضت أسعار النفط سنة 1998 أدى ذلك لتراجع ميزانية الدولة بعلاقة عكسية، وتكمن أهمية الجباية البترولية في كونها طرفا مهما في عملية تطوير الاقتصاد الوطني وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، فبفضلها يتم تمويل نفقات التجهيز، فقد بلغت مساهمتها سنة 2001 قيمة تقدر بحوالي 66% من مداخيل الدولة الضريبية وفي سنة 2002 عندما بلغ سعر صرف الدولار الواحد بحوالي 76 د.ج ارتبط ارتباطا مباشرا بالريع البترولي وذلك من شأنه التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات[2].

[1] قطوش رزق، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع عشر، السداسي الثاني، 2017،ص185.

[2] بن دخيس عبد الكريم، **أي مستقبل في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية**. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 02، ص586.

الجدول رقم: (03) يوضح مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة

السنة	2001	2002	2003	2004	2005
الجباية البترولية (مليار دج)	1001,4	1007,9	1350	1570,7	2352,7
الإيرادات العامة	1505,5	1603,2	1974,4	2229,7	3061,7
النسبة	66,5	62,9	68,4	70,4	76,8

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من الجدول أن نسبة الجباية سنة 2005 قد بلغت 76,8 بعدما قدرت نسبتها ب 66,5 سنة 2001، وهذا يعكس وضعية الجباية العادية التي لا تمثل إلا 10% من الناتج المحلي الخام، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ضعف التحصيل الضريبي الذي يرجع لعجز الإدارة الضريبية في تحصيل الضرائب وكذا كثرة الإعفاءات الضريبية غير المبررة، والسبب في هذا كله يرجع لضعف أداء المؤسسات الاقتصادية الذي ينعكس على ضعف الإيرادات الضريبية المشكلة لها، بذلك يظهر أن نمو القطاع النفطي قد طغى على مختلف القطاعات الأخرى فرغم أهميته في زيادة الناتج. الوطني الخام إلا أنه ساهم في الحد من نشاط القطاعات المنتجة الأخرى كالفلاحة والصناعة.

أضف إلى ذلك أنه يمثل نسبة 36% من الإيرادات الإجمالية للجزائر، [1]بينما تصل حصة الغاز إلى 40% من المداخيل والباقي تكمله مشتقات المحروقات، رغم ذلك تبقى الجزائر تستورد العديد من المنتجات التي تسد حاجيات المواطنين من الخارج بقيمة أكثر من 70% أي أن الريع النفطي وبكمياته الهائلة إلا أنه لا يوفر كل الخدمات وذلك راجع لتذبذب الحاصل في أسعاره ما يجعل الجزائر متخوفة من انخفاضها وارتفاعها الغير متوقع نظرا للارتفاع المتزايد للسكان وبالتالي محدودية الموارد لا تكفي خصوصا في ظل عدم وجود

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 224

بديل عنه.[1]وهذه الأعراض تمهد لإصابة الاقتصاد الوطني بالعلة أو المرض الهولندي الذي تتمثل أعراضه أساسا في:

- ✓ الاعتماد على مورد أولي واحد.
- ✓ ضعف وتراجع القطاعات الثلاثة الرئيسية.
- ✓ ارتفاع سعر الصرف الاسمي، فإذا توفرت هذه الأعراض في اقتصاد دولة ما يصبح اقتصادها قد تعرض للمرض الهولندي وهذا ما يمكن أن نقيسه على الجزائر باعتبارها تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات وتشهد تراجعا في باقي القطاعات الثلاثة الرئيسية فذلك يكفي لتحديد أن الاقتصاد الجزائري معرض للخطر إذا لم يتم السيطرة عليه والاستنجاد بالبدائل الأخرى لإنعاش الاقتصاد.[2]فقد عرفت أسواق النفط بالجزائر أربع صدمات قوية هزت أسعار النفط بشكل كبير في السنوات 1986، 1994، 2008، 2014.[3]

تحتل المحروقات مكانة هامة في اقتصاديات دول العالم عموما والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، وهذه الأهمية ترجع لتأثيره على مختلف القطاعات الأخرى منذ الاستقلال لحد الآن ومساهمته في التنمية، ولدراسة مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ارتأينا ضرورة التطرق لتطور صادرات المحروقات خلال السنة 2000-2012 مقارنة مع الصادرات خارج قطاع المحروقات كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] حاكمي بو حفص، **تنوع الاقتصاد وأفاق فك الارتباط بالنفط: دراسة حالة الجزائر**. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، المجلد 05، 2012، ص380.

[2] حاكمي بو حفص، المرجع السابق، ص379.

[3] بلعباس رابح و زغبة طلال، **أثر انهيار أسعار النفط على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك**. مجلة معارف، العدد 23، المجلد 12، 2006، ص138.

جدول رقم (04): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات في قطاع المحروقات		الصادرات خارج قطاع المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة %	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2000	21419	97,22	612	2,77	22031	100
2001	18484	96,61	684	3,39	19132	100
2002	18091	96,10	734	3,90	18825	100
2003	23939	97,27	673	2,73	24612	100
2004	31302	97,57	781	2,43	32083	100
2005	45094	98,03	907	1,97	46001	100
2006	45094	97,83	1184	2,17	54613	100
2007	58831	97,79	1332	1332	60163	100
2008	77361	97,56	1937	2,44	79298	100
2009	44128	97,64	1066	2,36	45194	100
2010	55527	97,33	1526	2,67	57053	100
2011	71429	97 ,19	2060	2,81	73,489	100
2012	71801	97,04	2180	2,96	73,981	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من خلال الجدول أ ن:

نسبة الصادرات من المحروقات تمثل نسبة عالية تتراوح بين 97 إلى 98%، مقارنة بباقي المنتجات الأخرى بذلك يعتبر النفط المصدر الأول الذي تنطلق منه مختلف الأنشطة حيث بلغت نسبة تتراوح مابين 2,77 % سنة 2000 إلى 2,96% سنة 2012، وهذا ما يظهر الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات و تجاهل مصادر أخرى يمكن أن تعتبر بديلة عنه باعتبار أن الجزائر تزخر بالعديد من الثروات وتتربع على مساحات زراعية شاسعة في ظل مناخ متوسط يساعد على مزاولة الأنشطة الفلاحية والزراعية التي يمكن الاعتماد عليها بدل الاعتماد الشبه كلي على النفط.

المطلب الثالث: الإمكانات والموارد الاقتصادية في الجزائر

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق للتنمية الاقتصادية بالجزائر وذلك من خلال تحديد فترة الدراسة بين الفترة 1999 إلى 2019، وسيتم تتبع المسار التنموي من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية نظرا لعلاقة التأثير والتأثر بين الوضع الاقتصادي والوضع الاجتماعي للبلاد، وباعتبار أن تلك الفترة شهدت تطورات عديدة على مستوى الإنتاج والإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي باشرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كان لزاما علينا التطرق للمؤشرات المعبرة عن المستويات المعيشية في الدولة.

أولا: مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر

لقد شهدت الجزائر منذ سنوات السبعينيات مرورا بالثمانينيات ارتفاع تكاليف الاستثمارات في مجال الصناعات الثقيلة ورؤوس أموال كبيرة أثرت سلبا على الظروف

الاجتماعية للأفراد من خلال تزايد نسبة البطالة [1] في ظل نقص مناصب العمل خاصة الفئة الشبابية التي تمثل نسبة 70% والآثار المترتبة عنها المتمثلة فيما يلي:

- ❖ تفاقم وتزايد نسبة الفقر في أوساط المجتمع إذ انخفض مستوى دخل الفرد في الجزائر من 2880 دولار سنة 1987 إلى 1550دولار سنة 1997 بنسبة تقدر ب45% في ظل عشرة سنوات لتبلغ النسبة 1540دولار سنة 1999
- ❖ رافق ذلك عجز المؤسسات العمومية وتسريح العمال، بحيث ارتفعت نسب البطالة من 19% سنة 1990 لتصل إلى 29,5% سنة 2000، أما عجز المؤسسات العمومية فقد وصل 14 مليار دولار مع نهاية 2002 أي بنسبة 26% من الناتج الداخلي الخام.
- ❖ بلغت المديونية الخارجية إلى حوالي 60%وبذلك تم تسريح قرابة 500 ألف عامل
- ❖ الاعتماد على عائدات النفط أكثر من باقي الاستثمارات مما جعل الاقتصاد الجزائري خاضعا للأسواق العالمية ورهينة الأسواق الخارجية للنفط.[2]

في ظل هذه الظروف بقيت التنمية تعاني بسبب هيمنة المحروقات على الصادرات والتي اعتبرت منذ زمن طويلا بمثابة المورد المالي الوحيد الذي تتوقف عليه المعاملات الاقتصادية الداخلية والخارجية، بذلك بقيت السياسات الاقتصادية عاجزة تمام عن تنويع واستبدال هذا المورد بموارد أخرى على الرغم مما تتمتع بيه من خيرات وموارد طبيعية ، وبقيت مقابل ذلك قيمة الواردات مرتفعة من خلال التبعية للخارج والتي قدرت ب80% من

[1] شرقرق سمير، **استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014)**. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثامن والثلاثون 38، حزيران 2016، ص 360-361، ص367.

[2] عمراني كربوسة، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**. التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ط01. إعداد مجموعة من الباحثين، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية- ناشرون، ص144.

وسائل الاستثمار ومن المعرفة التقنية والتكنولوجية، كما أنه تم إهمال إمكانيات القطاع الخاص وبقي التركيز كله منصبا على القطاع العام وما تمتلكه الدولة من إمكانات.

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 وبفضل الوفرة الكبيرة التي سجلها قطاع المحروقات في إنعاش التنمية بما تتضمنه من مجالات من خلال انتهاج سياسات مالية وتوسعية كان الهدف منها تشجيع الاستثمارات وإحداث وفرة إنتاجية في كل القطاعات صناعية أو زراعية أو تجارية وكانت البداية بتجسيد البرامج التنموية الممتدة من سنة 2001 إلى 2014.[1]

فمسار التنمية بالجزائر واجهته العديد من التناقضات والمفارقات والتي كان لها الأثر الكبير في تراجع مستوياتها وعدم نجاعتها، فرغم الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر ورغم الموقع الاستراتيجي الذي تتربع عليه بطول سواحلها وخصوبة تربتها، إذ تتوفر على مساحات شاسعة صالحة للزراعة كما تتوفر على إمكانات بشرية وإطارات متخصصة في ميادين مختلفة إلا أن واقع التنمية بقي في المراتب المتأخرة مقارنة بالعديد من الدول التي تفتقر لما تمتلكه الجزائر وذلك منذ الاستقلال وبعدها.[2]

ففي ظل الانفتاح الذي عرفته فترة 1999-2000 وبارتفاع أسعار البترول ارتفعت قيمة النشاط الاقتصادي، ويرجع الفضل إلى السياسة المالية التي تبنتها الدولة، فكانت نتائجها واضحة من خلال الارتفاع الذي سجله حجم الإنفاق العام بحيث سجلت نسبة الإنفاق الحكومي العمومي من الناتج المحلي الخام من 28,3 سنة 2000 إلى حوالي 43,87% سنة 2003، فتدعمت التنمية بالجزائر ببرامج تنموية ساهمت في رفع الناتج المحلي الخام.

[1] سمير شرقرق، المرجع السابق، ص367.

[2] دعاس عميور صالح، مأزق التنمية في الجزائر، المرجع نفسه،ص300

كما شهدت الفترة 1990-1999 ومن 2000 إلى 2006 بقاء قطاع الصناعة خارج المحروقات العمومية والخاصة، إذ بقي يتأرجح بين الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الخفيفة التي انتقلت حصتها من القيمة المضافة الكلية للصناعة خارج المحروقات من 22% إلى 13%مابين السنوات 1990-1999 و2000-2005.

مقابل ذلك الزراعة هي الأخرى انتقلت حصتها من 33% إلى 41% في نفس السنوات، أما فيما يخص القطاع العام فقد بقي مهيمنا على المناجم والمحاجر وكذا صناعات الصلب والمنتجات التعدينية والميكانيكية والكهربائية ومواد البناء، الكيماويات والبلاستيك والصناعات المتنوعة.[1]

ثانيا: الموارد والإمكانات التي تتمتع بها الجزائر

تتمتع الجزائر بإمكانيات طبيعية وتنموية عديدة جعلتها تحظى بمكانة خاصة لدى دول العالم نظرا لمكانتها الإستراتيجية ومقوماتها الطبيعية المتنوعة ومواردها الباطنية من بترول وغاز طبيعي، بالإضافة للمسطحات المائية والأراضي الزراعية الخصبة التي تتميز بها وخصوصية المناخ المعتدل، الذي يسمح بالزراعات المتنوعة، كما تتمتع بمصانع كبيرة سمحت لها بتنشيط حكة التصدير والاستيراد لدعم الاقتصاد الجزائري من خلال السعي لتنويع الإنتاج باعتبار الجزائر دولة ريعية استثماراها يقوم على عوائد النفط ، كما تعتبر الجزائر دولة سياحية بامتياز تستقطب السائحين من مختلف دول العالم ومما يشجع على ذلك صحراؤها الشاسعة وما تحتويه من معالم أثرية متميزة من شأنها أن تدعم الاقتصاد الجزائري إذا ما تم استغلالها بالشكل الصحيح وفيما يلي عرض للإمكانات المختلفة...

[1] سمير شرقرق، المرجع السابق، ص373-381.

1-الرقعة الجغرافية:

إقليميا تقع الجزائر وسط شمال إفريقيا، مما جعلها تتقلد مكانة إستراتيجية تميزها عن باقي الدول، إذ تقدر مساحتها بـ 741 831 2 كيلومتر مربع،[1]وهي مساحة مقسمة على مناطق ساحلية، إذ يمتد طول الساحل الجزائري 1600كلم، ومناطق صحراوية تحدها مالي والنيجر وموريتانيا.

2- التقسيم الإداري:

تنقسم إداريا إلى 48 ولاية، عملتها الوطنية المتداولة هي الدينار الجزائري،[2]

3-المناخ :

تتميز الجزائر بمناخ معتدل حار صيفا، وبارد شتاء، تتعاقب عليه الفصول الأربعة (شتاء، خريف، ربيع، صيف) [3]وهذا الوضع ساهم في تنويع الإنتاج الزراعي على اعتبار المساحة الزراعية التي تمثله في إقليمها التل أو الإقليم الصحراوي، فانتظام المناخ مكن من تنوع الإنتاج بين أشجار مثمرة بمختلف الفواكه والخضروات المتنوعة، ومحاصيل زراعية متنوعة بين قمح وشعير وحبوب متنوعة، بالإضافة للتمور التي تعرف إنتاجا كبيرا في صحاري الجزائر، و يتم تصديرها لمختلف ربوع العالم على اعتبار جودتها وقيمتها الغذائية التي جعلتها تتميز على بقية التمور، وهذا مكسب ثمين للجزائر قصد تنشيط الاستثمار اعتمادا على منتجات خارج النفط.

4-السكان:

يتمركز سكان الجزائر حوالي 80 %في المناطق الشمالية، ويكمن السبب في توفر متطلبات الحياة ووجود الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة التي تمكنهم من استغلالها في

[1]Atlas de l'Afrique. Paris :Ed du jaguar , 2000 ,p 72

[2]Atlas Socio- économique Des pas Du Monde. Paris : Ed Larousse, 2016, p174

[3] Geographica Atlas Mondial Illustré, Paris : Ed place des victoires, 2005, p314,315

إنتاج محاصيلهم الزراعية، فبسبب النزوح الريفي وبحثا عن لقمة العيش نجد أن السكان يقطنون بكثرة في المدن ، بينما الباقي يتمركزون في الجنوب والهضاب العليا.

5-التضاريس:

يحد الجزائر شمالا البحر الأبيض المتوسط ويمتد طول ساحلها الصخري حوالي 1600 كيلومتر[1]، وهذه الميزة جعلت الجزائر تستفيد بشكل كبير من المنتجات البحرية لسد حاجيات الأفراد، استغلالها للمرجان والاعتماد على تحلية مياه البحر، كما تمكنها التضاريس من تسهيل المعاملات التجارية بينها وبين الدول المجاورة باستخدام السفن.

6-الموارد الأولية:

تتنوع الموارد الطبيعية في الجزائر بين الطاقوية والصناعية، إذ تستحوذ على النفط وتعتمد عليه بشكل كبير باعتبارها دولة ريعية أضف إلى ذلك وفرة الغاز الطبيعي، الحديد، والكثير من المعادن كالذهب والفضة، أما الموارد الصناعية فقد قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في هذا المجال من خلال الصناعات المختلفة كالصناعات الخفيفة، [2]كإنتاج النسيج والورق والخشب نظرا لوجود المحيط الغابي المتنوع والصناعات الثقيلة منها البترولية والطاقة الكهرومائية والصناعات البتروكيماوية، فتنوع المناخ والموقع الاستراتيجي يعتبر مكسبا للجزائر إذ تمكنت من تنويع صناعاتها اعتمادا على الموارد الأولية.

7-النمو الديمغرافي:

استنادا لإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات بلغ سكان الجزائر سنة 1966 حوالي 12 مليون نسمة، لينتقل بعدها سنة 2012 إلى 37,9 مليون نسمة، ويرتفع سنة 2017ليبلغ 41,2 مليون نسمة، إذ تغلب التركيبة البشرية على مجموع السكان أين بلغت 58%سنة

[1] أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، (د س ن) ، ص11

[2] أمنة ابراهيم أبو حجر، **موسوعة المدن العربية**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص180.

2014 بنسبة 22%[1] التي تعتبر نقطة قوة بشرية يمكن الاستفادة منها واستغلالها في خدمة الوطن.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي وخصوصية العملية السياسية بالجزائر من 1999إلى 2019

تشير بعض التجارب الديمقراطية الناجحة في العالم إلى مجموعة من الحقائق التي تبين مكانة الديمقراطية في الأنظمة السياسية على اختلافها والتي تتمثل في:

- **الحقيقة الأولى:** الديمقراطية لا تقتصر فقط على المجتمعات المتقدمة، إذ من حق أي دولة أن تطبقها وفق خصوصية نظامها السياسي.
- **الحقيقة الثانية:** لابد من تكييف الديمقراطية مع البيئة المحلية لكل نظام سياسي داخل الدولة وذلك راجع لعدم وجود نموذج ديمقراطي واحد يتبع.
- **الحقيقة الثالثة:** الانتخابات لا تكفي وحدها للتعبير عن نضج الديمقراطية إذا ما كانت لا تعكس تطلعات أفراد المجتمع.
- **الحقيقة الرابعة:** دعم المؤسسات السياسية يتطلب وقتا طويلا لصعوبة تغيير الأفكار بغية تطوير العملية السياسية.
- **الحقيقة الخامسة:** لابد من الارتقاء بمجال التعليم لتحقيق مستوى مرغوب فيه من الديمقراطية لتنمية الوعي بين أفراد المجتمع بكل طبقاته.
- **الحقيقة السادسة:** يستلزم لتطبيق الديمقراطية أيضا تحقيق القدر الكافي من استقلالية وسائل الإعلام.
- **الحقيقة السابعة:** تمكين المرأة ودمجها في المجتمع وإعطائها مكانة في العملية السياسية.

[1] Rapport National sur le développement humain 2013-2015 , CNES ,P 19.

- **الحقيقة الثامنة:** لتفعيل الديمقراطية ينبغي أن تتولد من البيئة الداخلية للدولة ولا تكون مفروضة من البيئة الخارجية.
- **الحقيقة التاسعة:** وضع الضوابط الدستورية التي تضمن السير الجيد والفعال للعملية السياسية. [1]

هذا من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية وبإسقاط ما تم ذكره على الجزائر يمكن القول بأنها وكباقي دول العالم عرفت موجة عارمة من التحولات نحو تفعيل الحكم الديمقراطي في نظامها السياسي وفي مختلف المجالات، إذ أن المتتبع للعملية السياسية يلحظ مدى تشعبها ودرجة تعقيدها بسبب تداخل عدة متغيرات داخلية منها وخارجية، فالتحول الديمقراطي في الجزائر لم يأت من العدم بل كان وراءه عدة أسباب وعوامل دفعت بالنخبة الحاكمة للاقتداء بالنموذج الديمقراطي باعتباره نموذجا عالميا إلا أن التطبيق يختلف من نظام سياسي لآخر بسبب خصوصية الأنظمة السياسية العالمية، أما فيما يخص النظام السياسي الجزائري فهو الآخر شهد عدة أحداث سياسية واقتصادية و اجتماعية أثرت على استقراره وتعتبر سنة 1988 الفاصلة بين الوضع القديم والجديد ، وهذا ما سيتم تناوله من خلال هذا المبحث.

1 فائقة الرفاعي، الديمقراطية ودور البرلمان. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2015، ص21-22.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري ومؤسساته السياسية

يمكن معالجة هذا المطلب من خلال التطرق لمكانة النظام السياسي ومؤسساته السياسية في ظل الأوضاع المختلفة التي عرفتها الجزائر ابتداء من فترة العشرية السوداء وما نجم عنها من تغيرات سياسية.

أولا: النظام السياسي الجزائري ومؤسساته في الدساتير

لقد عانت الجزائر كثيرا من مخلفات الاستعمار الاستيطاني الذي دام 132 عام، إذ أن المستعمر الفرنسي قام بهدم وتفكيك مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، فسعى لتهميش مختلف فئات المجتمع وفي مختلف المجالات أضف إلى ذلك الفقر والحرمان الاقتصادي[1] الذي أثر على أمن وسلامة النظام السياسي ومؤسساته السياسية التي شهدت هي الأخر ركودا في نشاطها بسبب الأوضاع المزرية، يعتبر النظام السياسي الجزائري نظاما معقدا من حيث تركيبته ومؤسساته، لذلك عرفت الجزائر أربعة دساتير كان أولها دستور1963 ثم جاء بعدها دستور 1976، ثم دستور 1989 و أخيرا دستور 1996 المعمول به حاليا بعد التعديلات المتتالية له، وبذلك مضت على الجزائر عدة حكومات متعاقبة.[2]

إن التعرف على طبيعة النظام السياسي الجزائري يفرض علينا التعرف على نظام الحكم السائد في كل دستور وعلى تنظيم السلطات فيه.

[1] ناصر جابي، **الجزائر: الدولة و النخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية**.(د م ن)، منشورات الشهاب، 2008، ص95.

[2] مراد بقالم، **نظام الازدواج البرلماني و تطبيقاته في النظام الدستوري الجزائري و النظام الدستوري المصري " دراسة مقارنة** ". ط01،الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية للنشر، 2009،ص 104.

أولا: خصوصية النظام السياسي الجزائري في دستور 1963

1-التعريف بالدستور

يعتبر دستور 1963 من أقصر الدساتير التي عرفتها البلاد، حيث ما يميزه أنه لم يستمر طويلا، فقد دام العمل به لفترة قصيرة ليتم تجميده بعد ثلاثة أسابيع فقط من إصداره وبقي على تلك الحالة إلى يوم سقوط رئيس الجمهورية في تلك الفترة وهو الرئيس بن بلة، هذا الأخير الذي تولى مهمة الإشراف على إعداد هذا الدستور.إنما هو متعارف عليه أن الحياة السياسية بالجزائر لم تتأثر بمبادئ هذا الدستور الذي حمل في طياته بذور فنائه، ويكمن السبب في ذلك باعتباره أول دستور للجزائر بعد حصولها على الاستقلال فكان ممهدا للتجربة الدستورية في البلاد بما تضمنته من مؤسسات رسمية وغير رسمية كانت تسعى لكسب مكانة مميزة لها ضمن الدستور الذي جاء لتنظيم عملها من خلال النصوص القانونية التي تؤكد ذلك.

2- تنظيم السلطات

الحزب الحاكم

رغم أنه لم يدم طويلا إلا أنه وفي فترة حكمه تم تنظيم السلطات فيه وفق ثلاث مؤسسات تمثلت في:

- الحزب.
- السلطة التشريعية: المتمثلة في المجلس الوطني.
- السلطة التنفيذية: الممثلة برئيس الجمهورية.

بالتالي ما أضفاه هذا الدستور على خصوصية النظام السياسي الجزائري هو إقرار مبدأ أحادية الحزب وبفضله تم تحديد الملامح الكبرى للنظام الجديد القائم على حكم الحزب

الواحد في جانبه التأسيسي، وما يضفي الشرعية على ذلك هو ما تضمنته المواد 22-23-24-26 -27 من الدستور على النحو التالي:

- ✓ المادتان 22و26: المتعلقتان بالاختيار الاشتراكي المنتهج كنظام اقتصادي.
- ✓ المادة 22 مع ما تضمنته المقدمة فيما يخص تقرير الأحادية الحزبية كنظام للحكم.
- ✓ المادة 23 التي نصت على أن جبهة التحرير الوطني هي الحزب الوحيد الحاكم في البلاد والذي يتولى ممارسة السلطة.
- ✓ المادة 24: وهي المادة التي تضمنت الاختصاصات الموكلة لحزب جبهة التحرير الوطني.
- ✓ المادة 27: والتي مكنت الحزب من اختصاص الترشيح للعضوية في المجلس الوطني والترشيح لرئاسة الجمهورية.[1]

السلطة التشريعية:

كما تم ذكره سابقا فإن السلطة التشريعية ممثلة بالمجلس الوطني، هذا الأخير الذي يتولى مهمة التعبير عن الإرادة الشعبية كما يمارس السيادة باسم الشعب من خلال إعداد القوانين ومناقشتها ليتم التصويت عليها، كما أنه بإمكانه إلغاء بعض القوانين أو تعديلها وفق متطلبات الشعب وما يطمح إليه باعتبار أن السيادة الوطنية للشعب يمارسها عن طريق ممثليه في المجلس كما نصت عليه المادة 27 من نفس الدستور، أما المادة 28 فقد نصت على المهام التي يضطلع بها المجلس والمتمثلة في مراقبة عمل الحكومة من خلال الاستماع إلى الوزراء داخل اللجان بالإضافة للسؤال الكتابي والشفهي، كما يسهر على إعداد القوانين في مجالات مختلفة.

[1] صالح بلحاج، **النظام السياسي الجزائري من 1962إلى 1978- السلطة- المؤسسات- الاقتصاد والسياسة – الإيديولوجية**.ط01، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012، ص101-103.

السلطة التنفيذية:

لقد جاء في نص الدستور على أن السلطة التنفيذية تسند إلى رئيس الدولة المتمثلة في رئيس الجمهورية، الذي يتم انتخابه لمدة خمس سنوات بواسطة الاقتراع العام المباشر بعد أن يتم تعيينه واقتراحه من قبل الحزب، كما أسندت له عدة اختصاصات من قبل الحزب الواحد تتمثل في:

- ✓ يقوم رئيس الجمهورية بتحديد سياسة الحكومة وتوجيهها
- ✓ تنسيق وتسيير السياسة الداخلية والخارجية للبلاد
- ✓ يتولى تعيين الوزراء بمفرده.
- ✓ يعين الموظفين في المناصب المدنية والعسكرية.
- ✓ هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية.
- ✓ إصدار القوانين ونشرها وتنفيذها وممارسة السلطة التنظيمية.

فرئيس الجمهورية استولى على السلطة، الأمر الذي سمح له بتشكيل سلطة شخصية بمسايرة سلطة الجيش حتى لا يترك مجالا للمعارضين وأصحاب النفوذ السياسي للوصول إلى السلطة و السعي لإبقائها تحت تصرفه وتصرف الحزب الواحد.[1]

3-العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في دستور 1963

من خلال ما تضمنه هذا الدستور تنظيم السلطات حيث تم تعيين السلطة التشريعية التي تمثلت في المجلس الوطني في الدرجة الثانية بعد الحزب مباشرة لتليها السلطة التنفيذية

[1] سعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري – دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963-1976**. الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص81، ص85.

الممثلة في شخص رئيس الجمهورية والحكومة في الدرجة الثالثة، وهذا وإن دل على شيء فإنه يدل على المكانة التي ميز بها السلطة التشريعية كمؤسسة سياسية تتولى مهمات متعددة، وباعتبار أن الحزب هو من يتولى اقتراح المرشحين لانتخاب المجلس فإن هذا الأخير ينطوي تحت لواء التبعية الدستورية للحزب الواحد، عضويا لأن الحزب يمكنه ترشيح وإسقاط نيابة الأعضاء، أما وظيفيا فإن مهمة الحزب تكمن في التعبير عن الإرادة الشعبية و السعي لتجسيدها، وبهذا يتضح أن رئيس الجمهورية يبقى مسئولا أمام المجلس الوطني وهذا ما تضمنه النظام الداخلي للمجلس التأسيسي في20 نوفمبر 1962.[1]

ثانيا: خصوصية النظام السياسي في ظل دستور1976

1- **التعريف بالدستور:** أهم ما يميز دستور 1976 عن دستور 1963 هو إضفاؤه لصفة الانسجام مع واقع الحزب الواحد ومع الحقيقة الفعلية التي تقتضيها الممارسة السياسية وتطبيقها في حدود النظام السياسي، فالانسجام هذا لا يعني تفضيل الدستور الحالي عن الدستور القديم من حيث تقييم فعاليته أو مبادئه، إنما الأمر المقصود من اللفظ أن أحكامه و مبادئه وآلياته لم ترد عبثا ولم تناقض ماهو موجود في الواقع وإنما جاءت مسايرة للطابع الجدد الذي تضمن عدة إجراءات دستورية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ لم يعد رئيس الجمهورية مسئولا أمام المجلس كما كان في دستور 1963 وإنما تم رفع القيود عليه في عدة اختصاصات وأحكام كانت مناقضة لواقع النظام في فترة حكم الرئيس بن بلة.
- ✓ مواصلة العمل بعدم الفصل بين السلطات.
- ✓ تم استبدال مصطلح السلطات بمصطلح الوظائف على خلاف دستور 1963 باعتبار أن مصطلح السلطات يعني وجود عدة سلطات في النظام و هذا لم يكن

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص105-106.

موجودا في واقع النظام السابق بحكم سيطرة سلطة الحزب الواحد على مختلف السلطات الأخرى التي بقيت تابعة له.

وعليه وانطلاقا مما سبق يظهر أن دستور 1976 قد أتى بتصنيف آخر لوظائف الدولة وبتقسيم جديد إذ تضمن ست وظائف ممثلة فيما يلي:

1-الوظيفة السياسية يمثلها الحزب.

2-الوظيفة التنفيذية يمثلها رئيس الجمهورية.

3-الوظيفة التشريعية يمثلها المجلس الشعبي الوطني.

4-الوظيفة القضائية تمثلها الأجهزة القضائية المختصة.

5-الوظيفة الرقابية الموزعة بين الأجهزة المختصة بها.

6-الوظيفة التأسيسية تختص بتعديل القواعد الدستورية والتي يتم تجسيدها وفق الإجراءات التي ينص عليها الدستور.

بالإضافة إلى ترتيب السلطات الوارد في دستور 1963 والذي سبق السلطة التشريعية عن التنفيذية، وهو مالم يكن موجودا في الواقع، أما دستور 1976 فقد أعاد ترتيبا أخر للوظائف بحيث أصبحت الوظيفة التنفيذية تسبق الوظيفة التشريعية كما هو مطبق في الواقع.[1]

2-تنظيم السلطات في دستور 1976:

لم يختلف النظام التأسيسي الجزائري عما تضمنه دستور 1963 فيما يخص الوظائف السياسية، إذ يقوم على ثلاث ركائز تتمثل فيما يلي:

- ✓ الحزب هو المسئول عن الوظيفة السياسية.
- ✓ رئيس الجمهورية باعتباره صاحب الوظيفة التنفيذية.

[1] صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص 123- 124.

✓ المجلس الشعبي الوطني ممثل في الوظيفة التشريعية.

أولا: الحزب

بقي الحزب يحتفظ بمكانته التي كان عليها ضمن دستور 1963 وبقيت جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد حسب ما نصت عليه المادة 95 من دستور 1976، ويتولى أعضاء من قيادة الحزب الحاكم الوظائف الحاسمة في الدولة، وهذه الأهمية جعلت الحزب يتصدر الصدارة مقارنة بالوظيفة التنفيذية والتشريعية اللتين بقيتا تحت تصرفه وتابعتين له خصوصا ما يتعلق بتعينهما وإنهاء مهامها.

ثانيا:الوظيفة التنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية

أوكلت له الوظيفة التنفيذية بعد انتخابه عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري وبالأغلبية المطلقة من الناخبين المسجلين لفترة تدوم ست سنوات ويمكن التجديد عدة مرات، بعد انتخابه يباشر رئيس الجمهورية اختصاصاته التي أسندت إليه حسب ما جاء في دستور 1976 الذي منحه سلطات واسعة حسب ما نصت عليه الفقرة 1-17 من المادة 111 والتي لخصت اختصاصاته فيما يلي:

- الممثل الوحيد للدولة في الداخل وفي الخارج.
- يعمل على تجسيد القيادة السياسية للحزب والدولة.
- هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة.
- يقرر رئيس الجمهورية السياسة العامة للأمة داخليا وخارجيا كما يقوم بقيادتها وتنفيذها.
- يحدد الرئيس صلاحيات أعضاء الحكومة
- يترأس مجلس الوزراء والاجتماعات المشتركة لأجهزة الحزب والدولة.
- يضطلع بالسلطة التنظيمية ويسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات.

- يقوم بتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين أيضا.
- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها.
- يخول له الدستور مهمة تعيين نائب الرئيس والوزير الأول بموجب المادتين 112-113، كما يكون بإمكانه تعيين أعضاء الحكومة أيضا،هذه هي السلطات التي يتولى الرئيس القيام بها في الظروف العادية أما في الظروف غير العادية فقد خص الدستور سلطات أخرى لرئيس الجمهورية تتمثل في:

- إمكانه تقرير حالة الطوارئ أو الحصار والحالة الاستثنائية والتعبئة العامة.
- يمكنه إعلان الحرب والموافقة على الهدنة والسلم حسب ماجاء في المواد من 119إلى 122.
- يترأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للأمن حسب ما نصت عليه المادة 125 من الدستور
- كما يتولى الرئيس حق المبادرة بتعديل الدستور وفقا للمادة 191.[1]

ثالثا: الوظيفة التشريعية الممثلة في المجلس الشعبي الوطني

أسند دستور 1976 وظيفة التشريع للمجلس الشعبي الوطني،[2] ويتم انتخاب أعضائه بواسطة الاقتراع المباشر والسري انطلاقا من ترشيح من قيادة الحزب المتمثل في جبهة التحرير الوطني وذلك لمدة لا تتجاوز خمس سنوات حسب نص المادتين 128 و129. أما فيما يخص السلطات التي أسندها للمجلس فتتمثل في:

- حسب المادة 126 من الدستور يتولى المجلس إعداد القوانين والتصويت عليها في المجال المحدد دستوريا.

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص123-126.

[2] سعيد بو الشعير، المرجع السابق، الجزء الأول، ص283.

- يراقب المجلس عمل الحكومة المواد: 161-162 تؤكد ذلك.
- له الحق في أن يصدر لائحة عن السياسة الخارجية المادة 157.
- له صلاحية الموافقة على المعاهدات الدولية السياسية قبل مصادقة رئيس الجمهورية عليها المادة 158.
- عند الضرورة يمكن للمجلس الشعبي الوطني أن يجري تحقيقا حول أي قضية ذات مصلحة عامة المادة 188.
- مراقبة المؤسسات الاشتراكية المادة 189.
- إقرار التعديل الدستوري الذي يبادر به رئيس الجمهورية المادة 192.[1]

هذه كانت مختلف المهام التي يتولى القيام بها المجلس الشعبي الوطني في ظل دستور 1976 الذي جاء بتعديلات مختلفة عن دستور 1963 من بينها استبدال مصطلح السلطات بالوظيفة، ما جعل للوظيفة التنفيذية أسبقية في الترتيب عن الوظيفة التشريعية بعكس ما تضمنه دستور 1963، أما فيما يخص العلاقة بين الوظيفتين عمليا أي بين رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني فإنه يمكن تقييم تأثير كل منهما على الأخرى فيما يخص إنشاؤهما وإنهاء مهامهما وفي أثناء ممارسة الوظيفة حسب ما تضمنه الدستور الذي لا يمكن الخروج عن مبادئه الدستورية فيما يخص الوظائف وتنظيمها.

ثالثا: خصوصية النظام السياسي في ظل دستور 1989

1-الحزب:

يختلف نظام الحكم الذي أقره دستور 1989 اختلافا واضحا عن سابقيه دستور 1963 ودستور 1976، وذلك راجع لخصوصية الفترة التي عرفتها الجزائر من أحداث عديدة تسبب فيها النظام الذي كان قائما على سلط الحزب الواحد وما نجم عنه من ممارسات سلبية

[1] صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص126-128.

وأزمات مست مجالات متعددة في الدولة، باعتبار أن هذه الأخيرة كانت تحتكر كل النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافة التي كانت تحت سيطرة الحزب الواحد في إطار النظام الاشتراكي الذي كان قائما منذ 1962 بواسطة ضباط وممارسين ومتقاعدين في الجيش والانتشار الموسع لظاهرة البيروقراطية في المجتمع التي كان لها التأثير السلبي على المواطن البسيط بالدرجة الأولى، ولذلك فإن دستور 1989 لم يكن وليد ظروف عادية بل جاء كاستجابة لمطالب اجتماعية تجسدت في أحداث أكتوبر بسبب سوء الأوضاع السياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، ما دفع برئيس الجمهورية أنذالك للتوصل لحلول من خلال الحوار ومحاولة طرح القضايا السياسية على الشعب للنظر فيها بذلك جاء خطاب 10 أكتوبر 1988 الذي توعد فيه كافة الأفراد بتغيير الأوضاع وإحداث إصلاحات سياسية ودستورية في مختلف المجالات، ومن خلال مقارنة دستور 1989 بدستور 1976 يتبين أنه جاء بناء على مصادر عديدة تمثلت فيما يلي:

1- **النظام البرلماني:** الذي استنبط منه تقرير مسؤولية الحكومة السياسية أمام البرلمان وحق السلطة التنفيذية في حل البرلمان، على أساس التعاون والتوازن داخليا وخارجيا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

2- **النظام الرئاسي:** تم أخذ مبدأ الفصل بين السلطات، وعدم تدخل السلطة التنفيذية في عمل البرلمان.

3-**النظام الفرنسي:** بالنظر لما تضمنته دساتير الجزائر يظهر جليا أنها قد تأثرت بالعديد من قواعد الدستور الفرنسي، ولعل أهمها فيما يخص طريقة انتخاب رئيس الجمهورية أو ما يتعلق بتأسيس مجلس دستوري.[1]

4- **دستور 1976:**تم أخذ العديد من الأحكام التي وردت فيه خاصة ما يتعلق بالجانب التنظيمي، إذ اعتمد دستور 1989 على نقل بعض المواد التي تخص تنظيم السلطات نقلا مباشرا.

5-**الشرعية:** ونظرا لتطبيق مبدأ دولة الحق والقانون في الدستور الجديد تم منح الأولوية للشرعية القانونية على المشروعية الثورية، باعتبار أن هذه الأخيرة تكتسب مع مرور الوقت من خلال الحصول على ثقة ودعم الأفراد تجاه ما يتضمنه القانون.[2]

من خلال هذه المصادر تم صياغة الدستور الجديد الذي أقر التعددية الحزبية مكان الحزب الواحد الذي تمثل في جبهة التحرير الوطني آنذاك، والذي يرمي إلى خدمة الشعب باعتبار أنه مصدر كل سلطة، و أنه يمارسها انطلاقا من المؤسسات الدستورية التي يختاره هو عن طريق الاستفتاء كما نصت عليه المادة 06 والمادة 07 من دستور 1989.[3]إذ أن السلطة لو الشعب لما اتخذت المنحى الذي سارت عليه، فخدمة المصلحة العامة تتطلب من الدولة أن تحقق المطالب المجتمعية من خلال السهر على إعداد القوانين والبرامج والسعي

[1] سعيد بو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة– النظم السياسية طرق ممارسة السلطة- أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها**. الجزء الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 13، ص181-182، ص195.

[2] سعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري –دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989**.الجزء الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 03، ص45، ص59، ص65-66.

[3] المادة 07 من الدستور تنصعلى " السلطة التأسيسية ملك للشعب، يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء وبواسطة الممثلين المنتخبين، لرئيس الجمهورية أن يلتجأ إلى إرادة الشعب مباشرة".

لتنفيذها متى استلزم الأمر ذلك خصوصا وأن هذه المرحلة تعتبر في غاية الأهمية إذ أن الجزائر شهدت قفزة نوعية من حيث الممارسة الدستورية على عكس ماكان معمولا به في الدستورين السابقين من حيث فتح المجال للتعددية الحزبية وإلغاء العمل بنظام الحزب الواحد و التغير في النظام الاشتراكي الذي اتبعته الدولة منذ الاستقلال.

2-تنظيم السلطات:

إن ما يميز دستور 1989 فيما يخص تنظيم السلطات فقد اعتمد على الأنظمة الليبرالية من حيث وظائف كل من المؤسسة التنفيذية والتشريعية، كما تم الاعتماد على مصطلح السلطات بدل عن مصطلح الوظائف، كما حظيت السلطة التنفيذية بمكانة متقدمة عن السلطة التشريعية التي تعتبر تحت تصرف سابقتها في حدود القانون.

أولا: السلطة التنفيذية

أسندت لرئيس الجمهورية بموجب دستور 1989، إذ يتم انتخابه بواسطة الاقتراع العام المباشر و السري حسب ماجاء في نص **المادة 68** من الدستور" **ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، يتم الفوز بالانتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها ويحدد القانون الكيفيات الأخرى للانتخابات الرئاسية** "[1]، فهنا الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين فقط ولا تقتصر على الناخبين المسجلين كما تضمنه دستور 1976، وذلك تفاديا لحدوث مغالطات بشأن نتائج التصويت باعتبار أن ليس كل المسجلين سيقومون بالتصويت لأن جانب التغييب سيؤدي لصعوبة ضبط النتائج وفقا لما تمت صياغته، الأمر الذي من شأنه التأثير على مصداقية عملية التصويت وبالتالي التشكيك في مصداقية النظام في ظل غياب الشفافية.

[1] المادة 68 من دستور 1989.

أما فيما يخص صلاحيات رئيس الجمهورية في دستور 1989 فقد تم الاحتفاظ بمختلف السلطات التي أسندت له في ظل دستور 1976، استثناء ما تعلق بقيادة الحزب ومهمة التشريع بالأوامر، كما أن الحكومة تبقى مسئولة أمام رئيس الجمهورية الذي يمكنه أن ينهي مهامها طبقا لأحكام الدستور دون مبادرة من البرلمان، إذ من بين التعديلات التي جاء بها هذا الدستور هو إنشاء مؤسسة جديدة هي مؤسسة الحكومة والتي يترأسها رئيس الحكومة مع الطاقم الوزاري أي الأعضاء الذين يمارسون مهامهم حسب الصلاحيات الدستورية المنصوص عليها في دستور 1989، حيث يقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الحكومة الذي يتولى مهمة تعيين الوزراء، بعدها يتم عرضهم على رئيس الجمهورية لتعيينهم كذلك، وبهذا تبقى مؤسسة الحكومة تحت سيطرة رئيس الجمهورية.

ثانيا: السلطة التشريعية

يتكون البرلمان الجزائري من المجلس الشعبي الوطني ويضم مجموع النواب بالاقتراع العام المباشر السري لمدة خمس سنوات مع الأخذ بعين الاعتبار عدد السكان في المنطقة وكذا المساحة الجغرافية للدوائر الانتخابية، وكل هذا استنادا لنص الدستور الذي لا يمكن الخروج عن محتواه بالإضافة لقانون الانتخابات الذي يضفي الصفة القانونية على عمل البرلمان.

كما أن مهمة البرلمان تكمن في إعداد القوانين وممارسة الرقابة على أعمال الحكومة، وقد ذكر المشرع الجزائري اختصاص المجلس الشعبي الوطني في المادة 115 في الفقرة الأولى **"يشرع المجلس الشعبي الوطني في المجالات التي خولها إياه الدستور".**

فما أضافه هذا الدستور أيضا هو إلغاء التشريع بالأوامر الذي ميز دستور 1963و 1976 والتي كان يمارسها رئيس الجمهورية كما أن البرلمان لم يعد خاضع لسلطة الحزب الواحد بسبب تكريس التعددية الحزبية.[1]

كما أنه تم إحداث المجلس الدستوري الذي يتولى مهمة السهر على مطابقة قوانين الدولة مع مضمون الدستور طبقا لأحكام المادة 153.[2]

ثالثا: السلطة القضائية

تعتبر مستقلة وتتولى مهمة الدفاع عن حقوق الأفراد والسعي لتطبيق الشرعية والمساواة باعتبار أن القاضي مستقل وليس تابعا لأي سلطة بل هو خاضع لسلطة القانون في تطبيقه للأحكام حسب المواد 129-130-131 من دستور 1989.

أما فيما يخص العلاقة بين السلطتين

فقد كان دستور 1989 واضح المعالم فيما يخص تنظيم السلطات من خلال تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات، فأصبح لكل سلطة اختصاصاتها الواضحة دون أن تتدخل في اختصاصات بعضها البعض، لكن باعتبار أن الحكومة مسئولة أمام البرلمان فإن ذلك يجعل الفصل مرنا وليس جامدا.

رابعا: خصوصية النظام السياسي في ظل دستور 1996

يعتبر رابع دستور للجمهورية الجزائرية والذي تم الاستفتاء عليه يوم 28 نوفمبر 1996 وهو يختلف عن الدساتير السابقة باعتباره دستور قانون لا دستور برنامج، أضاف مبادئ و أحكاما أخرى جديدة يمكن تلخيص فيما يلي:

[1] سعيد بو الشعير، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص115، ص119. ص134- 135 137.

[2] المادة 153 من الدستور تنص على أن "يؤسس مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور كما يسهر المجلس الدستوري على صحة عملية الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية، والانتخابات التشريعية ويعلن نتائج هذه العمليات "

- التعددية الحزبية مكان الحزب الواحد بكل صراحة ووضوح رغم أن دستور 1989 كان هو السباق في ذلك كنظام حكم جديد تم استحداثه لمسايرة النهج الديمقراطي الذي سارت عليه غالبية الدول المتقدمة باعتبار أن حكم الحزب الواحد سيؤدي إلى طغيان وتسلط الطبقة الحاكمة على عامة الشعب كما حدث في الجزائر إبان فترة 1988 وما شهدته من أحداث دامية بسبب هيمنة سلطة الحزب التي عجزت عن الاستجابة للمتطلبات المجتمعية، ما دفع بالشعب للانتفاضة بغية تغيير النظام للأحسن.
- الاعتماد على النظام الاقتصادي الليبرالي والتخلي عن أسلوب التخطيط المركزي والتوجيه الإداري الذي كان في فترة الاشتراكية، وضمان حرية الصناعة و التجارة والمنافسة الحرة.
- تأكيد نظام الفصل بين السلطات وعدم تركيزها في هيئة واحدة.
- استحداث مجلس الأمة كغرفة ثانية للبرلمان.
- إنشاء مجلس الدولة إلى جانب المحكمة العليا.

أما فيما يخص تنظيم السلطات فقد تم على الصورة الآتية:

تنظيم السلطات وفق دستور 1996

1- **السلطة التنفيذية**:تعتبر فترة ما بعد 1991 من أصعب المراحل التي عرفتها الجزائر بسبب الأحداث المتسارعة التي شهدتها الساحة السياسية، التي انعكست على مختلف الجوانب الأخرى ولعل أبرزها توقيف المسار الانتخابي والصراعات التي كانت قائمة بين المعارضين ضد السلطة آنذاك لتأتي فترة 1988 والتي تعتبر أكثرهم خطر نظرا للأحداث التي شهدتها الساحة الوطنية ، بالتالي أدت تلك الأزمات إلى الحد من كفاءات المؤسسات السياسية ما استدعى الوضع إلى إعادة النظر من جديد في طبيعة النظام القائم لاسيما على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إذ سمحت أحداث أكتوبر 1988 بتغيير توجه الدولة

السياسي والاقتصادي، وفي ظل هذه الأوضاع تم انتخاب رئيس الجمهورية كممثل للسلطة يتمتع بصلاحيات خوله له الدستور، وأصبحت السلطة التنفيذية توزع بين هيئتين هما رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة فقد تم اعتماد تلك الازدواجية إثر أحداث أكتوبر 1988، لكن رغم ظهور ذلك في القوانين والمراسيم الرئاسية إلاّ أن سيطرة سلطة الرئيس بقيت تشمل مختلف السلطات الدستورية في البلاد.

ينتخب رئيس الجمهورية بواسطة الاقتراع العام المباشر والسري،[1] من طرف الشعب لمدة خمسة 05 سنوات تكون قابلة لتجديد مرة واحدة ليمارس اختصاصاته، كما أن هذا الاقتراع من شأنه أن يضمن الاستقلالية العضوية لرئيس الجمهورية أمام البرلمان الذي يعبر عن تطلعات الشعب وانشغالاته.

من بين الاختصاصات التي يقوم بها رئيس الجمهورية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية نذكر:

- ✓ إصدار القوانين ونشرها حسب ماجاء في نص المادة 126 من دستور 1996 [2].
- ✓ أوكله الدستور السلطة التنظيمية الواسعة على حساب سلطة البرلمان المقيد بضوابط دستورية.
- ✓ يتمتع رئيس الجمهورية بسلطة التعيين والتي تعتبر نتيجة منطقية لسلطة التنظيم، إذ يمكنه تعيين رئيس الحكومة وإنهاء مهامه.
- ✓ يحق لرئيس الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء من أجل مناقشة مختلف المواضيع الأساسية والهامة في البلاد، إذ يتولى الرئيس في حد ذاته تحديد أعضائه.

[1] المادة 71 من دستور 1996 " ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري- يتم الفوز بالانتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها، ويحدد القانون الكيفيات الأخرى للانتخابات الرئاسية ".

[2] سعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري- دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996- السلطة التنفيذية**.الجزء الثالث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص03، ص13-14-15، ص29، ص68، ص73.

- ✓ يتولى مسؤولية الدفاع الوطني.
- ✓ يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.
- ✓ يوقع المراسيم الرئاسية.
- ✓ له الحق في إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها.
- ✓ عن طريق الاستفتاء يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية تهم الوطن والفرد.
- ✓ يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها.
- ✓ يسلم أوسمة الدولة وشهاداتها الشرفية.[1]

هذه في ما يخص الصلاحيات التي يخولها الدستور لرئيس الجمهورية في ظل دستور 1996، بالإضافة للسلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور.

2- السلطة التشريعية:

على خلاف الدساتير السابقة فيما يخص تشكيلة البرلمان فإنه يتكون من مجلسين: الأول المجلس الشعبي الوطني والثاني مجلس الأمة، بحيث يتم تشكيل الأول انطلاقا من انتخابه بواسطة الاقتراع العام المباشر والسري بينما الثاني يتم انتخابه عن طريق الاقتراع غير المباشر بواسطة منتخبي المجالس الشعبية المحلية البلدية و الولائية في ثلثيه بينما يعين الثلث الأخر من قبل رئيس الجمهورية الذي يتولى مهمة التعيين وفقا للدستور.[2]

أما فيما يخص سير البرلمان في دستور 1996 أي عمل المجلسين فإنه واستنادا لنص المادة 115 من الدستور فإنه يتم عن طريق عقد دورات إذ أقر الدستور بموجب المادة 118 أنه **" يجتمع البرلمان في دورتين عاديتين كل سنة ومدة كل دورة أربعة أشهر على الأقل"**، إلا أن عمل اللجان لا يتوقف بين الدورتين وإنما تستمر في مزاولة نشاطاتها، كما

[1] المادة 77 من الدستور 1996.

[2] المادة 101 من الدستور 1996

أنه بإمكان رئيس الجمهورية وبمبادرة منه عقد دورة غير عادية للبرلمان، أو من خلال استدعاء من رئيس الجمهورية بطلب من الوزير الأول، كما أنه بإمكان ثلثي أعضاء المجلس الشعبي الوطني طلب ذلك، لتختتم الدورة غير العادية في حين ما إذا استنفذ البرلمان جدول أعمال الدورة التي استدعي لأجلها.

3-السلطة القضائية

تعتبر ثالث سلطة في الدولة أسند إليها الدستور مهمة مستقلة تتم ممارستها سياسيا في إطار القانون حسب نص المادة 138 من دستور 1996 على أن" السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون" منها يتبين أن الاستقلالية تلك واجبة حفاظا على الميزة الأساسية التي تميزها، إذ أوكل الدستور مهمة ضمان استقلالية هذه السلطة لرئيس الجمهورية الذي يمثل أيضا رئيس السلطة التنفيذية ويعتبر في نفس الوقت القاضي الأول في الدولة حسب نص المادة 154 من دستور 1996 على نفس السمة على أن " يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء"، وهذا وإن دل على شيء فإنه يدل على أن رئيس الجمهورية في الجزائر يتمتع بصلاحيات واسعة خولها له الدستور بصفة منتظمة بين السلطة التنفيذية والقضائية.

كما أن القاضي يخضع للقانون الذي يحميه من مختلف الضغوط والتدخلات التي قد يتعرض لها أثناء تأدية مهامه، فرغم الحرية التي يتمتع بها إلا أنه يبقى مسئولا أمام المجلس الأعلى للقضاء حسب ماجاء في نص المادة 149 من دستور 1996[1] التي نصت على أن " القاضي مسئول أمام المجلس الأعلى للقضاء عن كيفية قيامه بمهمته حسب الأشكال المنصوص عليها في القانون".

[1] المادة 149 من دستور 1996.

يمكن الدستور المواطنين من إمكانية أخذ حقوقهم من خلال اللجوء إلى القضاء الجزائري في مواقف عديدة وقضايا متنوعة، إذ بإمكان القضاء أن يعيد النظر في الطعون المتعلقة بقرارات السلطة الإدارية ذلك ماجاء في نص المادة 161 من دستور[1] 2016.

- **علاقة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية:**

تتجلى مظاهر العلاقة بين السلطتين في وجود وزارة العدل يسيرها وزير عضو في الحكومة، كما أن السلطة التنفيذية هي التي تنفذ الأحكام القضائية الصادرة عن الجهاز القضائي الجزائري.

يعتبر وزير العدل في نظر المشرع الجزائري المشرف على الجهاز القضائي، إذ أن سلطته تتجسد في أعضاء النيابة العامة، أما فيما يخص قضاة الحكم فلا يخضعون عند مزاولة أعمالهم القضائية لغير القانون ومبادئ العدالة، كما يمكن أن تتدخل الإدارة في أعمال القضاء بعدة طرق قبل صدور الأحكام القضائية وبعدها باعتبارها السلطة التي تنفذ الأحكام القضائية، إذ أنها قد تتماطل في تنفيذ الأحكام أو تنفذها بطريقة غير ملائمة كما أنه يمكن أن يلغى الحكم القضائي نهائيا.[2]

إن طبيعة العلاقة بين السلطتين تظهر من خلال التكامل والتداخل في المهام لأن ما يصدر عن السلطة القضائية تعالجه السلطة التنفيذية وفق علاقة تكاملية، أما فيما يخص الفصل بينهما فإنه يتجسد في حرية القاضي في إصدار أحكامه دون تدخل أي جهة أخرى.

- **علاقة السلطة التشريعية بالسلطة القضائية:**

لقد خول كل من دستور 1996 ودستور 2016 حق المبادرة في إصدار القوانين من قبل السلطة التشريعية وذلك في إطار قدرة البرلمان على التشريع في المجال القضائي، وهذا

[1] المادة 160 من دستور 2016.

[2] محند امقران وبشير، **النظام القضائي الجزائري**. ط03، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص61.

الترابط لا يعني تدخل السلطة التشريعية في عمل القاضي وإنما هذا حق البرلمان استمده من القانون التشريعي.

كما يحق للبرلمان مراقبة عمل أعضاء الحكومة والتي تعتبر من بين أهم الصلاحيات التي يتمتع بها البرلمان لمساءلة أعضاء الحكومة، كما يقوم البرلمان بمراقبة أعمال السلطة القضائية من خلال وزير العدل الذي يعتبر مسئولا إداريا لها، ولا يتدخل في عملية حل المنازعات، كما يحق للسلطة التشريعية أن تنشئ لجنة تحقيق تتولى مهمة التحقيق في جميع القطاعات ذات المصلحة العامة.[1]

✓ **التعديلات الدستورية التي حدثت على الدستور الجزائري تعديل 2002 وتعديل 2008**

جاء تعديل سنتي 2002 و2008 عن طريق المبادرة التي تمر على المجلس الدستوري بعدها يقوم أعضاء البرلمان بالموافقة عليها حسب المادة 176 التي تجعل التعديل يحدث دون ضرورة اللجوء إلى الشعب وذلك راجع لأهداف سياسية.

أولا: التعديل الدستوري سنة 2002

ويرجع السبب الرئيسي للأحداث التي شهدتها الجزائر في أفريل2001 والتي نجمت عن تهميش السلطة للغة تمازيغت التي تعتبر إحدى مكونات الهوية الوطنية، وعلى إثر هذا نشبت أعمال عنف ومظاهرات عارمة شهدتها العاصمة ودخول العديد من الطلبة في إضراب عام في القبائل بسبب أحداث الربيع الأمازيغي في 10 أفريل 1980 ، وبسبب هذا الموقف وما نجم عن أحداث أدت إلى وفاة 126 مواطنا مدنيا كان لزاما على السلطة أن تستجيب لمطلب المتظاهرين والمتمثل في إضفاء الصفة الوطنية دستوريا على تمازيغت بكل

[1] محند أمقران وبشير، المرجع السابق، ص 63.

تنوعاتها اللسانية المستعملة، فعدل دون حدوث إشكال في طريقة تأسيسه أما من حيث الإجراءات التنفيذية فقد طبقت أحكام الدستور والقانون العضوي.

ثانيا: التعديل الدستوري 2008 مر بمرحلتين

1- المرحلة الأولى:

تم التعديل في 15 نوفمبر 2008 بقيادة المرشح للرئاسة سنة 1999 الذي ارتأى ضرورة التوجه نحو تجسيد النظام الرئاسي بدل النظام القائم الذي كان يمزج بين البرلماني والرئاسي وبتأييد مطلق من حزب جبهة التحرير الوطني خصوصا بعد إعادة انتخابه سنة 2004 إذ تقرر إجراء التعديل بغية تعزيز الحقوق والحريات الأساسية وكذا الرقابة الدستورية مع ضرورة وضع حد للتداخل بين صلاحيات المؤسسات ، لتطبيقه تم دعوة المواطنين للإدلاء بآرائهم في التعديلات المقترحة قبل عرضه على الاستفتاء الشعبي، وبعد ذلك تمت الموافقة عليه بعد إلحاح حزب جبهة التحرير الوطني.[1]

2-**المرحلة الثانية:** تضمن اجتماع مجلس الوزراء يوم 03 نوفمبر 2008 إذ تمت الموافقة على التعديل المتضمن حماية رموز الثورة وترقية كتابة التاريخ وتدريسه وترقية الحقوق السياسية للمرأة وإلغاء قيد العهدتين، كما تضمن التعديل استبدال منصب الوزير الأول وإلغاء مؤسسة الحكومة، فبعد موافقة مجلس الوزراء تم تمريره للمجلس الدستوري الذي عبر عن رأيه فيما يخص التعديل الدستوري الذي كان لابد منه ليواكب التطورات التي حدثت في الجزائر.[2]

بهذا الطرح يظهر جليا أن النظام السياسي الجزائري ذو طبيعة معقدة إذ تداولت عليه أربعة دساتير منذ الاستقلال دستور 1963، دستور 1976، دستور 1989، دستور 1996

[1] سعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري- دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996**.الجزء الرابع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص07، ص71، ص75.ص252-263.

[2] سعيد بو الشعير، المرجع السابق الجزء الثالث، ص266.

تلتها تعديلان دستوريان تعديل 2002و تعديل 2008، فكل دستور تضمن عدة قوانين تنظيمية تخص المؤسسات السياسية والصلاحيات المخولة لها بغية خدمة المصلحة العامة للشعب باعتبار أن هذا الأخير هو مصدر كل السلطات، وكل محاولات الإصلاح التي اتبعتها الحكومة كانت سعيا منها لمحاولة الاستجابة للمتطلبات المجتمعية قصد الوصول إلى النموذج الصحيح للحكم والسعي لتطبيق مبادئ النظام الديمقراطي الذي كانت قد بدأت الجزائر في محاولات تنفيذها منذ سنة 1988 وقد تجلى ذلك في عدة مظاهر كما سيتم التطرق إليها في المطلب الموالي.

من خلال ما سبق يظهر جليا بأن النظام السياسي الجزائري رغم الصيغة الدستورية التي يتحلى بها والتي تبين مكانة كل سلطة سواء كانت تنفيذية، أو تشريعية، أو قضائية إلا أن هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات أمر وارد، وذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية وفق ماجاء في الدساتير، وتبقى هي السلطة الوحيدة التي تتمتع بالاستقلالية الحقيقية، وهذا ما يتنافى ومبادئ النظام الديمقراطي الذي سعت الدولة إلى تجسيده والذي تضمنه دستور سنة 1989، إذ من مبادئه الفصل بين السلطات وهذا يتنافى مع عمل المؤسسات السياسية في الجزائر من خلال الدساتير، فهيمنة السلطة التنفيذية وتدخلها في عمل السلطتين التشريعية والقضائية كان في مختلف الدساتير التي مرت بها الجزائر.

ويبقى سمو السلطة التنفيذية على باقي السلطات يرتبط بمبدأ سمو مكانة رئيس الجمهورية أو ما يسمى بالسمو الرئاسي الذي تجسد في كل المحطات الدستورية التي مرت

بها الجزائر[1]، واستنادا إلى هذا يمكن اعتبار طبيعة النظام السياسي أقرب إلى النظام الشبه رئاسي الذي يأخذ فيه رئيس الجمهورية الدور الرئيسي في الحياة السياسية.

المطلب الثاني: عوامل وأسباب التحول الديمقراطي بالجزائر

لقد شهد العالم العربي محاولات للخروج من نمط الحكم التسلطي الذي كان له الأثر الكبير في التأثير على مختلف المجالات الحياتية لاسيما منها الاجتماعية والاقتصادية التي تمس الشعب بالدرجة الأولى، وباعتبار أن درجة وعي هذا الأخير أصبحت أكثر عمقا مما كانت عليه إذ أن الظلم والاستبداد وسوء الأوضاع المعيشية التي عايشها الشعب في مختلف دول العالم العربي دفعت بالكثيرين لتوحيد أصواتهم من أجل محاربة بطش وظلم الحكومات السابقة، ولعلّ تجربة بعض الدول العربية كتونس وليبيا وسوريا ومصر أكبر دليل على ذلك إذ أن خروج الشعوب على اختلافها تحت شعار واحد " ارحل" برهان قاطع على أن تلك الشعوب لم تكن راضية على أنظمتها السياسية وعلى سياساتها المنتهجة فتداخل الأسباب أدى لحدوث ثورات الربيع العربي بغية تغيير نظام الحكم ومحاولة الانتقال نحو نظام ديمقراطي، هذا عموما،[2] أما الحديث عن الجزائر فإنه يأخذ منحى آخر باعتبارها قد شهدت هي الأخرى مواقف صعبة وحساسة أكثر مما حدث مع باقي الشعوب في مسيرتها السياسية بغية الوصول إلى نظام متفتح، بذلك تعتبر عملية التحول الديمقراطي بالجزائر عملية معقدة خصوصا وأن الوضع السياسي كان متوترا بسبب هيمنة الحزب الواحد والحكم الفردي المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني على مختلف شؤون الدولة من جهة ومن جهة أخرى هيمنة السلطة العسكرية وذلك منذ حصول الجزائر على استقلالها، هذا من الناحية

[1] فتاح شباح، **" مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2008"**. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، العدد 5، مارس 2015، ص358.

[2] مجموعة مؤلفين، **الثورات العربية عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**. ط01، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2018، ص 123-124.

العامة أما من الناحية الخاصة فقد كانت هنالك أسباب عديدة جعلت الدولة تسعى لانتهاج النظام الديمقراطي لأسباب داخلية من جهة وخارجية من جهة أخرى مكنت من فتح المجال أمام الممارسة الديمقراطية، تعددت واختلفت أسباب وعوامل التحول الديمقراطي بالجزائر وذلك راجع بالأساس لتلك المحاولات المتسارعة والمضطربة التي شهدتها الأنظمة السياسية العربية من حيث ممارستها للديمقراطية والاهتمام بالنموذج العالمي الذي تبلور في نقطتين أساسيتين أولاهما محاولة فهم الديمقراطية والاضطلاع بالنظام السياسي القائم بتلك الدول، أما النقطة الثانية فهي محاولة إعداد مقاربة ديمقراطية كممارسة تستلزم تطبيقها على أرض الواقع دون مراعاة خصوصية الأنظمة السياسية والبيئة الخاصة بكل مجتمع ودون التمعن في مختلف الجوانب المجتمعية التي كان لابد من النظر إليها باعتبار أن هذه المرحلة تفصل بين فترتين انتقاليتين مختلفتين تماما[1]، أضف إلىّ ذلك مجموعة الأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت الجزائر للاقتداء بمثل هذا النظام كما سيتم ذكره:

أولا: الأسباب والعوامل الداخلية لعملية التحول الديمقراطي بالجزائر

العوامل السياسية:

إن النظام السياسي ماهو إلا مؤسسة سياسية تعنى بمختلف التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تنشب بين مختلف الفئات داخل المجتمع ، ولتستمر مؤسسات النظام تلك ينبغي عليها أن تتكيف وتتأقلم مع مختلف المتطلبات والمتغيرات التي تمثل رغبات الأفراد من خلال الاستجابة لها دون تمييز ودون تصادم المصالح المتعارضة للفئات الاجتماعية المختلفة، باعتبار أن الديمقراطية تتضمن في مبادئها ضرورة تطبيق مبدأ

[1] إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص17، ص90.

المساواة بين المواطنين ويتم معاملتهم على أنهم سواسية قانونيا وسياسيا[1]، كما أنه لابد من تهيئة مؤسسات النظام السياسي لمختلف المتغيرات الخارجية المحيطة به وضرورة التصدي للمطامع الخارجية التي من شأنها التدخل في الشؤون الداخلية للدولة إذ أن سلامة النظام السياسي واستمراريته تحدث إذا ما تم التعامل والسيطرة على ما تم ذكره فيما يخص قدرته على التعامل مع الوظيفتين، وفي حال فقدان السيطرة على هاتين الأخيرتين فإن ذلك سينعكس على الوضع المجتمعي ما يؤدي إلى انهيار النظام من خلال أعمال عنف وشغب.

أما بإسقاط هذا الطرح على واقع النظام السياسي الجزائري فيمكن القول بأنه لم يستطع فرض سيطرته في التصدي لمختلف التحديات و المؤثرات سواء الوطنية أو الخارجية في ظل حكم الحزب الواحد وسيطرته على مختلف شؤون الدولة،[2] فالراجح على النظام السياسي الجزائري أنه شهد صراعا طويلا على السلطة بين قيادة الحزب الواحد والمعارضين، وبقاء الحزب مسيطرا على مختلف السلطات أدى بالضرورة إلى طريق مسدود بسبب احتكار السلطة وإبعاد باقي شرائح المجتمع عن المساهمة في رسم السياسات العامة للدولة التي كانت تشهد أوضاعا كارثية في مختلف المجالات. وبقيت سيطرة الحزب مستمرة إلى أن تأزم الوضع السياسي للبلاد وأصبح لزاما على السلطة أن تجد حلولا استعجاليه في ظل الصراع القائم بين التيار الإصلاحي في الرئاسة مع التيار المحافظ في الحزب وتبلورت الأحداث لتتجسد في مظاهرات أكتوبر **1988** التي أحدثت ضجة على النظام السياسي الجزائري وكانت تأثيراتها المتباينة على مختلف المجالات، كما أن تلك المرحلة أظهرت واقع الشباب الجزائري الذي تعرض للتهميش لفترات طويلة منذ تولي حزب جبهة التحرير الوطني زمام

[1] حسام كصاي الحشماوي، **التحول الديمقراطي في الوطن العربي- عقبات المفرطة وسياقات الانتقال**. ط01، الأردن: مكتبة المجمع العربي لنشر والتوزيع، 2017، ص20.

[2] ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص59-60.

الأمور أضف إلى ذلك ارتفاع مستويات البطالة وغلاء المعيشة وانتشار الفقر والأوبئة كلها أسباب ساهمت بتشكيل الوعي لدى أفراد المجتمع للمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية، فعجز الدولة وعدم قدرتها على الاستجابة لمختلف المطالب المجتمعية دفعت بها لضرورة التوجه نحو الاستدانة وبالتالي ارتفاع خدمة وأعباء الدين الخارجي، ونظرا لبقاء الاقتصاد الجزائري يشهد ضعف الإنتاج وفي مختلف العمليات التنموية لن تتمكن الدولة من تسديد الديون التي اقترضتها من المؤسسات الدولية وذلك ما أدى بها إلى تطبيق سياسة التقشف بسبب قلة موارد الدولة التي تنعكس بالدرجة الأولى على المواطن البسيط،وبالتالي سمحت بتشكيل الأزمة المادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال فترة 1989[1].

تلك الأزمة التي تسببت في أحداث دامية راح ضحيتها العديد من الأبرياء، كما دفعت تلك الأحداث بإلحاق الضرر بالعديد من المؤسسات الحكومية، فلم يترك الشعب أي وسيلة عنف إلا وقام باستخدامها خصوصا بعد انهيار أسعار البترول وهو مازاد الوضع تدهورا، بحيث انعكست على الوضع الداخلي للبلاد وأحدثت ندرة كبيرة في المواد الاستهلاكية الواسعة والأساسية بالإضافة للانتشار الواسع للأمراض والأوبئة في ظل غياب سياسات صحية وانتشار البطالة والفقر.[2]

بالإضافة لتلك الأسباب توجد أسباب أخرى مهدت للتحول الديمقراطي بالجزائر نذكر منها:

- الصراع على القيادة السياسية للنظام السياسي من قبل الأحزاب: إذ أن فتح المجال للتعددية الحزبية في الجزائر جعل أحزابا عديدة تتنافس فيما بينها بغية الوصول إلى السلطة والسعي لامتلاك الدولة.

[1] الوناس حمداني، **الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1992-1999) التجربة والآليات**. ص11.

[2] بشير فريك، **التجربة الديمقراطية في الجزائر – الثمن الباهظ والمآل الغامض 1989-1999**.الجزائر: منشورات دار الخلدونية، 2017، ص34-35.

- عدم تقبل المجتمع للنظام السياسي القائم ما أدى بهذا الأخير لفقد الشرعية السياسية التي سمحت بتمزيق النسيج الاجتماعي القائم بسبب غياب العدالة الاجتماعية ويأس المواطنين من أداء الحكم السياسي القائم على الولاءات السياسية.[1]
- هيمنة السلطة الفردية المسيرة بمنطق العصب وجماعات الولاء والزبائنية، فاحتكار السلطة بيد الحزب الواحد الذي سيطر على الدولة منذ الاستقلال جعل هذه الأخيرة لا ترضخ إلا لمطالب الحزب الواحد.
- غياب مبدأ التداول على السلطة أدى إلى عزوف الشعب عن العمل والمشاركة السياسية
- انعدام الرؤية الاستراتيجية لدى صانع القرار بالجزائر وبالتالي عدم القدرة على مواكبة التغيرات التي تفرضها البيئة المحيطة بالنظام السياسي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي مثلما وقع في أحداث أكتوبر 1988.
- ضعف البناء المؤسساتي وسيطرة السلطة الحاكمة على أداء المؤسسات السياسية في الجزائر وفقا للمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة التي تخص الشعب بالدرجة الأولى.[2]

فتداخل هذه العوامل والأسباب تولد عنها وضع سياسي لا ينبئ بالخير وكان سببا مباشرا من بين الأسباب التي جعلت الأوضاع تتغير في البلاد مع تفاقم الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية.

[1] الوناس الحمداني، المرجع السابق، ص12.

[2] سفيان صحري، **الجزائر الدولة والتحول الديمقراطي**. مجلة الأمن والتنمية، العدد الثامن، جانفي 2016، ص 182-183.

العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية من بين العوامل المهمة التي تلعب دورا كبيرا في توجيه عملية التحول الديمقراطي أو إحداث تغيير سياسي في أي نظام كان، ذلك على اعتبار أن التنمية الاقتصادية تؤثر على عملية التحول الديمقراطي بتأثير مزدوج أي أن نجاحها وتجسيدها على أرض الواقع من شأنه أن يدفع بعملية التحول إلى طريق واسع من خلال تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتحقيق الرفاه في مختلف المجالات الحياتية بالتالي تحقيق الاستقرار السياسي.

في حين إخفاء التنمية يساهم في عرقلة العملية السياسية وفشلها،[1]هذا عموما أما فيما يخص تأثير العوامل الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر فيمكن القول إن هذه الأخيرة شهدت نظام اقتصاديا اشتراكيا يستدعى تدخل الدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبتفاقم الأزمة التي عرفتها الجزائر إثر انهيار أسعار البترول سنة 1986 دخل المجتمع الجزائري في مشكلة عويصة نجم عنها ندرة كبيرة في بعض المنتجات الأساسية التي تلزم الفرد في حياته اليومية كالزيت والحليب والخبز وما صاحب ذلك من مظاهر غير أخلاقية انتشرت بين الفئات المجتمعية من مظاهر الرشوة والمحسوبية والولاءات، وذلك باعتبار أن النفط يمثل المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه الجزائر في مختلف المجالات ويعتبر المصدر الأول والأخير للصادرات والعملة الصعبة.

في ظل هذه الظروف لم يبق أمام الرئيس الشاذلي بن جديد إلا أن يتحرك ليلقي خطابا على الشعب الجزائري يوم 19 سبتمبر 1988 نادى فيه الشعب إلى ضرورة النهوض والمطالبة بحقوقهم لتحسين تلك الظروف التي سادت تلك الفترة، بذلك اعتبر الكثير ممن

[1] إيمان أحمد، **قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي (الجزء الثاني) دراسات سياسية**. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مارس 2016، ص08.

يهتمون بالشأن السياسي للبلاد أن هذا الخطاب كان المقصود به النداء لدخول في انتفاضة شعبية، ما يثير الكثير من الغموض باعتباره هو رئيس الجمهورية آنذاك، وهو المسئول عن الجهاز الحكومي والإداري مع بعض وكل المعاملات والتصرفات الناجمة عنهما، [1]خصوصا مع اعتماد نمط التنمية الذي اتبعته الجزائر والذي يعتمد على فكرة التخطيط والتأمينات والتصنيع القائم على نموذج الصناعات المصنعة الذي تسيره الدولة كقطاع عام والذي لن ينجح بسبب ضعف مؤسساته التي أصبحت هي الأخرى تعاني من عجز أنشطتها واختلال أدوارها ويمكن إرجاع تدهور الاقتصاد الجزائري إلى عدة نقاط تتمثل فيما يلي:

- الاعتماد على مصدر واحد للإنتاج المتمثل في قطاع المحروقات وإهمال باقي الموارد التي تزخر بها الجزائر وعدم استغلالها في التصدير لجلب العملة الصعبة وتنشيط الاقتصاد، بالتالي عجز الجهاز الإنتاجي على تنويع الاقتصاد الوطني.

- عجز جهاز الإنتاج عن تموين نفسه وإعادة تموينه بالمواد الأولية ونصف المصنعة إذ تراوحت قيمة التبعية للخارج بحوالي 32% من قيمة الواردات من السلع والخدمات هي التي تحدد معدل استغلال طاقاته[2]

- عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص استهلاك السلع الغذائية والصناعية وبقاء التبعية للخارج تتجسد في خدامات عديدة أثقلت كاهل الدولة مع تفاقم المديونية الخارجية.[3]

إذا من خلال هذا يظهر الخلل الذي حصل في الاقتصاد الجزائري من عجز وضعف وقلة الإنتاج والتبعية التي سيطرت بنسبة كبيرة خصوصا في ظل انهيار أسعار البترول وعدم قدرة الدولة على الاستجابة لكل المتطلبات المجتمعية وبالتالي كان لابد لها من طلب يد

[1] بشير فريك، المرجع السابق، ص 35-37.

[2] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 200.

[3] مجدان محمد، **العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق**. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014، ص57.

المساعدة من المؤسسات الدولية قصد بعث الحركية لاقتصادها ومحاولة القضاء على الأزمة الاقتصادية.

العوامل الاجتماعية:

رغم أهمية الأسباب السياسية والاقتصادية ودورهما في إعادة بعث العملية السياسية في الجزائر إلى طريق منفتح هنالك أيضا الأسباب الاجتماعية والتي هي الأخرى تعتبر ذات تأثير مزدوج لما تم ذكره وذلك راجع للترابط الذي يجمع بين الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فالأوضاع الاجتماعية التي شهدتها الجزائر إبان فترة التسعينيات لم تكن سهلة على الشعب الجزائري ولا على الحكومة في حد ذاتها، إذ أن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد كان لها تأثير كبير في تدني المستويات المعيشية وظهور عدة مشاكل وأزمات اجتماعية متعددة تعتبر من بينها أزمة البطالة ونقص التشغيل، وأزمة السكن أكثر عائق واجه الحكومة إبان تلك الفترة.

1- أزمة قلة التشغيل وتفاقم البطالة في الجزائر

يمكن إرجاع السبب الرئيسي لهذه الأزمة للتداخل بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية،[1] التي أدت إلى الانتشار الواسع للبطالة في أوساط المجتمع الجزائري بسبب الانخفاض الذي شهده النشاط التنموي المرتبط أساسا بالاستثمار، هذا الأخير الذي انخفضت نسبته وتراجعت من 77 مليار دينار إلى 69.4 مليار دينار سنة 1988، شهدت الفترة انخفاضا كبيرا في عدد المناصب من 150199 منصب إلى 139079 منصب خلال سنة 1984 أي بنسبة 7.4، وفي مقابل ذلك شهدت الجزائر زيادة في عدد السكان بنسبة4.3%، هذا ما أثر على توازن الوضع الاجتماعي وسمح بتفاقم وانتشار البطالة التي تصاعدت نسبتها من 15%

[1] فريدة شلوف، **واقع البطالة وسوق الشغل في الجائر: الأسباب والتحديات**. مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017، ص404-441.

سنة 1985 إلى 17% سنة 1987، أما سنة 1989 فقد كانت نسبة البطالة حوالي 17.2%.[1]

بانتهاج الجزائر سياسات التكييف الهيكلي التي اعتمدت عليها للنهوض بالاقتصاد الجزائري من خلال القروض التي استفادت منها من قبل المؤسسات الدولية جراء الأزمة النفطية سنة 1986 التي عانت منها والتي بسببها ظهرت الصعوبات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وبذلك اعتمدت الجزائر على برنامج موسع للإصلاحات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بغية تسريع وتيرة التنمية،[2]فرغم إيجابيات هذا البرنامج إلا أن من بين أثاره السلبية التي انعكست على الوضع الاجتماعي للدولة لجوؤها لحل بعض المؤسسات العمومية،[3] التي لا أهمية لها في دعم النشاط الاقتصادي في نظر أهل الاقتصاد، بذلك تم حل 1011 مؤسسة اقتصادية عمومية خلال سنوات التسعينيات إلى غاية سنة 1998 الأمر الذي سمح بتسريح ما يقارب من 000 400 وظيفة خلال فترة تنفيذ البرنامج من سنة 1989إلى غاية سنة 1998،[4]مما زاد من انتشار البطالة وتفاقم مشكلة الفقر في المجتمع الجزائري، وفي هذه الظروف بلغت نسبة البطالة حوالي27,9% سنة 1994 لتستمر في الزيادة لتصل سنة 1998 إلى 29% بزيادة 1,2% خلال ثلاث سنوات.[5]

---

[1] مصطفى بلعور، المرجع نفسه، ص204.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **تقرير عن حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء**، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، نوفمبر 2008، ص120.

[3] عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، (ب،ت،ن)، ص105.

[4] Mustapha mekideche, **L'économie algérienne a la croissée des chemins : repère actuels et elements prospectifs**. Alger : éditions dahlab, 2008 p11.

[5] عدون ناصر دادي، العايب عبد الرحمان، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد: من خلال حالة الجزائر**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010، ص216.

لتصل نسبتها إلى حوالي 30% إبان الفترة 1999 بسبب ما شهدته البلاد من تدهور في الأوضاع الاقتصادية، في ظل الانهيار المستمر في أسعار البترول والذي انعكس على حجم الاستثمارات التي أثرت بدرجة كبيرة على سوق الشغل وتقلص فرص العمل، أيضا ما ساهم في انتشار مشكلة البطالة هو مباشرة الجزائر الإصلاحات التي تمثلت في سلسلة البرامج التي كانت تستدعي أحيانا تسريح فئات كبيرة من العمال الأمر الذي ساهم في نمو و تفاقم الأزمة. [1] أدت هذه الظروف التي عاشها المجتمع الجزائري إلى النهوض قصد تحسين ظروفه وتوفير فرص عمل تضمن له حياة كريمة.

2-أزمة السكن.

تعتبر مشكلة السكن من بين أهم وأكثر المشاكل التي أرقت كاهل الدولة منذ الاستقلال وذلك راجع للعدد المتزايد للعرض والطلب على السكن في الوقت الذي شهدت فيه المرحلة تزايد عدد السكان قابله عجز الدولة عن الاستجابة لمختلف المطالب من بينها و أهمها السكن، وتزامن كل بذلك مع انهيار أسعار البترول التي عرفتها الجزائر منذ 1986 [2]والتي وصل تأثيرها للسياسات السكنية التي اتبعتها الجزائر استجابة لمتطلبات أفراد المجتمع، لكن الأزمة العاصفة بالاقتصاد الجزائري حالت دون تنفيذ البرامج بسبب قلة الموارد وشحها، فانتهاج الجزائر لمجموعة البرامج التنموية وعلى وجه الخصوص البرامج السكنية التي تضمنتها المشاريع المتخذة ضمن إطار تطبيق سياسة التنمية الإقليمية في المخطط الخماسي الثاني من 1985إلى 1989 والذي تضمن إنشاء حوالي 542000 سكن لم يتم إنجاز إلا حوالي 450635 في نهاية فترة إنجاز المشروع وذلك يوحي بوجود سببين رئيسين:

1-أولهما ضعف تسيير الموارد المالية.

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011**. مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 10، ورقلة، 2012، ص195.

[2] خالد منه، المرجع السابق، ص 133.

2-وثانيهما ضعف الرقابة على المشاريع، فقد عملت الحكومة على تخصيص أموال كبيرة لقطاع السكن، لكن بالنظر للواقع ولما تم إنجازه يظهر الفارق الكبير بين الطلب والعرض.[1]

فالمشاكل الاجتماعية التي عرفتها فترة 1988 والتي تعتبر فترة حساسة في تاريخ الجزائر كانت بمثابة بؤرة لتفاقم المشاكل السياسية و الاجتماعية والاقتصادية والسبب الرئيس راجع لتدني وانهيار أسعار البترول والذي انعكس على ضعف السياسات الاقتصادية في ظل نقص الموارد الذي عانت منه الجزائر، ما دفع هذه الأخيرة لتغيير وجهتها التنموية في التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة التي من شأنها مواجهة تحديين اثنين هما الاستهلاك والتشغيل، لكن الخيار الذي تم اختياره تناقض مع الإرث الاقتصادي الذي طبعه غياب شبه كامل لرأس المال البشري وكذا الافتقار إلى نخبة اقتصادية متخصصة وعدم وجود نظام مصرفي قادر على تمويل الإستراتيجية الصناعية التي تم تبنيها والتي عرفت"بالصناعات المصنعة" وفي هذا الصدد يشير عبد اللطيف بن أشنهو بالنسبة للحالة الجزائرية إلى ضرورة القيام بإصلاح زراعي يقوم على تغيير ملكية الأراضي للوصول إلى أهداف نموذج الصناعات المصنعة.[2]

إن غالبية السكان يقطنون بالمدن في حين تبقى نسبهم في الأرياف والمناطق الجنوبية ضئيلة مما نتج عنه عدم وجود توازن بين الشمال والجنوب، كما كأنه منذ الاستقلال بقيت الدولة تركز اهتمامها على السكن في المدن الداخلية لاسيما الساحلية بينما الاهتمام يقل كلما

[1] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص205.

[2] خالد منه، المرجع السابق، ص134.

اتجهنا نحو الهضاب العليا والمناطق الجنوبية باعتبار أن الكثافة السكانية معظمها تتركز في المناطق الداخلية.[1]

هذه كلها عوامل داخلية ساهمت في تردي الأوضاع السياسية بالجزائر في ظل انتهاج النظام الاشتراكي الذي عجزت الدولة من خلاله على تحقيق حياة كريمة لشعبها وظلت المشاكل متصاعدة بسبب عدم قدرة النظام السياسي الجزائري على إعادة توزيع عائدات النفط بشكل عادل مع تراجع إمكانيته لضمان دعم المواد الأساسية وكذا توفير مناصب شغل لفئة الشباب التي تزايدت أعدادها وتفاقمت مشاكلها مما شكل أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة أدت إلى مظاهرات أكتوبر 1988 التي بفضلها سمحت بتغيير ولو جوهري في أسلوب إدارة شؤون الدولة.[2]

3-العوامل الثقافية

لقد لعب العامل الثقافي دورا مهما في التأثير على عملية التحول الديمقراطي بالجزائر باعتباره يرمز للهوية الوطنية والإرث الحضاري الذي تتمتع به الجزائر، فطيلة حكم الرئيس الهواري بومدين ظلت الأوضاع الثقافية مستقرة وتمكن من الحفاظ على ذلك بفضل الزعامة الكاريزمية التي يتمتع بها الرئيس، لكن مع بداية الثمانينيات بدأت تظهر بعض النزاعات التي أصبحت تواجهه والتي يمثلها التيار الإسلامي ورغبته في إقامة دولة إسلامية والتيار البربري الذي يرغب هو الأخر بضرورة اعتراف الدولة بالثقافة البربرية وما تحتويه وأيضا لأولئك المطالبين بالتعريب وبتطبيق العدالة الاجتماعية، فالنهج الذي اتخذته الدولة في مسار الحزب الواحد جعل حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب القائد والمسيطر على مختلف شؤون الدولة خصوصا وأنه استمد قوته من الشرعية الثورية التي حققت الاستقلال وبالتالي

[1] قط سمير المرجع نفسه، ص233.

[2] Francesco cavatorta, ‘’**la reconfiguration des structures de pouvoir en algérie entre le national et l’ internationale** ‘’ revue tiers monde, 2012/2, n°210, p21.

قيام المعارضين لنظام هو في حد ذاته معارضة لحزب جبهة التحرير الوطني، لكن هذا الأخير ظل مسيطرا على زمام الأمور وظل يبعد المعارضة من الطريق إلى غاية وفاة الرئيس الهواري بومدين، ففي تلك الفترة بدأ النظام الحاكم يفقد سيطرته ويفقد شرعيته التاريخية والثورية التي لم يعد يعترف بها الكثير من الجيل الصاعد بعد الاستقلال، ولذلك بدأت مكانة الحزب تتراجع شيئا فشيئا وأصبحت المعارضة تتقدم خطوات للإطاحة بالنظام م قد تمثلت مظاهرها فيما يلي:

- مظاهرات التعريب من سنة 1979 إلى غاية 1980.
- الأحداث التي عرفتها جامعة تيزي وزو في مارس 1980 بقيادة الحركة الامازيغية.
- التجمع الكبير الذي نظمته الحركة الوطنية بالجامعة المركزية بالجزائر في نوفمبر 1982.[1]

فقد امتدت تلك المسيرة المعارضة للنظام ولحزب جبهة التحرير الوطني ونجمت عنها أحداث عديدة ترمي لإعادة الاعتبار للحركة الإسلامية و البربرية أيضا ، وبذلك استطاعت العوامل الثقافية هي الأخرى المساهمة في تغيير النظام السياسي من خلال المطالب المشرعة التي تم التوصل إليها والتي تمثلت في رغبتهم في المشاركة السياسية باعتبارهم من النخبة التي تقوم عليها المؤسسات في المجتمع الجزائري إذ أن الحركة الإسلامية والحركة البربرية من خلال انتمائهما للمجتمع الجزائري يحق لها أيضا المساهمة في صناعة القرار السياسي و ضرورة إشراكهما في الحياة السياسية وبالتالي كانت تلك هي مطالبهم من خلال معارضة الحزب مما جعلهم يواجهون الدولة ويضمون صوتهم ومطلبهم لبقية المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في قيام عملية التحول الديمقراطي بالجزائر.

[1] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص206-ص210.

هذا فيما يخص الأسباب والعوامل الداخلية لعملية التحول الديمقراطي بالجزائر، لكن بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه هنالك تأثير من البيئة الخارجية على العملية السياسية بالجزائر والتي بدورها هي الأخرى كذلك كان لها الفضل الكبير في دفع النظام السياسي الجزائري إلى التغيير ومحاولة انتهاج النظام الديمقراطي الذي يخدم تطبيقه بعض الدول الخارجية.

ثانيا: الأسباب والعوامل الخارجية لعملية التحول الديمقراطي بالجزائر

تعتبر العوامل الخارجية ذات تأثير كبير ومباشر في العملية السياسية بالجزائر، فتدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث لا لسبب سوى إذا رأت أن في ذلك مصلحة لها بالدرجة الأولى، إذ يعتبر تدخل الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى وفرض سيطرتها على الدول النامية كان الهدف منه حماية أمنها واستقرارها الداخلي والخارجي خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي بفضلها اعتبرت أمريكا أن دول العالم الثالث والعالم العربي هو مصدر لانتشار الجماعات الإرهابية في العالم وتوصلت إلى أن من بين مسببات انتشارها غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وعدم ترك الحرية العامة لأفراد، وهذه كلها عوامل تجسدت في أنظمة دول العالم العربي إذ بفضلها تطورت الجماعات الإرهابية وامتدت لحدودها وأصبح الأمر يشكل خطورة على وضعها بذلك اعتبرت أنه لابد على الدول العربية أن تقتدي هي الأخرى بالنظم الديمقراطية من خلال تفعيل مبادئها على أرض الواقع ومحاولة تجسيد الديمقراطية التي تضمن حقوق الأفراد وتدافع عن آرائهم وتضمن حرياتهم الأساسية من التدنيس والتهميش.[1]

أثرت العوامل الخارجية على العملية السياسية في الجزائر من خلال مايلي:

[1] يوسف بن يزة ، مبروك ساحلي، **الإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي**. مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25 ديسمبر، 2016، ص 12.

- الضغوطات السياسية الدولية على الجزائر
- الضغوطات الاقتصادية الدولية على الجزائر.

1: الضغوطات السياسية الدولية على الجزائر.

لقد تأثرت مختلف دول العالم بموجة التحول الديمقراطي التي انتهجتها مختلف الأنظمة الاشتراكية والجزائر واحدة من بين تلك الدول التي هبت عليها رياح الديمقراطية هي الأخرى، ففي ظل ما شهده العالم الغربي من صراعات على السلطة الحاكمة لعل أبرزها انهيار القطب الاشتراكي ونظام الحزب الواحد تحت غطاء ما يسمى ب " ثورة الإصلاحات" وتمثلت البوادر الأولى في الصين بعد غياب رئيسها "ماو تسي تونغ" لتصل بعد ذلك إلى رئيس الاتحاد السوفياتي الأسبق "ميخائيل غورباتشوف" الذي اعتمد هو الأخر جملة الإصلاحات بغية النهوض بالاقتصاد وتنشيطه، وإعادة الحركية للمجتمع السوفياتي،وبذلك بدأت تظهر عدة اضطرابات اجتماعية داخله كانت نتائجها واضحة بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط نظام الحزب الواحد ليستبدل بمبدأ التعددية الحزبية كمبدأ جديد للحكم في ظل انهيار القيادات الشيوعية.[1]

لقد انعكست هذه الظروف السياسية الدولية التي شهدها العالم الغربي على الوضع السياسي بالجزائر التي انتهجت نظام الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير والذي استمر في الحكم لفترة طويلة، وكان لزاما عليها أن تغير في مسارها بانتهاجها التعددية الحزبية كنمط جديد للحكم بدل النظام الاشتراكي القائم على سلطة الحزب، لقد تميزت البيئة الدولية بالحرب

[1] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص228.

الباردة التي نشبت بين المعسكر الشرقي والغربي التي خلفت نتائج واضحة تمثلت في الإطاحة بالنظم التسلطية الديكتاتورية.[1]

بانهيار الكتلة الشرقية في إطار الثنائية القطبية اتضحت معالم النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[2]، هذه الأخيرة ساهمت في نشر الرأسمالية كنظام اقتصادي جديد ونشر الديمقراطية كنظام سياسي يضمن الحرية الاقتصادية في دول العالم الثالث من خلال الضغوطات التي تفرضها على دول العالم الثالث من خلال المؤسسات الدولية التي تقودوها الدول الرأسمالية، كما أنها من أجل حماية مصالحها تتدخل في العديد من الدول باسم المصلحة العامة كما حدث مع الجزائر في فترة الثمانينيات.إن الأوضاع التي شهدها المجتمع الدولي الغربي أجبرت العديد من الدول على تغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية ومنها الجزائر على وجه الخصوص، وفي هذا الإطار قال الأستاذ الزبير عروس:**" فأول ضربة تلقتها دول الجنوب والجزائر خاصة هو الزعزعة التي عرفتها الدولة نتيجة الضرورة الحتمية والتي كان يجب أن يقوم عليها النظام الدولي الجديد، ومنها ربط سيادة دول الجنوب ومصيرها بديناميكيات السوق الدولية".**[3] هذا ماحدث في الجزائر بالتحديد من خلال تغيير نظام حكمها السياسي والاقتصادي لأسباب متداخلة خارجية وداخلية في آن واحد بفضل العولمة التي اجتاحت مختلف دول العالم ومن خلال سيطرة القوى العظمى على مختلف دول العالم الثالث.

[1] حدرباش لوهاب، **العوامل السياسية للثورات العربية**. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر، العدد 04، ص100.

[2] وجدان كاظم التميمي، المرجع السابق، ص41.

[3] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص229.

2: الضغوطات الدولية الاقتصادية

تقوم الديمقراطية في بعدها الاقتصادي على الليبرالية الاقتصادية التي تعتمد على مبدأ حرية التعدد في الأنشطة الاقتصادية والعامة المختلطة والخاصة، مع التركيز على الدور الذي يقوم به القطاع الخاص ومع تضييق دور الدولة وحصر تدخلها في المجال الاقتصادي، وهذا عملا بمبدأ المفكر الإيطالي آدم سميث **" دعه يعمل دعه يمر"** بالإضافة لبعض المفكرين الآخرين الذين مهدوا لظهور مبدأ اقتصاد السوق كنظام اقتصادي قائم على الحرية الاقتصادية، فالمجتمع الحر في نظرهم هو ذلك الذي يقوم على هذا المبدأ وعلى أساس التنافس في الإنتاج والتسويق والاستهلاك للسلع والخدمات، فكما يوجد السوق الاقتصادي هذا يوجد السوق السياسي القائم على التعددية السياسية واللذان ظهرا في الدول الغربية المتقدمة، ومع مرور الوقت وصل ذلك إلى دول العالم الثالث بطرق مختلفة وفق النظم السياسية التي تحكم كل دولة.[1]

لقد شهدت الجزائر في فترة الثمانينيات من القرن الماضي محطات عديدة مست اقتصادها تمثلت في النمو المتزايد لنسب الفائدة قابله صعود في قيمة الدولار وذلك ما أثر بالسلب على الديون الخارجية للجزائر، أما في منتصف الثمانينيات فأدى التراجع الكبير في أسعار البترول إلى تراجع القيمة النقدية للدولار وفي ظل هذا الوضع شهدت أسعار المواد الغذائية والمصنعة ارتفاعا كبيرا فانخفضت نتيجة ذلك الموارد المالية للجزائر من العملة الصعبة، وتباطأت نسب النمو بسبب قلة إنتاج المؤسسات الصناعية وتراجع الواردات الموجهة لهذا القطاع ما جعل الوضع يتأزم أكثر فأكثر خصوصا في ظل الانهيار المتواصل لأسعر البترول التي تعتمد عليها الجزائر بما يقارب قيمة 98%.

[1] محمد غالب سعيد علي البكاري، المرجع السابق، ص38-39

بسبب ذلك شهد قطاع الفلاحة هو الآخر أزمات كبلت أيدي الدولة لمواجهتها فاعتمدت بدل ذلك على أسلوب التبعية للمواد الغذائية من الاقتصاد العالمي،[1] وأصبحت الدولة بذلك تحت هيمنة قطاع المحروقات على باقي الأنشطة التنموية باعتباره قطاعا استراتيجيا هذا ما جعله عرضة للعديد من الهزات والصدمات الخارجية التي تعرض لها والتي أثرت على مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي دفعت بالجزائر إلى التوجه للمؤسسات المالية الدولية قصد طلب القروض والاستدانة منها لإنعاش اقتصادها وتنشيط عملية التنمية خاصة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذان يتدخلان عادة في تسيير وتوجيه الحكومات والأنظمة السياسية وهذا ماحدث مع الجزائر بالفعل من أجل تموين الجهاز الإنتاجي وتموين استهلاك المواطن وتمويل الاستثمارات، إذ بعد تهاوي أسعار النفط وتراجع قيمة الدولار وتأثير ذلك على الوضع الاجتماعي في الجزائر اتجهت هذه الأخيرة للاستدانة من هاتين المؤسستين الدوليتين قروضا مختلفة منها طويلة الأجل ومنها قصيرة الأجل لتمويل مشاريعها مقابل وضع شروط مسبقة ينبغي على الجزائر التقيد بها.[2]

وقد تم وضع الشروط على مستويين الأولى الشروط السياسية التي ألزمتها بتطبيقها من خلال تغيير نظامها السياسي من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية وكذا تبني المبادئ الديمقراطية من بينها احترام حقوق الإنسان، والتداول السلمي على السلطة في إطار احترام الحريات العامة للأفراد، أما اقتصاديا فألزمتها بخصخصة القطاع العام وبضرورة تسريح العمال وكذا فتح المجال للخواص مع تحرير التجارة الدولية.[3]

إذا من خلال هذا يتضح الدور الذي لعبته الضغوطات الاقتصادية الدولية في تسريع وتيرة عملية التحول الديمقراطي بالجزائر بتدخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذين

[1] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 230.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص83.

[3] مصطفى بلعور، المرجع نفسه، ص230-231.

فرضا على الجزائر انتهاج نظام اقتصاد السوق ودمقراطة النظام السياسي بفتح التعددية السياسية، أي إتباع الإصلاحات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية في ظل الأوضاع المتدهورة التي شهدتها الجزائر على مختلف المستويات.

المطلب الثالث: مظاهر عملية التحول الديمقراطي بالجزائر

لقد لعبت أحداث أكتوبر 1988 بالإضافة للعوامل الداخلية والخارجية دورا كبير في تغيير توجه العملية السياسية بالجزائر من الأحادية إلى التعددية الحزبية استجابة للمتغيرات الدولية التي أدت إلى تغير طبيعة النظام السياسي الجزائري من خلال تبني إصلاحات دستورية وأخرى سياسية، اقتصادية واجتماعية كنمط جديد للحكم، وقد تجلت مظاهر التحول في عدة إصلاحات شملت مستويات مختلفة تمثلت في:

- الإصلاحات الدستورية.
- الإصلاحات السياسية.
- الإصلاحات الاقتصادية.

أولا: الإصلاحات الدستورية

يعتبر الدستور الديمقراطي وثيقة قانونية تضمن السير الحسن لمختلف المؤسسات السياسية في الدولة، إذ فعاليته مقترنة بمدى الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات من خلال تطبيق الأحكام الدستورية القانونية التي تضمنها الدستور وهذه الممارسة التي يجب أن تكفل أمرين جوهريين هما:

1-تنظيم السلطات في الدولة ووضع قيود دستورية على ممارسة السلطة.

2-كفالة الحقوق والحريات العامة للأفراد. باعتبار أن الدستور يحظى بأهمية كبيرة في الديمقراطية الدستورية كان ينبغي الإشارة إليه وأهميته في العملية السياسية بالجزائر

باعتبارها شهدت هي الأخرى تعديلات مست دستور 1976 كانطلاقة أولية في تجسيد حزمة الإصلاحات التي سيأتي ذكرها. [1]

عقب الأحداث التي شهدتها الجزائر في أكتوبر1988[2] تغيرت طبيعة النظام السياسي وأصبح من الضروري أن تحدث القيادة السياسية إصلاحات تتماشى والوضع الجديد في البلاد، فكانت البداية من الإصلاحات السياسية والإدارية التي شملت الهياكل والمؤسسات الحكومية وكذا مؤسسات الحزب، وتمثلت تلك الإصلاحات في إجراء بعض التعديلات على الدستور التي تمثلت فيما يلي:

1-التعديلات الجزئية التي أجريت على دستور1976

تم عقد اجتماع بين أعضاء اللجنة المركزية فيما يخص تعديل دستور 1976 بتاريخ 03 نوفمبر 1988ولم يتم استدعاء أعضاء الحزب ليكونوا طرفا في النقاش حول تعديله إلا بعد صدور بيان رئاسة الجمهورية في 24 أكتوبر 1988والذي تضمن النقاط التالية:

- تخفيف الضغط على رئيس الجمهورية فيما يخص أخطاء التسيير الناجمة عن الحكومة من خلال استحداث منصب رئيس الحكومة الذي يتولى من خلاله هذا الأخير شؤون التسيير الحكومي بدل الرئيس.
- تعزيز العلاقة بين رئيس الجمهورية والشعب من خلال إدخال تعديلات على المادة الخامسة من دستور 1976، التي جعلت الاستفتاء حقا شرعيا قانونيا يمكن للرئيس أن يرجع إلى الشعب عند الحاجة.
- محاولة إبعاد الحزب عن القيادة وجعلها من صلاحيات رئيس الجمهورية بالإضافة لصلاحيات أخرى جاءت في دستور 1989، وذلك من خلال إلغاء الفقرتين الثانية

[1] علي خليفة الكوراي وآخرون، المرجع السابق،ص44.

[2] يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، المرجع السابق، ص12.

والتاسعة من المادة 111 اللتين كانتا تعبران عن تجسيد الرئيس لوحدة القيادة السياسية والحزب.[1]

- تنحي الحزب وعدم سيطرته على المنظمات والمؤسسات المهنية وذلك ما عبر عنه الرئيس الشاذلي بن جديد في **قوله" إن الحزب لابد أن يبعد قبضته عن المسؤوليات في جهاز الدولة والقطاع الاقتصادي والمنظمات الجماهيرية "**، كما أن عضوية الانضمام للحزب لم تعد لازمة للترشح في المجالس المنتخبة.

إن غالبية قادة الحزب لم ترض بالتعديلات التي تضمنها الدستور واعتبرتها أنها جاءت قبل أوانها، وذلك يظهر من خلال عدم الإشارة إطلاقا للتعددية السياسية غير أنه بفضل الرئيس بن جديد والقيادة المؤيدة له تم وضع المشروع النهائي للدستور الذي قدم للشعب قصد التصويت عليه لتتم الموافقة عليه يوم 23 فيفري 1989 وأصبح ساري المفعول بصفة نهائية.

- بالإضافة لمصدر الإسلام تم استبدال الشرعية الثورية بالشرعية الدستورية والتي اعتبرت من أهم المصادر التي يمكن أن يبنى عليها النظام السياسي وفق الدستور الجديد.[2]

بهذا تم تصنيف دستور 1989 ضمن خانة دستور القوانين لأنه اعتمد على المبادئ الديمقراطية الليبرالية في تسيير شؤون الدولة كما أنه تضمن عدة تعديلات وإجراءات مست العديد من المؤسسات السياسية والسلطات الثلاث معا كما تم التطرق إليه في طبيعة النظام السياسي في العرض السابق.

[1] ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص85-86.

[2] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص87.

ثانيا: الإصلاحات السياسية

باعتبار أن أحداث أكتوبر جاءت بسبب خلفيات اجتماعية إلا أن نتائجها ظهرت على المستوى السياسي من خلال عدة إصلاحات عمدت الحكومة إلى تفعيلها استجابة لمتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية، تلك الإصلاحات الرامية إلى توسيع الممارسة الديمقراطية وتعميقها في البلاد من خلال إعادة توزيع بعض المهام ضمن المؤسسات السياسية كاعتماد مبدأ الفصل بين السلطات انطلاقا من دستور 1989 الذي أقر بذلك[1] مع احترم الحريات العامة التي تضمن السير الحسن للعمل السياسي انطلاقا من الإصلاحات التالية:

1- تكريس التعددية الحزبية والسياسية:

إن الحديث عن التعددية بهذا المفهوم يشير بالضرورة إلى وجود الديمقراطية داخل الدولة، باعتبارها تفتح المجال بين الحاكم أي السلطة والمحكوم أي الشعب في قضايا تخص المجتمع، بهذا جاءت التعدية السياسية في الجزائر كمبدأ أساسي من مبادئ الحكم الديمقراطي الذي باشرت الجزائر بانتهاجه منذ 1988 قصد الخروج عن سيطرة الحزب الواحد ومحاولة إبعاده عن احتكار السلطة التي استولى على زمام أمورها منذ الاستقلال.

إن التوجه نحو التعددية الحزبية في الجزائر كان خيارا سياسيا أكثر من كونه خيارا سوسيولوجيا أو إيديولوجيا ذلك بسبب تحفظ حزب جبهة التحرير الوطني على الاختيار ضمن أشغال المؤتمر السادس في نوفمبر 1988 فالتخوف من فتح المجال لتعدد الأحزاب جاء واضحا في المادة 40 من دستور 1989[2] على أن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي

[1] Guedim Malika, **L'analyse des réformes politique économiques Algériennes de 1989 à 2011**. Séminaire national 06-07-du mois de novembre 2019, l'école nationale supérieure de sciences politiques, Alger, 2019, p03.

[2] المادة 40 من دستور 1989 " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية والسلامة الترابية، واستقلال البلاد وسيادة الشعب".

معترف بحيث إنه لم يسند المدلول الصحيح للحزب ضمن تلك المادة التي ذكر فيها أساس جمعية فقط، وقد بقيت سارية إلى غاية دستور 1996 الذي أعطى التسمية الصحيحة للحزب وقد تضمنت ذلك المادة 42 [1] فيما يخص مشروعية إنشاء الحزب، وهذا ما جعل الأحزاب السياسية تحظى بمكانة قانونية أوكلها إياها الدستور مكنتها من مباشرة دورها في العملية السياسية باستخدام الوسائل الديمقراطية التي من خلالها يمكن للحزب السياسي أن يلتقي بالشعب قصد عرض برنامجه والحصول على تأييده بغية الوصول إلى السلطة في حدود القانون، إذ تضمن هذا الأخير المبادئ العامة التي تنظم سير عمل الحزب دون المساس بمكونات الهوية الوطنية وعدم استخدامها في الدعاية الحزبية حفاظا على مبادئ ثورة نوفمبر 1954.

ومن خلال هذا تم تأسيس عدة أحزاب سياسية، تم تأسيس ما يقارب حوالي 60 حزبا،[2] لكل واحد منهم برنامجه الخاص الذي يناضل في سبيل تجسيده لبلوغه سدة الحكم.

2-إقرار مبدأ الفصل بين السلطات:

إ تم الاعتماد على هذا المبدأ كرد فعل على ما تضمنه دستور 1976 الذي نص على دمج السلطات، إذ كان رئيس الجمهورية في هذا الدستور لا يتولى مهمة قيادة السلطة التنفيذية فقط ، بل كان يحوز على صلاحيات واسعة تمتد لقيادة الحزب وكذا، مشاركة المجلس الشعبي الوطني في التشريع حسب المادة 153 من دستور 1976، وذلك كله بعيدا عن الرقابة باعتباره سبق أولوية الشرعية الثورية عن الشرعية الدستورية.

تم تنظيم السلطات وفق دستور 1989 على الصورة الآتية:

[1] المادة 42 من دستور 1996 .

[2] الوناس حمداني، المرجع السابق، ص15-16.

- **السلطة التنفيذية:** أصبحت السلطة ثنائية بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، إذ أصبح رئيس الحكومة مسئولا أمام البرلمان فيما يخص تسيير الأمور الاقتصادية والاجتماعية، ولم يعد رئيس الجمهورية يتولى ذلك.
- **السلطة التشريعية:** خول لها القانون مهمة إعداد القوانين ومناقشتها والتصويت عليها والرقابة على أعمال الحكومة.
- **السلطة القضائية:**لقد جسد الدستور استقلالية هذه السلطة وفق للمادة 129 من دستور 1989
- **تأسيس المجلس الدستوري:**

ا يتولى المجلس الدستوري مهمة السهر على احترام الدستور وتنفيذ أحكامه، كما يتولى مهمة متابعة عمليات الاستفتاء وما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية وإعلان النتائج.[1]

هذا فيما يخص انعكاس عملية التحول الديمقراطي على عمل السلطات في الجزائر التي اعتمدت على الفصل بينها وأوكلت لكل سلطة مهمتها وفق ما يقتضيه القانون، إلا أن الفصل لم يكن تاما باعتبار أن هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات أمر مفروغ منه، إذ يحق لرئيس الجمهورية طلب قراءة ثانية لأي قانون ثم التصويت عليه وبإمكانه اللجوء إلى الاستفتاء في حالة رفض طلبه، ذلك يوحي بأن السلطة التنفيذية الممثلة في شخص الرئيس يمكنها التدخل في عمل السلطة التشريعية.

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص89-90-92.

3- التداول السلمي على السلطة

يرتبط هذا المبدأ بمبدأ الفصل بين السلطات، إذ إن قدرة النظام السياسي تكمن في مدى استيعابه لمختلف الفواعل المشكلة للمجتمع على اختلافها كهيئات رسمية وغير رسمية[1]، وقدرته تلك تتجلى في مدى إيمان القيادة أو السلطة الحاكمة بضرورة التداول السلمي على السلطة الذي يعتبر مبدأ أساسيا يقوم عليه الحكم الديمقراطي، والجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 كانت قد فتحت المجال لتجسيد هذا المبدأ بعد أن كان في السابق الحكم بيد الحزب الواحد المسيطر المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني، وبالتالي فتح المجال للتعددية السياسية يعني فتح المجال للتداول على السلطة وما يعزز ذلك الدور هو العملية الانتخابية التي بفضلها يحق لأفراد الشعب اختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة.

يعتبر إشراك المواطنين في العملية السياسية من سمات النظام الديمقراطي الجديد وقد أكد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص على ضرورة تفعيل مبدأ مشاركة المواطنين في العمل السياسي كضرورة لتفعيل دورهم في تسيير شؤونهم حسب ما تضمنته المادة 21 منه **" لكل إنسان الحق في المشاركة في حكومة بلاده وأن لكل إنسان الحق في دخول مجال الخدمة العامة في بلاده بشكل متكافئ"**[2] وذلك تجسده العملية الانتخابية في الجزائر التي عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا بعد فتح المجال لتعدد الأحزاب السياسية والتي تسمح بإشراك مختلف التشكيلات السياسية في العملية الانتخابية،وبذلك يفتح المجال لها لبلوغ السلطة بطرق ديمقراطية في إطار أحكام الدستور الديمقراطي الذي يخلق مؤسسات تؤمن بأولوية التداول على السلطة سلميا.[3]

[1] محمود غالب سعيد علي البكاري، المرجع السابق، ص126.

[2] سامي الوافي، **النظام الانتخابي الجزائري ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية**. مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس عشر، 2017.

[3] علي خليفة الكوراي، المرجع السابق، ص53.

4- إعطاء مكانة للمجتمع المدني في العملية السياسية:

يعتبر المجتمع المدني من مميزات العملية السياسية الديمقراطية وذلك باعتباره قائما على التعدد والتنوع المؤسسي الذي يشكل الأساس الموضوعي لتحقيق التطور السياسي والاجتماعي في البلاد ومساهمته في الحد من تسلط القيادات، لذلك بقيت الأنظمة المتسلطة خائفة من تشكل مثل هذه التجمعات المدنية التي تسعى لتحقيق المصلحة العامة،[1] فهناك اتفاق على أن مهمة بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي هي عملية حضارية ممتدة طويلة الأمد تقترن بالتنمية المجتمعية الشاملة تتقدمها تنمية الإنسان[2]، هذا عموما وفي الجزائر على وجه الخصوص يمكن القول إن مؤسسات المجتمع المدني قد عرفت تطورا بعد التعددية السياسية خلال الفترة الممتدة مابين 1988-1995 نظرا لعملية التحول الديمقراطي التي عرفتها البلاد، كما يرجع الفضل لظهور تلك المؤسسات إلى الأزمة الاقتصادية سنة 1986، فبعد صدور قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي ظهرت العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية كانت السبيل لتطور الحركة الجمعوية بالجزائر، وهي التي ساهمت في بلورة النموذج غير الرسمي تحت مسمى المجتمع المدني والذي حظي بمكانة مهمة ضمن مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ تم تأسيس حوالي 434 جمعية في أربع سنوات فقط، كما أصبحت تلك المؤسسات بإمكانها أن تنشط وأن تدخل كشريك مع الحكومة من خلال عقد الصفقات.

[1] محمود غالب سعيد علي البكاري، المرجع السابق، ص119.

[2] حميد رشيد عبد الوهاب، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني: مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية**. الطبعة الأولى، سوريا: دراسات لثقافة والنشر، 2003، ص123.

وفي إطار التعاون بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، كما ساهمت في تنشيط عدة قطاعات من خلال دورها وأدائها المستمر في عدة مجالات نذكر منها:

5- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية والمعزولة.

6- العمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية.

7- في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة.

8- في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.

9- في مجال التدريب، والتأهيل ومحو الأمية.

10-في مجال متابعة إستراتيجية مكافحة الفقر.

11-في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب.

12-في مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية.

13-في مجال الخدمات العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.[1]

من خلال هذا التنوع في أداء مؤسسات المجتمع المدني يظهر مدى أهميتها وفعاليتها باعتبارها وسيطا بين الشعب والحكومة من خلال رصد مطالبهم وإيصالها للسلطات المختصة. وقد ظهرت عدة جمعيات من الفترة الممتدة بين 1991 و 1995 حسب الجدول التالي:

جدول رقم(05): يوضح تطور الجمعيات في الجزائر

السنة	عدد الجمعيات الوطنية كل سنة
1987	**86 جمعية**
1988	**12 جمعية**
1989	**81 جمعية**

[1] محمد غربي وآخرون، المرجع السابق، ص327-328، ص349.

1990	**151 جمعية**
1991	**135 جمعية**
1992	**92 جمعية**
1993	**63 جمعية**
1994	**70 جمعية**
1995	**74جمعية**
1996	**12 جمعية**

المصدر: محمد غربي وآخرون، المرجع السابق، ص350.

نستنتج من الجدول:

تطور الجمعيات وتزايدها من سنة لأخرى، إذ انتشرت في مختلف المجالات نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه وللمكانة التي حظيت بها في ظل توجه الجزائر الجديد نحو انتهاج النظام الديمقراطي المعبر عن تطلعات الشعب من خلال تلك المؤسسات غير الرسمية كالمجتمع المدني، إذ نلاحظ تطور عدد الجمعيات من سنة 1987 حيث بلغ عددها 86 جمعية، وفي سنة 1985 تم إنشاء74 جمعية وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على تحسن الظروف المحيطة بالمجتمع المدني ما جعلها كل سنة تعرف ظهورا لجمعيات.

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية

بعد تغيير المسار السياسي للجزائر بانتهاج التعددية السياسية صاحب ذلك تغيير في النظام الاقتصادي الذي كان قائما على النظام الاشتراكي وهيمنة الدولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال استخدام المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياساتها وتطبيق برامجها دون إشراك فواعل أخرى من حقها المساهمة في تنشيط الاقتصاد[1]، بذلك بقيت الدولة مسيطرة إلى أن تم تغيير النمط الاقتصادي بالانتقال إلى الليبرالية واقتصاد السوق، إذ

[1] كربالي بغداد، المرجع السابق، ص03.

أصبح الاعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي وبعد أحداث أكتوبر 1988 تضمن الدستور الجديد سنة 1989 علاقة الدولة بالاقتصاد من خلال تحديد الأحكام الدستورية التالية:

- حصر الملكية العامة والجماعات الإقليمية في الثروات الطبيعية الحية والمرافق العمومية، أما الأملاك الأخرى فقد تركها الدستور للقانون.
- محاولة جعل علاقة الدولة بالاقتصاد أكثر مرونة من خلال تجنب التنصيص الذي تضمنه دستور 1989 في أحكامه تاركا صلاحية ذلك لحرية القانون.
- عدم تقييد الملكية الخاصة جماعية كانت أو خاصة كالأملاك الوقفية وأملاك الجمعيات الخيرية وفقا لما تضمنه الدستور.
- تخلي الدستور عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- تحرير الاقتصاد من التسيير الإداري.

كما تم التصريح بالقانون رقم 90-10 المؤرخ في14 من أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض من أجل الاستثمار الأجنبي بغية تحقيق المشاريع الائتمانية، الأمر الذي من شأنه تخفيض طلب القروض الأجنبية وتوفير فرص العمل كما مكن من الاستفادة من نقل التكنولوجيا في مجالات مختلفة.[1]

بالإضافة للإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر أصبح الاهتمام بالسوق الوطنية أمرالابد منه قصد تنشيط الاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى قصد الانضمام إلى الأسواق العالمية كهدف رئيسي، إذ شهدت الجزائر في سبيل تحقيق هذا الهدف مرحلتين أساسيتين بغية تحقيق التنمية الاقتصادية:

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص96-97.

1-**مرحلة القرار المستقل:** بين الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1993 والتي شهدت ارتفاعا في قطاع المحروقات بالخصوص البترول خلال السنوات 1973-1979-1981.

2-**مرحلة القرار غير المستقل:** ابتداء من سنة 1993 بسبب الوضعية التي عرفتها الجزائر في ظل هذه الظروف والتي تمثلت في ثقل المديونية الخارجية ما جعلها تعيد الجدولة بتبني الإصلاحات التي فرضها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وبقيت الإصلاحات في الجزائر تشهد تطورا ملحوظا ومرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات باعتباره المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه الجزائر بنسبة 98%، إذ أن مختلف الإصلاحات التي تبنتها كانت تهدف إلى محاولة: استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي قصد الحد من التضخم.

- تحسين ميزان المدفوعات.
- رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.
- تحقيق النمو الاقتصادي.[1]
- تشجيع القطاع الخاص.
- فتح التفاوض بين الشركاء الاجتماعيين أرباب العمل والنقابيين.[2]

❖ **قانونا الاستثمار والخوصصة:**

في إطار سلسلة الإصلاحات التي عمدت الحكومة إلى تطبيقها قامت بتعديل قانون الاستثمار والخصخصة في أوت 2001، بأمر 01-03 و 01-04.

[1] كربالي بغداد، المرجع السابق، ص07-08.

[2] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص97.

✓ **قانون الاستثمار:** يهدف إلى توفير المناخ الملائم للاقتصاد مع وجود آليات أكثر فعالية لتطوير هذا القطاع والسماح برفع التنافسية للمؤسسات الوطنية وعدم التمييز بين القطاع العام والخاص من خلال التعاون والشراكة بينهما بغية ترقية الاستثمار على المستويين الداخلي والخارجي لدعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية بالجزائر.

✓ **قانون الخوصصة:** تحت القانون رقم 01-04 والرامي إلى تنظيم سير المؤسسات العمومية وخصخصتها لتشجيع القطاع الخاص والاعتراف بمساهمته كقطاع مهم في الاقتصاد الجزائري، وتعود أسباب نجاعة هذا القانون المتعلق بالخصخصة إلى مدة صيرورة هذه الأخيرة والتي انطلقت منذ سنة 1995 كإجراء اقتصادي يخرج الدولة من سيطرتها على المؤسسات العمومية وفتح المجال للخواص والاستثمار في مختلف المجالات لرفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الفرص التي ستعود نتيجة هذا الإجراء من بينهما فتح مناصب شغل والتقليل من نسبة البطالة التي عرفت ارتفاعا في السنوات الماضية بسبب الأوضاع التي عرفتها الجزائر .[1]

وقد انعكست هذه الإصلاحات السياسية على الاقتصاد الجزائري إيجابا في مجالات مختلفة منها الدين الخارجي الذي انخفض من 26,06 مليار دولار سنة 1989 إلى 5,4 مليار دولار سنة 2009، ومن ثم وصل الانخفاض إلى 2,47 مليار دولار سنة 2012 [2]وهذا بفضل الاستثمار في العنصر البشري الذي لايمكن تجاهل دوره الذي لعبه في النهوض بالواقع السياسي والاقتصادي للبلاد.

[1] كربالي بغداد، المرجع السابق، ص16.

[2] يسرى مهدي حسن السامرائي، إسماعيل حمادي مجيل العيساوي، **الموارد المالية الحكومية ودورها في التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**. مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، المجلد 07، 2015، ص115.

بالإضافة لهذه الإصلاحات المبدئية التي اعتمدتها الجزائر هناك الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي اتخذتها الحكومة بمساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي سيتم التطرق إليهم لاحقا.

المبحث الثالث: البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر في ظل الأوضاع السياسية 1999-2019.

بعد محاولات الحكومة الجزائرية المتكررة للنهوض بالاقتصاد، بقي هذا الأخير مرهونا بالإيرادات النفطية في ظل العقبات التي واجهت تنفيذ الإصلاحات التي تم البدء فيها بعد انتهاج التعددية السياسية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق،إذ حاولت الحد من عجز وضعف الميزانية من خلال محاولة فرض سيطرتها على السياسة المالية، كما قامت بتحرير أسعار الفائدة وإصلاح النظام المصرفي وأصبح سعر الصرف في صورة جديد بحيث يخضع لقوى السوق وحتى شركات القطاع العام هي الأخرى أصبحت تحت سيطرة قوى السوق، وفي ظل عدم قدرة الدولة التوفيق بين سد حاجيات الاقتصاد الوطني من جهة و تسديد مستحقاتها من الديون وخدمات الدين من جهة أخرى هذا ما قادها لأن تدخل في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي قصد الحصول على الدعم الدولي للسياسات التي اتخذتها من أجل القيام بجملة الإصلاحات، وقد حصلت على موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وترجم ذلك التوافق من خلال الاتفاقيات التي تم إبرامها بين الطرفين مرات عديدة. [1]

[1] بطاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الشلف : ص 2-3.

المطلب الأول: نظرة سياسية عن البرامج التنموية في الجزائر قبل سنة 1999.

قامت الجزائر باتباع مجموعة من البرامج والسياسات التنموية من أجل النهوض بالاقتصاد من خلال احتكاكها ببعض المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي دعمتها مقابل شروط مفروضة تقيدت بها الجزائر وتمثلت تلك البرامج في اتفاقيات تم عقدها وهي:

1-اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

باشرت الحكومة الجزائرية بعقد عدة اتفاقيات من خلال المفاوضات التي قامت بها مع صندوق النقد الدولي الذي قدم مساعدات للدولة قصد المباشرة في تلك الإصلاحات مقابل شروط ألزمتها بها سياسية واقتصادية تجسدت في مجموعة الإصلاحات التي تعرف ببرنامج التعديل الهيكلي الهادفة إلى ضمان قدرة الدولة المستدينة (الجزائر) على سداد خدمة الدين وتنقسم تلك السياسات إلى نوعيين:

- **سياسات التثبيت الاقتصادي:** إذ يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم برامج اقتصادية لبعض الدول لمساعدتها في الحفاظ على استقرارها وأمنها الاقتصادي بغية تحقيق التوازن الاقتصادي.
- **سياسات التكييف الهيكلي للاقتصاد:** والتي تتضمن اتخاذ الإجراءات والتدابير المواكبة للأوضاع الاقتصادية التي تفرضها سواء البيئة الداخلية أو الخارجية بهدف تخصيص أفضل للموارد بغية رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، كما تضمن هذه السياسية عدم تدخل الدولة في الاقتصاد باتباع سياسة الخصخصة. [1]

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**. ط02، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص272-273.

وقد تم تطبيق تلك البرامج جراء الأزمة النفطية التي تعرض لها الاقتصاد سنة 1986، التي من خلالها ظهرت الصعوبات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد الجزائري، وتدعم هذا الأخير باتفاقيات تمثلت فيما يلي:

- ✓ اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989 والمسمى stand-by 1.
- ✓ اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991 stand-by 2.
- ✓ اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1994.
- ✓ اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995- 1998. [1]

وكان الهدف من هذه الاتفاقيات هو ضمان قدرة الدولة الجزائرية على تسديد ديونها لصندوق النقد الدولي.

2-البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة الجزائر لدعم اقتصادها في ظل الأوضاع السياسية ابتداء من سنة 1999

أولا: الأوضاع السياسية والأمنية المحيطة بالبرامج التنموية بالجزائر منذ 1999.

لقد شهدت سنوات التسعينيات حالة من اللأمن واللإستقرار نتيجة المواجهات المسلحة بين الجيش الجزائري وبعض الجماعات المسلحة التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فقدت شرعيتها، وهذا ما أثرا سلبا على مسار عملية التنمية بسبب تركيز السلطة اهتمامها على الأوضاع الأمنية والسياسية وأغفلت الأوضاع الاقتصادية والتنموية، فانتشار الإرهاب في هذه الفترة بالذات جعل الجزائر تعاني من العزلة عن العالم الخارجي مع اشتداد الصراع وتوسع دائرة العنف والقتل التي انتشرت بكثرة فأدت إلى زعزعة أمن البلاد و جعلت

[1] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2014-2015. ص218-219.

المواطنين يهربون من الأرياف إلى المدن خوفا على أنفسهم، وبالتالي لم تعد الدولة قادرة على الاستجابة للمطالب المجتمعية التي أصبحت كبيرة بسبب النزوح الريفي.[1]

بوصول رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة سدت الحكم حاول استرجاع الأمن والأمان لمواصلة لمسيرة التي بدأ بها الرئيس زروال ، من خلال مشروع المصالحة الوطنية وإعلانه العفو عن العديد من السجناء باسم قانون الوئام المدني الصادر سنة 1999،[2] هذا كله جاء من أجل تهدئة الأوضاع السياسية والأمنية بغية تحقيق التنمية الشاملة النهوض بالاقتصاد والتنمية التي عرفت عدة اضطرابات عرقلت مسارها، وبالتالي فإن السياسات الأمنية التي تم اتخاذها من قبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ساهمت في تهدئة الوضع وماساهم في ذلك أيضا هو ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية الذي بعث الأمل من جديد لتنشيط عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، وهذا ما دفع الحكومة لتنفيذ المخططات التنموية الثلاثة المتخذة ابتداء من سنة 1999إلى 2014[3]

من خلال الاتفاقيات التي تم عقدها بين صندوق النقد الدولي والجزائر تمكنت هذه الأخيرة من بلوغ الأهداف التي تم تسطيرها، وابتداء من 1999 شهدت الجزائر قفزة نوعية في سياساتها من خلال الارتفاع المسجل الذي عرفته أسعار البترول في مختلف الأسواق العالمية الذي انعكس على رصيد الموازنة العامة كما أدى إلى ارتفاع ميزان المدفوعات الذي بلغ سنة 1998 و1999 حوالي 1.74 و2.38 مليار دولار ليصل إلى 7.57 مليار دولار سنة 2000.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنة الجزائر- حصيلة وأفاق 1999-2019**. الجزائر: ألفا ديزاين للنشر، 2004، ص ص8-9.

[2] سعد توفيق عزيز البزاز، **الانتخابات الجزائرية بين عامي 1990-1999**. مجلة آداب الرافدين، العراق: العدد 63، 2012، ص192.

[3] محي الدين عميمور، **الجزائر الحلم والكابوس**. بيروت: دار الفرابي للنشر والتوزيع، 2005، ص314.

كما تمكنت من تحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية التي عرفت تدنيا كبيرا في مستوياتها بسبب انهيار أسعار البترول الذي شكل عائقا أمام مسيرة التنمية.

رغبة منها في مواصلة وتكملة جملة الإصلاحات التي كانت قد بدأت بها، حاولت الحكومة الجزائرية السير قدما قصد إنعاش النمو الاقتصاد من خلال مباشرتها في تطبيق سلسلة من البرامج التنموية الضخمة والتي تم تخصيص ميزانيات كبيرة لها، لتشرع الجزائر ابتداء من سنة 2001 في مباشرة سلسلة من البرامج التي تتمثل في:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

3-برنامج توطيد النمو أو البرنامج الخماسي 2010-2014.

ثانيا: علاقة البرامج التنموية بفترة عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

الملاحظ في الأمر أن البرامج التنموية المسطرة بالجزائر ارتبطت بعهدة رئيس الجمهورية ابتداء من 1999، باعتبارها تعبر عن برنامج الرئيس استنادا لطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي خص رئيس الجمهورية بمكانة مهمة مقارنة مع باقي الهيئات في هرم السلطة، على اعتبار أن الحكومة هي منفذة لبرنامج رئيس الجمهورية الذي تم انتخابه من قبل الشعب لمدة خمس سنوات.[1]

باعتبار أن الديمقراطية هي حكم الشعب فإن هذا يجسد دور المواطنين ومساهمتهم في عملية صنع السياسة العامة في الدولة من خلال إشراكهم في الحياة السياسية، كما عملت هذه السياسات والبرامج التنموية خلال مرحلتي البناء والتشييد والتحول الديمقراطي التعددي على تهيئة كل العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمنية والبيئية لحماية

[1] محمد علي ندور، **آليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر: الإطار المؤسساتي**. المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 49-50، 2016، ص96.

حقوق الإنسان وضمان توفير حاجياته وفقا لمتطلباته في ظل دولة القانون التي تفتح المجال للمواطن باعتباره فاعلا مستقلا في قضيا الشأن العام بواسطة النظام الانتخابي الذي يساهم في تمتين البنية الديمقراطية للنظام وتعزيز المساعي الديمقراطية في المجتمع،[1] فقد عرفت فترة حكم رئيس الجمهورية قفزة نوعية تختلف عن السنوات السابقة وما ميزها هو البرامج التنموية المعبرة عن القناعة السياسية للسلطة الحاكمة.

المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

تعتبر هذه البرامج مخرجات النظام السياسي الجزائري الذي شهد محطات سياسية بارزة جسدتها مطالب مجتمعية من قبل البيئة الداخلية التي مثلها الشعب عقب أحداث أكتوبر 1988 وأخرى من البيئة الخارجية، ويعتبر هذا البرنامج أول ما تم وضعه بعد انتخاب رئيس الجمهورية بغرض إنعاش الاقتصاد الجزائري.

أولا: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تعتبر وسيلة من وسائل الميزانية التي تعتمد عليها الدولة أثناء شروعها في برامج الإصلاح و تطوير الاقتصاد، إذ تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي والخاص والاستهلاك والاستثمار لتحفيز الإنتاج[2] من خلال الاعتماد على وسائل مختلفة تساهم بفضلها في دعم الأنشطة الاقتصادية التي تتضمن عادة عدة برامج حكومية يتم تنفيذها بالاعتماد على هذه البرامج، كما من شأن هذا البرنامج الحد من البطالة من خلال دعم المؤسسات للاستثمار وتحقيق النمو من خلال ارتفاع معدل الإنفاق العام الذي يساهم في دعم الاقتصاد وتنشيطه الأمر الذي من شأنه أن يجعل الطلب يزيد وبالتالي فتح مناصب شغل للبطالين.

[1] سليمان اعراج، **التحول الديمقراطي وإصلاح قانون الانتخابات**. مجلة الفكر البرلماني، العدد الواحد والثلاثون، مارس 2013، ص23-24.

[2] سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**. مجلة اقتصاديات، JFBE مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، ص209.

ثانيا: التعريف بالبرنامج:

هو برنامج جاء لدعم الاقتصاد الوطني وفق فترات زمنية تبدأ من سنة 2001 وتمتد إلى سنة 2004 فهو متوسط الأجل، إذ خصصت له الحكومة ميزانية معتبرة قصد تسهيل تنفيذ مشاريعه وتطبيقها في الآجال المحددة فيما يخص مجال الخدمات العمومية ومختلف الأنشطة الفلاحية الإنتاجية التي من شأنها أن تدعم النمو الاقتصادي،[1] من خلال إعلان رئيس الجمهورية عن بدء فعاليات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في 2001، تم البدء في العمل بما تضمنه البرنامج من الخطط والمشاريع التي تم تخصيص مبالغ مالية لها بقيمة 525 مليار دج أي حوالي 7 ملايير دولار، وبعد توسيع مجال المشاريع تمت إضافة أخرى تطلب الأمر مراجعة الميزانية المخصصة له ليتم تضخيم المبلغ ليستوفي حجم المشاريع إذ وصلت قيمته 1216 مليار د.ج أي قرابة 16 مليار دولار كمبلغ إجمالي يرتكز عليه هذا البرنامج الضخم الذي جاء لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي تضمنتها الوثيقة الرسمية الصادرة عن رئاسة الحكومة.

ثالثا: الأسباب والخلفيات التي أدت لوضع البرنامج.

ترجع أساب اعتماد رئيس الجمهورية هذا المخطط إلى تداخل مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تمثلت في:

- الوضع الاقتصاد الوطني المنهار بعد غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية وكذا تراجع نشاط القطاع الخاص وضعف إنتاجيته.

[1] طالم علي و فيلالي بومدين، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية** . مجلة الاقتصاد و التنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد السادس، جوان 2016، ص 103.

- الأوضاع الاجتماعية التي سادت فترة التسعينيات والتي انعكست على المواطنين بسبب ارتفاع الأسعار وتفشي ظاهرة الفقر والبطالة في أوساط المجتمع بعد تطبيق السياسات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي.
- رغبة الحكومة في إعادة إحياء المناطق المتضررة جراء الإرهاب من خلال محاولة توفير البنى التحتية المناسبة للحد من ظاهرة النزوح الريفي.[1]

ثالثا: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

في إطار دعم الإنعاش الاقتصادي قامت الحكومة بصياغة عدة أهداف يمكن إجمالها في:

1-العمل على تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للمواطنين مع ضرورة الاهتمام بسكان المناطق النائية والمعزولة.

2-السعي للخروج من حالة الانكماش التي أصابت الاقتصاد الجزائري من خلال تفعيل حركة السوق الوطنية وتنشيط الطلب، باعتبار هذا المخطط شكل ردا على ضعف السوق كونها تعتبر أساس النمو و المسئول عنه[2].

3-يسعى البرنامج إلى الحد من البطالة من خلال توفير مناصب شغل للشباب من خلال الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية التي تم إدراجها ضمنه.

4-ضمان إيصال المياه الصالحة الشرب لأبعد منطقة في الجزائر.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **تقرير عن حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، المرجع السابق، ص449.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة العشرون، ص03.

5-قطاع السكن هو الآخر كان له الحظ الأوفر باعتباره من ضمن أهم الانشغالات التي يكثر الطلب عليها نظرا للتزايد المستمر في عدد السكان لذلك وجب على الدولة أن تراعي ذلك.[1]

6-العمل على دعم النشاطات التي تنتج الثروة وتوفر مناصب العمل، وبهذا فهي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال تقديم تحفيزات للمؤسسات الإنتاجية قصد مضاعفة إنتاجها.[2]

7-العمل قدر الإمكان من أجل محاربة الفقر وتوفير محيط اجتماعي ملائم لطبقات المجتمع.[3]

جدول رقم(06): يتضمن مجالات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

الوحدة: مليار دج

طبيعة الأعمال	حصة كل برنامج					مجموع الحصص
السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2001-2004**	**البرامج(%)**
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	73,9	37,6	2,0	206,5	40,1

[1] طالم علي و فيلالي بومدين، مرجع سابق، ص 103.

[2] محمد ناصر مشري، شريف بقة، تقييم **حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر- دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2010**. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، 2017، ص35.

[3] صالحي نجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014، نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**. أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص3.

الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	133,2	20,5	525,0	100

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001، ص48.

من خلال الجدول يظهر أن:

الحكومة قد خصصت حصصا ومبالغ مالية لقطاعات مختلفة تم توزيعها على حسب أهميتها ودرجة أولويتها، إذ من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي يظهر أن المبلغ الكبير تم تخصيصه لقطاع الأشغال الكبرى بمبلغ قدره 210,5 مليار دولار بنسبة 40,1% من إجمالي المبلغ ككل على أربع سنوات متتالية يتضمن القطاعات التالية: التجهيزات الهيكلية، إعادة إحياء المناطق الريفية، قطاع السكن والبناء، وهذا الاهتمام بهذا الجانب دليل على إرادة الحكومة في تعويض العجز الحاصل في هذا القطاع.

ليتصدر قطاع التنمية المحلية الترتيب الثاني ضمن اهتمامات الحكومة من خلال هذا البرنامج، بحيث تم تخصيص مبلغ قيمته 204,2 أي بنسبة 38% من إجمالي مبلغ البرنامج يهدف إلى تحقيق التوازن الجهوي بين المدن والريف من خلال تحسين الظروف المعيشية التي من شأنها التقليل من حدة الفقر وتحقيق التنمية في مختلف المجالات.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي والصيد البحري فقد خصص له قيمة 55,9 مليار أي قيمة 12,4%،باعتبار الجزائر تتربع على سواحل طولها 1200 كم يجعلها تزخر بالثروات المائية، بهذا البرنامج سيتم إنعاش القطاع. أما الجانب الفلاحي فالهدف منه هو توسيع الإنتاج وتطوير الصادرات.

بالنسبة لدعم الإصلاحات فقد تحصل على 46 مليار بقيمة8,6% مخصص لتمويل مختلف السياسات التي اتخذت من قبل الحكومة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي

يمكن القول من خلال النتائج التي تم تحقيقها إن هذا البرنامج ساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تحقيق ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب الفقر وتراجع مستويات البطالة.

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

يعتبر هذا البرنامج تكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي حقق نتائج إيجابية في قطاعات مختلفة الأمر الذي دفع الحكومة لمواصلة السير على خطى الإصلاحات ومنه جاء هذا البرنامج لتعزيز ورفع معدلات النمو الاقتصادي[1] في ظل الارتفاع المستمر لأسعار البترول التي بلغت 40 دولار سنة 2004.[2]

أولا: تعريف سياسة دعم النمو.

هي تلك الآلية التي بفضلها يتم مواصلة دعم الإنعاش الاقتصادي والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير وتسريع وتيرة النمو من خلال تنشيط الاستثمارات الوطنية والخارجية حتى تتمكن الدولة من تحسين مختلف الشؤون الاجتماعية للمواطنين والعمل على التقليل من الفقر والبطالة.

لقد تم وضع هذا البرنامج في ظل ظروف اقتصادية عاشتها البلاد إثر ارتفاع أسعار المحروقات الأمر الذي ساعد على نجاحه وتحقيقه لجملة الأهداف التي تم تسطيرها له هذا فيما يخص الجانب الاقتصادي، أما على المستوى السياسي فيعتبر فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعهدة ثانية بمثابة حافز ومشجع على مواصلة الحكومة في تطبيق البرامج التنموية التي تعبر عن برامج الرئيس المنتخب، أما من حيث القيمة المالية فيعتبر هذا البرنامج غير

[1] حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014.** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014، ص159.

[2] طالم علي و فيلالي بومدين، مرجع سابق، ص104.

مسبوق في الاقتصاد الجزائري من قبل بحيث تم تخصيص مبلغ بقيمة 4202,7 مليار[1] دج أي بقيمة 55 مليار دولار.[2]

كما تم إضافة برنامجين خاصين لهذا البرنامج أحدهما وجه للمناطق الجنوبية بقيمة 432مليار د.ج، والآخر تم توجيهه للهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج. [3] بالإضافة لعمليات أخرى كإعادة تقييم المشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى التي تدعمت من خلال هذا البرنامج الذي بلغت قيمته المالية قرابة 130مليار دولار. [4]

الجدول التالي يبين محتوى القطاعات التي تضمنها البرنامج:

الجدول رقم(07):يوضح مجالات وقطاعات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	08,02
تطوير الخدمات العمومية	203,9	04,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01,1
المجموع	**1202,7**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة

[1] مجلة مجلس الأمة، العدد 21، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهارات، ص29.

[2] زكرياء مسعود، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري:دراسة للفترة 2001-2016**. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، ص 219.

[3] زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص 220

[4] محمد مسعى، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147.

من خلال الجدول يظهر بأن الحكومة قد خصصت المبلغ الكبير من قيمة هذا البرنامج من أجل تحسين ظروف معيشة السكان إذ وصلت القيمة المالية لقطاع الخدمات الاجتماعية حوالي 1908,5مليار د.ج أي ما يعادل 45% من المبلغ الإجمالي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الدولة تدرك جيدا أن الاهتمام بالجانب البشري من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على مختلف المجالات الأخرى لتليها، في المرتبة الثانية قطاع المنشآت القاعدية بمبلغ 1703,1مليار د.ج أي 40,5% باعتبار أنها مهمة لتطوير النمو الاقتصادي، أما دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له مبلغ قيمته 337,2 مليار د.ج أي بنسبة 08% قسم على ثلاثة قطاعات أساسية تمثلت في قطاع الفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري، أما الباقي فيقسم على تطوير قطاع الخدمات العمومية التي شملت مختلف الإدارات كعصرنة قطاع العدالة وقطاع المالية وتقريب الإدارة من المواطن أما فيما يخص تطوير قطاع تكنولوجيا الاتصال فقد حددت ميزانيته ب50 مليار د.ج بنسبة 1,2% ليصل المجموع في الأخير إلى 100%.

ثانيا: أهداف البرنامج:

قبل الشروع في البرنامج التكميلي سطرت الحكومة عدة أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- ضرورة التركيز على قطاع الاستثمار من خلال إعادة النظر في النصوص التنظيمية التي تحكمه قصد تسهيله وتطويره على المستويين الوطني والخارجي.

2-تفعيل سياسة الشراك بين القطاعات وفتح المجال للخوصصة بغية فتح مناصب شغل في ظل تنافسية القطاعات.

3-القضاء على الغش والسيطرة على تنافسية المؤسسات من خلال تدخل الدولة لتنظيم السوق

4-ضرورة تحديث وتوسيع الخدمات العامة:ما يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد والعمل على توفير مختلف متطلباتهم.

5-تطوير البنى التحية وتطوير الموارد البشرية.

6-الهدف الجوهري هو رفع معدلات النمو الاقتصادي.[1]

ما يلاحظ في هذه الفترة هو أن القطاع العام استطاع أن يحقق نتائج إيجابية، في حين بقي القطاع الخاص على حاله.[2]

المطلب الرابع: البرنامج الخماسي 2010-2014.

يعتبر من بين أهم البرامج التنموية المنتهجة بالجزائر مقارنة بباقي البرامج التي اعتمدت منذ فترة حكم السيد عبد العزيز بوتفليقة، ويرجع سبب الأهمية تلك إلى الميزانية الضخمة المخصصة له والتي بلغت حوالي 286 مليار دولار، إذ اعتبر مكملا للبرامج التنموية الأخرى التي سبقته والهادفة في مجملها إلى إعادة بعث النشاط في المؤسسات الإنتاجية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الظروف الصعبة التي واجهت الجزائر على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أولا: ظروف نشأت البرنامج

في إطار برامج رئيس الجمهورية الهادفة إلى إعادة التوازن للاقتصاد الجزائري جاء هذا البرنامج كإستراتيجية تهدف إلى محاولة تحقيق التوافق بين التجهيزات العمومية مع قدرة الدولة في الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، ويرجع السبب لتبني هذا البرنامج بالدرجة الأولى للأوضاع السياسية التي عرفتها الجزائر من استقرار سياسي خصوصا بعد إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثالثة يوم 09 أفريل 2009 ما ساهم في مواصلة تنفيذ السياسات والبرامج التنموية التي جاء بها الرئيس من خلال الرضا

[1] مراس محمد، **دراسة أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نموذج التنبؤ و الاستشراف VAR**. مجلة البشائر الاقتصادية، سعيدة، العدد الثاني، ديسمبر 2015،ص 34.

[2] طالمعلي وفيلالي بومدين، مرجع سابق، ص104.

الذي حظي به من قبل الشعب، خصوصا بعدما أقر قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية والتي بفضلها انتشر الأمن والاستقرار في مختلف ربوع الوطن، إذ اعتمد الرئيس أسلوب المرحلية والتدرجية في معالجة الأزمة الجزائرية بدءا من قانون الوئام المدني ومرورا بالعفو الرئاسي الخاص، ليصل إلى ميثاق السلم والمصالحة الوطنية فهي مطالب سياسية لكنها لعبت دور في الحفاظ على الأمن الاقتصادي،[1] من خلال توفير كافة العوامل والشروط لتحقيق الأهداف المتوخاة للسياسات والإصلاحات الشاملة.[2]

فقد جاء على لسان الوزير الأول آنذاك أحمد أويحي أن الحكومة ستواصل تنفيذ برنامج الرئيس من خلال المخططات والبرامج التنموية المسطرة وذلك من خلال بيان السياسة العامة الذي تم عرضه أمام البرلمان سنة 2010المتضمن: **" يتميز بيان السياسة العامة للحكومة المعروض عليكم هذه السنة بكونه يخص مرحلة تمثل همزة وصل بين استكمال برنامج خماسي، حتى لا نقول عشرية كاملة من البناء والتشييد من جهة والشروع من جهة أخرى في برنامج أخر للاستثمارات العمومية يمتد من 2010إلى 2014..."**.[3] فمن هذا الخطاب تظهر نية الحكومة في الاستمرار في السلطة قصد مواصلة البرامج على نفس المسيرة التي سبقت أثناء تنفيذ البرنامجين السابقين إلا أن هذا البرنامج ما يميزه هو القدرة المالية الضخمة التي خصصت له لاستكمال ما تبقى رغم الأزمة العالمية التي مست العالم سنة 2008، إلا أن ذلك لم يؤثر على الجزائر لأنها أصبحت تتوفر على احتياطات صرف كبيرة كما أنها سددت ديونها الخارجية.

---

[1] بوصيلة محمد عبد الغفور، **آليات استعادة الأمن والتخفيف من حدة العنف السياسي أثناء حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة**.المجلة الجزائرية للدراسات السياسية – المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص88.

[2] أحمد بلعالية، **المصالحة الوطنية وأبعادها الإستراتيجية**. مجلة الفكر البرلماني، العدد الثامن عشر، ديسمبر 2007، ص70.

[3] **مجلة مجلس الأمة**، العدد 44، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ديسمبر 2010،ص 14.

بالتالي لم تعد ترتبط ارتباط وثيقا مثلما كانت قبل سنة 1999 ما جعل الأوضاع الداخلية مستقرة رغم الأزمة العالمية.[1]

ثانيا: مضمون البرنامج

تمت المصادقة عليه في 24 ماي 2010 وقدرت قيمته المالية بحوالي 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وزع على قطاعات مختلفة في الدولة وقد تم تقسيم ذلك إلى قسمين:

1- يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب156 مليار دولار.

2-يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها كالسكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ قدره 130دولار.[2]

الجدول رقم (08): يوضح القطاعات التي تضمنها المخطط الخماسي 2010-2014.

المحاور المكونة للبرنامج الخماسي	المبالغ المخصصة لكل محور ضمن المخطط الخماسي	النسبة المئوية لكل محور من قيمة المخطط الخماسي(%)
تحسين التنمية البشرية	9264 مليار دج	% 43,66
تطوير الهياكل القاعدية والخدمة العمومية	8200 مليار دج	%38,65
دعم تنمية الاقتصاد الوطني	3500 مليار دج	%16,49
برنامج تطوير اقتصاد المعرفة	250 مليار دج	% 1,17

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010.

[1] زكي قانة، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري**. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، جوان 2011، ص169.

[2] سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، 2017، ص212.

يتضح من الجدول:

إن الدولة قد ركزت كل اهتمامها على الجانب البشري و تنميته من خلال توفير كل المتطلبات في مختلف المجالات، ولعل المبلغ الذي تم تخصيصه لقطاع التنمية البشرية ضمن هذا البرنامج والذي بلغت قيمته 10122 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 49,5% من المبلغ الإجمالي، في حين تمكن قطاع الخدمات العمومية من الاعتماد في مشاريعه على مبلغ 1666 مليار دينار أي 8,6% بنسبة قليلة مقارنة بالقطاع الذي سبقه،وذلك راجع لأولوية ومطالب كل منهما، ليتم تقسيم المبلغ المتبقى على القطاعات المتبقية بنسب متفاوتة حسب أولويات معينة ووفق ما تحتويه الأجندة السياسية للدولة ليصل المجموع في الأخير إلى 100%، بهذا يظهر التوجه الذي اتبعه رئيس الجمهورية من خلال مجموعة البرامج التنموية المنتهجة في سبيل النهوض بالقطاع الاقتصادي ومواكبة العصرنة والتطور الحاصل في العالم ككل.

ثالثا: أهداف البرنامج الخماسي

من خلال ما تضمنه هذا البرنامج والذي جاء امتدادا للبرامج السابقة تم تسطير مجموعة من الأهداف التي تمثلت في:

1- **تحسين التنمية البشرية:** إذ يعتبر هذا أهم محور في المخطط باعتبار أن قيمته قدرت ب 9264 مليار د.ج، وهذا بسبب الاهتمام الكبير التي توليه الحكومة للتنمية البشرية وكل ما يتعلق بتطويرها، ومن بين الأهداف التي سطرت في هذا المحور مايلي:

- محاولة توفير ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (إكماليات، ثانويات، مدارس ابتدائية ومطاعم مدرسة) وذلك على اعتبار أن التعليم هو القاعدة لبناء أي أمة.
- توفير مقاعد جامعية بقدرة 600,000 مكان بيداغوجي جامعي و 400,000 غرف إيواء للطلبة.

- إنشاء أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- إنشاء هياكل طبية حوالي 1500 موزعة على عيادات متعددة الخدمات وقاعات علاج ومراكز طبية.
- إنجاز 2مليون مسكن، 1,2 يتم توزيعها خلال الخطة الخماسية.
- إدخال الغاز الطبيعي إلى البيوت.
- توفير الماء الشوب لكل بيت.
- توفير مراكز للشباب رياضية وثقافية متنوعة.

2-تطوير الهياكل القاعدية والخدمة العمومية:

والذي خصص له 38% من المبلغ الإجمالي المخصص للبرنامج الخماسي 2010-2014 والغرض منه تطوير الهياكل القاعدية وتحسين الخدمة العمومية في مختلف مؤسسات الدولة، إذ تم التركيز على قطاعي الأشغال العمومية والنقل أكثر من باقي القطاعات الأخرى بمبلغ قدره 3100 مليار د.ج تم تقسيمها على مشاريع لتهيئة الطرق والسكك الحديدية وحوالي أكثر من 2800 مليار دج لإنجاز مختلف المشاريع المتعلقة بالنقل بأنواعه وكذا إنجاز الترامواي في14 ولاية بالإضافة لميزانية مخصصة لتحسين الخدمات بالمطارات،[1] كما جسدت العديد من مشاريع التهيئة العمرانية مع تحسين الخدمات العمومية في الإدارات والمؤسسات والقطاعات الوزارية بمبلغ قيمته 1800 مليار د.ج ...الخ.

[1] Revue Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne Entreprise, **industrie Algérie**, N ° 01, janvier 2011,p11.

3-دعم التنمية الاقتصادية

والتي تم تخصيص قرابة 16% من المجموع المخصص لتنمية الاقتصاد، إذ تم تقسيمها على قطاعي الصناعة ب 2000 مليار د.ج، وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية بحوالي 1000 مليار د.ج، أما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتم تدعيمها بمبلغ 150 مليار دج، كما ركز المخطط على ترقية قطاع التشغيل باعتباره يحظى بأولوية كبيرة نظرا للطلب الكبير عليه ما جعل الحكومة تخصص مبلغا قيمته 350 مليار د.ج.

4-برنامج تطوير قطاع المعرفة

حظي بمبلغ قدره 250 مليار د.ج من خلال المخطط الخماسي 2010-2014، باعتبار أن البحث العلمي قطاع مهم في معظم الدول وهو يحظى بميزانيات كبيرة في سبيل تجهيز الجامعات ومراكز الأبحاث والمخابر العلمية التي تستفيد من مخرجاتها الحكومة، بذلك تم توفير أرقى التجهيزات التي تتماشي مع التطور التكنلوجيي الحاصل في العالم ككل والمساهمة في تطوير اقتصاد المعرفة بقيمة 40%.

إضافة لبرامج أخرى هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافية والاتصال.[1]

وكل ذلك بغية تحديث الاقتصاد الجزائري وخلق توازن فيما يتعلق بالتجهيزات العمومية ومن خلال الاستجابة للاحتياجات الأساسية للمواطنين بما يتوافق وديناميكية التنمية الوطنية التي تم الشروع في تطبيقها ابتداء من سنة 2000 بعد تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة، وبهذا يشكل البرنامج القاعدة المتينة والرؤية الواضحة المعالم للسياسات التنموية التي تبناها الرئيس بعد ظروف صعبة سياسيا، واقتصاديا وحتى على المستوى الخارجي،[2] والذي باشر

[1] سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، المرجع السابق، ص212.

[2] زكرياء مسعودي، المرجع السابق، ص221.

في الإصلاحات الاقتصادية منذ تولي الحكم سنة 1999، فارتباط العهدات ببعضها البعض ابتداء من سنه 1999 إلى 2014 ساهم في استكمال المشاريع على نفس الوتيرة في ظل الظروف السياسية التي شهدت استقرارا أمنيا، إذ ترجع مبادرات الإصلاح التي اتخذها رئيس الجمهورية لدواعي وأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية تمثلت في:

- الضرورة الملحة للاستجابة لتطلعات وطموحات الشعب رغبة في التغيير والتجديد والتطوير في مجالات الممارسة الديمقراطية في ظل التعددية السياسية.
- رغبة صانع القرار والإرادة السياسية التي جعلت السلطة السياسية الدستورية العليا في البلاد تتجه نحو ضرورة تفعيل وتجسد برامج تنموية تعود بالفائدة على البلاد داخليا وخارجيا.
- انعكس تطبيق مبدأ التعددية السياسية على مختلف الممارسات السياسية من خلال المبادئ الديمقراطية التي حاولت الدولة الأخذ بها من احترام لحقوق الإنسان واحترام الحريات العامة وحمايتها في ظل أجواء الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والسلم والاستقرار السياسي والأمني.
- تكييف المنظومة القانونية والسياسية مع الأوضاع كقانون الأحزاب وقانون الجمعيات وحق الحرية في الانتخابات وحق حرية التعبير في إعلام حر ومفتوح يجسد رؤية صانع القرار.[1]

- **ويمكن الربط بين عهدات رئيس الجمهورية والبرامج التنموية من خلال الجدول التالي**

[1] رسالة مجلس الأمة، **دور الإصلاحات السياسية في ترقية حقوق الإنسان في الجزائر**. مجلة الفكر البرلماني، العدد الواحد والثلاثون، مارس 2013، ص10-13.

الجدول رقم (09): يوضح علاقة العهدة الرئاسية بالمخططات التنموية 2001-2014.

العهدة الرئاسية	البرامج التنموية المنتهجة بالجزائر
2004-1999	مخطط الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى 2004
2009-2004	المخطط التكميلي لدعم النمو من سنة 2005 إلى 2009
2014-2009	المخطط الخماسي من سنة 2010 إلى 2014

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة

يظهر من خلال الجدول:أن الشروع في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تزامن مع فترة حكم رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي شرع في تجسيدها بعد نجاح حملته الانتخابية وفوزه على باقي المرشحين، إذ أن في عهدته الأولى تم تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي كانت بدايته سنة 2001 والذي دام ثلاث سنوات وذلك راجع للأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر في التسعينيات، أما البرنامج الثاني المتعلق بالمخطط التكميلي لدعم النمو فقد تم الشروع فيه منذ 2004 إلى 2009 وتزامن مع العهدة الثانية لرئيس الجمهورية، أما المخطط الخماسي فقد شرع فيه من سنة 2010إلى 2014 وهو الأخر تزامن مع العهدة الثالثة لرئيس الجمهورية.

- **إسقاط النسق النظمي لدافيد ايستون على العملية السياسية بالجزائر**

سنحاول من خلال ما تم ذكره التطرق لمسار العملية السياسية داخل النظام السياسي الجزائري انطلاقا من النسق النظمي لدافيد ايستون كما يوضحه الشكل:

مكونات النسق النظمي بالجزائر تتكون من:

1-المدخلات: تمثلت مدخلات العملية السياسية بالجزائر في نوعين:

- **مدخلات من البيئة الداخلية:** والتي تمثلت في المطالب المجتمعية لأفراد المجتمع مع نهاية سنوات الثمانينيات بسبب انهيار أسعار البترول وتأثير ذلك على انخفاض المستويات المعيشية في الجزائر.

-أحداث أكتوبر 1988 التي جسدت تلك المطالب في مظاهرات عارمة.

- **مدخلات من البيئة الخارجية:** تمثلت في المساعدات المالية والقروض التي منحتها المؤسسات الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي أرفقتها بجملة من الشروط الإلزامية للدولة على المستوى السياسي من خلال التخلي عن نظام الحزب الواحد وفتح المجال للتعددية السياسية أما على المستوى الاقتصادي فمن خلال انتهاج نظام اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص بعيدا عن تدخل الدولة مع تشجيع الاستثمار.

2- العملية السياسية (العلبة السوداء): والمتمثلة في النظام السياسي الجزائري والنخبة الحاكمة إبان فترة الثمانينيات حيث تم دراسة تلك المطالب من البيئتين الداخلية والخارجية وحاولت الاستجابة لتلك المطالب التي شملت مجالات مختلفة، في ظل ظروف متأزمة عرفتها الجزائر منها انتشار الجماعات الإرهابية وحالة الذعر والخوف الذي أصبح يعاني منها المجتمع الجزائري، ومع فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأت الأوضاع الأمنية تعرف استقرارا بسبب القوانين التي جاء بها والإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية التي عزم على تطبيقها حتى يعيد بعث الحركية والنشاط في المؤسسات السياسية والاقتصادية بعد أن عرفت تراجعا كبيرا في الفترة السابقة لحكمه.

3- **المخرجات** : والتي تمثلت في مجمل البرامج والسياسات التي تم إقرارها من قبل رئيس الجمهورية استجابة للمطالب المجتمعية في المجالات الحياتية المختلفة قصد رفع مستويات النمو الاقتصادي وكذا تشجيع التنمية بمستوياتها في ظل أوضاع سياسية وأمنية مستقرة من خلال قوانين المصالحة الوطنية التي لعبت دورا كبيرا في تراجع الجماعات الإرهابية عن نشاطها بفضل قانون العفو الشامل الذي أصره رئيس الجمهورية في حقهم، وبفضل برامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي باشرها الرئيس من 2001 إلى 2014 تمكنت الجزائر من استعادة مكانتها على المستويين الداخلي والخارجي في ظل التعددية السياسية والحزبية التي انتهجتها الجزائر.

4- **التغذية الرجعية:** لقيت تلك البرامج والسياسات ترحيبا من الشعب الجزائري خصوصا ما يتعلق بالأمن والاستقرار، أضف إلى ذلك عرفت الأوضاع الاجتماعية تحسنا ملحوظا من خلال توفير مناصب شغل بسبب نشاط المؤسسات الإنتاجية، ما أدى إلى تناقص نسب البطالة، فتنفيذ البرامج التنموية سمح بتوفير أساسيات الحياة من السكن، العلاج، توفير مناصب عمل، تعليم، صحة، كما لا يمكن إغفال الدور الذي أصبحت تلعبه مؤسسات المجتمع المدني التي نشطت هي الأخرى في ظل هذه الأحداث وأصبحت تمثل وسيطا بين الشعب والسلطة، وبذلك سهلت عملية نقل المطالب المجتمعية وفي ظروف منظمة بعد الظهور الواسع لجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في الآونة الأخيرة، وهذه كلها مؤشرات تأثرت بمخرجات العملية السياسية بالجزائر رغم وجود بعض الثغرات فيما يخص التنفيذ، الأمر الذي انعكس على نتائج البرامج والأهداف المسطرة لها.

الشكل رقم(03): يوضح مسار العملية السياسية في الجزائر حسب نسق دافيد ايستون

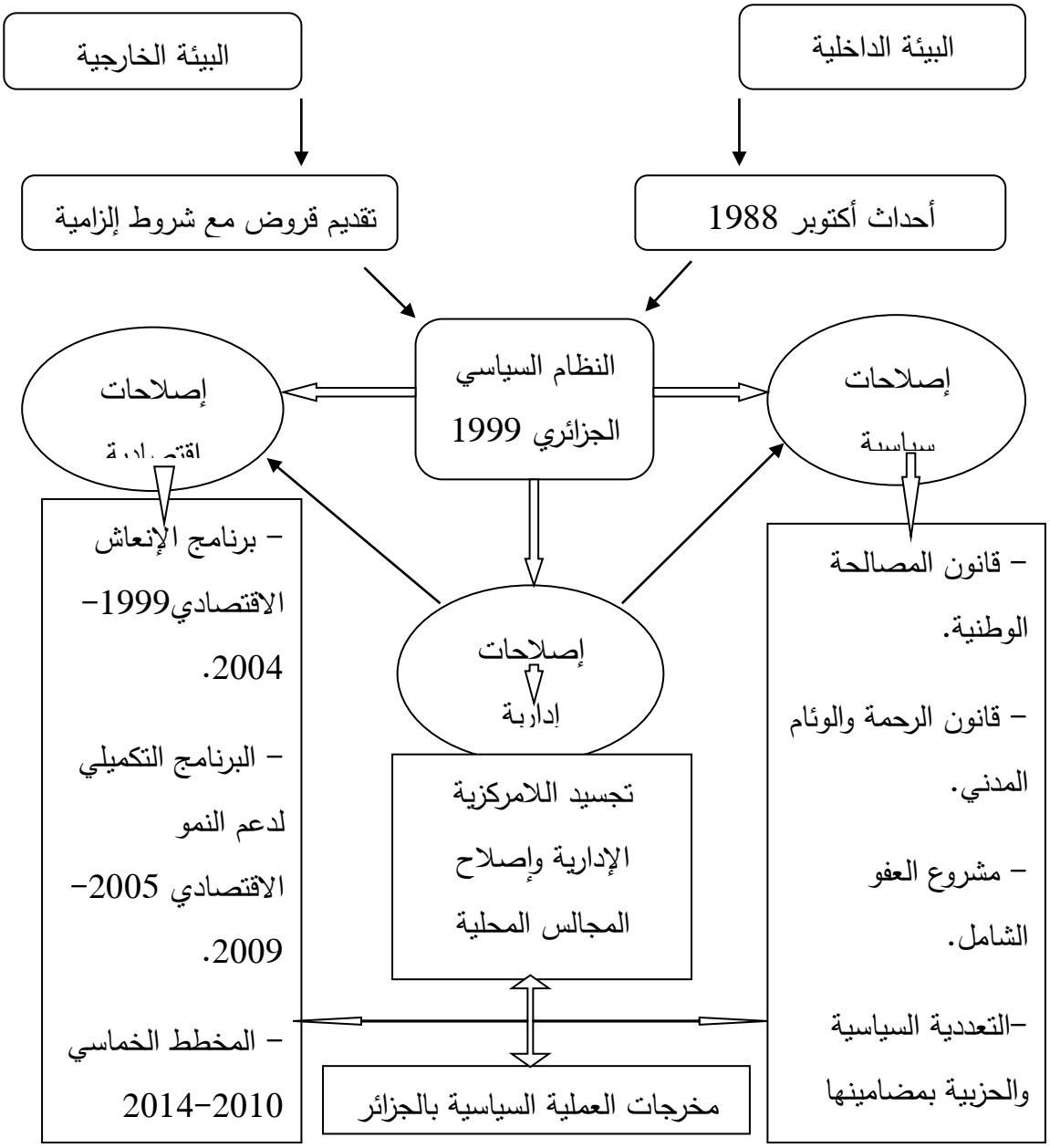

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على ما سبق التطرق إليه

خلاصة :

نستنتج مما سبق أن مسار التنمية الاقتصادية في ظل عملية التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر منذ1988 إلى 2014 قد شهد العديد من المحطات البارزة، كانت بداياتها منذ أحداث أكتوبر 1988 التي تعتبر فترة مهمة تعددت أسبابها بين ماهو داخلي وماهو خارجي لتجنى ثمارها فيما مضى من خلال الانعكاسات التي تولدت عنها على الصعيدين السياسي والاقتصادي أضف إلى ذلك طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصادا ريعيا بامتياز إذ تعتمد عليه الدولة بحوالي 98% ما جعل مختلف السياسيات مرتبطة بارتفاع وانخفاض أسعار المحروقات في ظل الأوضاع السياسية التي عاشتها الجزائر والتي اتسمت بحالة الأمن واللإستقرار أو ما عرف بالعشرية السوداء والتي تولد عنها تراجع في أداء النظام السياسي الجزائري وعدم قدرته على التكيف مع المطالب التي واجهت الحكومة في ظل تهاوي أسعار النفط وما ألحقته من تراجع في إنتاج المؤسسات الإنتاجية وضعف تسييرها، وقد بقيت الأوضاع كذلك لغاية وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سدت الحكم وشرع في تنفيذ حزمة من البرامج التنموية التي بفضلها ارتفعت أسعار البترول وعرفت الجزائر تحسنا في الأوضاع المعيشية وعادت الحركية للمؤسسات بفضل الدعم المقدم لها والذي ساهم في تنشيط الاقتصاد الجزائري ودفع عجلة التنمية في ظل التعددية السياسية التي فتحت المجال لمشاركة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع القرار.

إذا ما يمكن قوله أن فترة حكم السيد عبد العزيز بوتفليقة مكنت الدولة من التحرر من المديونية التي عانت منها في ظل العشرية السوداء كما ساهمت في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برامج دعم النمو التي كانت لها نتائج إيجابية على مختلف الأصعدة.

الفصل الثالث

نظرة تقييمية لواقع التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي بالجزائر في ظل المعيقات الموجودة من 1999م-2019م

الفصل الثالث: نظرة تقييمية لواقع التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي بالجزائر في ظل المعيقات الموجودة من 1999م-2019م

تمهيد:

شهدت الجزائر محطات تاريخية بارزة على المستويين الاقتصادي والسياسي، في محاولة منها لتحسين الظروف المعيشية للمواطن في مختلف نواحي الحياة وكسبيل لذلك اتخذت الحكومة مسار إنعاش التنمية في مختلف قطاعاتها باعتبارها الهدف الذي تصبو إلى تجسيده من خلال الخطط والبرامج التنموية المتخذة قصد توفير المتطلبات العامة للأفراد هذا من ناحية، ولتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي من ناحية أخرى، لكن ذلك متوقف على طبيعة الإمكانات المتوفرة من جهة ومن جهة أخرى العراقيل التي تقف حاجزا أمام تنفيذ البرامج والوصول للأهداف التي تم تسطيرها.

وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق لتقييم عملية التنمية الاقتصادية من خلال تقييم البرامج التنموية التي اتخذتها الحكومة في ظل محاولتها للتحول إلى النظام الديمقراطي الذي عرف هو الآخر عقبات في التنفيذ انطلاقا من مؤشرات مختلفة تعكس النظرة التقييمية للتنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي بالجزائر في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019 والتي تتماشى مع فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

الفصل الثالث: نظرة تقييمية لواقع التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي بالجزائر في ظل المعيقات الموجودة من 1999م-2019م

المبحث الأول: تقييم البرامج التنموية بالجزائر من 1999 إلى 2019.

تعتبر عملية التقييم آخر مرحلة من مراحل صنع السياسات العامة، وهي تعنى بتقييم السياسات والبرامج الحكومية التي تبنتها الحكومة انطلاقا من تحديد طبيعة المشكلة وبعد رصد الميزانيات المخصصة لكل سياسة، والتقييم وظيفيا لا يقتصر على آخر مرحلة بعد التنفيذ وإنما يتماشى مع كل مراحل صنع السياسة العامة بدءا بتحديد المشكلة، من ثم تكوين وصياغة مقترحات السياسة العامة وصولا إلى اختيار البدائل لتنفيذ السياسة العامة كمرحلة مهمة تأتي بعدها عملية التقييم للتأكد من مدى فعالية أو عدم فعالية السياسات والبرامج المنتهجة من قبل صانع القرار، والنظر في النتائج المتوصل إليها وهل كانت متطابقة مع الأهداف المسطرة لها مسبقا، كما يمكن التقييم من تفادي الوقوع في نفس الأخطاء مستقبلا عند تنفيذ سياسة معينة، ويعتمد التقييم على عدة مؤشرات كمية ونوعية سيتم التطرق إليها من خلال هذا الفصل.

ومن هذا المنطلق سيتم من خلال هذا المبحث تقييم مجموعة البرامج التنموية التي اتخذتها الحكومة ابتداء من سنة 2001 وصولا إلى سنة 2019، ونحاول من خلال هذا التركيز على بعض المؤشرات الاقتصادية والسياسية التي تتماشى وطبيعة الدراسة والتي تساعد على توضيح أثر تلك البرامج على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالجزائر والنظر في النتائج المترتبة عن كل برنامج طيلة مدة التنفيذ.

وتتمثل مؤشرات التقييم المعتمدة فيما يلي:

- تحديد نسبة النمو الاقتصادي ومقارنتها منذ بداية كل برنامج إلى نهايته والنظر في تأثير البرنامج على نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر.

- تحديد نسبة البطالة في كل برنامج ومدى مساهمة تلك البرامج في الحد من ارتفاعها أو انخفاضها.
- تحديد قيمة الصادرات والواردات في كل برنامج.
- تحديد نسب بعض المؤشرات الاقتصادية (التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، المديونية الخارجية).

المطلب الأول:النتائج المترتبة عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

يتم تقييم هذا البرنامج من خلال النظر في النتائج التي تم التوصل إليها بعد تنفيذ الخطط التنموية ومقارنة ذلك مع الأهداف التي رسمتها الحكومة منذ البدء في تنفيذه سنة 2001 إلى نهاية المدة الزمنية المخصصة له سنه 2004.

إذ يعتبر هذا البرنامج أول ما تم الشروع في تطبيقه عقب تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة الرئاسة بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية سنة 1999، وبعد الارتفاع المستمر لأسعار البترول في الأسواق العالمية عموما وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي للجزائر مكن الحكومة من رسم سياسات وبرامج تنموية قصد النهوض بالاقتصاد الجزائري مجددا بعد النكبات التي واجهته بسبب انهيار أسعار البترول، فكان هذا البرنامج أولى المحاولات التنموية الذي سعت الدولة من خلاله إلى بلوغ جملة من الأهداف تشمل تحسين مختلف الظروف المعيشية للأفراد عن طريق توفير الاحتياجات الأساسية من سكن، صحة، شغل، تعليم ...الخ

ونظرا لأهمية هذا البرنامج في دعم الاقتصاد الوطني تم تخصيص مبلغ قيمته 525 مليار د.ج أي ما يقارب 17 مليار دولار وقد قسمت هذه الحصة على مجالات متنوعة شملت دعم

الإصلاحات، الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري، التنمية المحلية وقطاع الأشغال الكبرى، و قطاع الموارد البشرية[1]

❖ **مؤشرات تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.**

أولا: تطور نسبة النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي في الجزائر بمثابة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني وقد شهد تطورا ملحوظا بعد الارتفاع الذي سجله قطاع المحروقات مع نهاية 1999، إذ أن الارتفاع في نسبة النمو تنعكس على مستوى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتي تؤدي إلى الزيادة في نصيب الفرد، لأن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يكون ارتفاع النمو السكاني بمثابة عائق للنمو الاقتصادي والذي يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة التالية: [2]

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

فالارتفاع في عدد السكان يتطلب توفير المتطلبات الأساسية التي تضمن لهم العيش الكريم، وذلك يستند على قدرة الدولة في الاستجابة للطلب المتزايد على الموارد، وباعتبار أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات فإن معدلات النمو الاقتصادي ترتبط بارتفاع وانهيار أسعار البترول الذي يمثل المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري بنسبة 98%.

[1] زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري – دراسة للفترة 2001-2016**. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017. ص219

[2] كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي يكر بلقايد تلمسان، تخصص اقتصاد، 2012-2013، ص17.

وقد بقيت نسبة النمو الاقتصادي متذبذبة أثناء تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى 2004 كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (10): يبين تطور نسبة النمو الاقتصادي أثناء وبعد تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

البرنامج	السنوات	نسبة النمو الاقتصادي(%)
قبل تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي	1999	3,2
	2000	2,5
بعد تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي	2001	2,1
	2002	4,1
	2003	6,8
	2004	5,2

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يظهر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي أن نسبة النمو الاقتصادي قبل تنفيذه كانت منخفضة إذ قدرت ب 3,2% سنة 1999 هذه الفترة التي تزامنت مع عهدة رئيس الجمهورية آنذاك السيد عبد العزيز بوتفليقة، وعرفت تلك المرحلة توترا في الأوضاع السياسية التي أثرت على الوضع الاقتصادي بالجزائر إذ انخفضت نسبة النمو سنة 2000إلى 2,5% قبل الشروع في تنفيذ البرنامج، وبعد البدء في تنفيذ هذا الأخير بدأت نسبة النمو ترتفع من سنة 2002إلى 2003 بنسبة أعلى النمو الذي عاد للانخفاض مجدد سنة 2004 حيث بلغ نسبة 5,2%

ويرجع التحسن في النمو الاقتصادي إلى المزايا التي جاء بها هذا البرنامج من خلال تحفيز الطلب وزيادة النفقات العمومية وإنعاش المشاريع التنموية منذ سنة 2001 إلى 2004 والتي شملت مجالات عديدة ساهمت في تنشيط الأسواق الوطنية من خلال المشاريع التنموية المبرمجة طيلة عمر البرنامج.

ثانيا: تحديد نسبة البطالة

تعتبر مشكلة البطالة من بين أهم المشكلات التي عانت منها أغلب دول العالم على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية بدءا من الدول المتقدمة والدول النامية وصولا إلى الدول العربية ومن بينها الجزائر التي شهدت أزمات متكررة في نظامها السياسي والاقتصادي ما أدى لتفاقم هذه الآفة بكثرة، فقد كثر الحديث عنها وعن الأسباب المؤدية لها واختلاف الباحثين والمفكرين في تعريفها وتوضيح مفاهيمها العامة كل حسب بيئته التي نشأ فيها وحسب طبيعة الدول.

تعريف البطالة: لقد تعددت التعريفات حولها إلا أن غالبيتها تنطوي ضمن حالة عدم توفر منصب شغل للعديد من الأشخاص.

- هي عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته على مهنة تتناسب مع استعداداته وخيراته وذلك لحالة سوق العمل.

ويمكن **تحديد وقياس حجم البطالة** انطلاقا من احتساب الفرق بين حجم مجموع قوة العمل وحجم مجموع المشتغلين، ويتم حسابها في البلدان الصناعية عادة من خلال الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستوى الأجر السائد، والحجم المستخدم عند ذلك المستوى خلال فترة زمنية.

ويمكن قياس نسبة البطالة من خلال قسمة حجم البطالة على إجمالي قوة العمل مضروبا * 100 فيمايلي: [1]

التعطل= حجم البطالة (عدد العاطلين)/ إجمالي أو مجموع قوة العمل * 100

البطالة في الجزائر:

بسبب التزايد في عدد السكان زادت الحاجة الماسة للشغل وكثر الطلب عليه خصوصا بعد المرحلة الصعبة التي تخطتها الجزائر عقب أحداث أكتوبر 1988 والتي عرفت تدنيا في المستويات المعيشية وانتشرت البطالة بنسب كثيرة في أوساط المجتمع الجزائري، لم يبق للحكومة إلا إعادة النظر في البرامج والسياسات التشغيلية المنتهجة مع محاولة سد النقص الحاصل ومحاولة القضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل تليق بمختلف المستويات.

وقد بلغت البطالة نسبا مرتفعة جدا من الفترة 1990 إلى سنة 2000 وذلك راجع لانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي عرفتها الجزائر إذ انتقلت نسبتها من 17,79 سنة 1990 إلى 29,50 سنة 2000 بسبب الانخفاض المسجل في قطاع المحروقات والذي انعكس سلبا على المؤسسات العمومية وسجل عجزا كبيرا في إنتاجها ومستوياتها، بالإضافة لتدني قيمة الدولار كل ذلك أدى لغلق العديد من المؤسسات كما تم تحويل البعض منها للقطاع الخاص بسبب عدم قدرة الدولة على تسييرها في ظل نقص الموارد المالية وأدى الوضع السائد لتسريح العديد من العمال ماساهم في تفاقم البطالة وارتفاعها بشكل واضح، لكن سرعان ما تحسنت الأوضاع السياسية بعد الانتخابات الرئاسية وفوز السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ساهم ذلك في تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**. ط02، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015، ص27.

في الجزائر، وتراجعت نسب البطالة على عكس ما كانت عليه بسبب البرامج التنموية المنتهجة في ظل الارتفاع المسجل في أسعار البترول والذي بفضله خرجت الجزائر من الوضعية الصعبة خصوصا مع تغيير توجهها إلى السياسة التوسعية من خلال زيادة الإنفاق العمومي نتيجة تنفيذ البرامج ابتداء من سنة 2001.[1]

فقد شهدت نسب البطالة تراجعا في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم: (11) يوضح نسبة البطالة في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

السنوات	نسبة البطالة (%)
2000	29,5
2001	27,3
2002	25,7
2003	23,7
2004	17,7

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

[1] بوالكور نور الدين، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2016 في إطار نموذج ARDL**. حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 32، الجزء الثاني جوان 2018، ص444.

من خلال الجدول يظهر التراجع الملحوظ في نسب البطالة وذلك راجع لما تضمنه المخطط من تنشيط المؤسسات الإنتاجية التي فتحت مناصب شغل مكنت من استيعاب الأيدي العاملة، حيث نلاحظ أنه قبل البدء في البرنامج بلغت البطالة أعلى مستوى لها 29,5% بسبب البرامج التي فرضتها المؤسسات الدولية على الجزائر كصندوق النقد الدولي، تلك البرامج التي سمحت بتسريح العمال وغلق المؤسسات ما جعل البطالة منتشرة بكثرة، لكن سرعان مع بدء تنفيذ البرنامج سنة 2001 بدأت البطالة في الانخفاض شيئا فشئا إلى أن وصلت سنة 2004 إلى 17,7 مع نهاية فترة البرنامج بسبب الاستثمارات التي اعتمدتها والتي مكنت من امتصاص البطالة بالإضافة لسياسة دعم القطاع الفلاحي التي ساهمت في تطور النمو الاقتصادي.

إذا عرفت نسب البطالة تراجعا ملحوظا في ظل تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بفضل المشاريع التنموية التي انتهجتها الحكومة والتي سمحت بفتح فرص عمل في ميادين مختلفة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): يوضح نسبة المشاريع التي انتهجتها الحكومة في ظل برنامج دعم النمو الاقتصادي

القطاعات التنموية	عدد المشاريع
الري والفلاحة والصيد البحري	6312 مشروع
السكن والعمران والأشغال العمومية	4316 مشروع
التربية، التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	1369 مشروع
هياكل قاعدية شبانية وثقافية	1296 مشروع
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982 مشروع
اتصالات وصناعة	623 مشروع

صحة، بيئة ونقل	653 مشروع
حماية اجتماعية	223 مشروع
طاقة ودراسات ميدانية	200 مشروع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من خلال الجدول أن البرنامج تضمن قطاعات متعددة شملت مختلف المجالات وذلك ما يعزز فرص العمل أكثر ويفتح المجال للعديد من الأيادي العاملة المختلفة، وكما يظهر فإن قطاع الفلاحة والري يستحوذ على أكبر حصيلة من المشاريع التي قدرت ب6312 مشروع، خصوصا وأن في فترة التسعينيات لم تكن نسب التعليم متوفرة بكثرة بسبب الأوضاع المزرية التي عرفتها الجزائر وبالتالي كانت الفلاحة هي السبيل الوحيد لكسب الرزق، بقي القطاع الفلاحي مسيطراعلى مختلف المشاريع إلى غاية تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والارتفاع في أسعار البترول ما جعل الدولة توجه اهتمامها لمجالات أخرى كالري والصيد البحري.

تم التركيز على قطاعات أخرى كالتربية والتعليم بمختلف أطواره وما يوفره من مناصب شغل في وظائف متنوعة إدارية وتربوية أضف إلى ذلك مشاريع أخرى حظي بها البرنامج كالسكن الذي استفاد هو الآخر ب 4316 مشروع مع توفير الأيدي العاملة المساعدة للبناء في ظل محدودية التعليم، مشاريع أخرى تخص قطاع الصحة كان لها الحظ الأوفر نظرا لأهميتها في الحياة اليومية، النقل، الصناعة، الأشغال العمومية، وحتى الهياكل القاعدية والثقافية خصصت لها مشاريع كبيرة متنوعة.

بهذا تقلص حجم البطالة من خلال تنفيذ هذا البرنامج بسبب ما تم توفيره من مناصب شغل فتحت المجال للعمل وفق التخصصات المطلوبة وبذلك تراجعت نسبتها لتصل مع

نهاية 2004 إلى 17,7 حتى وإن بقيت مرتفعة لكن يمكن القول إنها تراجعت مقارنة مع ما كانت عليه في سنة 2000 بنسبة تقدر ب29,5.

فنسبة البطالة في الجزائر تظهر الوضعية الاجتماعية التي يعيشها البلد وتعكس قدرة النظام السياسي في الاستجابة للمتطلبات المجتمعية، فانخفاضها يساهم في تحقيق العيش الكريم، أما ارتفاعها فله تأثير سلبي على الدولة والفرد إذ أنها تساهم في ظهور مشاكل مجتمعية أخرى كالجريمة والسرقة والعنف في أوساط المجتمع، وهذا كله يؤثر سلبا على الأمن المجتمعي داخل الدولة وتصبح هذه الأخيرة في وضعية غير مستقرة وغير قادرة على تحقيق استقرارها الداخلي وكذا الخارجي وتصبح الدولة عاجزة عن تحقيق التنمية.

ثالثا: تحديد قيمة الصادرات والواردات

فيما يخص هيكل الصادرات والواردات بالجزائر يمكن القول أنها لم تشهد تطورا مغايرا، ولم تؤثر البرامج التنموية التي اتخذتها الحكومة بكل ما تتضمنه على هذا القطاع فرغم تنوع المصادر والمواد الأولية والثروات الباطنية بقيت المحروقات تسيطر على الأسواق الخارجية بنسبة 98,99% وهي نسبة توحي بضعف الإنتاج والتركيز فقط على البترول كمصدر رئيسي،[1] رغم ما تضمنه برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من مشاريع تنموية إلا أن قيمة الصادرات والواردات طيلة فترة تنفيذ المشروع من 2001 إلى 2004 لم تحقق وفرة أخرى في المنتجات والموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر.

[1] مرس محمد، المرجع السابق، ص36.

الجدول رقم (13): يوضح قيمة الصادرات والواردات في الجزائر من 2000 إلى 2004.

الوحدة: بملايين الدولارات الأمريكية

السنوات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات
2000	21061	21651	9345
2001	18531	19091	9482
2002	18109	18700	12010
2003	23988	24465	13322
2004	31550	32217	17954

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة

وعليه يتضح من الجدول بقاء قيمة الصادرات الطاقوية في أعلى المراتب من مجموع قيمة الصادرات الكلية والتي بلغت 21061 مليون دولار أمريكي سنة 2000 وبقيت في تزايد لتصل 31550 مليون دولار سنة 2004 مع نهاية البرنامج، أما الواردات فهي الأخرى شهدت ارتفاعا في قيمتها بسبب الطلب المتزايد عليها إذ بلغت سنة 2000 قيمة 9345 مليون دولار وبقيت النسبة في تزايد مستمر طيلة سنوات البرنامج لتصل مع نهايته سنة 2004 لقيمة 17954 مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب تراجع إنتاجية كل من القطاع الصناعي والفلاحي في نهاية سنوات التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، ومن خلال الإصلاحات التي باشرتها الجزائر من جراء انتهاجها اقتصاد السوق وانفتاحها على التجارة الخارجية زاد الاعتماد على الواردات بكثرة من أجل سد النقص الحاصل في العديد من المنتجات الغذائية.

فقد تم الاعتماد على هذا البرنامج لأجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن ولذلك لم يتضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بنودا تشير إلى تنويع المنتوجات المصدرة للخارج أو محاولة إيجاد منتجات أخرى كبديل للمحروقات، بل تضمن فقط توفير المتطلبات الأساسية للأفراد خصوصا وأن فترة التسعينيات شهدت أوضاعا صعبة في مختلف المجالات، لذلك لم يبق للحكومة إلا أن باشرت في إصلاحات تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الخارجية ونشطت بذلك الأسواق الوطنية من خلال المنتجات النفطية المصدرة للخارج.

رابعا: تقييم نسب بعض المؤشرات الاقتصادية

سنحاول من خلال هذا تقييم بعض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في التضخم، مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وكذا نسبة المديونية الخارجية، التي تضمنتها أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والنظر في نتائجها ومدى فعالية البرنامج في بلوغ تلك الأهداف.

الجدول رقم(14) يوضح نسبا لبعض المؤشرات الاقتصادية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم %	4,2	1,4	2,6	3,6
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2,1	4,7	6,9	5,2
نسبة المديونية الخارجية(مليار دولار)	22,70	22,64	23,35	21,82

المصدر :من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

إذا يتضح من خلال الجدول أن معدلات التضخم في الجزائر في ظل تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عرفت نسبا متذبذبة إذ انخفضت من 4,2 سنة 2001 إلى 1,4 سنة 2002 ليعود للارتفاع مرة أخرى سنة 2003 بنسبة تقدر ب2,6 وليصل في الأخير إلى 6,6 مع نهاية سنة 2004 وذلك راجع للضغط المستمر على مستوى الأسعار وتزايد قدرات استعمال الإنتاج الداخلية.

أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2001 حيث بلغ 2,1 ليصل مع نهاية 2004 إلى 5,2، وأدى هذا الارتفاع إلى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن، ونتيجة ذلك ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام حيث انتقل من 1801 دولار أمريكي سنة 2000 ليصل إلى 2631 دولار أمريكي في سنة 2004، ويمكن إرجاع التحسن في الناتج المحلي الإجمالي للتحسن الذي شهده النمو الاقتصادي خاصة سنة 2003.

أما فيما يخص نسبة المديونية الخارجية فهي الأخرى عرفت نسبا متغيرة إذ بلغت سنة 2001 قيمة 22 مليار دولار لتصل مع نهاية فترة البرنامج إلى 21 مليار دولار سنة 2004 وهي تظهر قيمة الديون التي عانت منها الجزائر في ظل الأزمة المالية التي عرفتها والتي أثقلت كاهل الدولة ما جعلها تلجأ للاستدانة رغم أن أسعار المحروقات في تلك الفترة عرفت ارتفاعا في الأسواق الدولية، إلا أن المديونية بقيت مرتفعة طيلة فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

هذا فيما يخص تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي باعتباره أول برنامج اعتمدته الحكومة بعد انتخابات 1999، ويمكن القول إن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق بعض التوازنات الكلية للاقتصاد من خلال التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية

والاجتماعية كالتحكم في معدلات التضخم والارتفاع الذي سجله النمو الاقتصادي منذ 2001 إلى 2004، كما عرفت الفترة تحسنا ملحوظا في نسب البطالة وتم تقليص حجم المديونية وذلك كله راجع للمشاريع التي سطرتها الحكومة أضف إلى ذلك الارتفاع الذي عرفه قطاع المحروقات في تلك الفترة والذي ساعد الدولة على التحكم في السوق الوطنية وحتى من خلال الأسواق الخارجية قصد إنعاش التجارة الخارجية.

مقارنة بسنوات التسعينيات يمكن ملاحظة تراجع مستوى الفقر في الجزائر إذ انخفض من نسبة 14,1% سنة 1995 ليصل نسبة 12,1% سنة 2000 واستمر في التراجع ليبلغ نسبة 6,8% سنة 2004، ويمكن ربط التراجع في مستوى الفقر إلى تحسن الظروف المعيشية للأفراد بفضل السياسات المتبعة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

كما شهد قطاع التعليم تحسنا مستمرا من خلال المنشآت التعليمية التي تم إنجازها إذ بلغت سنة 1999 إلى 2003 حوالي 1170 ابتدائية جديدة وتم في نفس الفترة إنشاء 425 إكمالية جديدة و 163[1] ثانوية وذلك يظهر الأهمية الكبيرة التي يحظى بها قطاع التعليم في الجزائر باعتباره ينعكس على اقتصاد الدولة.

كما حظي قطاع الصحة هو الآخر بأهمية كبيرة نظرا لدوره في بناء مجتمع سليم خالٍمن الأمراض بفضل السياسة الصحية المتبعة في الجزائر منذ1999 وصولا إلى 2004، إذ باشرت الدولة في هذه الفترة إنجاز مستشفيات وبناء هياكل صحية مختلفة قصد توفير خدمات صحية لمواطنيها مع تقديم مجانية العلاج إذ تم بناء حوالي 13 مستشفى في الفترة مابين سنة 1990 إلى 2004، كما تم بناء 50 وحدة من العيادات المتعددة التخصصات و

[1] تقرير التنمية البشرية من 2003 إلى 2006 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

136 وحدة من المراكز الصحية [1]وذلك قصد توفير الرعاية الصحية اللازمة للمواطن وضمان تحقيق العيش الكريم في وسط خالٍ من الأمراض والأوبئة إذ بفضل ذلك بلغ متوسط العمر المتوقع للعيش بالجزائر حوالي 69,2 سنة 2001 ليصل إلى 71,4 سنة 2004 محققا ارتفاعا في نسبه بفضل التحسن في الظروف المعيشية.

فمن خلال الميزانية التي خصصت لهذا البرنامج والتي بلغت قيمتها حوالي 525 مليار د.ج تم التركيز على المشاريع التي بإمكانها تقليص حجم البطالة وتوفير مناصب شغل فكانت أكثر من 90% من الموارد المالية مخصصة لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية التي بفضلها تم تقليص حجم البطالة نوع ما.

[1] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010

الشكل رقم(04): يوضح توزيع محاور برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

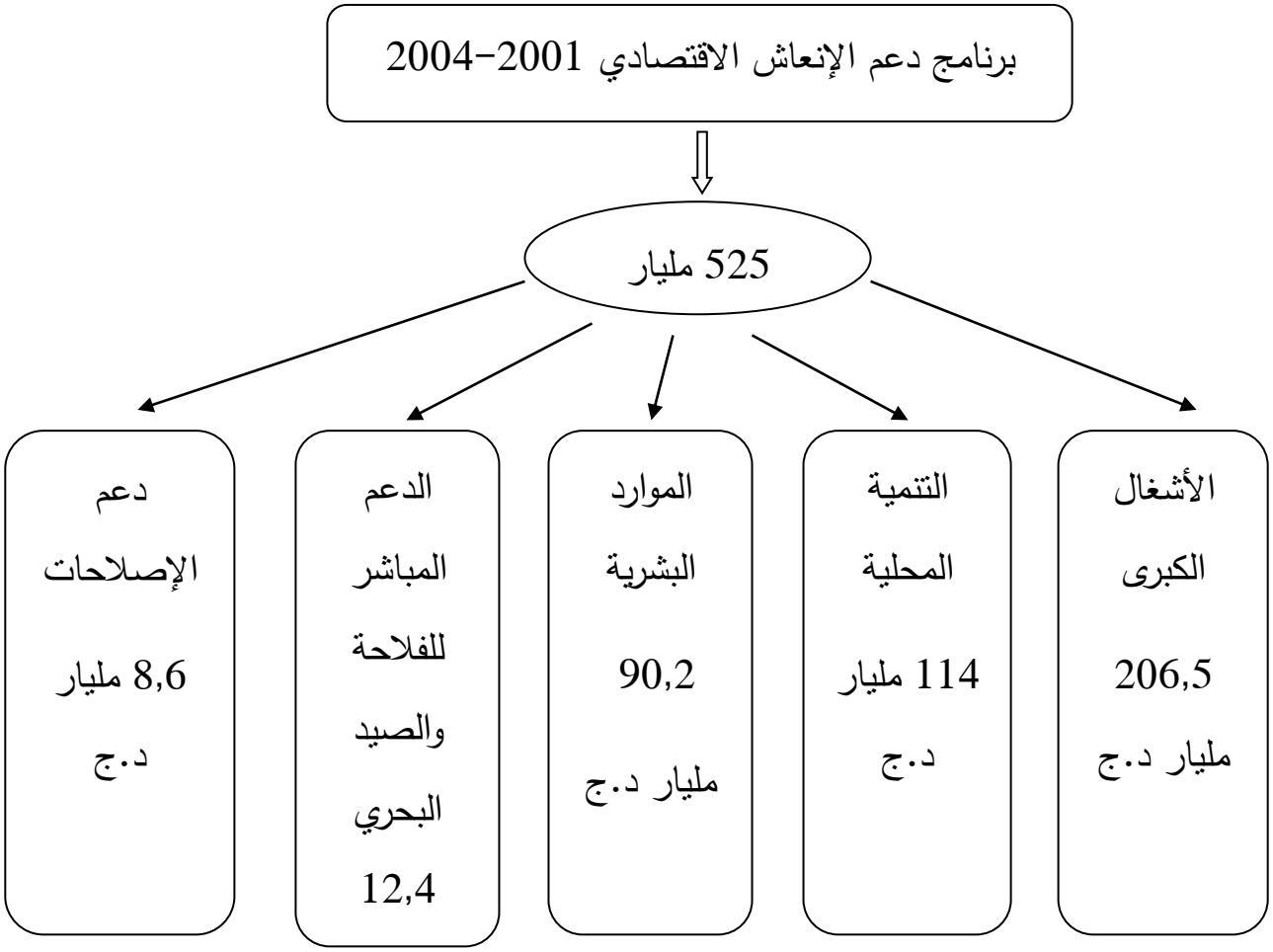

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من الشكل أن الميزانية المخصصة لهذا البرنامج قد شملت عدة قطاعات، إذ كانت الحصة الأكبر موجهة لقطاع الأشغال الكبرى بقيمة 206,6 مليار دولار، في حين خصص لقطاع التنمية المحلية ميزانية مقدرة ب114 مليار دولار، أما قطاع الموارد البشرية فتم تخصيص 90,2 مليار دولار له، أما الدعم المباشر للفلاحة والصيد فحظي بنسبة أقل

مقارنة بما سبق من قطاعات 12,4 مليار دولار، أما أخيرا فحظي قطاع دعم الإصلاحات على نسبة 8,6 مليار دولار.

المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

نتيجة تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي وبعد الارتفاع الذي سجلته العائدات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار البترول واصلت الدولة في مسيرتها الإصلاحات التي باشرتها منذ سنة 2000.

إذ يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو من بين تلك البرامج التي تم تسطيرها قصد إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم عملية التنمية الاقتصادية والذي حظي بمبلغ مالي قدرت قيمته بحوالي55 مليار دولار أي ما يقارب 4202,7 مليار دج قسمت على مجالات عديدة.

كما أن العامل السياسي كان له دور في تنفذ هذا البرنامج، إذ أن فوز السيد عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية مكنه من تولي عهدة ثانية تسمح له بمواصلة السير وفق النهج التنموي السابق في ظل استقرار الأوضاع السياسية التي ساعدت على إنجاز العديد من المشاريع التنموية.

وقد انعكست نتائج تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو على عدة مستويات سيتم التطرق إليها من خلال عرض لمؤشرات اقتصادية واجتماعية ومقارنة نتائجها من 2005-2009.

❖ **مؤشرات تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.**

أولا: تطور معدل النمو الاقتصادي

شهدت نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر نسبا متفاوتة ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، وذلك مرتبط بطبيعة المشاريع والبرامج المتخذة وكذا بحالة أسعار المحروقات باعتبار أن الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية في مختلف معاملاتها التجارية، لأن هناك علاقة طردية بين نمو الاقتصاد الجزائري وبين أسعار البترول فكلما ارتفعت هذه الأخيرة انعكس ذلك على تحسن في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد بهدف تحقيق التنمية والاستقرار المجتمعي، في حين أن انخفاضها سيؤثر بشكل كبير على المجالات كلها نظرا لارتباطها بعضها ببعض.

فقد شهدت سنة 2005 ارتفاعا في أسعار البترول ما جعل تنفيذ البرنامج يسير بخطى ثابتة ومن خلال هذا يمكن تقييم معدلات النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: (15) يوضح نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر وفق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

السنوات	معدل النمو الاقتصادي (%)
2005	5,9
2006	1,7
2007	3,4
2008	2,40
2009	1,6

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يظهر من خلال الجدول:

نسبة النمو عرفت وضعا غير مستقر في فترة تطبيق البرنامج، إذ بعدما كانت نسبته 5,9 % سنة 2005 انخفضت بشكل مفاجئ لتصل إلى 1,7سنة 2006 ويمكن إرجاع ذلك التهاوي إلى انهيار أسعار البترول ما أدى لتراجع الإنتاج في ظل ضعف أداء المؤسسات الإنتاجية، على اعتبار أن قطاع المحروقات يهيمن على كل القطاعات الأخرى وحتى على الصادرات الجزائرية التي عرفت انخفاضا هي الأخرى سنة 2009 بسبب وصول سعر النفط إلى 61 دولار للبرميل،[1] ما انعكس على تراجع معدلات النمو الاقتصادي التي بلغت نسبة 1,6 مع نهاية تطبيق البرنامج سنة 2009.

ثانيا: تحديد نسبة البطالة

حظي قطاع التشغيل بأهمية كبيرة في ظل تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وعرف القطاع سياسات مختلفة وذلك استجابة للمتطلبات المجتمعية قصد تقليص نسبة البطالة نظرا لزيادة عدد السكان، فبالرغم من محاولات الدولة التقليص من حدتها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقيت نسبها مرتفعة ما دعا الدولة لتوفير المزيد من عروض التشغيل وتوفير مناصب شغل.

يمكن القول إن نسبة البطالة في ظل تنفيذ هذا البرنامج تراجعت نوعا ما مقارنة عما كانت عليه جراء تداخل العوامل الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية، إذ تدني النمو الاقتصاد يؤثر سلبا على سوق الشغل،وبالتالي ترتفع نسبة البطالة ويحدث العكس أيضا، والجدول التالي يبين نسب البطالة أثناء فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو.

[1] بلال بوجمعة، ملوك عثمان، **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر الفترة 2001-2016**. مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية أدرار، العدد 12، 2016، ص158.

الجدول رقم (16): يظهر نسبة البطالة في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

السنوات	معدل البطالة (%)
2005	15,3
2006	12,3
2007	13,8
2008	11,3
2009	10,2

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يظهر من الجدول:

أن البطالة في الجزائر عرفت نسبا غير ثابتة والتي ارتبطت بالأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد، فقد سجلت نسبة15,3% سنة 2005 تزامنا مع البدء في تنفيذ البرنامج التنموي، بعدها يلاحظ أنها تراجعت عبر سنوات 2006، 2007، 2008 لتصل في نهاية 2009إلى 10,2 وذلك دليل على توفر مناصب الشغل التي جعلتها الحكومة من بين أهم أهدافها من خلال تسطيرها لسلسلة البرامج والمخططات، وبالتالي أدى ذلك إلى تراجع نسبة البطالة بسبب سياسات التشغيل التي اعتمدتها الدولة نظرا لنمو الاستثمار وكذا برامج الجنوب والهضاب العليا التي فتحت عدة مناصب.[1]

[1] فريدة شلوف، **واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر، الأسباب والتحديات**. مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017، ص446.

كما أن نسبة البطالة لا تقتصر على الذكور فقط وإنما تشمل الجنسيين معا، منذ بداية تنفيذ البرامج التنموية من سنة 2001 وصولا لسنة 2005 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (17): يوضح نسب البطالة حسب الجنس سنة 2005.

	2001	2005	الفرق بين النسب (%)
معدل البطالة	27,3	15,3	-12,0
نساء	31,4	17,5	-13,9
رجال	26,6	14,9	-11,7

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من الجدول أن نسبة البطالة قد سجلت تراجعا من سنة 2001 حيث بلغت 27,3% لتصل إلى15,5 سنة 2005، بين النساء بنسبة 31,4 سنة 2001 لتصل إلى 17,5 سنة 2005 وعند الرجال بلغت 26,6 سنة 2001 لتصل إلى 14,9 سنة 2005، فرغم تراجعها إلا أن نسبها بقيت مرتفعة نوعا ما نظرا لتزايد عدد السكان المستمر وعدم قدرة الدولة على الاستجابة للطلب المتزايد على فرص الشغل.

ثالثا: تحديد قيمة الصادرات والواردات

بعد التحسن الذي عرفته الجزائر أثناء تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي نظرا لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية أثر ذلك على الاقتصاد الجزائري من خلال تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في دفع عجلة التنمية في فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث عرفت صادرات وواردات الجزائر تغيرا في قيمها مقارنة بالبرنامج السابق لدعم النمو كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (18): يوضح قيمة الصادرات والواردات من المحروقات في الجزائر من 2006-2009.

الوحدة: بملايين الدولارات الأمريكية

السنوات	صادرات المحرقات	مجموع الصادرات	الواردات
2006	53608	54741	20681
2007	59605	60590	26348
2008	77194	78590	37993
2009	44415	45186	37403

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على مراجع الدراسة.

ونظرا لاعتماد الجزائر على المحروقات كمصدر رئيسي في مختلف مبادلتها التجارية يظهر أن صادرات الدولة من المحروقات قد بلغت قيمة 98% مقارنة بما تستورده من منتجات غذائية وصناعية مختلفة، إذ سجلت سنة 2006 حوالي 53608 مليون دولار أمريكي يقابل ذلك قيمة واردات في نفس السنة حوالي 20681 مليون دولار أمريكي وذلك يظهر هيمنة الصادرات من المحروقات في الأسواق الخارجية، لتصل تلك القيمة مع نهاية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو مع سنة 2009 إلى حوالي 44415 مليون دولار أمريكي حيث تراجعت قيمة الصادرات نوعا ما بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 61 دولار للبرميل والأزمة النفطية التي عرفتها سنة 2008، في حين ارتفعت قيمة الواردات إلى 37403 مليون دولار أمريكي سنة 2009 بسبب تنويع الواردات على اختلافها بسبب عدم قدرة الدولة على الاستجابة لمختلف المتطلبات نظرا لزيادة الطلب على المنتوجات لاسيما الغذائية منها،

وذلك في ظل محاولاتها تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال مواصلة نهج الإصلاحات الاقتصادية ومواصلة تنفيذ البرامج الحكومية والعزم على إنعاش الاقتصاد الجزائري في قطاعاته المختلفة، باعتبار أن البرنامج التكميلي جاء لدعم النمو وتكملة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي.[1]

الجدول رقم (19): يمثل نسبة الصادرات والواردات في الجزائر من 2006 إلى2009

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	2006	2007	2008	2009
الصادرات	54,74	60,59	78,59	45,19
الواردات	−20,68	−37,99	−37,40	−38,89

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من الجدول أن: قيمة الصادرات سجلت 54,74 مليار دولا أمريكي سنة 2006 لترتفع مع سنة 2007 وتصل إلى 60,59 مليار دولار أمريكي وبقيت مرتفعة سنة 2008بأعلى قيمة لها حيث وصلت 78, 59 لتعود بعدها وتتراجع نسبتها تدريجيا سنة 2009 ب 45,19 مليار دولار أمريكي، أما قيمة الواردات فهي الأخرى كانت 20,68− مليار دولار أمريكي لترتفع مع سنة 2007 إلى 2008 وصولا إلى 2009 بنسبة 37,40− مليار دولار أمريكي.

[1] بن فرج زوينة، نوي نبيلة، **قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001−2014) : الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحديات الراهنة**. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني، جوان 2015. ص 99.

رابعا: تحديد نسب بعض المؤشرات الاقتصادية

من خلال تحديد نسب كل من التضخم والناتج المحلي الخام، وكذا تطور نسبة المديونية الخارجية في ظل تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو يمكن التطرق لبعض المؤشرات كمؤشر التضخم، إجمالي الناتج الداخلي وكذا نسبة المديونية الخارجية كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم(20): يوضح تطور نسب بعض المؤشرات الاقتصادية من 2006 إلى2009

	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم%	1,7	3,7	4,9	5,7
إجمالي الناتج الداخلي(مليار د.ج)	8514,8	9366,6	11090,0	10034,3
نسبة المديونية الخارجية(مليار دولار أمريكي)	5,612	5,606	5,586	5,413

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

مع الارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية شهدت بعض المؤشرات الاقتصادية تحسنا ملحوظا في ظل تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو مقارنة مع ما سبقه من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

إذ يظهر من خلال الجدول أن نسبة التضخم عرفت ارتفاع ابتداء من سنة 2006 حيث سجلت قيمة 1,7 لتصل مع نهاية مدة إنجاز البرنامج سنة 2009 إلى 5,7 ويمكن إرجاع الارتفاع في معدل التضخم إلى فرض بعض الضرائب التي تضمنها قانون المالية لسنة 2009، وارتفع مستوى التضخم المستورد نتيجة ارتفاع قيمة الواردات.

أما فيما يخص إجمالي الناتج الداخلي فقد ارتفع من 8514,8 سنة 2006 ليبلغ قيمة 10034,3 سنة 2009، الذي يرجع مصدره إلى الإنفاق الأجنبي على السلع من خلال زيادة الطلب على المنتوجات المحلية ذلك ما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الوطني فيساهم في إنعاشه إذا ماكان الناتج الداخلي الخام مرتفعا ويؤثر سلبا في حالة انخفاضه،[1] وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أنه في ظل تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو عرفت مستويات إجمالي الناتج الداخلي ارتفاعا على ماكان،وبالتالي انعكس الأمر على تحسن في مختلف الخدمات وساعد ذلك البرنامج على بلوغ الأهداف المسطرة التي جاء لأجلها.

أما المديونية الخارجية فيلاحظ أنها سجلت انخفاضا مع تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة الناجمة عن تصدير المحروقات إلى الأسواق الخارجية، وذلك ما سمح لها بتسديد ديونها الخارجية، إذ تراجعت من 5,612 سنة 2006 لتصل إلى 5,413 مليار دولار أمريكي مع نهاية مدة البرنامج.

المطلب الثالث: النتائج المترتبة عن تنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014.

لقد جاء المخطط الخماسي هذا كتكملة للبرنامجين السابقين في إطار سلسلة الإصلاحات التي شرعت الحكومة في تنفيذها ابتداء من سنة 2000، ويعتبر من أضخم المخططات نظرا لضخامة الغلاف المالي المخصص له والمقدر ب286 مليار دولار، ذلك قصد مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

إذا بفضل توافر الموارد المالية الضرورية للبرنامج تم تقسيم قيمته إلى جزئيين أساسيين هما:

[1] ودان عبد الله وآخرون، **مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**. مجلة دفاتر بوادكس، العدد 04، سبتمبر 2015، ص40.

- الاستمرار في تنفيذ البرنامج التابع للبرنامج التكميلي لدعم النمو والجاري إلى نهاية 2009، الذي خصص له قيمة 9680 مليار دينار د.ج، أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- الشروع في تنفيذ البرنامج الجديد الذي خصصت له قيمة 11534 مليار د.ج أي ما يقارب 155 مليار دولار.

انطلاقا من هذا سيتم التطرق لتقييم تنفيذ البرنامج الخماسي من خلال النظرفي النتائج التي تم التوصل إليها ومدى مطابقتها للأهداف التي تم تسطيرها من قبل الحكومة بالاعتماد على مؤشرات اقتصادية واجتماعية للتعبير عن مدى فعالية البرنامج الخماسي ودوره في دعم عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر من الفترة من 2010 إلى 2014.

مؤشرات تقييم المخطط الخماسي 2010-2014

أولا: تطور معدل النمو الاقتصادي

في ظل تنفيذ البرنامجين التنمويين اللذين أقرتهما الحكومة كسبيل للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية عرف النمو الاقتصادي بالجزائر تفاوتا في معدله منذ الشروع في تنفيذ المخطط الخماسي من 2010 إلى 2014 وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(21): يوضح معدل النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014.

السنوات	معدل النمو الاقتصادي
2010	%3,6
2011	%2,8
2012	%3,3
2013	%2,8
2014	%3,8

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من خلال الجدول أن معدل النمو الاقتصادي كان مرتفعا فترة البدء في تنفيذ المخطط حيث بلغ 3,6% لينخفض بعدها ويصل إلى 2,8% سنة 2011 وهي السنة التي تزامنت مع تدهور الأوضاع الاجتماعية للمواطن ما أدى لنشوب اضطرابات بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية كالسميد والسكر والزيت، وهذا الأمر أثر على تراجع نسبة النمو الاقتصادي لتعود هذه الأخيرة للارتفاع مجدد إلى 3,3% سنة 2012 لتتراجع مرة أخرى سنة 2013 وتعود للارتفاع مع نهاية تنفيذ المخطط الخماسي سنة 2014.

ثانيا: تحديد نسبة البطالة

حظي قطاع التشغيل في ظل البرنامج الخماسي بأهمية بالغة من خلال المشاريع التي تضمنها والتي فتحت فرص شغل للعديد من طالبي العمل في مجالات متعددة، وذلك الاهتمام مستمد من الأولوية التي حظي بها قطاع التنمية البشرية في ظل المخطط الخماسي إذ تم تخصيص قيمة 40%[1] من الموارد لتحسين التنمية البشرية، الأمر الذي لم يلحظ من قبل في المخططات السابقة وذلك سمح بتنشيط مجال الشغل وأدى إلى تراجع نسب البطالة وهذا يعتبر من بين الأهداف العامة التي تضمنها المخطط، ويمكن توضيح تطور معدلات البطالة من خلال تنفيذ هذ المخطط وفق الجدول التالي:

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 ماي 2010، المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.، ص02.

الجدول رقم (22): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر من 2010-2014.

السنوات	معدل البطالة
2010	%10
2011	%10
2012	%11
2013	%9,8
سبتمبر 2014	%10,6

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من الجدول أن معدل البطالة بالجزائر في ظل تطبيق المخطط الخماسي قد عرف نسبا معتبرة إذ قدرت ب10% سنتي 2010 و2011 لترتفع سنة 2012 إلى 11% نتيجة الارتفاع المتزايد لعدد السكان وتزايد الطلب على التشغيل رغم المجهودات التي بذلتها الدولة لتدارك النقص في المناصب إلا أن نسب البطالة بقيت مرتفعة لتنخفض سنة 2013 9,8% وتعود للارتفاع مع نهاية تنفيذ المخطط إذ بلغت 10,6%.

لقد تم تسخير 350 مليار من المخطط لدعم قطاع التشغيل وتوفير فرص العمل من خلال:

- مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.
- دعم إنشاء المؤسسات المصغرة.
- تمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل وهذا جاء بهدف توفير ثلاثة ملايين منصب شغل لسد العجز الحاصل في القطاع والطلب المتزايد على العمل.[1]

[1] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع السابق، ص.03

رغم ما تم رصده من ميزانيات ضخمة وما تضمنه المخطط من مشاريع إلا أن نسب البطالة بقيت مرتفعة مقارنة مع ما تم إنفاقه.

ثالثا: تحديد قيمة الصادرات والواردات

يمكن تحديد قيمة الصادرات انطلاقا من قيم الجدول التالي المستخرجة من الديوان الوطني للإحصائيات:

الجدول رقم: (23) يوضح قيم الصادرات والواردات بالجزائر من 2010-2014.

ب (%)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	44,31	46,34	44,10	39,23	36,25	28,46
الواردات	36,22	34,01	34,01	35,91	37,97	44,43

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة الصادرات والواردات عرفت ارتفاعا ملحوظا سنة 2010 حيث بلغت قيمتها على التوالي بحوالي44,31% و 36,22% وهي الفترة التي تزامنت مع الشروع في تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014 ، وبقيت قيمة الصادرات والواردات تشهد ارتفاع تارة وانخفاض تارة أخرى طيلة فترة التنفيذ، بينما شهدت قيمة الصادرات تراجع كبير سنة 2015 أين بلغت قيمة 28,46%مقارنة مع سنة 2010، بينما شهدت نفس المرحلة ارتفاعا في قيمة الواردات التي بلغت حوالي 44,43% سنة 2015 نظرا للطلب المتزايد على المنتجات المختلفة من الخارج رغم الاستراتيجيات التنموية التي اتخذتها الدولة ضمن البرنامج الخماسي لتطوير الاقتصاد الجزائري إلا أن نسبة الاستيراد بقيت مرتفعة رغم الأموال الضخمة التي خصصت لترقية القطاعات الإنتاجية والتي ركزت

من خلال هذا البرنامج على تحسين التنمية البشرية وتطوير الهياكل القاعدية والخدمة العمومية وكذا دعم تنمية الاقتصاد الوطني وبرنامج تطوير اقتصاد المعرفة.

من خلال هذا المخطط الخماسي الذي امتد من سنة 2010 إلى 2014 بقيت الجزائر تعتمد على الخارج من خلال استيراد المواد الغذائية والمواد الأولية المختلفة وذلك ما يؤثر بصفة كبيرة على تطور الاقتصاد الجزائري رغم توفر الإمكانات والموارد التي تزخر بها البلاد.

❖ **الظروف السائدة في الجزائر إبان فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014.**

لقد اتسمت فترة تنفيذ المخطط بعدة ظروف وطنية وأخرى دولية تزامنت وتنفيذه، إذ شهدت الجزائر احتجاجات على مختلف الأصعدة بسبب الأوضاع المزرية السائدة في البلاد

فسعت الدولة من خلال هذا المخطط لتحسين مختلف الظروف الاجتماعية للمواطنين نظرا للمطالب المتزايدة بسبب غلاء المعيشة ما أدى لنشوب احتجاجات عديدة، فجاء المخطط بعدة سياسات تنموية تم اتخاذها وتخصيص ميزانيات معتبرة لأجل تدارك النقص الحاصل في مختلف القطاعات.

فالاحتجاجات التي عمت أرجاء مدينة وهران في 05 يناير من عام 2011 والتي نشبت جراء الارتفاع الذي عرفته بعض المواد الغذائية كالسكر والزيت والسميد اعتبرها المواطنون غير عادلة في حقهم نظرا لمحدودية دخل الكثير، فلم يبق لهم خيار آخر للتعبير عن رفضهم لتلك السياسة إلا التظاهر والاحتجاجات التي امتدت للعاصمة ولبعض المدن الشرقية لتعم مختلف أرجاء الوطن من جهة، ومن جهة أخرى المظاهرات التي شهدها العالم العربي من أحداث مست العديد من الأنظمة السياسية والتي عرفت باسم **الربيع العربي** ما جعل العديد من الدول العربية تتخلى عن أنظمتها السياسية التي اتسمت بالتسلط وعدم

الشرعية، إذ تم التعبير عنها من خلال الاحتجاجات غير السلمية كما حدث في كل من تونس، مصر، ليبيا وغيرها من الدول المطالبة بإطاحة الأنظمة السياسية التي لم تعد تلبي المطالب المجتمعية، إلاّ أن الجزائر لم تصل إلى مثل هذه الأوضاع رغم العديد من التظاهرات التي شهدتها هي الأخرى نظرا لغلاء بعض المواد الغذائية والتي جعلت الحكومة تتدخل في الوقت المناسب لتسيطر على الوضع قبل أن تصله رياح التغيير التي مست دول الجوار.

تتميز فترة تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014 بالاحتجاجات الشعبية التي حدثت نظرا لعدم تقبل الشعب لمختلف السياسات التنموية المنتهجة من قبل الدولة، وعليه فإن دراسة هذا الوضع يمكن من تقييم تلك السياسات ويمكن اعتباره كمعيار يعتمد عليه صانع القرار كتغذية رجعية لمخرجات العملية السياسية التي تمثلت في مضمون المخطط الخماسي الذي سعت الحكومة من خلاله إلى محاولة الاستجابة للمطالب المجتمعية من خلال تسخير مختلف الإمكانيات المتوفرة بتخصيص ميزانية كبيرة لقطاعات اجتماعية منها تحسين الظروف المعيشية للسكان، قطاع السكن، التربية والتعليم العالي، قطاع التكوين المهني، الصحة، تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية وذلك كله بنسبة 45,42% من الميزانية العامة للمخطط بما يقدر بحوالي 9903 مليار دينار جزائري.[1]

وبالتالي ما يمكن قوله حول هذا البرنامج أنه جاء لإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال تركيزه على هدفين أساسيين: أولهما رصد برنامجا جاريا قصد استكمال ما تبقى من إنجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بتسخير قيمة 2682 مليار دينار جزائري أي

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص48.

ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي، أما الهدف الثاني فتمثل في البرنامج الجديد الذي حددت له قيمة 11534 مليار دينار جزائري،وهو ما يقارب 155 مليار دولار أمريكي تم تقسيمها على قطاعات تنموية مختلفة، وبذلك يعتبر هذا البرنامج ثلاثي الأبعاد بكل مضامينه التنموية، ويشمل على ثلاثة أبعاد مختلفة:

- **البعد الأول:** ذو طابع اجتماعي نظرا للأهمية التي أولاها المخطط لقطاع التنمية البشرية.
- **البعد الثاني:** ذو طابع اقتصادي، بحيث أن مختلف السياسات التي تضمنها المخطط تسعى لتنمية الاقتصاد الوطني ودعم عملية التنمية الاقتصادية.
- **البعد الثالث:** ذو طابع معلوماتي معرفي إذ خصص لتطوير الاقتصاد المعرفي والتنمية البحثية، ومختلف هذه الأبعاد مكنت من رسم المعالم العامة للسياسة الاقتصادية في الفترة الممتدة من 2010 إلى2014.[1]

المطلب الرابع: النتائج المترتبة عن تنفيذ البرنامج الخماسي 2015-2019

يعتبر رابع برنامج حكومي في الجزائر في إطار الإصلاحات التي جاء بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال الإصلاحات التي تم برمجتها منذ توليه الرئاسة، فبعد النتائج التي توصل إليها المخطط الخماسي 2010-2014 بادرت الحكومة ومن خلال عهدة رئاسية جديدة مواصلة مسيرة التنمية ابتداء من سنة 2014-2019 وتكملة للمشاريع التنموية تم

[1] شريط عابد، **أداء الاقتصاد الوطنيمن خلال البرامج التنموية: البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا**. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص100.

تخصيص ميزانية قدرت بحوالي 4079,6 مليار دينار جزائري في سنة 2015 مقابل مبلغ 1894,2 سنة 2016.[1]

مؤشرات تقييم المخطط الخماسي للنمو 2015-2019

سيتم تقييم هذا المخطط من خلال التطرق للمؤشرات التالية:

- ✓ معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ معدل البطالة.
- ✓ قيمة الصادرات والواردات.
- ✓ نسب المديونية.

أولا: تطور معدل النمو الاقتصادي من 2015 إلى2019.

لقد عرف النمو الاقتصادي معدلات متفاوتة في ظل تنفيذ المخطط الخماسي لنمو وذلك متعلق بالنتائج المتوصل إليها من خلال البرامج التنموية التي عمدت الحكومة لتطبيقها في مجالات تنموية مختلفة والتي تركز على القطاع الفلاحي وكذا الصناعي والمنشآت القاعدية وغيرها من الأنشطة التي تسمح بإحداث فارق في معدل النمو الاقتصادي كما يوضحه الجدول التالي:

[1]. هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص51.

الجدول رقم (24): يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في ظل تنفيذ المخطط الخماسي للنمو 2014-2019.

النسبة:%

السنوات	معدل النمو الاقتصادي
2015	3,7
2016	3,3
2017	1,3
2018	1,4
2019	0,8

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من خلال الجدول أن معدل النمو الاقتصادي قد بلغ نسبة 3,7% سنة 2015، ويعود ذلك لتراجع أسعار النفط منذ سنة 2014 بسبب الأزمة النفطية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، أما سنة 2016 فقد سجل النمو نسبة 3,3% ليستمر في التراجع سنة 2017 بنسبة 1,3% ونسبة 1,4% سنة 2018 ليصل مع نهاية 2019 ونهاية مدة المخطط الخماسي لنسبة 0,8% كأدنى قيمة له تم تسجيلها، باعتبار أن فترة تنفيذ المخطط شهدت انخفاض أسعار البترول وذلك ما أثر على متخلف المشاريع التنموية وتراجع الاستثمارات وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: معدلات البطالة من سنة 2015 إلى سنة 2019

حظي قطاع التشغيل في ظل تنفيذ المخطط الخماسي للنمو بحصص مالية كبيرة قصد التخفيف من معدلات البطالة التي عرفت اتساعا بين مختلف الفئات العمرية بالمجتمع خاصة فئة الشباب.

فبعد انهيار أسعار البترول سنة 2014 أثرت تلك الأزمة على المستوى الاجتماعي ولا سيما قطاع التشغيل، وامتدت إلى سنة 2015 وبداية المخطط الخماسي للنمو إذ لم تتمكن الدولة من توفير مناصب شغل نظرا لتأزم الوضع الاقتصادي، ما جعلها تقوم بتجميد التوظيف في قطاعات مختلفة إلا البعض منها كقطاع التعليم والصحة وبقيت محاولات الحكومة متواصلة للسيطرة على الأوضاع لتحسين قطاع الشغل مع تبني المخطط الخماسي للنمو الممتدة من 2015 إلى2019 وما جاء به من سياسات وبرامج للحد من ارتفاع معدلات البطالة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم: (25) يوضح معدلات البطالة في ظل تنفيذ المخطط الخماسي للنمو 2015-2019. النسبة:%

السنوات	نسبة البطالة
2015	11,2 سبتمبر 2015
2016	9,9 فيأفريل/ 10,5 سبتمبر
2017	12,3 أفريل/ 11,7 سبتمبر
2018	11,1في أفريل/11,7في سبتمبر
2019	11,4 في ماي

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة

يتضح من الجدول السابق أن نسبة البطالة في الجزائر كانت غير ثابت طيلة فترة تنفيذ المخطط الخماسي للنمو من 2015 إلى2019، وذلك يمكن ربطه بالانخفاض الذي سجله متوسط سعر برميل البترول والذي بلغ قيمة 53,1 دولار سنة 2015 ليؤثر ذلك على إيرادات صادرات المحروقات التي تراجعت نسبتها وأصبحت38,08% سنة 2015 بعدما كانت 58,46 سنة 2014، فتلك الأوضاع ساهمت في ارتفاع معدل البطالة من 9,8% سنة 2014 إلى 11,2% سنة 2015 نظرا لتأثر الأوضاع الاجتماعية بالأوضاع الاقتصادية للبلاد في ظل انهيار أسعار البترول سنة 2014 ما انعكس على مختلف المجالات بما في ذلك نقص مناصب الشغل وعجز الدولة عن سد ذلك العجز الحاصل.

أما في سنة 2016 فقد تراجعت نسبة البطالة بفضل البرامج الحكومية التي سطرتها الحكومة لإنعاش قطاع التشغيل إذ بلغت نسبتها 9,9 % في أفريل، لترتفع مجدد إلى 10,5 % في سبتمبر، واستمرت في الارتفاع سنة 2017 لتصل إلى 12,3% في أفريل ، بعدها عادت للانخفاض التدريجي إذ بلغت 11,7% في سبتمبر، ويرجع عدم استقرار معدلات البطالة للطلب المتزايد على الشغل مقابل محدودية مناصب العمل التي عجزت الدولة عن توفيرها نظر لزيادة الطلب ونقص عروض العمل، أما سنة 2018 فتم تسجيل نسبة 11,1% ، أما شهر سبتمبر فقد ارتفعت النسبة لتصل إلى 11,7%، في حين تم تسجيل نسبة 11,4% في ماي 2019 مسجلة بذلك انخفاضا عما كانت عليه سنة 2018.

ثالثا: تحديد قيمة الصادرات والواردات من 2015-2019

بعد أن شهدت الجزائر تراجعا في أسعار البترول أدى ذلك إلى تراجع قيمة الصادرات الجزائرية نظرا لاعتمادها على المنتجات النفطية، في حين بقيت الصادرات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة ضئيلة جدا.

من جهة أخرى تبقى الواردات في ارتفاع مستمر بسبب كثرة الطلب على المنتجات المستوردة من الدول الخارجية خاصة ما يتعلق بالحبوب والحليب ومشتقاته، السكر والصويا والبقوليات والأدوية، نظرا للزيادة الكبيرة في نسبة النمو الديمغرافي بالجزائر وزيادة الطلب على المنتجات الأولية،[1] ففي ظل البرنامج الخماسي للنمو يمكن التعبير عن قيم الصادرات والواردات من خلال الجدول التالي الذي يوضح ذلك:

الجدول رقم(26): يوضح نسبة الصادرات والواردات في ظل البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	34,566	29,309	34,569	20,46	35,82
الواردات	-52,649	-49,437	-48,981	-24,34	-41,93

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من الجدول أن صادرات الجزائر ورغم اعتمادها بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات إلا أنها تعتمد أيضا على بعض الموارد الأخرى،وبذلك تم تسجيل قيمة 34,566 مليار دولار أمريكي سنة 2015 تقابلها قيمة الواردات في نفس السنة ب 52,649- مليار دولار أمريكي، وقد تزامن البرنامج الخماسي للنمو مع بداية العهدة الرئاسية لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، والتي من خلالها حاول مواصلة مسيرة الإصلاحات الاقتصادية، أما سنة 2016 فتم تسجيل قيمة 29,309 مليار دولار أمريكي

[1] صالح أويابة، **الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1980-2018**. ملتقى دولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 02-03 ديسمبر 2019، ص452.

في ظل التراجع الكبير الذي عرفته التجارة الخارجية الدولية وكذا استمرار انهيار أسعار البترول، فكل ذلك ساهم في تراجع الصادرات الجزائرية، أما الواردات فهي الأخرى تراجعت نوعا ما على ما كانت عليه سنة 2015 مسجلة بذلك قيمة 49,437- مليار دولار أمريكي.

ارتفعت الصادرات مجددا مع مطلع سنة 2017 لتصل لقيمة 34,569 مليار دولار أمريكي في ظل ارتفاع الصادرات من المحروقات بنسبة 31 مليار دولار سنة 2017 و 27,9 مليار دولار سنة 2016، يقابل ذلك تراجع الصادرات خارج المحروقات نسبيا، أما الواردات فتراجعت نسبيا مسجلة قيمة 48,981- مليار دولار سنة 2017 موزعة على مختلف الواردات سواء كانت سلعا غذائية، أو تجهيزا صناعيا، واردات طاقوية، أو مواد أولية.

أما سنة 2018 فقد بلغت قيمة الصادرات 35,82 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك ارتفاعا على ما كانت عليه سنة 2018، تقابلها قيمة الواردات ب 41,93- مليار دولار أمريكي سنة 2019 وهي الأخرى ارتفعت على ما كانت عليه نظرا لزيادة عدد السكان وتزايد الطلب.

تحديد معدل التضخم:

واجهت السياسة النقدية في الجزائر العديد من المشاكل بسبب التدفقات المالية الخارجية منذ سنة 2000الأمر الذي أثر بدوره على معدلات التضخم ما جعل الحكومة تتخذ إجراءات قصد تقييد التوسع في الائتمان المصرفي بالخصوص ما يتعلق بالقروض الاستهلاكية[1]،

[1] إلياس الأزهر بن دحان، **فعالية ضبط المجاميع النقدية في الحد من مستويات التضخم بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)**.مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 267.

وكذا بادرت بتنفيذ سياسات نقدية قصد المساهمة في إدارة فائض السيولة بغية المحافظة على استقرار الأسعار من خلال تدخله في السوق النقدية.

كما تعددت أسباب التضخم في الجزائر فمنها النقدية وأخرى مؤسساتية وأسباب هيكلية[1]. عرفت معدلات التضخم في الجزائر في ظل الفترة 2015-2019 نسبا متفاوتة بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى كما هو موضح في معطيات الجدول التالي.

الجدول رقم (27): يوضح تطور معدل التضخم في ظل البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019.

السنوات	معدل التضخم
2015	%4,8
2016	%6,4
2017	%5,6
2018	%4,3
2019	%5,6

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من خلال الجدول أن نسبة التضخم في الجزائر كانت متذبذبة لفترة ومرتفعة في فترة أخرى ومنخفضة أحيانا، إذ بلغت سنة 2015 قيمة 4,8% مع بداية البرنامج الخماسي لترتفع مع بداية 2016 مسجلة نسبة مرتفعة قدرت ب 6,4% نظرا لنشاط المشاريع التنموية التي اعتبرت تكملة لبقية المشاريع التي تم إدراجها ضمن سلسلة إصلاحات البرنامج

[1] عبد العزيز طيبة و عمار طهرات، تقييم **فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في الحد من التضخم خلال الفترة 2000-2016**، مجلة المعارف، المجلد 15، العدد 01، جوان 2020، ص74.

التكميلي لدعم النمو، في حين عرفت السنتان 2017 و2018 انخفاضا طفيفا في معدل التضخم بنسبة5,6 و4.3; % على التوالي لتعود للارتفاع مرة أخرى ب 5,6% سنة2019.

المبحث الثاني: تقييم مسار عملية التحول الديمقراطي بالجزائر من 1999 إلى 2019

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق لتقييم مسار العملية السياسية الديمقراطية بالجزائر من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات وتقييم مدى فعاليتها وذلك طيلة فترة حكم السيد عبد العزيز بوتفليقة من 1999إلى 2019.

إذ شهدت الساحة السياسية بالجزائر أحداثا ومحطات تاريخية بارزة منذ الاستقلال إلى الآن، بحيث عرفت المؤسسات السياسية أزمات متكررة ميزتها أحداث أكتوبر سنة 1988 التي أثرت على طبيعة النظام السياسي ومساره، فبعد اعتلاء السيد عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم منذ 1999 بدأت بوادر العملية السياسية تظهر للعيان من خلال البرامج والسياسات الحكومية التي تم اتخاذها من قبل الحكومة للسيطرة على الأوضاع السياسية في البلاد ، وبفضل أربع عهدات متتالية تم من خلالها انتخاب الرئيس بترحيب كثير من الجزائريين باعتباره رئيسا مدنيا ومنتخبا انتخاب حرا بنسبة 73,5% من الأصوات، غايته بلوغ الجودة السياسية ومحاولة إحداث إصلاحات جوهرية في بنية النظام السياسي الجزائري لترسيخ معالم النظام الديمقراطي.

المطلب الأول: شرعية العملية السياسية بالجزائر منذ 1999-2019.

لقد عرفت الجزائر أربع حكومات متتالية قبل سنة 1999 بقيادة أربع رؤساء هم على التوالي:

- محمد بوضياف الذي تم اغتياله.
- علي كافي في إطار المجلس الأعلى للدولة.
- اليمين زروال.
- عبد العزيز بوتفليقة.

فتعدد الحكومات هذا يوحي بعدم استقرار الساحة السياسية، وسيتم من خلال هذا المطلب التطرق لمسار العملية السياسية بالجزائر في ظل حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة من 1999 إلى 2019 وفق أربع عهدات متتالية، والنظر في مدى قبول الشعب لتلك العهدات بما تتضمنه من برامج وسياسات قصد تكريس عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

أولا: شرعية فترة حكم السيد عبد العزيز بوتفليقة

والمقصود بالشرعية هنا مدى رضا الشعب عن من يحكمهم من خلال رضاهم عن السياسات والبرامج الحكومية المنتهجة من قبل الرئيس، إذ تميزت فترة ما بعد 1999 بتغييرات سياسية مست النظام السياسي الجزائري[1]،فتم تغيير التوجه السياسي بعدما كانت الأحادية الحزبية النمط الغالب على الحكم بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني تم إقرار التعددية السياسية والحزبية والانتقال من النموذج الاشتراكي والاقتصاد الموجه إلى النموذج الجديد المتمثل في اقتصاد السوق المفتوح وذلك من خلال دستور1989، والذي تضمن مبدأ

[1] سمير قط، المرجع السابق، ص 229.

الفصل بين السلطات،[1] كأولى الإصلاحات السياسية التي بادر إليها السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي جاء في ظل ظروف اجتماعية مزرية وغياب الأمن والاستقرار في المجتمع الجزائري بسبب الجماعات الإرهابية التي زرعت الرعب والخوف في نفوس الجزائريين بسبب مخلفات العشرية السوداء، فبادر الرئيس بقانون المصالحة الوطنية لتهدئة الأوضاع ومحاولة استعادة الأمن من جديد، وهذا ما لقي الترحيب والقبول من قبل الشعب وتمكنت الجزائر بفضل ذلك من تحقيق نتائج إيجابية من خلال التراجع الذي تم تسجيله في صفوف الجماعات الإرهابية وتراجع المجازر الدموية، فتحقق بذلك نوع من الاستقرار السياسي وجعل الرئيس يحظى بقبول من قبل شرائح مختلفة من المجتمع الجزائري وكسب تأييدهم بتحقيق الشرعية السياسية[2] التي ظهرت في نتائج الانتخابات التي بلغت حوالي 73,79% من الأصوات لصالح عبد العزيز بوتفليقة.

1-العهدة الرئاسية الأولى من 1999 – إلى 2004

بعد استقالة الرئيس اليامين زروال تم إقرار الانتخابات الرئاسية القادمة في 15 أفريل 1999، والتي تضمنت سبعة (07) مرشحين للسلطة حسب ما تم الإعلان عنه من قبل المجلس الدستوري في 11 مارس 1999 وهم على التوالي: عبد العزيز بوتفليقة، حسين أيت أحمد، أحمد طالب الإبراهيمي، يوسف الخطيب، مولود حمروش، مقداد سيفي، عبد الله جاب الله.

وبعد استيفائهم للشروط القانونية الدستورية لرئاسة الدولة باشر المرشحون في حملاتهم الانتخابية، وكانت حملة عبد العزيز بوتفليقة قد لقيت قبولا من قبل الشعب فحصل بذلك على

[1] عبد الله بلغيث،**تطور الانتخابات الرئاسية في الجزائر: المضامين السياسية والقانونية**. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019، ص1031.

[2] سمير قط، المرجع السابق، ص 230.

نسبة كبيرة من الأصوات فما كان على المرشحين الآخرين إلا الانسحاب من ساحة الانتخابات وفي نظرهم أن النتائج تم تزويرها لصالح عبد العزيز بوتفليقة بعد حصولهم على نسب ضعيفة مقارنة معه كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم: (28) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية سنة 1999

المترشح	عدد الأصوات المتحصل عليها بالنسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	%73,79
أحمد طالب الإبراهيمي	%12,53
عبد الله جاب الله	%3,95
حسين أيت أحمد	%3,17
مولود حمروش	%3,09
مقداد سيفي	%1,22
يوسف الخطيب	%1,22

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يتضح من الجدول: أن السيد عبد العزيز بوتفليقة قد تحصل على أكبر نسبة من التصويت والتي بلغت حوالي 73,79% يليه أحمد طالب الإبراهيمي ب12,53% ثم عبد الله جاب الله و حسين أيت أحمد و مولود حمروش بنسبة 3% أما مقداد سيفي ويوسف الخطيب فتحصلا على 1,22% صوت، وهذه النسب من الأصوات سمحت للسيد عبد العزيز بوتفليقة ببلوغ السلطة في أولى عهدة رئاسية له حيث تم قبوله من قبل الشعب نظرا للأهداف التي تم

تسطيرها قصد بناء جزائر آمنة مستقرة عانت كثيرا بعد العشرية السوداء وتمثلت تلك الأهداف فيمايلي:

1-محاولة استتباب الأمن والسلم من خلال قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

2-إصلاح هياكل الدولة.

3-إعادة بعث الاقتصاد الوطني.

4-عودة الجزائر لمكانتها الدولية. [1]

ثانيا: سياسة الوئام المدني المتخذة أثناء العهدة الرئاسية الأولى

بعد فشل مختلف الإجراءات والآليات السياسية والأمنية في ردع العنف السياسي الذي عانت منه الجزائر كثيرا والذي كان له تأثير كبير على مختلف المجالات الأخرى، أصبح شعار الحوار ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار خاصة بعد فشل سياسة الكل أمني التي عمل على تنفيذها الرئيس زروال والتي لم تحقق النتائج المرغوب فيها إذ لم يبق للحكومة إلا اختيار الحوار كسبيل لتحضير للانتخابات الرئاسية سنة 1999.

من خلال الفوز الذي حققته نتائج الانتخابات في 15 أفريل 1999، والتي كانت لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بنسبة كبيرة بلغت 73,79% بادر الرئيس برسم خريطة لتنفيذ سياسة الوئام المدني قصد تهدئة الأوضاع الأمنية خصوصا بعد المجازر الكبيرة التي عرفتها البلاد والخسائر المادية والبشرية التي راح ضحيتها حوالي 150ألف قتيل و20 مليار دولار خسائر مادية لحقت بمختلف القطاعات.

وبعد دراسة المشروع مطولا وتطبيقا للمادة 03/119 من دستور 1996 تم عرض المشروع على مجلس الدولة من أجل إبداء رأيه قبل أن يتم عرضه على مجلس الوزراء

[1] عبد الله بلغيث، المرجع السابق، ص1037-1038.

والمصادقة عليه في 30 جوان 1999، وفي نفس اليوم تم إيداع المشروع لدى مكتبي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة اللذين قاما بتمريره إلى لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بالمجلس الشعبي الوطني قصد دراسته وإعداد تقرير بشأنه[1]،ثم المصادقة عليه من قبل البرلمان وتم تقديمه للاستفتاء من قبل الشعب في سبتمبر[2] 1999 كأول خطوة اعتمد عليها الرئيس لكسب التأييد الشعبي والحصول على الثقة الكافية التي تمكنه من مواصلة مسيرته الإصلاحية التي تعهد بتنفيذها منذ توليه الحكم، وقد بلغت نسبة التصويت بنعم 98,63% في ظل مشاركة شعبية 85% .

كما لقي المشروع تأييدا من قبل هيئات مختلفة منها الأحزاب السياسية والجمعيات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني، كلها ساهمت في دعم الرئيس وتأييده في رئاسيات أفريل 1999 في المقابل هناك مؤسسات عارضت المشروع كجبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان وبعض الجماعات الإرهابية كالجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال.

أما من وجهة نظرا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فقد اعتبره الصيغة السياسية للاتفاق الذي تتفاوض عليه القيادة العليا للجيش الجزائري مع الجيش الإسلامي للإنقاذ قصد إيقاف العنف المسلح الذي انطلق فعليا عقب إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992.

أما في المؤتمر التاسع للاتحاد العربي المنعقد بالجزائر في 21 فيفري 2000عرف الرئيس الوئام المدني على أنه**" بناء مرصوص لطي مرحلة قائمة من تاريخنا وولوج مرحلة مابعد**

[1] عبد الوهاب مراد و بن حفاف إسماعيل، **مكانة القوانين الاستفتائية ضمن المعايير القانونية في الجزائر(قانون الوئام المدني أنموذجا)**. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 14، العدد 02، 2021، ص،455.

[2] عمراوي خديجة، **الوئام المدني والمصالحة الوطنية كآليتين لتحقيق الاستقرار في الجزائر**. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2020، ص307.

الإرهاب والدمار وتجاوز الرؤية الاستئصالية واليأس المستفحل في قلوب شبابنا إلى الاعتراف بالذات وممارسة الوعي بشرف الحياة ".

فيظهر من التعريف الأهمية الكبيرة التي أولاها الرئيس للمشروع باعتباره مساهما في الحد من تفاقم الأزمة الأمنية التي كان تأثيرها ظاهرا للعيان في مختلف المجالات، كما عمل على نشر الوعي بين الفئات المجتمعية قصد الحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم السماح بانتشار الفكر المتطرف والتوغل في أوساط الفئات الشبابية وتحريضها على التجمعات الغير قانونية وتشكيل الجماعات الإرهابية، كما جاء المشروع بنصوص قانونية تحمي الجماعات الإرهابية التي وافقت عليه من خلال منحهم حق العودة إلى المجتمع والرجوع إلى منازلهم وتسليم أسلحتهم ومحاولة دمجهم بتوفير مناصب شغل لهم ومنحهم السكن والتكفل بهم.

وقد جاء في نص المادة الأولى من قانون الوئام المدني الغاية الأساسية منه والمتمثلة في استعادة الأمن والاستقرار، أما المعنيون بالمشروع فهم المتورطون في أعمال إرهابية أو تخريبية سواء الذين توبعوا أم هم محل متابعة، كما يتعين عليهم إبلاغ السلطات المختصة بوقفهم عن كل نشاط إرهابي، وتم تعيين هذه السلطات بمرسوم تنظيمي في 20جويلية 1990 في المادة الثانية منه[1]، كما تم تحديد ثلاثة تدابير للتعامل مع هؤلاء المتورطين من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع وهي:

- الإعفاء من المتابعات.
- الوضع رهن الإرجاء.
- تخفيف العقوبة.

[1] محمد محدة، **شرح مختصر لقانون الوئام المدني**. الجزائر: (د م ن)، 1999، ص03.

2- العهدة الرئاسية الثانية 2005-2009

كتكملة لجملة الإصلاحات التي باشر بها الرئيس في العهدة الأولى واصل في ظل العهدة الجديدة عرض مشروع السلم والمصالحة الوطنية قصد القضاء على بقايا الجماعات الإرهابية والسعي لنشر الأمن والاستقرار المجتمعي، فاعتمد على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لتوطيد قيم الأخوة ونشر ثقافة التسامح بين أبناء المجتمع الواحد.

ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

اعتبرت الأزمة الجزائرية بمثابة أزمة سياسية لذا كان لابد لها من حل سياسي قصد الخروج منها، فاعتمدت الحكومة منذ سنة 1999 على مجموعة من السياسات تمثلت في قانون الرحمة ثم الوئام المدني وصولا إلى المصالحة الوطنية التي تعتبر مطلبا سياسيا وشعبيا.

يقصد بالمصالحة هنا: تلك العملية التوافقية التي تسمح بنشوء علاقات تفاعلية بين الأطراف السياسية والمجتمعية على اختلافها، يعتبر مبدأ التسامح فيها أهم صفة يمكن الاعتماد عليها قصد إزالة صراعات الماضي وفق آليات تتخذها الحكومة هدفها الأسمى تحقيق الاستقرار المجتمعي.

جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كمبادرة وتكملة لمشروع الوئام المدني، إذ يرتكز على مجموعة من الأفكار السياسية وتم إصداره يوم 14 أوت 2005 بعد المصادقة عليه من قبل الشعب بالأغلبية المطلقة في إطار الاستفتاء المنظم يوم 29 سبتمبر 2005، إذ بلغت نسبته حوالي 97,38%، ليتم تنفيذ القانون بشكل رسمي في 28 فبراير 2006.[1]وقد

[1] درويش عبد المجيد ،**خيار المصالحة الوطنية لمواجهة العنف السياسي في الجزائر**. حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجزائر، المجلد 10، العدد 01، ص 176-180.

تضمن في ديباجته التذكير بما تعرضت له الجزائر من أزمات متتالية بعد المؤامرات والمكائد التي تم تنصيبها من أياد خارجية قصد زرع الفتنة بين أفراد المجتمع ونشر حالة من اللأمن هذا من جهة ومن جهة أخرى تضمنت ديباجته دعوة الشعب الجزائري بمختلف فئاته المجتمعية إلى تأييد ومساندة مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كما دعا إلى نشر قيم التسامح بغية التخلي عن الصراعات القائمة من أجل توطيد أواصر المحبة والأخوة بين أفراد المجتمع الواحد لمواجهة مختلف التربصات الخارجية والداخلية التي تسعى لتحطيم الوحدة الوطنية، فتمت الاستجابة لتلك الدعوات من قبل الشعب وتم الترحيب بمضامين الميثاق من خلال المجهودات التي بادرت الحكومة بتنفيذها، إذ سخرت العديد من المؤسسات اللازمة ومختلف وسائلها الإعلامية والإشهارية بغية إنجاح المشروع، لكن رغم ذلك تعرض هذا الأخير للرفض من قبل بعض الأفراد الذين لم يرضخوا لما جاء في المشروع وأبدوا اعتراضهم حول القوانين التي تضمنها، وهذا ما أثر بطريقة غير مباشرة على مسار عملية المصالحة الوطنية .

فقد جاء على لسان السيد عبد العزيز بوتفليقة في برقية بعث بها إلى المشاركين في الملتقى الوطني حول مسيرات قيادات الولاية التاريخية الخامسة إحياء لذكرى استشهاد العقيد لطفي بالجزائر في 08 مارس 2000 **" بأن الوئام ليس مجرد حملة مؤقتة والسلم الذي نرتجيه ليس مجرد هدنة إنما هو بناء مرصوص لطي مرحلة قاتمة من تاريخنا وولوج مرحة مابعد الإرهاب والدمار...مرحلة تجاوز الرؤية الاستئصالية والانعزالية واليأس المستفحل في قلوب شبابنا إلى الاعتزاز بالذات وممارسة الوعي بشرف الحياة**

واستنهاض الضمير والتنافس مع الأمم على الخير والعلم والإبداع "[1] يظهر من هذا أن رغبة الرئيس كانت واضحة في ترسيخ معالم الوئام المدني والمصالحة الوطنية ومبادئها والمحافظة عليها من خلال تلقين شباب الجزائر ثقافة الحوار ونشر قيم التسامح حتى لا تبقى هناك فجوة بين أبناء الشعب الواحد، خاصة وأن الجزائر قد عانت كثيرا من ويلات الإرهاب فكان لزاما على الأفراد أن يقفوا وقفة رجل واحد ضد الراغبين في تشويه الأمن المجتمعي من خلال مجهودات الدولة في نشر الوعي وتنوير الفكر بما قدمته من برامج في قنواتها وكذا الجرائد والندوات والاجتماعات وحتى الخطابات السياسية المعبرة.

يعتبر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية من بين السياسيات التي أطفأت نار الفتنة بين الجماعات الإرهابية والشعب من جهة، وكسب تأييد الشعب لسياساته وتحقيق الشرعية السياسة، كما يقول ماكس فيبر " **بأن نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام صالح ويعمل للمصالح العليا للأمة ويستحق التأييد والطاعة** "، أما روبرت ماكيفر يرى بأن " **الشرعية السياسية لا تتحقق إلى إذا حصلت إدراكات النخبة لنفسها وإدراك الجماهير لها متطابقة وفي اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وبما يحفظ للمجتمع تماسكه "**[2]

من خلال إسقاط هذه المقاربة النظرية على واقع الجزائر إبان فترة تنفيذ سياسية الوئام المدني ومشروع السلم والميثاق الوطني لكسب الشرعية السياسية يظهر بأن مباشرة الرئيس لتنفيذ هذا القرار السياسي جاء كمرحلة أولية وكأولوية ماسة لتحقيق نوع من الاستقرار المجتمعي، ذلك ما لقي ترحيبا من شرائح مختلفة من المجتمع بسبب ما عاشته الجزائر من

[1] حيتامة العيد، **خلفيات العنف المسلح والمصالحة الوطنية الجزائرية**. مجلة دراسات اجتماعية، المجلد 06، العدد 02، سبتمبر 2018، ص73.

[2] اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 40.

سنوات دمار وإراقة لدماء الأبرياء، وبفعل هذا الإجراء الأمني أصبحت الجزائر محل أنظار العديد من الدول الكبرى إذ تغيرت نظرتهم لها وتم اعتبارها بمثابة الدولة المفتاحية في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا ودول الساحل بعد أن كانت تسجل عمليات إرهابية شنعاء ساهمت في تراجع مكانتها الدولية لفترة من الزمن نظرا لتراجع دورها في المحافل الدولية وعدم قدرتها على تحقيق الأمن المجتمعي الداخلي، فلم يبق على الرئيس إلا تنفيذ سياسته التي اعتبرت بذلك المنفذ الوحيد للوضع الأمني وعلى إثر ذلك استعادت الجزائر مكانتها داخليا وعلى المستوى الدولي وساد بها نوع من الاستقرار.

تم إصدار ترسانة من النصوص القانونية والتنظيمية التي نظمت وضبطت كل الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الميثاق تنفيذا سليما وكاملا، ويمكن ترجمة تلك القوانين في الجدول التالي:

جدول رقم: (29) يوضح النصوص القانونية والتنظيمية لتنفيذ الميثاق الوطني

القوانين	تاريخ الإصدار	مضمون القانون
الأمر 06-01.	27 فبراير 2006	تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.
المرسوم الرئاسي رق 06-93.	28 فبراير 2006	تعويض ضحايا المأساة الوطنية.
المرسوم الرئاسي رقم 06-94.	28 فبراير 2006	إعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب
المرسوم الرئاسي رقم 06-124	27 مارس 2006	يحدد كيفيات إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

ما يلاحظ على المستوى الوطني من خلال تطبيق الحكومة لهذا القرار السياسي هو النتائج الايجابية التي تمخضت عن تطبيقه والتي تمثلت في تراجع العمليات الإرهابية وعودة الحياة الطبيعية لعامة الشعب، وقدساهم هذا الوضع الأمني في تقدم كل من السيد عبد العزيز بوتفليقة والسيد علي بن فليس للانتخابات الرئاسية سنة 2004 كمتنافسين على السلطة، فتحصل السيد عبد العزيز بوتفليقة على العدد الكافي من الأصوات للوصول إلى كرسي الرئاسية وبنسبة كبيرة بلغت 84% هذا ما دفع به لمواصلة نهج المصالحة الوطنية قصد تفعيل الانتقال الديمقراطي ومحاولة تجسيده على أرض الواقع.[1]

لم يكن من السهل على الحكومة أن تواجه وحشية وتعسف الجماعات الإرهابية لولا حنكة وفطنة الرئيس بصعوبة الموقف ما دفع به لتوفير مختلف السبل في مقابل تحقيق الأمن المجتمعي كخطوة أولى لكسب تأييد الشعب في مواصلة مسيرته الإصلاحية التي عقد العزم على تحقيقها منذ توليه الرئاسة رغم الصعوبات والعراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية، بل كان ذلك بمثابة تحدٍّ كبير بالنسبة له طيلة العهدة الرئاسية الأولى التي حققت نوعا من الشرعية السياسية واقتنع الشعب بأن الرئيس المنتخب من حقه أن يعتلي سدة الحكم بعد الرضا الذي تم كسبه والتأييد الذي حصل عليه والذي ظهر في نسبة التصويت في الانتخابات الرئاسية.

النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق مشروع المصالحة الوطنية:

- خروج الجزائريين من أزمة التسعينيات والتي راح بسببها العديد من الضحايا.

[1] إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص104.

- ساهمت المصالحة الوطنية في استتباب الأمن والاستقرار المجتمعي بعد سنين من الخوف وحالة من اللأمن والذعر التي غرست في قلوب الجزائريين بسبب وحشية الإرهاب.
- سمحت نتائج المصالحة من رجوع العديد من الهاربين إلى بيوتهم بفضل سياسة التسامح والعفو التي أصدرها رئيس الجمهورية آنذاك والتي بفضلها أعيد لم شمل الأسر الجزائرية التي تشتت طيلة فترة التسعينيات.
- استفاد قرابة 7544 إرهابي من تدابير العفو في حين تم تسجيل انخفاض محسوس في عدد القتلى من المدنيين والعسكريين، إذ قبل سنة 2000قدر عدد القتلى مابين 8000إلى 10000قتيل في حين انخفض سنة 2005 إلى 950 قتيل ليتراوح في الفترة مابعد سنة 2005 مابين 600 و7000 قتيل، مقابل ارتفاع كبير لعدد الإرهابين الذين لقوا حتفهم على يد قوات الأمن.[1]

الأهداف التي سعى الرئيس لبلوغها من خلال هذه العهدة الرئاسية الثانية هي:

1- تمثل الهدف الرئيسي في محاولة نشر الأمن وتحقيق الاستقرار المجتمعي من خلال مشروع المصالحة الوطنية، وذلك من خلال إجراء صفقة مع الإسلاميين قصد إعادة السلم للبلاد مقابل تحفيزات وامتيازات تم تقديمها لهؤلاء الإخوة كتوفير السكن والعمل وتحسين ظروف معيشتهم وإعطائهم مكانة في مجتمعهم الأصلي.

2- لم يقتصر مشروع الرئيس على البعد الأمني فقط، بل تعدى ذلك للبعد الاقتصادي أيضا، إذ كان من بين السياسات التي عمل الرئيس على تطبيقها هي محاولة النهوض بالاقتصاد الجزائري المنهار ودفع عجلة التنمية بعد أن عرفت شللا في مختلف المجالات بسبب الظروف التي عرفتها الجزائر في الفترة السابقة، إذ من منطلق شعار الرئيس "

[1] أحمد خالدي، **التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية : الأسباب- النتائج – المآلات**. مجلة قضايا معرفية، المجلد 01، العدد 02، سبتمبر 2018، ص10.

جزائر العزة والكرامة " عمل هذا الأخير على دفع الديون الخارجية التي تم استدانتها من المؤسسات الدولية والتي شكلت عبئا كبيرا على عاتق الدولة، كما أنه سعى لتحسين الظروف الاجتماعية خاصة مع ارتفاع أسعار البترول الذي تزامن مع غزو أمريكا للعراق سنة2003 الأمر الذي انعكس إيجابا على خزينة الدولة لتحسين ظروف معيشة الشعب الجزائري الذي عانى كثيرا من ويلات العشرية السوداء

كما حاول الرئيس من خلال هذه العهدة تعويض عائلات المفقودين وكذا فتح مجانية كل من قطاع التعليم والصحة ودعم بعض المواد الاستهلاكية الأساسية ، ومراجعة قانون الأسرة وتثبيت حقوق المرأة، بالإضافة لزيادات في الأجور والتحويلات وكذا محاولة تدعيم المشاريع السكنية.[1]

فكل هذه السياسات مكنت الرئيس من صنع مكانة له بين فئات مختلفة في المجتمع وساهمت في الحصول على التأييد والدعم لمواصلة مسيرته الإصلاحية للخروج من الأزمات المتكررة التي عرفتها الجزائر، وبفضل تلك الفطنة التي تميز بها السيد عبد العزيز بوتفليقة تمكن من مواصلة برنامجه الرئاسي لغاية انتهاء عهدته الأولى في سنة 2004 بعد مجهودات جبارة للهيئات والمؤسسات السياسية داخليا وخارجيا.

إذا ما ميز هذه العهدة هي إرادة الرئيس في مواصلة نهج الإصلاحات التي تم تسطيرها منذ بداية العهدة، حيث تم التركيز على الجانب الأمني باعتباره الورقة الرابحة للحصول على التأييد الشعبي والدعم لصالح الرئيس، وكان ذلك بالفعل إذ استطاع هذا الأخير أن يحصل على رضى الشعب من خلال الوعود التي قدمها لهم والتي عمل على تنفيذها فتمكن من

[1] ليلى عثمان، **تسويق الحملة الانتخابية: عوامل نجاح رئاسيات 2004**. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد02، جويلية 2019، ص159-161.

إعادة المياه إلى مجراها، وساد نوع من الأمن والاستقرار في المجتمع الجزائري الذي شهد في فترات سابقة مجازر كبيرة حصدت العديد من الأرواح البريئة التي لم يكن لها ذنب أبدا لكن وحشية الإرهاب لم يسلم منها لا كبير ولا صغير، فاستطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن يعيد السلم والأمن للجزائر على الصعيدين الوطني والدولي حيث استعادت الجزائر مكانتها الدولية، وهو ما دفع الرئيس لمواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية من خلال ترشحه لعهدة رئاسية ثالثة.

3-العهدة الرئاسية الثالثة من 2010 إلى 2014.

في رسالة تاريخية لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة سنة 2015في الذكرى العاشرة للمصادقة على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ثمن الرئيس الحصيلة والنتائج التي أفرزها تنفيذ المشروع، كما وضح الدور الذي لعبه الميثاق في التصدي للمكائد والدسائس التي كادت تعصف بالبلاد بسبب موجات الربيع العربي التي عرفتها العديد من الدول العربية، إذ لم يكن من السهل على الحكومة أن تحافظ على أمنها في محيط دولي متوتر في ظل هذه الظروف قام رئيس الجمهورية بإصدار إجراءات تكميلية في إطار تطبيق المصالحة الوطنية سنة 2011 بموجب المادة 47 من الميثاق، على غرار تعويض النساء اللواتي تعرضن لظلم وكذا السماح بالسفر للخارج للأشخاص الممنوعين من مغادرة البلاد.[1]

[1] محمد دمانة وحافظي سعاد، **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: نموذج جزائري متميز في ترقية ثقافة التعايش السلمي قابل للتصدير**.مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، ص 198.

أولا: الظروف المحيطة بالعهدة الثالثة لرئيس الجمهورية

لقد عرفت الجزائر نوعا من الاستقرار السياسي بعد تنفيذ مشروع المصالحة الوطنية، وهذا ما انعكس على النظام السياسي الجزائري ومكن الرئيس من مواصلة نهج الإصلاحات من خلال السياسات المتبعة التي يعود مصدرها الرئيسي " **برنامج رئيس الجمهورية "**، إذ شهدت الفترة مابين 2010 و2014 أحداثا سياسية على المستويين الداخلي والخارجي:

1-المستوى الداخلي:

عرفت الجزائر احتجاجات عارمة مع مطلع سنة 2011 متأثرة بموجة الاحتجاجات التي شهدتها الساحة العربية نهاية 2010 وبداية 2011، والتي مست بعض الدول العربية كتونس، مصر و ليبيا... بسبب مطالب اجتماعية دفعت بالشعب إلى الخروج عن صمتهم منددين بسوء الأوضاع الاجتماعية وتفاقم أزمة البطالة في مقابل غلاء المعيشة، ونظرا للتقارب الجغرافي والموقع الاستراتيجي الذي يجمع الجزائر مع هذه الدول العربية انتقلت عدوى الاحتجاجات للجزائر وتمثلت تلك الاحتجاجات في جانبين احتجاجات الزيت والسكر، واحتجاجات أيام السبت.

- ✓ **احتجاجات الزيت والسكر:**

شملت هذه الاحتجاجات حوالي 20 ولاية وانطلقت أحداثها في 05 كانون الثاني 2011 في الجزائر العاصمة قبل أن تصل لباقي الولايات، وقد راح ضحيتها حوالي 05 قتلى و 800 جريح حسب تصريحات وزارة الداخلية ونحو 1000 حالة توقيف، تم تصنيف هذه الاحتجاجات على أنها أكثر عنفا من أحداث أكتوبر 1988 إذ حاول 24 شابا حرق أنفسهم كتعبير عن عدم رضاهم وسوء معيشتهم فمات منهم ثمانية، واعتبرت هذه الحالات مشابهة تمام للظروف التي استدعت الدول العربية الدخول في دوامة الربيع العربي، فأمام هذ الوضع

المتأزم لم يبق للحكومة إلا التدخل لإيجاد حل لهذه الأزمة قبل أن تتفاقم، فتم عقد اجتماع وزاري مشترك بين هيئات ومؤسسات مختلفة كانت نتائجه تصب في قالب اجتماعي ينص على خفض أسعار كل من مادتي الزيت والسكر وتم تدعيمهما من قبل الدولة بتكلفة بلغت 53 مليار دينار جزائري قصد السيطرة على الأوضاع الأمنية قبل انفلاتها، رافق ذلك إقرار إعفاءات وتخفيضات جبائية وجمركية على المواد الأولية المستوردة الموجهة لإعادة تصنيع المواد الواسعة الاستهلاك.[1]

✓ **احتجاجات أيام السبت**

بعد هذه الأحداث سعى النظام السياسي بوصفها على أنها مجرد احتجاجات لا غير فقلص من حجمها حتى لا تأخذ منحى آخر، إلا أن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لم يرض بذلك وحاول أن يضخم صورة الاحتجاجات وأن يجعلها مظاهرات مشابهة لما وقع في تونس، وكان ذلك بمساعدة ودعم بعض الشخصيات الحقوقية والمعارضة للنظام، فتم تحديد يوم **السبت** كيوم تقام فيه تلك الاحتجاجات أسبوعيا وصاحب ذلك الدعوى إقامة مسيرات بالجزائر العاصمة، واعتبر بذلك يوم السبت 22يناير الانطلاقة الرسمية لتلك الاحتجاجات وصاحبه الدعوة بضرورة إطلاق سراح السجناء الذين تم اعتقالهم في المظاهرات مع طلب رفع قانون الطوارئ كذلك، بالإضافة إلى استعادة الحريات الفردية والجماعية التي يكفلها الدستور وحل جميع المجالس المنتخبة، فاجتمع الشعب على إقامة تلك الاحتجاجات كل يوم سبت وكان ذلك فعلا وعلى التوالي أيام 12-19-26 فيفري و 05-26 مارس وبقيت المطالب في انتظار الاستجابة من قبل الحكومة قبل ان تتفاقم الأوضاع وينتشر العنف خاصة أن مازاد من تأزم الوضع هو استقطاب فئة الطلبة إذ شارك

[1] منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية- المحددات – الميادين- التحديات**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، 2015، ص217،218.

طلبة الجامعات والثانويات بولاية بجاية في المظاهرات مطالبين بتفعيل الديمقراطية ورحيل الحكومة وكذا ضرورة التغيير الجذري للنظام السياسي.[1]

فعلى المستوى الداخلي هذا ماحدث فيما يخص الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد وكان الهدف منها واضحا من قبل جماعات معادية للنظام السياسي، هدفها غرس البلبلة في نفوس الجزائريين في الوقت الذي عجزت فيه الأحزاب السياسية والجمعيات إيصال تلك المطالب المجتمعية بطريقة سلمية حضارية، فعبرت تلك المظاهرات عن الرغبة الكبيرة للمواطنين في تغيير النظام وتغيير الأوضاع المعيشية الصعبة التي اعتبرت السبب الرئيس وراء ثورات الربيع العربي التي مست الدول العربية، وكادت أن تعصف بالجزائر لولا حنكة وفطنة السيد عبد العزيز بوتفليقة وتدخل الحكومة في الوقت المناسب من خلال خفض أسعار المواد الاستهلاكية الأكثر طلبا ومحاولة الاستجابة للمطالب في ظل الظروف الوطنية والدولية المحيطة بالجزائر والتي شهدت حالة من التوتر في مختلف المجالات .

2-المستوى الخارجي:

لقد اجتاحت موجة الربيع العربي العديد من الدول العربية في مقدمتها تونس، مصر، ليبيا.. الخ، ويقصد بالربيع العربي هنا **"تلك الموجة من المظاهرات والاحتجاجات والمسيرات التي انتشرت في عدد من الدول العربية منذ نهاية 2010 مطالبة بإحداث تغييرات إصلاحية شاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية"**[2]، إذ تم ترجمة مختلف المطالب الشعبية في تلك الاحتجاجات كتعبير عن إرادتهم الحرة في التغيير السياسي، الذي لم يأتِمن

[1] منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 218، 220.

[2] هناء قيصران، **الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي**. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية. العدد 09،مارس 2020، ص 107.

العدم بل نشب نتيجة تراكمات مختلفة دفعت بالشباب إلى الخروج للتعبير عن احتياجاتهم، فتداخلت تلك الأسباب وتمثلت فيمايلي:

- ✓ خنق الحياة السياسية أمام الشعب بسبب حالة الطوارئ التي تمنع القيام بالمظاهرات، وكذا القهر السياسي نتيجة القمع متعدد المستويات الذي فرض على المجتمع العربي.
- ✓ الانتشار الكبير للفساد السياسي في مجمل قطاعات الدولة ومؤسساتها بسبب غياب المساءلة وانتشار المحسوبية ونقص الشفافية.
- ✓ غياب مظاهر الديمقراطية عن العالم العربي وضعف النظام السياسي وعدم قدرته على استيعاب النموذج الديمقراطي.
- ✓ الانتشار الموسع للبطالة والفقر وقلة مناصب العمل، الأمر الذي ساهم في تعقد الوضع بسبب غلاء الأسعار وعدم قدرة الشعب على توفير متطلباتهم بأنفسهم.
- ✓ نشاط الشباب العربي عبر مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك والتوتير واليوتيوب، وسرعة التواصل بين مختلف شرائح المجتمع حول تحديد أماكن المظاهرات ومواعيدها وكذا نشر الصور والفيديوهات وجعل القضية قضية رأي عام.
- ✓ المشاركة الجماعية لمختلف شرائح المجتمع دون تمييز لا لدين أو لجنس أو لعرق[1]

فمختلف هذه الأسباب بالإضافة للدعم الشعبي والدولي لتلك المظاهرات جعل الأنظمة السياسية للدول العربية تنهار وتغير في مسارها وسياساتها كاستجابة حتمية للمطالب المجتمعية.

ثانيا: السياسات التي تم اتخاذها من قبل رئيس الجمهورية في ظل العهدة الثالثة

لقد بادر الرئيس بإصدار مجموعة من الإصلاحات السياسية والقوانين العضوية المنظمة لشؤون الحياة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] هناء قيصران، المرجع السابق، ص 110-111.

- **قرار رفع حالة الطوارئ:** يعتبر هذا القرار أولا لقرارات التي اتخذنها الحكومة استجابة للاحتجاجات التي عمت الجزائر، والذي تم اعتماده في 23 فيفري 2011 بعدما تم العمل به طيلة 19 سنة كاملة منذ 09 فيفري 1992.
- **القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات 12-01:** تم إقرار هذا القانون في 07 أبواب بمجموع 238 مادة، إذ نص على الرقابة المزدوجة للانتخابات عن طريق عمل اللجنة السياسية للانتخابات الوطنية وفروعها الولائية وكذا لجنة الإشراف القضائي
- **القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية رقم 12-04:** تضمن القانون 07 أبواب بمجموع 84 مادة، تضمنت المواد ايجابيات فيما يخص الأحزاب السياسية و الجمعيات ذات طابع سياسي.
- **القانون العضوي المتعلق بالإعلام 12-05:** جاء القانون في 12 بابا متضمنا 133 مادة، وتضمن هذا القانون كل ما يتعلق باحترام الصحفي وحمايته قانونيا من أي اعتداء كما نص على عدم تجرميه أو سجنه، فاعتبر هذا القانون منظما للمهنة بكل فروعها
- **القانون العضوي المتعلق بالجمعيات 12-06:** تضمن 06 أبواب بمجموع 74 مادة تم من خلاله إزالة مختلف الحواجز لتشكيل الجمعيات ونص على كيفية إنشائها والشروط اللازمة لذلك
- **القانون العضوي رقم 12-03 المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة:** ويحتوي على 08 مواد واعتبر هذا القانون مبادرة نوعية سمحت بفتح المجال للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية بتوسيع حظوظها ومنحها فرصا جديدة للترشح ودمجها في اللعبة السياسية.

- **كما قام رئيس الجمهورية بسن قانوني البلدية 11-10 والولاية 18-07:** لتنظيم وتسيير شؤون الشعب في ظل دولة القانون. [1]

4-العهدة الرئاسية الرابعة لسيد عبد العزيز بوتفليقة من 2014 إلى 2019

السياسات التي تم اتخاذها أثناء العهدة الرابعة:

1-الانتخابات الرئاسية 2014

لقد تميزت العهدة الرابعة لريس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ببعض الأحداث البارزة على كل المستويات لاسيما السياسية منها، وأبرزها الانتخابات الرئاسية سنة 2014 التي كانت لصالح الرئيس إذ حصل على نسبة كبيرة من الأصوات المؤيدة له والتي بلغت حوالي 82% في عهدة رئاسية أخرى له تم انتخابه في أفريل 2014، ونظرا لمرضه فقد تكبد عناء الحملة الانتخابية الخاصة بالرئيس مسئولون آخرون نيابة عنه، ما أجبر السلطة على الاقتناع بالحفاظ على مقعد الرئيس ليتم عهدته الرابعة وفق نفس الخيار الذي تم من خلاله تقلد الرئيس الحكم سنة 1999 بنفس الوتيرة تم قبوله وترشيحه للعهدة رئاسية جديدة كانت أثقل حملا من سابقاتها بسبب تأزم وضعه الصحي وعدم قدرته على القيام بخرجاته الميدانية التي عهدها أمام شعبه والتي جعلته يحصد دعم العديد من الفئات المجتمعية وكسب ودهم ورضاهم وتأييدهم لمختلف البرامج الحكومية التي كانت تعبيرا عن المطالب المجتمعية.

فأمام هذا الوضع لم تتحرك المعارضة السياسية رغم إدراكها صعوبة الموقف إلا أنها وقفت عاجزة عن اتخاذ أي فعل فيما يخص نص المادة 87 من الدستور بإعلان شغور منصب رئيس الجمهورية، وتخوف من خروج الوضع الأمني عن السيطرة كما حدث ببقية الدول العربية، تم إعادة انتخابه رغبة في المحافظة على الأمن والاستقرار المجتمعي

[1] هناء قيصران، المرجع السابق، ص116 -118.

بالجزائر حتى لا تعاد مأساة العشرية السوداء ولكي لا يحدث انفلات أمني مثلما وقع بمصر وتونس وليبيا وسوريا ... الخ، لكن ما يعاب عن العهدة الرئاسية الرابعة هو التضييق على الحريات والحقوق السياسية،[1]إذ بقيت العملية السياسية محصورة بين محددات النظام السياسي أي لابد من الولاء لأصحاب القرار والدوائر المحيطة بالسلطة حتى لا يتمكن أي مترشح من الوصول لأي منصب سياسي.

وفي هذا السياق جاء على لسان رئيس الحكومة السابق مولود حمروش أن السلطة في الجزائر محصورة بين ثلاثة أشخاص وهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قائد الأركان، الجيش قايد صالح وقائد المخابرات توفيق مدين وثلاثتهم ينتمون إلى نفس الجيل من حرب التحرير.

2-التعديل الدستوري 2016

في إطار مواصلة سلسلة الإصلاحات المتخذة من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة تم إصدار القانون المتعلق بتعديل الدستور كضرورة حتمية فرضتها البيئة الداخلية استجابة للمتطلبات الشعبية، وبالتالي عرف دستور 1996 في تعديل آخر بواسطة القانون 16-01 الصادر في 07 مارس 2016 والذي حصل على موافقة المجلس الدستوري وأعضاء غرفتي البرلمان، وقد حصل هذا القانون على موافقة من هيئات مختلفة ما جعله يحظى بالشرعية من خلال تأييد مختلف الطبقات السياسية والشخصيات الوطنية والكفاءات والجمعيات والنقابات، أما المحاور التي تناولها التعديل الدستوري فتمثلت فيما يلي:

- التأكيد على البعد الأمازيغي وترقية اللغة الامازيغية إلى لغة وطنية وذلك مالقى ترحيبا كبيرا من قبل الشعب.

[1] عمراني كربوسة وسهام زروال، **الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد عام 2011**. مجلة المعيار، المجلد 24، العدد 49، سنة 2020، ص702-703

- أكد على تعزيز الديمقراطية من خلال التأكيد على طبيعة النظام السياسي الديمقراطي والجمهوري، القائم على التداول السلمي على السلطة عن طريق انتخابات حرة نزيهة.[1]
- كما نص على تعزيز دولة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات الذي يمنح كل سلطة الحرية في تأدية مهامها، كما يعتبر ضمانة أساسية من ضمانات ممارسة حرية الأفراد وذلك بتوزيع سلطات الدولة بين هيئات مختلفة وعدم تجميعها في يد هيئة واحدة، إلا أن المشرع الجزائري قد نص على الفصل المرن بين السلطات الذي يقوم على التعاون فيما بينها.[2]
- حماية الاقتصاد الوطني.
- حماية التكافل الاجتماعي.
- حماية البيئة.

ونظرا لتزايد المطالب المجتمعية عقب سنة 2014 تم إقرار التعديل الدستوري من قبل رئيس الجمهورية بالرغم من تدهور حالته الصحية إلا أنه واصل مسيرته الإصلاحية بغية الوصول لإيجاد حلول مجتمعية وكسب المزيد من التأييد الشعبي حتى لا يحدث في الجزائر ماحدث في بعض الدول العربية تحت مسمى الربيع العربي.

أما فيما يخص الفترة التي تم اختيارها لإقرار التعديل الدستوري الجديد سنة 2016 فقد جاء في سياق وضعية النظام السياسي الظروف التي عرفتها الساحة السياسية من خلال الصراع السياسي القائم بين رئيس الجمهورية والمنظومة الأمنية العسكرية، هذه الأخيرة التي تمكن الرئيس من إعادة هيكلتها وتغيير قيادتها قبل شهور قليلة من التعديل رغبة منه في

[1] بختي نفيسة، **مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر**. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 04، أكتوبر 2016، ص 97-98.

[2] بن السي حمو محمد المهدي، **مستجدات مبدأ الفصل بين السلطات في ظل التعديل الدستوري سنة 2016**. مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 11، 2017، ص127.

تكريس دعائم الدستور الديمقراطي بما تقتضيه الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر[1].

لكن الوضع السياسي المتعفن الذي بدأت تظهر ملامحه على الواقع من قبل أياد خفية مستغلة عجز الرئيس أفقدت النظام السياسي القائم المصداقية والشفافية السياسية ماجعله يخسر ثقته ومكانته السياسية والاجتماعية لدى غالبية المواطنين بعد استغلال منصبه من قبل أخوه السعيد بوتفليقة بحجة انه مستشار الرئيس فعمل على إخضاع الأحزاب السياسية و أرباب العمل بمختلف الوسائل وبتحايله تمكن من إدخال المال الفاسد في اللعبة السياسية، فأصبح الترشح لمختلف المجالس لمن يدفع أكثر وليس لأصحاب الكفاءة والخبرة.

فأصبح البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة تحت سيطرة النظام الحاكم رغم فساده، ورغم النتائج السلبية التي نتجت عن تنفيذ العديد من البرامج الحكومية والتي كان لها الانعكاس الواضح على الوضع الاجتماعي للمواطنين بسبب تردي الأوضاع المعيشية، فبقي البرلمان يعمل لصالح السلطة وبقي وجوده شكليا في العملية السياسية ما جعل المواطن الجزائري يتفطن لمثل تلك التلاعبات وفقد ثقته بعمل البرلمان وصار ينعته مختلف الألفاظ السيئة نتيجة تراجع أدائه السياسي فوصف ب " برلمان الحلاقات" نظرا لتركيبته البشرية ومستوياتها و" برلمان الشكارة" أي أن المنصب في البرلمان لمن يدفع أكبر نسبة من المال، فكل هذه الأحداث جعلت مكانة البرلمان تتراجع وتسقط ما أدى لنشوب أزمة في المجلس الشعبي الوطني من خلال الانقلاب على رئيسه العربي ولد خليفة تليها تغيرات غير ملحوظة

[1] عمراني بوكبوسة، المرجع السابق، ص704-705

في المؤسسة العسكرية التي عرفت إقالة وعزل للعديد من الضباط السامين ومتابعتهم قضائيا.[1]

المطلب الثاني: المشاركة السياسية كمعيار لتقييم مسار عملية التحول الديمقراطي بالجزائر

يقصد عموما بالمشاركة السياسية في معناها تلك الضرورة الحتمية التي يقوم بها الأفراد بواسطة عدة قنوات من بينها الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وغيرها، وقد عرفها **هنتغتون** بأنها: **" أنشطة الأفراد التي تهدف إلى التأثير على صنع القرار الحكومي، وهي أنشطة فردية أو جماعية منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية "**[2]بذلك أشار هنتغتون إلى مختلف أوجه المشاركة السياسية التي تتجسد من خلال مساهمة الأفراد في صنع القرار السياسي عن طريق مشاركتهم في الانتخابات والتعبير عن مطالبهم المجتمعية.

ففي الفكر الغربي اعتبرت المشاركة السياسية من بين مقومات النظام السياسي الديمقراطي وسمة بارزة من سمات مجتمع الحداثة السياسية الذي أشار إليه هنتغتون والذي اعتبره مجتمعا يقوم على ثلاثة عناصر تعتبر القاعدة الصلبة لقيام أي نظام سياسي وتتمثل تلك العناصر فيما يلي:

1-ترشيد السلطة: بمعنى أن يستند النظام والسلطة التي تمثله إلى قانون ينظم سيرها وعملها ويحدد الوظائف المنوطة بها.

[1]. بحوص بوفنيك وعبد المجيد رمضان، **تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل 22 فيفري2019**. دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، 2021.، ص 394.

[2] مهملي بن علي، **الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر**. مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، جوان 2016، ص89.

2-**التمايز**: والذي يندرج ويتجلى في كيانين اثنين الكيان العضوي والوظيفي لمؤسسات الدولة السياسية التنفيذية والتشريعية والقضائية وضرورة مراعاة الفصل بين هذه السلطات الذي جاء به مونتسكيو في القرن الثامن عشر،هنتغتون في القرن العشرين

3-**المشاركة السياسية**: والتي تتمثل في تعبير الأفراد عن رغبتهم السياسية فيمن يحكمهم والدور الذي تقوم به القنوات السياسية في تفعيل تلك المشاركة كدور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح... وغيرها.

فوجود واحترام تلك المقومات سيضمن قيام نظام سياسي ديمقراطي مبني على احترام الحريات الفردية والعامة للشعب من خلال فتح المجال أمامهم لرسم السياسات العامة والتي تعتبر في حد ذاتها تعبيرا عن مطالبهم المجتمعية التي تم الاستجابة لها من خلال الممثلين الذين تم اختيارهم عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة.

أما غياب هاته المقومات فيعني فتح المجال لتغلغل وانتشار التخلف السياسي الذي يجعل السلطة في يد واحدة رغم وجود الانتخابات إلا أنها تبقى شكلية فقط، وهذا ما يتنافى ومبادئ النظام الديمقراطي، فيسود الظلم والاستبداد ويتم احتكار السلطة لصالح جماعات معينة على حساب المصلحة العامة للبلاد.

أما المشاركة السياسية في الجزائر:

فقد عرفت محطات بارزة تجلت معالمها عقب أحداث 05 أكتوبر 1988، حيث تم فتح التعددية السياسية والحزبية، وفتح المجال للمشاركة السياسية من قبل العديد من الفواعل كانطلاقة أولى نحو تجسيد النظام الديمقراطي بعد سيطرة الحزب الواحد على السلطة منذ الاستقلال سنة 1962، وفي هذا السياق اعتبرت الهيئة الحاكمة آنذاك أن الحزب الواحد هو من سيبقى محتكرا السلطة متجاهلة بقية الأحزاب الأخرى، فكانت أولى الانتخابات التي جرت في سنة 1990 قد حظيت بمشاركة سياسية واسعة وتم الإعلان عن نجاح حزب

الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال مشاركتها الأولى، لكن قامت المؤسسة العسكرية بإلغاء نتائج تلك الانتخابات وسارعت لحل الجبهة ومعارضة الاختيار الشعبي لها ما أسفر عن دخول الجزائر في دوامة العنف السياسي التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء. [1]

وتعتبر المشاركة السياسية من بين القيم المهمة التي يقوم عليها النظام الديمقراطي لاعتبارها تعبر عن الإرادة الشعبية واحترامها يعني احترام المطالب المجتمعية، وتبنى على قيم نبيلة تتجلى في المساواة أمام القانون ومصداقية الحوار والموافقة، فمتى كان هناك قبول من قبل الحاكم والمحكوم كلما ساهم ذلك في كسب التأييد الشعبي وكسب الرضا حول السياسات المنتهجة قصد خدمة الصالح العام وهذا ما سعى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لتجسيده منذ توليه سدة الحكم سنة 1999.

لقد كان من بين أهم أولويات الرئيس استعادة الأمن والاستقرار للبلاد في أولى خطواته الإصلاحية، وبالفعل كان ذلك، وهذا ما جعله يلقى التأييد وكسب رضا شرائح مختلفة من المجتمع بسبب ارتياحهم من سنين العشرية السوداء وكان للرئيس الفضل في ذلك، وفتح المجال للمشاركة السياسية التي كانت لصالحه من خلال نتائج الانتخابات التي كان يتصدر قوائمها في كل انتخابات رئاسية شارك فيها.[2]

فيمكن قياس درجة المشاركة السياسية من خلال التطرق للمؤشرات التالية:

- نسبة التمتع بالحقوق والحريات السياسية كحق الترشح والتصويت.
- نسبة التواجد في الهيئات التمثيلية والمجالس المنتخبة على المستوى الوطني.

[1] فاطمة بودرهم، **أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، العدد الخامس 05، جوان 2013، ص 130-131، ص133.

[2] أمال غانو ومحمد صافي، **المشاركة السياسية والمواطنة في الجزائر: الواقع والمعوقات**. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد التاسع 09 العدد 16، جانفي 2020، ص70.

- نسبة التواجد في المؤسسات الحكومية ومراكز صنع القرار.
- نسبة مشاركة الأحزاب السياسية.[1]

ومن خلال هذه المؤشرات يمكن قياس نسبة المشاركة السياسية في الجزائر بعد التعددية الحزبية ومدى مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار من خلال تصويتهم في الانتخابات المحلية، والتشريعية والرئاسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(30): يوضح نسبة المشاركة السياسية الوطنية في الانتخابات المحلية، والتشريعية والرئاسية بالجزائر عقب التعددية السياسية.

طبيعة الانتخابات	تاريخ الانتخابات	نسبة الانتخابات %
الانتخابات المحلية	**1990**	**65.2**
	1997	64.58
	2002	46.09
	2007	43.78
	2012	43.55
الانتخابات التشريعية	**1991**	**59.00**
	1997	65.60
	2002	46.17
	2007	35.65
	2012	43.14
	2017	38.25

[1] مناصرية سميحة وعوايجية وافية، **تداعيات الإصلاحات السياسية الراهنة على المشاركة السياسية**. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 09، جانفي 2018، ص386.

الانتخابات الرئاسية	**1995**	**75.35**
	1999	60.25
	2004	58.08
	2009	74.56
	2014	50.70
	2019	58,18

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع الدراسة.

يظهر من خلال الجدول المبين أعلاه أن المشاركة السياسية في الجزائر شهدت محطات بارزة منذ إقرار مبدأ التعددية السياسية والحزبية التي فتحت المجال لترشح العديد من الأحزاب السياسية للانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية منذ سنة 1990 حيث بلغت نسبة المشاركة في المحليات حوالي 65,2 % وتعتبر هذه النسبة الأعلى مقارنة مع بقية السنوات حيث عرفت نسبة المشاركة انخفاضا سنة 1997 و2002 و2007 إلى غاية 2012 إذ بلغت 43,55% ويمكن إرجاع السبب لضعف الأحزاب السياسية من جهة وعدم قدرتها على تعبئة الجماهير وعدم استقطاب المواطنين حول البرامج السياسية ما أثر على نسب مشاركتهم، أضف إلى ذلك المستوى الثقافي للمواطن الذي يلعب دورا كبيرا في تنوير وعيه وقناعته في خدمة وطنه من خلال مشاركته في صنع القرار السياسي.

أما نسبة المشاركة المسجلة في الانتخابات التشريعية منذ سنة 1991 فتعتبر هي الأخرى عرفت ارتفاع في البداية ثم تراجعت النسبة حيث بلغت 59,00% سنة 1991 وذلك تعبير عن رغبة المواطنين في تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال اختيار ممثلين

عنهم في البرلمان لإيصال مطالبهم المجتمعية إلى السلطات المختصة قصد الاستجابة لها، وذلك كان عقب العشرية السوداء فكانت مشاركتهم كبيرة إلى غاية سنة 1997 بنسبة 65,60% وتعتبر هذه أكبر نسبة إلى غاية 2017 لتتناقص نسبة المشاركة السياسية مع مطلع سنة 2002 ب46,17% وسنة 2007 تراجعت إلى 35,65% أما سنة 2012 فسجلت نسيه مشاركة ب43,14%، وبقيت على ذلك الحال سنة 2017 نظرا لعزوف الكثير من المواطنين عن التصويت نظرا لنقص الوعي السياسي و طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري .

في حين سجلت الانتخابات الرئاسية أعلى النسب مقارنة بباقي الانتخابات المحلية والتشريعية، إذ عرفت سنة 1995 نسبة مشاركة بلغت 75,35% وذلك يوحي بأن هناك تغيرا في السلوك الانتخابي حسب طبيعة الانتخابات والسياق الذي جاءت فيه، إذ تستقطب الانتخابات الرئاسية مشاركة انتخابية كبيرة ما يعني ارتفاع معدلات التصويت وهذا يفسر عادة بأنه يخص هرم السلطة العليا ما يؤثر على أهمية المشاركة السياسية ونظرا لأهمية المنصب الذي يعتبر في بعض الأنظمة مصدر السياسات العامة، أما سنة 1999 فعرفت فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالعدد الكبير من الأصوات، إذ بلغت نسبة المشاركة 60,25% في حين تحصل الرئيس على نسبة 73,79%وحده من مجموع الأصوات وذلك نابع من الإرادة الشعبية في شخص الرئيس من خلال القبول والرضا الشعبي الذي اكتسبه بتسييره المحكم للبرامج الحكومية التي لامست الواقع المجتمعي، بعدها تم تسجيل نسبة مشاركة بلغت 58,08 % في عهدته الرئاسية الثانية والتي عرفت مواصلة جملة الإصلاحات التي باشر بتنفيذها وتعود النسبة للارتفاع مرة أخرى مع ترشحه لعهدة أخرى إذ بلغت 74,56%، في حين تراجعت قليلا سنة2014 بنسبة 50,70%. فكانت آخر عهدة

لرئيس الجمهورية وتم تقديم استقالته في أفريل 2019 بسبب رفض الشعب إعادة ترشحه لعهدة جديدة نظرا لسوء حالته الصحية وعدم قدرته على مواصلة الحكم، أما سنة 2019 فقد بلغت نسبة الانتخابات الرئاسية 58,18% لصالح عبد المجيد تبون الفائز بالأغلبية في هذه المرحلة الانتقالية التي عرفتها البلاد بعد انتهاء حكم دام عشرين سنة للرئيس السابق، بعد أن عبر الشعب عن عدم رغبتهم في عهدة رئاسية أخرى من خلال المظاهرات التي عمت أرجاء الوطن منددين بتغيير الرئيس بطريقة سلمية حضارية أبهرت العالم ككل وعرفت بالحراك الاجتماعي ذي الطابع السلمي الذي كانت بدايته في 22 فيفري 2019 تمخضت عنها إقالة الرئيس وإعادة انتخاب رئيس جديد للجمهورية الجزائرية.

باعتبار أن المشاركة السياسية تعتبر مبدأ رئيسيا من مظاهر الديمقراطية،[1] يمكن القول أن الجزائر من خلال مسارها السياسي استطاعت أن تتبنى محاولة في انتهاج النظام الديمقراطي بعد إقرار التعددية السياسية وفتح المجال للمشاركة السياسية، وكذا التداول السلمي على السلطة..الخ ونظرا للعدد الكبير الذي أصبحت تمثله الأحزاب السياسية فإن ذلك يوحي باحترامها للحريات الفردية والرغبات المجتمعية،وهذا الاحترام والمساواة يعتبران من سمات النظام الديمقراطي حتى وإن لم يكن كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة إلا أن الجزائر كانت لها محاولة في تجسيده، وظهر ذلك من خلال النسب المتفاوتة للمشاركة السياسية التي هي تعبير عن مطالب اجتماعية بحتة وتعبير عن الديمقراطية التشاركية التي تعني التطبيق الفعلي لمبادئ النظام الديمقراطي في ظل وجود مؤسسات سياسية تساهم في صنع القرار كمؤسسات المجتمع المدني التي سيتم معالجتها في المطلب الموالي.

[1] باية بن جدي، **المشاركة السياسية كألية لتحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات والحلول**. مجلة الحوار، المجلد 12، العدد 14، ديسمبر 2017. ص 652.

المطلب الثالث: مكانة وفعالية المجتمع المدني كمؤشر لتفعيل التحول الديمقراطي بالجزائر

يعتبر المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة وسيطا بين الدولة والشعب، إذ يتمثل دوره في محاولة إيصال المطالب المجتمعية للسلطات المختصة قصد الاستجابة لها، وقد اختلفت نظرة المفكرين والباحثين لمفهومه عموما، فعرفه **أرسطو: " بأنه مجموعة سياسية تخضع للقوانين وهو مفهوم يتشابه ومفهوم الدولة مما يبين عدم التمييز بين الدولة والمجتمع المدني"**، يتضح من هذا التعريف أن المجتمع المدني يميزه طابع قانوني كما ربط دوره بالدور الذي تلعبه الدولة وتشابه وظائفهما في إطار العملية السياسية التي يقوم بها النظام السياسي.

أما **ميكيافلي** فعرفه :**" بأنه يمثل حاجة الإنسان الدائمة للسلطة بسبب طبيعته التي تميل للشر مما يستوجب وجود سلطة تقيه عواقب هذا الشر تتميز بخضوعها للقواعد الموضوعية التي تفرضها متطلبات وجودها "** يعني أن المجتمع المدني نابع من الإرادة الشعبية التي استوجبت وجود مثل هذه المؤسسات لتنظيم شؤون الحياة في ظل وجود قانون يضمن كل ذلك.[1]

أما المجتمع المدني في الجزائر فقد شهد تطورات ملحوظة منذ الاستقلال، وتم تنظيم ذلك من خلال مكانة المجتمع المدني في الدساتير المتعاقبة على الجزائر والتي سعى من خلالها المشرع الجزائري لإقامة دولة ديمقراطية تقوم على احترام الحقوق والحريات العامة للأفراد كما نصت عليها دساتير الجزائر من خلال مايلي:

[1] أيت عبد المالك نادية، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد(دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي)**. مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 11، العدد 02، ص181.

- دستور 1963 والذي تضمن من خلال المادة 19 منه على حق تأسيس الجمعيات وإنشاء النقابات شريطة عدم المساس باستقلال الأمة والوحدة الوطنية ومحاولة الحفاظ على الأحادية الحزبية، كما تم التأكيد على نفس المطلب من خلال المادة 23 من نفس الدستور والقاضية بمنع إنشاء أحزاب معارضة، ما يلاحظ عن هذه المرحلة هو خضوع المجتمع المدني للدولة التي مارست الرقابة على نشاطه وقيدت عمله في ظل الحفاظ على الوحدة الوطنية.
- دستور 1976 الذي منح الفرصة للشعب أكثر من الدستور السابق، إذ أصبح للشعب حق المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال أعمال الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومختلف الاتحادات(النساء، الفلاحين، الشبيبة) لكن بقيت سيطرة الحزب الواحد مطبقة على مختلف حقوق المنظمات، كما تميزت المرحلة بجمود نشاط المجتمع المدني.
- دستور 1989 الذي يُعتبر مرحلة التعددية الحزبية حيث اتجهت الجزائر إلى السير وفق النهج الديمقراطي من خلال ضمان الحريات العامة للأفراد ومنحهم الحق في التجمعات والتعبير عن آرائهم في مختلف القضايا التي تمس الشأن العام، كما أكد نفس الدستور على ضرورة الممارسة الديمقراطية والتوجه نحو التعددية السياسية، لكن عرف الدستور غياب نصوص صريحة تبين مكانة المجتمع المدني كما تم تحرير الحركة النقابية من وصاية الحزب في ظل القانون 01-88 المؤرخ في جانفي 1988 والمتضمن استقلالية المؤسسات، الأمر الذي انعكس على نشاط المجتمع المدني وخروجه من سيطرة الحزب الواحد حتى وإن لم تكن استقلالية بصفة مطلقة إلا أنها تبقى نسبية، فكانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية المشرف الأول عل نشاط الجمعيات في ظل الظروف التي عرفتها الجزائر إبان فترة

التسعينيات بعد فرض حالة الطوارئ في البلاد سنة 1992مما أثر على علاقة الدولة بالمجتمع المدني وتم حل العديد من الجمعيات والمنظمات التي رفضتها السلطة.

- دستور 1996 والذي تم من خلاله توسيع مجال عمل المجتمع المدني وتم منح الفرصة للشعب في مراقبة عمل السلطات والمشاركة في العملية السياسية مع تسهيل إمكانية إنشاء الجمعيات والأحزاب في إطار القانون مؤكدا أن وجود المجتمع المدني يساهم في تحقيق الديمقراطية كما تضمنتها المواد 41- 43 من الدستور 1996، إذ أكدت على إنشاء الجمعيات وعلى حرية التعبير والتجمع.

فالأحداث التي عرفتها الجزائر على الصعيدين الوطني والخارجي جعلت من المجتمع المدني مطلبا أساسيا لتوعية المواطن ومراقبة السير وفق النهج الديمقراطي لمؤسسات الدولة.[1]

يقسم الباحثين السياسيين المجتمع المدني إلى فريقين من حيث تحديد الممارسات:

الفريق الأول: يعتبر أن المجتمع المدني هو كل المؤسسات غير الحكومية التي ترغب في بناء المجتمع وتساهم في تطوره باستجابتها لمختلف المطالب المجتمعية.

الفريق الثاني: يضم تعريفهم كل أشكال المشاركات التطوعية على اختلافها سواء كانت عامة أو خاصة، سياسية أو غير سياسية، اجتماعية أو ثقافية.

وينعكس رأي الفريق الثاني على واقع المجتمع المدني بالجزائر الذي يقوم على عمل جماعي تصنعه تنظيمات عامة تسعى لخدمة الصالح العام دون المساس بتنظيم المؤسسات العامة في الدولة، وتضم مؤسسات المجتمع المدني مختلف الجمعيات والنقابات المهنية ورابطات حقوق الإنسان وتستثنى من ذلك الأحزاب السياسية وتنقسم تلك المؤسسات إلى:

[1] أيتعبد المالك نادية، المرجع السابق، ص183-184.

1-الجمعيات:

هي تلك المؤسسات التي تمثل المجتمع المدني، وتمثل تجمعا لمجموعة من الأفراد ذلك بموجب اتفاق إرادي، وتجمع على تعدد الأشخاص المكونين للجمعية مع الاختلاف في عددهم.

تعتبر فترة التعددية بداية تشكل العمل الجمعوي، إذ عقب أحداث أكتوبر 1988 تأسست عدة جمعيات مهنية وثقافية تمثلت في الرابطة الجزائرية لتنظيم العائلي والرابطة الجزائرية لحقوق التنظيم العائلي، الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان كما تأسست هيئة المحامين وبقيت الجمعيات في التشكل بعد إقرار دستور 1988 حيث تم تسجيل ما يقارب 12000 جمعية لينتقل العدد بعدها إلى 56500 جمعية محلية و1000 جمعية وطنية سنة 2000.

لكن الملاحظ أنه رغم التواجد الكبير للجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني إلا أن عملها يبقى معلقا بأوامر الجهات الرسمية أثناء اقتراب المواعيد الانتخابية إذ يتم استغلال تلك الجمعيات في القيام بترويج الحملات الانتخابية، بذلك بقي دورها الفعلي غائبا عن الساحة السياسية نتيجة سيطرة الحزب الواحد في تلك الفترة.[1]

2-النقابات العمالية:

وتمثل هي الأخرى إحدى مؤسسات المجتمع المدني، إذ تشكلت سنة 1878 أولى التنظيمات النقابية في الجزائر وتم تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) من قبل العمال الجزائريون، ويمثل هذا الاتحاد أهم تنظيم عمالي تم إنشاؤه في الجزائر منذ ثورة التحرير بمساهمة عيسات إيدير عام 1956 وبقي حزب جبهة التحرير مسيطرا عليه لغاية الثمانينيات، إلا ان الوضع تغير بمجرد صدور القانون 40-41 المؤرخ في 02 جويلية

[1] قاسمي إبراهيم و بنطرمول عبد العزيز، **واقع المجتمع المدني ومدى فعاليته في الدولة الجزائرية**، مجلة أفاق فكرية، المجلد الرابع، العدد الثامن، مارس 218، ص221.

1990 المتعلق بممارسة الحق النقابي وبواسطته تم فتح المجال لتعددية النقابية التي ضمت حوالي 70 نقابة على المستوى الوطني كان الفضل في تشكيلها مختلف الفئات الأجيرة التي بادرت بمغادرة صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتكوين نقابات مهنية مستقلة.

بقية نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين مسيطرة على الحياة النقابية لغاية إقرار التعددية النقابية بعد دستور 1988، لكن بقي الاتحاد محافظا على مكانته لدى السلطة رغم ظهور نقابات أخرى إلا أنه بقي يمثل أقوى تنظيم نقابي بالنسبة لدولة.

غبر أن ما يعاب عن التنظيمات النقابية التي ظهرت في الجزائر أنها بقيت محدودة من حيث نشاطها وعملها ولم تتمكن من إظهار دورها في عملية صنع القرار ولا التأثير على النظام السياسي فيما يخص قضايا مختلفة طيلة مدة ظهورها بل بقيت تابعة للدولة وتحت سيطرتها رغم التعدد النقابي الذي تشكل عقب التعددية السياسية إلا أن ذلك بقي شكليا رغم سوء الأوضاع المعيشة التي عانى منها الشعب إلا أن النقابات العمالية لم تستطيع أن تلعب دورها كما ينبغي ولا حتى التأثير على القطاع الخاص الذي ظهر بقوة في الآونة الأخيرة،

3-مؤسسات الإعلام:

عرفت الساحة الإعلامية ظهور العديد من وسائل الإعلام المختلفة المكتوبة والمرئية والمسموعة، لكنها لا تتمتع بالاستقلالية بل تعمل تحت سيطرة الدولة أو من قبل الشخصيات والأحزاب المعارضة وأحيانا حتى القادة العسكريين،[1]فرغم الانفتاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر إلا أن سيطرة الدولة بقيت تشمل مجالات عديدة من بينها

[1] قاسيمي ابراهيم و بنطرمول عبد العزيز، المرجع السابق، ص 223-224.

وسائل الإعلام التي تستغل في الدعاية الإعلامية وكذا في الترويج للحملات الانتخابية للأحزاب السياسية أي أنها دائما تبقى تابعة لها في مقابل ذلك هناك اعتراف بوجود حرية التعبير لكنها بقيت حبرا على ورق من حيث التنفيذ والدور.

لقد شهدت المؤسسات الإعلامية بالجزائر تحولات عديدة كان بدايتها صدور قانون الإعلام سنة 1990 والذي بفضله تم فتح أفاق جديدة لهذا المجال خصوصا بعد إلغاء وزارة الإعلام وتأسس بعدها المجلس الأعلى للإعلام في جويلية سنة 1990 وحظي بالاستقلالية التامة ولم يبق تحت سيطرة الدولة،بل أصبحت حرية الرأي تميز العمل الإعلامي في مختلف الميادين خصوصا بعد الإصلاحات السياسية التي شرع في تنفيذها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والذي منح المصداقية لمؤسسات الإعلام وساهم في تطوير المجال بمختلف تفرعاته باعتباره يعكس طبيعة النظام السياسي ومدى قبوله للرأي المساند والمناقض له كمبدأ من مبادئ النظام السياسي الديمقراطي الذي سعت مؤسسات الدولة لتكريسه.

عرفت الجزائر ظهورا مكثفا لمؤسسات المجتمع المدني في صيغ مختلفة في فترة التسعينيات وشملت مجالات عديدة مثل حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الدفاع عن البيئة، الدفاع عن المحيط، اللغة الامازيغية وجمعيات مهنية أخرى عديدة، لكن رغم الكم الهائل من تلك المؤسسات إلا أنها بقيت بعيدة عن ممارسة أدوارها الفعلية كوسيط بين الشعب والدولة في الاستجابة للمطالب المجتمعية التي وجدت لأجلها تلك المؤسسات.

فقد أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية ما يقارب 93654 جمعية معتمدة من طرف الدولة ناشطة على المستوى الوطني والمحلي حسب عملية الإحصاء التي قامت بها في 12 يناير سنة 2012 من بينها 92627 جمعية محلية و1027 جمعية وطنية إلا أن نصفها توقفت عن العمل لعدم قدرتها على النشاط.

كما صنفت الوزارة السابقة الجمعيات الوطنية إلى 32 جمعية وطنية لقدماء التلاميذ والطلبة و08 منظمات حقوقية على رأسها اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب.[1]

لقد تميزت مختلف الجمعيات التي ظهرت بالجزائر عقب الإصلاحات السياسية والاقتصادية بكونها:

1- جمعيات ذات طابع اجتماعي اقتصادي تسعى لمكافحة آفات الفقر والبطالة قصد تحسين الظروف المعيشية للأفراد كما هو الحال للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

2- جمعيات ذات طابع سياسي لعبت دور الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان بما فيه جمعيات الصحفيين والمهنيين التي تستهدف الدفاع عن القيم المشتركة وعلى التعددية السياسية والثقافية.

3- الجمعيات المرتبطة بالحركة البربرية، والتي تعمل على المطالبة بالحقوق الثقافية والهوية الثقافية الامازيغية وقد ألحت العديد منها على إعادة النظر في علاقات الدولة بالمجتمع.

4- جمعيات نشطت في المجال الاقتصادي كاقتصاد السوق وحماية البيئة والمستهلك، إذ نجد مثلا جمعية المتعاملين الاقتصاديين وجمعية المستهلك.

[1] قاسيمي ابراهيم و بنطرمول عبد العزيز، المرجع السابق، ص 225- 226.

لكن رغم الظهور المكثف لمختلف جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني إلا أن العديد منها بقي تحت سيطرة الدولة التي لم ترفع القيود البيروقراطية والضغوطات المطبقة على الجمعيات.[1]

كما تظهر مكانة مؤسسات المجتمع المدني في ثلاثة أبعاد:

- البعد الأول: دور المجتمع المدني في التنشئة السياسية.
- البعد الثاني: دور المجتمع المدني في تدعيم ثقافة المشاركة السياسية.
- البعد الثالث: علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي الجزائري.[2]

وهذه الأبعاد الثلاثة تعبر عن مدى دمقرطة النظام السياسي، إذ أن مكانة المجتمع المدني تكون فعالة في حالة ما إذا تم احترام الحقوق والحريات الفردية واحترام حرية الرأي والتعبير التي تضمن تمثيل الجمعيات للمطالب المجتمعية دون ضغوطات وهذا ما يميز النظام الديمقراطي أما في الجزائر فطبيعة النظام السياسي الجزائري لم ترق بالفعل لمثل هذه السلوكيات، بل بقيت تلك الجمعيات مرهونة بالنظام ولا يمكن الخروج عن سلطته، الأمر الذي جعل نشاطها محدودا.

[1] يوسف حميطوش، **إشكالية المجتمع المدني في الجزائر**، مجلة الفكر، العدد 12، جامعة بسكرة محمد خيضر، ص 419-420.

[2] محمد مجدان، **المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي**. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص86، ص88، ص90.

❖ **إسقاط معايير فعالية المجتمع المدني لصامويل هنتغتون على مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر:**

أكد صامويل هنتغتون على أن فعالية المجتمع المدني تتوقف على معيار أساسي يتمثل في درجة مؤسستها، وبإسقاط ذلك على المجتمع المدني في الجزائر الذي عرف محطات بارزة منذ التعددية السياسية التي فتحت المجال لتشكيل جمعيات ونقابات مختلفة في مجالات متعددة إلا أن دورها ونشاطها بقي محدودا بما تمليه السلطة الحاكمة، ولدراسة مدى فعالية مؤسسة المجتمع المدني يمكن تحديد ذلك من خلال الاعتماد على أربعة معايير يتم استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما حسب هنتغتون كما يلي:

1- القدرة على التكيف: قدرة المؤسسة على التكيف مع تطورات البيئة المحيطة بها، إذ كلما تمكنت من تطبيق ذلك كلما ساعد على استمراريتها وبقائها لفترة أطول،[1] فمؤسسات المجتمع المدني بالجزائر على اختلافها ومنذ تشكيلها عرفت نشاطا حتى وإن كان محدودا إلا أنها حاولت رصد المتطلبات المجتمعية لإيصالها للسلطات المختصة واستطاعت أن تتكيف مع عدة تغيرات حدثت في الساحة السياسية، إذ عرفت فترة قبل 1988 سيطرة الحزب الواحد حزب جبهة التحرير الوطني الذي اعتبر الحزب الحاكم والمسيطر على شؤون الحياة المختلفة حيث عرف المجتمع المدني في تلك الفترة ظهور عدة تشكيلات لكن بقي الاتحاد العام للعمال الجزائريين أقوى مؤسسة ظهرت في الجزائر ولا يزال قائما لحد الآن بالإضافة لمنظمات وجمعيات أخرى تشكلت ومست الخبازين والأطباء والصيادة، أولياء التلاميذ ...الخ، كلها نشأت بفعل الحاجة الماسة إليها بفعل الظروف الاجتماعية التي عرفها

[1] عمراني كربوسة، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور؟**. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2014، ص156.

المجتمع الجزائري والتي استدعت تدخل مثل هذه الجمعيات المنادية بحماية حقوق الإنسان عن طريق إيصال مطالبهم لهيئات مختصة حتى تتولى الاستجابة لها، وما يمكن قوله أن القدرة على تكيف مؤسسات المجتمع المدني كانت نسبية حسب طبيعة النظام السياسي الجزائري في فترتين مختلفتين فترة الأحادية الحزبية، تليها التعددية السياسية والحزبية لكن رغم ذلك التغير السياسي والاقتصادي الحاصل إلا أنه بقي يواكب تلك التطورات ولم يتلاش دوره.

ولمعيار التكيف هذا أنواع ثلاثة أنواع هي:

- التكيف الزمني: قدرة المؤسسة على الاستمرار يضمن زيادة مؤسستها.
- التكيف الجيلي: قدرة المؤسسة على الاستمرارية مع تعاقب الأجيال.
- التكيف الوظيفي: قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها ووظائفها قصد التكيف مع مختلف المستجدات حتى لا تصبح وسيلة لتحقيق أغراض معينة.

2 – الاستقلالية:

يعني أن لا تكون تلك المنظمات خاضعة لغيرها من المؤسسات، ولا يجب أن تكون تحت سيطرت أي جهة سواء كانت مؤسسة أو جماعة أو فردا، كما أن معيار الاستقلالية يرتكز على بعض المؤشرات التي تسمح بتفعيلها من خلال النظر في مصدر تلك المؤسسات عن طريق البحث في:

- طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني.
- مدى بعدها عن تدخل النظام السياسي.
- مدى تمتعها بالاستقلالية المالية.
- مدى درجة الاستقلال الإداري والتنظيمي الذي تتمتع به إدارة المؤسسة

3-التعقيد:

ويقصد به التشابكية التي تتمتع بها بنية المجتمع المدني في مختلف المستويات الرأسية والأفقية، إذ أنه كلما انتشرت مؤسسات المجتمع المدني في أماكن متعددة وتوزعها الجغرافي في الدولة كلما ساهم ذلك في ضمان سير عمل تلك المؤسسات وحصول أعضائها على دعم وولاء فئات وشرائح مختلفة من المجتمع لها، حتى تتمكن من مواصلة عملها الذي يصب في قالب الاستجابة للمطالب المجتمعية. [1]

4- التجانس:

أو التجانسية كلاهما يدل على وجود الشفافية داخل مؤسسة المجتمع المدني وعدم وجود الصراعات بين أعضائها لأن ذلك ينعكس على أدائها، فإذا تم السيطرة على تلك الاختلافات داخلها دل ذلك على قدرتها على مواجهة الصراعات الخارجية وكذا يبين مدى تطور المؤسسة في ظل وجود جو عمل يستند على التعاون والتنافس وتقاسم الأدوار باعتبار أن هذا مؤشر يدل على حيوية مؤسسة المجتمع المدني بالمعنى الإيجابي.

فبوجود تلك المعايير يمكن الحكم على مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني والدور الذي تلعبه في الحياة السياسية للدولة وتظهر الخصائص التي تجعل منها قوة دفع لعجلة الانتقال الديمقراطي باعتباره مبدأ من بين المبادئ التي يجب الاعتماد عليها في ترسيخ الديمقراطية بإقحام مختلف الفئات المجتمعية في صنع القرار السياسي سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة عن طريق هذه المؤسسات التي تسعى لإيصال المطالب المجتمعية للهيئات المختصة قصد الاستجابة لها.

[1] عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص156.

بقيت تعرف مؤسسات المجتمع المدني تطورا ملحوظا إذ عرفت الساحة السياسية تشكيل العديد من المؤسسات المختلفة في مجالات عديدة خصوصا بعد سنة 1999 حيث تم فتح المجال أمام التعددية السياسية و الحزبية التي مكنت مؤسسات المجتمع المدني من التوسع عما كانت عليه تعبيرا عن المطالب المجتمعية من جهة و كمظهر من مظاهر النظام الديمقراطي الذي سعت الجزائر لتجسيده رغم العراقيل والصعوبات التي وقفت حاجزا أمام ذلك.[1]

فقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني دورا بارزا في الآونة الأخيرة خصوصا بعد الأحداث التي شهدتها دول المغرب العربي بما يعرف بالربيع العربي، بحيث ساهمت بشكل كبير في تنوير الرأي العام ومحاولة إيصال المطالب المجتمعية التي كانت تصب في القالب الاجتماعي للهيئات المختصة في التنفيذ ما أدى للمساهمة في تفادي الوصول لتلك الموجة والتخفيف من غضب الشعب وثورانه على نظام الحكم لتفادي الخسائر المادية والبشرية.

المطلب الرابع: الوضع السياسي بالجزائر في ظل الحراك الشعبي سنة 2019.

تعبر هذه المرحلة عن نهاية العهدة الرابعة لسيد عبد العزيز بوتفليقة وإرادة الطبقة الحاكمة في الترشح لعهدة خامسة ، قصد مواصلة سلسلة الإصلاحات التي بدأ في تنفيذها منذ توليه سدة الحكم، فبعد التأييد الذي حظي به من قبل الشعب لثلاث عهدات متتالية تراجعت نسبة المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات الرئاسية سنة 2019 تعبيرا عن رفضهم وعزوفهم عن العملية السياسية التي لم تعد مخرجاتها تلبي حاجياتهم كما جاء في نسق دافيد ايستون، فالعلبة السوداء التي يمثلها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بقيت عاجزة عن توفير مخرجات تستوعب الكم الهائل من المطالب المجتمعية، خصوصا

[1] عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص 157.

بعد موجة الربيع العربي التي اجتاحت العديد من الدول العربية منذ سنة 2011 وحتى لا تصل رياح التغيير للجزائر باشرت الحكومة جملة من الإصلاحات السياسية والدستورية وذلك بعد الانتخابات التشريعية والمحلية سنة 2012 وبقي الحال على نفس الوضعية وبقيت المطالب قائمة بل تزيد يوما بعد يوم في الوقت الذي أصيب فيه الرئيس بوعكة صحية زادت الوضع تعقيدا، بعدها تم إقرار مجموعة من التعديلات الدستورية مطلع سنة 2016 لتهدئة غضب المواطنين مرة أخرى لغياب الرئيس عن الواجهة من جهة ولعجز الحكومة عن تلبية انشغالاتهم من جهة أخرى[1].

إذ توسعت دائرة البطالة وأصبح الطلب على العمل يزداد بكثرة إلا أن فرص العمل محدودة، الأمر الذي شغل بال الشباب الجزائري وشكل عائقا أمامهم وسرعان ما انفجروا عن صمتهم منددين بسوء حالتهم المعيشية ورغبتهم في المطالبة بحقوقهم من خلال خروجهم للشارع في مظاهرات سلمية غايتها تغيير النظام السياسي وتحسين الظروف المعيشية خصوصا بعد تنامي الوعي السياسي للمواطن في الحفاظ على أمنه وسلامته وسلامة ترابه الوطني، وبالنظر لما عاشته الجزائر من خلال العشرية السوداء التي راح ضحيتها أرواح العديد من الأبرياء تفطن الشعب أنه ينبغي التعبير عن متطلباته بطريقة سلمية حفاظا على أرواح أفراده وممتلكاتهم، وهذا ما تميز به الشارع الجزائري طيلة فترة الحراك.

الحراك الشعبي بالجزائر:

يعتبر السلم الاجتماعي من بين المقومات الأساسية لبناء المجتمعات وتماسكها وتطورها على مر العصور، فقد أصبح ضرورة ملحة لكل الدول قصد توفير الأمن

[1] أمال غانو، محمد صافو، **المشاركة السياسية والمواطنة في الجزائر: الواقع والمعوقات**. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020، ص75.

والاستقرار المجتمعي والسياسي معا والذي يتحقق من خلال تمتع المواطنين بالحريات العامة والعدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروة وصيانة كرامة المواطن في جو يسوده الاحترام وضمان الحقوق والواجبات في كنف القانون الذي يحميها ويدعمها، أما في حالة فقدان الأمن داخل الدولة فتفقد هذه الأخيرة هيبتها وتفقد سيطرتها ويتزعزع نظامها الداخلي وينعكس ذلك على مختلف الميادين، فالمواطن هو الثروة الذي ينبغي الاعتناء بها فإذا ما تم تجاهلها فإن ذلك ينعكس بالسلب على الدولة ونظامها القائم ككل، وبالتحديد هذا ماحدث في الجزائر من خلال أحداث الحراك الشعبي الذي عاشته البلاد في 22 فيفري 2019 ثم توسعت دائرته لتشمل مختلف ربوع الوطن، وجاء ليعكس الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الغير مرغوب فيه بسبب سوء تسيير شؤون البلاد من قبل الهيئة الحاكمة.[1]

تميز الحراك الشعبي بالجزائر بالطابع السلمي من البداية إلى النهاية وهذا ماجعله حديث العام والخاص وأخذ منحى العالمية، إذ تحدثت عنه مختلف القنوات التلفزيونية والصحف والمجلات الدولية وهو يعبر عن الإرادة الشعبية الحرة ورغبتها في تغيير الأوضاع المعيشية برفضها للحكومة القائمة وعجزها عن الاستجابة لمطالبهم المشروعة، فهو ردة فعل اجتماعية تلقائية معبرة عن عدم رضا الشعب على أداء الحكومة والسلطة السياسية لكن بطريقة حضارية قصد إحداث التغيير في بنية النظام السياسي بما يناسب رغباتهم.

تعتبر فترة الحراك الشعبية بمثابة مرحلة انتقالية عرفتها الجزائر بعد فترة العشرية السوداء فالقاسم المشترك بينهما هو الإرادة الشعبية القوية التي تجسدت في المواطنين ورغبتهم في تحسين الظروف المعيشية عن طريق الاحتجاجات والمظاهرات، وقد تم تحديد يوم الجمعة

[1] محمد أكلي قزو وأحمد تقي الدين عرايسية، **مطالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020**. مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص1522.

كموعد رسمي للتظاهر انطلاقا من العاصمة لينتشر بعدها لمختلف ربوع الوطن والكل بصوت واحد هو تغيير الطبقة الحاكمة ورفض العهدة الخامسة لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي تم اختياره بتصويت الأغلبية في فترة صعبة عاشتها الجزائر فبعد إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992 ظهر السيد عبد العزيز بوتفليقة باعتباره الرجل الأمثل لقيادة البلاد في ظل تلك الفترة ماجعله يحصل على أعلى نسبة تصويت في الانتخابات الرئاسية سنة 1999تمكن بفضلها من تسيير شؤون البلاد طيلة فترة عشرون سنة كاملة بتنفيذ سلسلة الإصلاحات في مختلف المجالات، لكنه بعد كل ذلك أصبح غير قادر على مواصلة تقلد منصب الرئيس بل أصبح يشكل عبئا كبيرا على الدولة نظرا لانتشار الفساد والظلم والاستغلال الغير عقلاني لموارد الدولة بظهور أفراد استغلاليين انتهازيين يسعون لتحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة للبلاد والعباد، وسرقوا وتفننوا في نهب للمال العام بطرق ملتوية غير مباشرة.

ولدراسة مسار الحراك الشعبي بالجزائر ينبغي التطرق لأسباب ظهوره بين طبقات مجتمعية مختلفة شارك فيها ما يزيد عن 16 مليون جزائري من مجموع حوالي 45 مليون.[1]لقد كان للطبقة المثقفة أيضا نصيب من المشاركة في المسيرات الشعبية كالأساتذة والمحاميين والأطباء والمسئولين السياسيين في مناصب مختلفة جمعتهم كلمة "سلمية سلمية". وطرحت سلسلة من المطالب تمخض عنها إقالة رئيس الجمهورية من منصبه بعد رفضهم ترشحه للعهدة الخامسة نظرا لسوء حالته الصحية والمطالبة بضرورة فتح المجال أما التداول السلمي لسلطة لا احتكارها من قبل الأقلية، باعتبار أن هذا من أهم المبادئ التي

[1] بحوص بوفنيك وعبد المجيد رمضان، **تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل 22فيفري 2019**. دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، 2021، ص 392.

يقوم عليها النظام الديمقراطي فوجب تنفيذ هذ المبدأ عقب العهدات الأربعة التي استحوذ عليها الرئيس، ولعل ماحدث في تونس سنة 2010 أو ما عرف بالربيع العربي[1] لبيان واضح عن رغبة الشعوب في التخلي عن النظام التسلطي الديكتاتوري والانتقال إلى النظام الديمقراطي القائم على العدالة الاجتماعية، لا مجال لظلم والاستبداد الذي تعايش معه الشعب لعقد من الزمن بسبب قلة الوعي والخوف من السلطة الذي جعلهم خاضعين لها رغما عنهم، ورغم سوء الأوضاع المعيشية لكن مع التغيرات العالمية والعولمة التي هبت رياحها على مختلف أنحاء العالم تفطنت الشعوب لضرورة التحرك والتعبير عن آرائهم بغية ضمان العيش الكريم الذي يليق بهم، وهذه عموم الأسباب التي جعلت الشعب الجزائري يتسارع للحراك الشعبي إضافة لأسباب أخرى سيتم التطرق إليها من خلال مايلي:

❖ **أسباب الحراك الشعبي بالجزائر:**

أولا: ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الخامسة

يعتبر ترشح الرئيس المريض لعهدة خامسة بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس بسبب رفض الشعب لمثل هذا الفعل خصوصا وأن صحة لرئيس لا تسمح بممارسة الصلاحيات التي ينبغي عليه القيام بها[2]من جهة ونظرا للتغيرات العالمية الحاصلة من جهة أخرى والتي تستدعي النظر في نظام الحكم الذي امتد لعشرين سنة 20 سنة كاملة منذ سنة 1999، فأصبح من الضروري مواكبة التغيرات السياسية والاقتصادية التي تستدعي التخلي عن أشكال السلطات والتشكيلات السياسية التي لا تتلاءم مع الوضع القائم، فالعهدة الخامسة للرئيس لم تتلق الدعم والقبول مثل الذي حظيت به العهدة الأولى للرئيس فرغبة الشعب في

[1] عائشة دويدي، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)**. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، أفريل 2020، ص836.

[2] بحوص بوفنيك وعبد المجيد رمضان، المرجع السابق، ص394

التغيير تزداد في كل مرحلة، ففي ظل العشرية السوداء كانت غايتهم تحقيق مطلب الأمن والاستقرار وقد كان ذلك، لكن بتنامي الوعي وتزايد المطالب أصبح مطلب تحسين الظروف المعيشية مطلبا آخر ينبغي تحقيقه، لكن حكومة عبد العزيز بوتفليقة لم تعد تستطيع فعل ذلك بسبب سوء الاستغلال للثروة وسوء استخدام المناصب من قبل العديد من القادة السياسيين على حساب المطالب المجتمعية المتزايدة.

رغم كل ذلك بقيت أحزاب الموالاة تسعى لتغليب ترشح الرئيس من خلال ما قامت به العديد من الأحزاب على رأسهم حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي وحزب تاج وغيرها من الأحزاب الداعمة التي تولت مهمة التسويق للعهدة الخامسة للرئيس من خلال إبراز نضاله السياسي وماضيه الثوري ومختلف الإنجازات والبرامج والمشاريع التنموية التي قام بها طيلة عهدته الرئاسية من خلال تكريمه المتواصل باستخدام صورته الشخصية في مختلف المحطات والمناسبات الوطنية التي تستدعي الحضور الشخصي للرئيس لكن بسبب تدهور وضعه الصحي كانت صورته حاضرة محل مكانه وهذا ما اعتبره الشعب استغفالا له واستفزازا لم يحصل في دولة أخرى غير الجزائر، رئيس الجمهورية يقود البلاد ويؤدي مهامه على كرسي متحرك أمام شعوب العالم، ولإنهاء تلك المهزلة خرج الجزائريون عن صمتهم واعتبروا المواجهة أفضل سلاح لتحقيق مطالبهم فكانت الانطلاقة الرسمية من ولاية خنشلة من شرق الجزائر حيث قام المتظاهرون بإزالة صورة الرئيس من فوق البلدية والدوس عليها تعبيرا عن رفضهم وغضبهم لما آلت إليه الأوضاع العامة للبلاد.[1]

[1] بحوص بوفنيك وعبد المجيد رمضان، المرجع السابق، ص394

ثانيا: سبب التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الإعلام والاتصال

من بين أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار موجة الحراك الشعبي بالجزائر هو التطور التكنولوجي الحاصل في وسائل التواصل الاجتماعي التي سمحت بتقارب الشعوب وتنوير الرأي العام من خلال الوعي السياسي للفئات المجتمعية المختلفة، كما مكنت التقنيات الحديثة من كشف الخبايا والأسرار للعديد من القادة السياسيين الذين استغلوا مناصب الدولة لخدمة مصالحهم الخاصة، كما تم كشف العديد من المؤامرات والصفقات الفاسدة.

يعتبر مجال الإعلام والاتصال مجالا واسعا تم استغلاله في الوضع الجزائري من خلال حشد الدعم العربي، إذ أصبح الحراك الشعبي بالجزائر حديث العام والخاص وأخذ طابعا دوليا أبهر العالم بالمظهر السلمي الذي تم رسمه في إيصال المطالب المجتمعية للسلطات المختصة مع الحفاظ على أمن وسلامة التراب الوطني وبتكاتف جهود الطبقات المجتمعية على اختلافها غايتها تغيير نظام الحكم الفاسد الذي دام طيلة أربع عهدات متواصلة للسيد عبد العزيز بوتفليقة، ورغم المحاولات العديدة لبعض الأيادي الخفيفة التي حاولت التغلغل في وسط الشعب لزرع الفتنة إلا أن هذا الأخير كان على يقظة وتفطن للمكائد التي كانت تلعب على الساحة السياسية بفضل المنشورات التي كانت تتسرب عبر مواقع التواصل كالفيسبوك والتويتر و اليوتوب، فكان ملتقى الشعب للنقاش والتفاهم على مواعيد التجمع وكذا الترصد لمختلف الأكاذيب التي كانت تنشر قصد زعزعة سلمية الحراك وتغييره إلى طابع عنفي بواسطة مشبوهين لا تربطهم أي صلة بالتجمعات التي كانت تحدث كل جمعة بطريقة حضارية غايتها التعبير عن رغبة الشعب في التغيير.

ثالثا: انتشار الخطاب السياسي غير المتزن لبعض السياسيين:

بعد أن تفطن الشعب للعبة السياسية التي كانت تلعب في العلبة السوداء بتعبير النسق النظمي لدافيد ايستون لم يتقبل ذلك العديد من القادة السياسيين الذين كانت لهم أيادٍ خفيفة في ذلك، فلم يتبق لهم إلا تزييف الحقائق ولعب أدوار مغايرة قصد الحفاظ على الحكومة القائمة التي تضمن لهم بقاءهم في مناصبهم دون حساب ولا عقاب، فقام هؤلاء بنشر أقاويل كاذبة واستفزازية في حق الشعب كتهديده لهم أنه في حالة عدم ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة فسينتشر الفساد وسينعكس ذلك على مسار الحراك بتحوله إلى فوضى وعنف كما حدث في الدول العربية كسوريا، فجاء على لسان الوزير الأول السابق أحمد أويحي أن: **" الربيع العربي في سوريا بدأ بالورود وانتهى بالحرب"**، فنظرا لشعورهم بالخطر حاولت أحزاب السلطة أو المسماة أحزاب الموالاة تبني الخطاب الاستفزازي لتشتيت وعي الشعب وحشده لمواصلة مسيرة الفساد التي دامت طويلا، وليس ببعيد عن خطاب الوزير الأول السابق عبد المالك سلال وتلكك الخطابات التي لا ترقى لشخص في ذلك المنصب،[1] فكل هذه التراكمات خلفت انطباعا سيئا لدى الشعب فيما يخص الحكم على اعتبار أن السلطة هي بالدرجة الأولى وجدت من الشعب ذاته وخلقت لخدمته وتلبية متطلباته، أما في حالة الجزائر وبعد الفساد الذي طغى في البلاد فلم تعد هذه الفئة أو الطبقة الحاكمة تكتسي الشعبية التي حصلت عليها في وقت سابق عندما كانت في أوج نشاطها وعملت على تحقيق الأمن والاستقرار لكن بتغير دورها أصبح همها الشاغل المصلحة الخاصة وذلك ما جعل الشعب يتفطن للعبة السياسية ويكشف كل الشخصيات التي ساهمت في نشر الفساد في البلاد والتي لم تكن ظاهرة للعيان أصلا، بل كانت بمثابة أيادٍ خفيفة مختبئة خلف هيكل

[1] بحوص بوفنيكو عبد المجيد رمضان، المرجع السابق، ص394

النظام السياسي، وحين ظهرت ظهر معها الفساد لكنه تصادم مع الإرادة الشعبية التي وضعت حدا لذلك.

رابعا: انتشار الفساد السياسي وتراجع مصداقية المجالس المنتخبة

ان الوضع المتعفن وانتشار الفساد أفقد النظام السياسي المصداقية والشفافية وخسر ثقة المواطنين فيه، بذلك اعتبرت العهدة الثالثة من بين أسوء العهدات التي عرفتها الحياة السياسية حيث أثر مرض الرئيس وتدهور حالته الصحية على مختلف الميادين، بسبب تدخل أخوه السعيد بوتفليقة واستغلال الفرصة في إدخال المال الفاسد في اللعبة السياسية كونه هو مستشار الرئيس، إذ أصبح الترشح لمختلف المجالس المنتخبة لمن يدفع المال أكثر ولم تعد الكفاءة والخبرة معيارا لاختيار المترشحين اللذين سيبقون تابعين لسلطته ويعملون تحت أمره باعتباره من أوجده في تلك الأماكن، وهذا من بين الأسباب التي جعلت الحراك الشعبي يتطور وينادي بضرورة تغيير هؤلاء الاستغلاليين وينادون بضرورة إبعاد آل بوتفليقة من السلطة من خلال رفض العهدة الخامسة.

كما عرف البرلمان بغرفتيه هو الآخر سيطرة كاملة من قبل السلطة وأصبح لا يعمل في غنى عنها بل يمرر القوانين والمراسيم ويصادق عليها بطلب من السلطة ومحتكريها بعد أن كان يمثل صوت الشعب أصبح لا يستجيب لمختلف الانشغالات ما جعل المواطنين يفقدون الثقة فيه وأصبح برلمان شكليا في نظرهم ينعتونه بمختلف النعوت المسيئة له " كبرلمان الحلاقات " بسبب التركيبة والنوعية التي أصبحت تكونه، أو برلمان " الشكارة " أي من يدفع أكثر يحصل على مقعد في البرلمان بغض النظر عن الكفاءة والمستوى.[1]

[1] بوحوصبوفنيك وعبد المجيد رمضان، المرجع السابق، ص394-395.

فأصبحت مهازل البرلمان ظاهرة للعيان من خلال النقاشات التي كانت تبث أمام المواطنين، فبعد أن فقد الشعب ثقته في تنظيم الانتخابات من قبل السلطة والممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية، طالب من خلال الحراك الشعبي بإلزامية إحداث سلطة وطنية للإشراف وتنظيم ومراقبة الانتخابات حتى تكون العملية أكثر شفافية ومصداقية. [1]

ونظرا لكل هذا أصبح عزوف المواطنين عن الانتخاب أمرا واضحا إذ تراجعت نسبة المشاركة في الانتخابات معبرين عن رفضهم لمجمل تلك السياسات الصادرة عن حكومة رئيسها يعاني من شلل ويمارس صلاحياته فوق كرسي متحرك دون أن يعلم ما يحدث من حوله، بل أصبح يمضي فقط على القوانين التي يحضرها رجال الخفاء ويسطره السعيد بوتفليقة كعقل مدبر لتلك الأزمة السياسية في ظل مرض وعجز الرئيس، فكل هاته الأحداث كانت السبيل الواضح لتطور الحراك الشعبي ولتكاتف مختلف شرائح المجتمع على اختلاف مستوياتها في المناداة بضرورة التغيير بالطرق السلمية التي أبهرت العالم وأصبحت حديث العام والخاص بسبب فطنة ووعي الشعب الجزائري.

خامسا: سوء الأوضاع المعيشية للمواطنين

من بين أهم الأسباب الرئيسية للحراك الشعبي هي العوامل الاجتماعية ومنها تفشي ظاهرة البطالة ونقص مناصب الشغل ما جعل الشباب أصحاب الشهادات وحتى بدون شهادات عاطلين عن العمل في بلد يزخر بالخيرات، فبعد انهيار أسعار البترول سنة 2014 كباقي الدول المنتجة للبترول جعل الحكومة تعيد النظر في سياساتها المختلفة بانتهاجها سياسة التقشف للمحافظة على أمن الدولة فعمدت هذه الأخيرة لتوقيف العديد من المشاريع الكبرى ما استدعى تسريح العمال في المقابل قامت الحكومة بتجميد عمليات التوظيف على

[1] أحمد تقي الدين عرايسيةو محمد أكلي قزو، مرجع سابق، ص 1524.

اختلافها نظرا للأزمة النفطية التي مرت بها البلاد باعتبار أن 98% من صادرات البلاد نفطية، فأمام هذا الوضع ارتفعت نسبة البطالة مع غلاء المواد الأساسية ونقصها أحيانا جعل الشعب يتحرك للمطالبة بتحسين أوضاعه المعيشية، إذ تسببت ظاهرتا البطالة و الفقر والهجرة غير الشرعية في حالة من الاحتقان الشعبي والتي زاد من تدهورها غياب الحكومة الرشيدة والديمقراطية، فقد تسببت تلك الأوضاع في تأزم الظروف الاجتماعية للمواطنين في غياب السلطات عنهم،[1] وهو الأمر الذي لم يرضخ له الشعب بسبب الفساد الذي كان منتشرا بكثرة فنظرا لحساسية الموقف وتجنبا لقيام الفوضى في البلاد تدخلت مؤسسة الجيش كوسيط لتهدئة الأوضاع ومسايرة الحراك الشعبي للحفاظ على أمن وسلامة التراب الجزائري أولا والذي كان على الحافة بسبب التربصات الخارجية التي كانت تحاول زرع الفتنة في البلاد، ومن أجل المحافظة أيضا على سلامة المواطنين ومنع اللجوء إلى القوة والعنف والتصدي لإراقة الدماء مرة أخرى حتى لا تتكرر أحداث أكتوبر 1988.

إن نضال الشعب هناك لم يستهدف تغيير شخص الرئيس كزعيم منفرد عن بقية أعضاء الحكومة واستبداله برئيس آخر فحسب، وإنما النضال سعى للوقوف أمام وجه الحكومة العميقة ككل بتشكيلاتها المختلفة من أعضاء في الجيش والجهاز الأمني إلى نخبة من رجال الأعمال وبعض قادة الأحزاب السياسية وقيادات سامية في السلطة كان هدفها بقاء الرئيس كواجهة لحماية امتيازاتهم.

فالعامل الاجتماعي مثله كمثل العامل السياسي في تحديد مسيرة الحراك الشعبي في الجزائر، ونظرا لترابطهما معا لأن كلا منها يكمل الآخر بغية إحداث تغيير إيجابي في هيكل السلطة ومحاولة تجسيد مبدأ التداول السلمي على السلطة الذي يعتبر مبدأ من بين مبادئ

[1] عائشة دويدي، المرجع السابق، ص837، ص840.

النظام الديمقراطي، فطبيعة الحراك السلمي الذي شهدته الساحة السياسية يعتبر الأول من نوعه منذ أن اعتلى الرئيس السابق سدة الحكم سنة 1999 إلى 2019 لاعتبارات سياسية هدفها الحفاظ على أمن الدولة وكانت العبرة مستوحاة من تجربة العشرية السوداء ، وبحلول 2011 كان معظم الجزائريين متسامحين مع الهيكل السياسي السلطوي الذي قمع المعارضة وكذا أحداث الربيع العربي التي عصفت بالعديد من الدول العربية بين عام 2011 و2013.

فهذه معظم الأسباب التي ساهمت في بلورة الاحتجاجات الشعبية تحت مسمى الحراك الشعبي في القالب السلمي الذي عرفته الجزائر كتعبير من قبل الشعب عن رفضهم للعهدة الخامسة لرئيس الجمهورية السابقة، ورغبة منهم في القضاء على الفساد الذي انتشر في السلطة بأقسامها الثلاثة تنفيذية، تشريعية وقضائية، إذ لا يعقل أن تسير الدولة في مسار الدول المتقدمة بانتهاجها النظام الديمقراطي والسعي لتجسيده على أرض الواقع من جهة ومن جهة أخرى الاستحواذ على السلطة وبقائها في يد شخص واحد لخمس عهدات متتالية دون الأخذ بمبدأ التداول السلمي على السلطة في بعده العملي وعدم تفعيله كما هو منصوص عليه في القوانين والمواثيق الدولية التي تحترم الترسانة القانونية وتسعى لإسقاطها في الميدان، أضف إلى تلك الأسباب رغبة المواطنين في تحسين ظروفهم المعيشية التي تمثل حقوقهم الشخصية التي يكفلها الدستور من سكن وعمل وصحة، فالمطالب كانت مشروعة ولقيت صدى واسعا أقر تلك المشروعية فخرج الطبيب والمحامي والمتعلم وغير المتعلم في مظاهرات فريدة من نوعها أبهرت العالم تحت حماية عسكرية مثلتها مؤسسة الجيش لحماية المواطنين وحماية البلاد من أي انفلات أمني قد يحدث ، كانت نهايتها تنحي الحكومة القديمة بمجيء حكومة جديدة تم انتخاب رئيسها يوم 12 ديسمبر 2019، واعتلى السيد عبد المجيد تبون سدة الحكم كرئيس جديد للجمهورية الجزائرية بعد أن وعد الشعب بالاستجابة

لمطالبه و مطالب الحراك مع السعي لمحاسبة كل من كان لهم يد في نشر الفساد في البلاد واسترجاع الأموال التي استحوذت عليها أيادي الغدر أو ما عرف باسم " العصابة" التي كان خلفها السعيد بوتفليقة أخ الرئيس السابق و بعض القادة السياسيين والجنرالات وقادة بعض الأحزاب السياسية التي خرجت عن المهمة المنسوبة إليها كونها وسيطا بين الشعب والسلطة للاستجابة للمطالب المختلفة، إلا أن الفساد الأخلاقي الذي أصابهم جعلهم يضعون المصلحة الشخصية الخاصة فوق المصلحة العامة.

المبحث الثالث: المعيقات التي واجهت تفعيل عملية التنمية الاقتصادية ومسار التحول الديمقراطي بالجزائر من 1999 إلى 2019.

يعتبر أي مشروع إصلاح تشرع الحكومة في تنفيذه وترجمته من قوانين ومراسيم رئاسية إلى خطط تنفيذية على أرض الواقع عملية معقدة للغاية، نظرا لتداخل العوامل والظروف المحيطة بالقرار والتي تجعل تجسيده أمرا صعبا وعسيرا، فأحيانا البيئة لا تناسب القرارات المتخذة وأحيانا الظروف البيئية والبشرية تقف حاجزا أمام عملية التنفيذ، بالإضافة لسوء التسيير ونقص الكفاءات وعدم قدرة المسئولين على الاستجابة لمختلف المطالب المجتمعية.

باعتبار أن الجزائر شهدت محطات إصلاحية بارزة منذ الاستقلال كانت لها تجربة في القيام بالعديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ...الخ، وسعت مختلف الحكومات المتعاقبة عليها إلى مواصلة السير في تلك الإصلاحات قصد تجسيد وتحقيق التحول الديمقراطي السليم الذي تم انتهاجه بعد مرحلة طويلة من الزمن ساد فيها حكم الحزب الواحد والذي كانت مختلف السلطات لا تعمل إلا تحت أمره، فبعد إقرار التعددية السياسية بعد أحداث أكتوبر 1988 تغيرت وجهة النظام السياسي الجزائري وتم اتخاذ العديد من الإصلاحات التي سمحت بتعدد السلطات وظهور عدد هائل من الأحزاب السياسية كما

تم إقرار مبدأ التداول السلمي على السلطة للوصول إلى نظام سياسي متفتح قائم على الحكم الديمقراطي الذي يصون كرامة الفرد ويحافظ على أمن الدولة واستقرارها بعيدا عن الديكتاتورية والسلطة التي لا تخدم إلا المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

إلا أن تجسيد كل تلك الإصلاحات واجهته العديد من المعيقات والعراقيل التي وقفت حاجزا أمام تنفيذها على الوجه الكامل خصوصا ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والسياسي المترجم في عملية التنمية الاقتصادية التي باشرتها الدولة في ظل التحول إلى النظام الديمقراطي، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث من خلال التعريج على مختلف المعيقات المختلفة التي واجهت تنفيذ تلك البرامج الحكومية من الفترة الممتدة بين سنة 1999 إلى سنة 2019.

المطلب الأول: معيقات عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في الفترة من1999 إلى 2019.

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية من بين أصعب العمليات تعقيدا وتشابكا نظرا لمكانتها وأهميتها في الدولة، فالطبيعة الاقتصادية التي تميزها تفرض عليها التدخل في باقي المجالات الأخرى بسبب الترابط الوظيفي بينهما إذ كل مجال يكمل المجال الآخر. ولذلك تعتبر التنمية عصب الاقتصاد الجزائري، لكن دورها متوقف على البيئة المحيطة بهذه العملية فأحيانا تكون مساعدة وأحيانا تكون معرقلة لها.

فقد واجهت التنمية الاقتصادية في الجزائر العديد من المعيقات والعراقيل سمحت بتراجع أداء المؤسسات الاقتصادية وقد شملت عدة مجالات ولم تقتصر على مجال واحد، فنجد معيقات اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ومعيقات تنظيمية سيتم التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

1-الاعتماد على قطاع المحروقات وإهمال باقي القطاعات الأخرى:

بعد الأزمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر سنة 1986 باشرت الحكومة باتخاذ العديد من الإصلاحات في قطاعات مختلفة، نظرا لانخفاض معدلات الدخل فبدأت الحكومة بتطبيق النموذج التنموي القائم على تنمية وتطوير البنية التحتية الصناعية التي تعتمد في الأساس على الإيرادات النفطية، ونظرا لصلة الترابط بين هذين المتغيرين فإن حدوث أزمة في متغير تنعكس على الأخر وهذا ما حصل من خلال الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات الذي انعكس سلبا على باقي القطاعات الأخرى، فرغم ما تزخر به البلاد من ثروات بقي الاعتماد على النفط يشكل عائقا أمام تجسيد مختلف المشاريع التنموية المسطرة من قبل الدولة، إذ لم تعد المؤسسات الصناعية قادرة على مواصلة عملية التمويل بسبب العجز المالي الحاصل وارتفاع نسبة التضخم وكذا ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة تراجع أسعار المحروقات وهذا ما يشكل عائقا كبير أمام تنفيذ البرامج التنموية التي تتطلب ميزانيات ضخمة.

حسب ما جاء على لسان الخبير الاقتصادي **عبد المجيد بوزيدي** فلقد نشر خبراء البنك العالمي عدة نقاط يرونها معوقات أساسية للاقتصاد الجزائري وعائقا أمام تفعيل عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مايلي:

1-القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات غير ديناميكية.

2-إنتاجية عامل العمل مثله مثل رأس المال ضعيفة جدا (الأضعف بين بلدان المتوسط).

3-إن الاقتصاد الجزائري مرتبط بقطاع المحروقات، وهذا الأخير الذي يتميز بعدم الاستقرار.

4-يقتصر تمويل الشركات العمومية على تمويل البنوك العمومية بأوامر من الدولة، في المقابل لا تستفيد شركات القطاع الخاص وقطاعات أخرى من تمويل الدولة.

5-ما يميز الاقتصاد الجزائري هو انتشار البيروقراطية في العديد من المؤسسات والشركات وذلك ما يعيق عملها ، أضف إلى ذلك عدم فعالية نظام الاتصالات وبيروقراطية البنوك وكذا صعوبة الحصول على العقار الصناعي.[1]

إذا ما تم التوصل إليه حسب البنك الدولي هو ضرورة النظر في مدى هشاشة مداخيل الميزانية الناجمة عن المحروقات، باعتباره أكبر تحدٍّ يستلزم مواجهته في ظل عدم استقرار أسواق النفط العالمية ، ولا ينبغي الاعتماد فقط على النفط كمورد رئيسي بل لابد من استغلال بقية الموارد التي تزخر بها الدولة مع ضرورة فتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية.

2-**الاعتماد على سياسة التسيير المركزي:** وسيطرة الدولة على مختلف القطاعات وتدخلها في مختلف المؤسسات من خلال التدخل في حجم الاستثمارات وتحديد الأجور ، وتمويل المشاريع دون فتح المجال للمؤسسات في مباشرة ذلك وهذا ما لا يسمح بالاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية

3-**إهمال دور القطاع الخاص في إنعاش التنمية،** إذ باعتماد الدولة على إيديولوجية الاشتراكية جعلها تهيمن على مختلف القطاعات دون السماح للقطاع الخاص بتفعيل دوره في إنعاش الاقتصاد الوطني رغم الكم الهائل للمؤسسات الاقتصادية الخاصة، إلا أن دورها يبقى مجرد دور هامشي محتكر من قبل القطاع العام.

[1] شعيب شنوف ورمضاني لعلا، **الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة.** المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07-08 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف، ص10، ص11.

4-**الاعتماد على الصناعات المصنعة وإهمال القطاع الفلاحي:** يمتاز إقليم الجزائر بأراضٍ زراعية ذات مساحات شاسعة وقابلة لمختلف الأنشطة الفلاحية، كما تتوافر على مسطحات مائية ممتازة يمكن استغلالها استغلالا أمثل من جني المحاصيل بوفرة كما ونوعا لكن اعتماد الجزائر على قطاع الصناعة بالدرجة الأولى جعلها تتغافل عن الاعتماد على الفلاحة كمصدر دخل فعال.

5-**ارتفاع مستوى التضخم**

6-**ارتفاع مستوى المديونية الخارجية:** وهذا ما شكل عائقا أمام الدولة بسبب استدانتها من صندوق النقد الدولي أثناء الأزمة التي لحقت بها وجعلت هذا الأخير يتدخل في شؤون الدولة نظيرا استدانته لقروض مالية.

7-**ارتفاع مستويات البطالة وقلة مناصب الشغل** كان من بين العراقيل التي واجهت عملية التنمية بسبب تراجع المستوى المعيشي للأفراد وتراجع القدرة الشرائية [1]، فمن جهة سعت الحكومة لتلبية المتطلبات الأساسية للأفراد: سكن، تعليم، مناصب شغل من خلال البرامج الحكومية التي تضمنتها الإصلاحات الاقتصادية لكن بقيت الدولة عاجزة عن إتمام الخطط المرسومة بسبب تزايد عدد السكان وقلة مناصب الشغل فكثرت البطالة وزادت المتطلبات ما جعل الأمور تتعقد وتتشابك، فقد بلغت نسبة البطالة سنة 1999 حوالي 29,2 % في بداية الإصلاحات وحسب التقارير الرسمية فإن ذلك يعود لسببين هوما:

[1] فكرون السعيد، التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية – الجزائر نموذج ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 23، جوان 2005، ص 76—ص78.

- النمو الديمغرافي الذي شهدته الجزائر.
- سياسة تسريح العمال التي انتهجت بسبب برامج الخوصصة التي عرفتها العديد من القطاعات العامة التي تم تحويلها لقطاعات خاصة استوجبت تسريح العديد من العمال دون سبب يذكر، وحسب الديوان الوطني للإحصاء فقد بلغت نسبة البطالين سنة 2000 ما يقارب 2,4 مليون بطال.

يرى خبراء من صندوق النقد الدولي أن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول النامية من بينها الجزائر لا يزال في طريق النمو، إذ حاولت تجسيده من خلال التقليد ما تسبب لها في حدوث أخطاء في التنفيذ بسبب عدم مطابقة الإصلاحات للمتطلبات المجتمعية، كما أنها غير نابعة من الواقع المعاش وإنما هي تقليد لسياسات قد انتهجتها دول إما غربية أو عربية، وهذا ما يعاب على مختلف الإصلاحات لأنها لا تعكس تطلعات الشعب وإنما هي تعبير عن رغبة صانع القرار

المطلب الثاني: معيقات عملية التحول الديمقراطي بالجزائر من 1999إلى 2019

إن تجربة التحول الديمقراطي بالجزائر تعد بمثابة نقطة تحول في النظام السياسي الجزائري، فلم يكن من السهل إحداث تغيير في طبيعة نظام كان قائما على مبدأ الحزب الواحد إلى نظام يعتمد على التعددية الحزبية بين ليلة وضحاها، بل إن الأمر جد صعب ومعقد وقد واجهت الدولة عدة عقبات أثناء محاولة تجسيد ذلك التحول خصوصا وأن الجزائر كانت تعتمد على نظام الحزب الواحد منذ الاستقلال سنة 1962 وسارت وفق ذلك النهج لعقد من الزمن، إذ كان حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم في البلاد و مختلف السلطات كانت تحت تصرفه إلى أن جاءت فكرة التحول تلك والتي ساهم في ظهورها العديد من العوامل الداخلية والخارجية، ولعل أبرز عامل هو مواكبة ركب الدول المتقدمة التي قطعت أشواطا كبيرة في تفعيل الديمقراطية وتبنت النظام الديمقراطي بهدف تحسين الأوضاع المعيشية في مختلف المجالات.

ففكرة الإصلاح السياسي الذي باشرت في تجسيده الدولة اعتمد على فتح المجال للتعددية السياسية والسماح للأحزاب السياسية بتقلد منصات الحكم عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة والمعبرة عن الإرادة الشعبية، إلا أن الواقع يوحي عكس ذلك فدائما ما نرى المصلحة الخاصة تعلو المصلحة العامة وذلك راجع لسوء استغلال المنصب من قبل بعض القادة والمسئولين السياسيين الذين يستغلون المنصب بهدف تحقيق أغراضهم الشخصية على حساب الشعب.

إن عملية التحول الديمقراطي وفي محاولة تجسيدها على أرض الواقع اصطدمت بعدة معيقات وعراقيل وقفت كحاجز أمام بلوغ الأهداف المسطرة فيما يخص دمقرطة النظام السياسي الجزائري لعل أبرزها ريعية الاقتصاد الجزائري والاعتماد على النفط بالدرجة الأولى رغم ما تزخر به البلاد من خيرات، إذ أن للجانب الاقتصادي أثر كبير في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال توفير المتطلبات والحاجيات الأساسية التي تضمن العيش الكريم، إذ

الملاحظ لمختلف الحركات الشعبية سواء في فترة التسعينيات أو من خلال الحراك الشعبي 2019 فكلاهما كان بسبب مطالب مجتمعية تلخصت في تحسين ظروف العيش الكريم ونظرا لانهيار أسعار البترول دخلت الدولة في أزمة اقتصادية كان تأثيرها موجها لفئة الشعب خصوصا الطبقات الوسطى ذات الدخل المحدود، فبسبب ارتفاع القدرة الشرائية وغلاء الأسعار لم يرض الشعب بهذه الوضعية المزرية ما جعل الاحتجاجات تعم ربوع الوطن وهذا ما يعتبر تهديدا لأمن واستقرار الدولة خصوصا إذا ما تدخلت أطراف خارجية وقامت بتوجيه الشعب وتحريضه ضد الحكومة ، لكن بسبب تنامي الوعي لدى الفرد الجزائري وأخذ العبرة من نتائج العشرية السوداء لم يسمح بتكرار نفس الأحداث الدامية وإنما كان التعبير عن المطالب بطرق سلمية عرفها حراك 22 فبراير 2019، أيضا ما يعيق مواصلة تجسيد التحول الديمقراطي هو تدخل المؤسسة العسكرية في الوضع السياسي للبلاد سواء مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، إذ في الجزائر لايمكن أن يعمل الجهاز التنفيذي في معزل عن تدخل الجهاز العسكري ، أضف إلى هذه المعيقات بعض العراقيل التي نلخصها فيما يلي:

1-أزمة الشرعية:[1]

تعد شرعية النظام السياسي إحدى المكاسب التي توحي بفعاليته ومدى قبوله لدى عامة الشعب، لكن ما عرفته الجزائر إبان الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019 من أحداث مست النظام السياسي لم يحصل هذا الأخير على القدر الكافي من الشرعية التي تثبت وجوده وتدعم عمله، فالأزمات المتكررة التي شهدتها الساحة السياسية ولدت حالة من اللإستقرار ولعل أحداث أكتوبر 1988 أكبر دليل على ذلك، يلي تلك الأحداث الأزمات التي لحقت بالوضع السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي في البلاد طيلة فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إذ المتتبع لمسيرته السياسية منذ اعتلائه سدة

[1] قسايسية إلياس، ركاش جهيدة، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم. مجلة أبحاث، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2016، ص11.

الحكم يرى أن النظام السياسي كان يفتقد للشرعية بسبب الفراغ الحاصل بين السلطة والشعب فلا هي وفرت له جميع متطلباته ولا الشعب وضع ثقته في السلطة فبقيت أزمة الشرعية تعبر عن عدم الرضا حول ما تنتهجه الدولة من سياسات، وهذا في حد ذاته يعتبر من بين المعيقات التي واجهت عملية التحول نحو النظام الديمقراطي الذي يرتكز أساسا على حكم الشعب.

2-ضعف الاندماج السياسي:

وهو الذي يعتبر عاملا مهما له دور كبير في كسب ثقة الشعب والحصول على الدعم والتأييد حول البرامج و السياسات الحكومية المنتهجة، ونظرا لتركيبة المجتمعية التي ميزت المجتمع الجزائري، والفوارق الاجتماعية أدت إلى بروز طبقات اجتماعية مختلفة في مستوى الوعي والتفكير خصوصا ما يتعلق بالجانب السياسي للدولة، فالطبقة البسيطة والتي تشغل حيزا كبيرا بين فئة الشعب شغلها[1] الشاغل وهمها الوحيد الحصول على لقمة العيش وكيفية تحصيلها ولا يهمها كل ما يحدث في البلاد على عكس الطبقة المثقفة التي تركز على أدق التفاصيل لمختلف القضايا، فهذا الخلل في مستويات التفكير أدى إلى ضعف الاندماج السياسي وساهم في بروز القطيعة بين النخبة الحاكمة وفئة الشعب. فقد شهدت الجزائر منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم محطتين سياسيتين تعبران عن هذا الوضع، كانت أولاهما أحداث أكتوبر 1988 التي وقعت بسبب سوء الأوضاع المعيشية والمحطة الثانية أحداث 2019 التي أدت إلى زعزعة النظام السياسي بسبب الحراك الشعبي الاجتماعي النابع من المجتمع الجزائري والقائم على مطالب اجتماعية هو الآخر.

[1] سنوسي حنيش، وغيم عبد القادر، المرجع السابق، ص154.

فالاندماج السياسي لايمكن أن يحصل إلا إذا حققت السياسات والبرامج الحكومية رضى الشعب ووافق على ما تتضمنه في سبيل تحقيق المصلحة العامة وتوفير المتطلبات الأساسية وهذا ماغاب عن المجتمع الجزائري، فالصراع القائم بين النخبة الحاكمة والشعب يقف دائما حاجزا أمام الدولة في بلوغ الأهداف وبالتالي لا يمكن أن تندمج مختلف الطبقات المجتمعية في الوضع السياسي القائم.

3-تكريس مكانة السلطة التنفيذية وهيمنتها على باقي السلطات.

إن ما يميز النظام السياسي الجزائري بصفة خاصة هو هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات وتفردها في اتخاذ القرارات وانتهاج السياسات دون إشراك الفواعل السياسية الأخرى، نخص بالذكر هنا إغفال دور البرلمان باعتبار دوره التشريعي الذي كفله إياه الدستور، لكن يبقى ذلك مجرد حبر على ورق، وأن مختلف السياسات تكون موجهة من قبل السلطة التنفيذية، وهذا ما يتنافى ومبادئ النظام الديمقراطي القائم على التداول السلمي على السلطة والفصل المرن بين السلطات أي يبقى مجال لتعاون بين السلطات الثلاث في كل القضايا التي تخص الشأن العام، ومن هذا المنطلق صنف العديد من المختصين في القانون الدستوري النظام السياسي الجزائري أنه ينتمي للأنظمة الرئاسية المغلقة بسبب استحواذ رئيس الجمهورية على سلطات واسعة تمتد لمجال التشريع والتدخل في عمل السلطة التشريعية وإصدار حق الفيتو على القوانين الصادرة عن البرلمان بغرفتيه.

فهذه المكانة التي اتخذتها السلطة التنفيذية تعتبر عائقا كبيرا أما تجسيد الديمقراطية و بلوغ النظام الديمقراطي الذي يقوم على مبادئ لابد من احترامها حتى يمكن تفعيله على أرض الواقع ومن بينها احترام التسلسل الهرمي للسلطات في اتخاذ القرارات وإشراك مختلف الفواعل في ذلك دون التركيز على سلطة واحدة وتعسفها في الحكم وهذا ما يعاب عن النظام السياسي الجزائري وتبقى محاولة انتهاج النظام الديمقراطي محاولة تبوء بالفشل كل مرة.

تتدخل السلطة التنفيذية في عمل كل من السلطة التشريعية والسلطة القضائية من خلال مايلي:

أولا: هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية: من خلال

- **تدخل السلطة التنفيذية في مجال التشريع:**

تنص **المادة 119 من دستور 2008** على أنه :" لكل من الوزير الأول والنواب حق المبادرة بالقوانين، تكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة إذ قدمها 20 نائبا وتعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء بعد الأخذ برأي مجلس الدولة ثم يودعها الوزير الأول بمكتب المجلس الشعبي الوطني"[1] ، وعليه يتضح من هذا أن تدخل السلطة التنفيذية في مجال التشريع يكون عن طريق تدخل الوزير الأول في اقتراح مشاريع القوانين التي يراها مناسبة والتي تعتبر ذات أولوية عن مشاريع القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية، الأمر الذي يعتبر مخلا بأداء ودور الجهاز التشريعي باعتباره المسئول عن سن وتشريع القوانين. كما تتدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة التشريعية من خلال:

- منح المشرع الجزائري حق التشريع بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتيه العاديتين ليتم بعدها عرض تلك الأوامر على البرلمان بغرفتيه في أول دورة له للموافقة عليها.[2]
- يحق لرئيس الجمهورية التشريع بأوامر في المرحلة الانتقالية.[3]
- منح حق وضع الميزانية للحكومة في حين يبقى على السلطة التشريعية المصادقة عليها فقط.[4]

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حسب آخر تعديل، نوفمبر 2008، ص44

[2] المادة 124 ، المرجع السابق، ص48-49

[3] المادة 179ن المرجع السابق، ص66

[4] المادة 121، المرجع السابق، ص45.

- تقرير حالة طوارئ من قبل رئيس الجمهورية أو حالة الحصار أو الحالة الاستثنائية، في حين يبقى دور السلطة التشريعية دورا استشاريا لا أكثر بينما يحق لرئيس الجمهورية اتخاذ التدابير اللازمة.

- **توجيه السلطة التنفيذية لعمل البرلمان**

تفرض السلطة التنفيذية هيمنتها على السلطة التشريعية أيضا من خلال توجيه عمل وأداء البرلمان بغرفتيه عن طريق آليتين هما:

- **توجيه خطاب للبرلمان:** إذ بإمكان رئيس الجمهورية استنادا إلى الصلاحيات التي خوله له المشرع الجزائري توجيه خطاب للبرلمان دون تحديد طريقة التوجيه إما مباشرة أو غير مباشرة.
- طلب قراءة ثانية: فيحين عدم موافقة رئيس الجمهورية على بعض القوانين يمكنه طلب قراءة ثانية وله حق الاعتراض على قانون صادق عليه المجلس الشعبي الوطني من قبل.
- **التدخل في إعداد جدول أعمال البرلمان**

ويتبين من هذا العرض الموجز أن هيمنة السلطة التنفيذية تظهر بشكل جلي من خلال تدخلها بطريقة مباشرة في عمل السلطة التشريعية و البرلمان بغرفتيه ، وهذا ما يعاب على النظام السياسي الجزائري والذي يتنافى ومبادئ النظام الديمقراطي الذي سعت الدولة لتجسيده لكن بقي الأمر نسبيا.

ثانيا: هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية:

إن المكانة التي حظيت بها السلطة التنفيذية نظرا لطبيعة النظام السياسي الجزائري جعلتها تتدخل حتى في عمل السلطة القضائية، وهي السلطة المختصة في تقديم الأحكام حول مختلف القضايا، إذ بإمكان رئيس الجمهورية تعيين القضاة ورئاسة المجلس الأعلى للقضاة وبوسعه إصدار العفو العام.

في حال مخالفة رئيس الجمهورية لقوانين الدولة فإنه يتعرض للمحاسبة من قبل المحكمة العليا لدولة، وهذا يبين أنه مسئول جنائيا وليس سياسيا، كما يتم محاسبة الوزير الأول عن مختلف الجنايات والجنح.

4- التعددية السياسية تعددية شكلية:[1]

كما تم ذكره سابقا هيمنت السلطة التنفيذية على باقي السلطات في الدولة، وبقي حزب جبهة التحرير الحزب الحاكم الوحيد رغم الكم الهائل من الأحزاب التي عرفت تشكيلها الساحة السياسية وذلك بعد الموافقة التي حظيت بها الظاهرة الحزبية بعد أحداث أكتوبر 1988 حيثتم منح الاعتماد بتشكيل الأحزاب السياسية، لكن من منطلق النزعة التسلطية التي تقوم على رفض وجود هيكل سياسي آخر يزاحم وجودها ، وهذا التهميش للسلطات جعل الخبراء يطالبون بضرورة الإسراع في تجسيد التعددية السياسية ومبدأ التداول على السلطة، وفي هذا الصدد جاء القانون العضوي المتعلق بعمل الأحزاب في مارس 1997 والمتضمن جملة الإجراءات التنظيمية التي تمكن من تنظيم عمل الأحزاب وتدعم وجودهم، كما تضمن القانون الشروط اللازمة لإنشاء الحزب السياسي ومن أبرزها منع توظيف الأحزاب لعناصر الهوية الوطنية لأغراض سياسية.

رغم الترسانة القانونية التي جاءت لتحدد عمل الأحزاب إلا أن حريتها بقيت محددة وبقي نشاطها مرهون بما تمليه السلطة الحاكمة نظرا لتدخل الدولة وفرض نفوذها عليه خصوصا وأن الأحزاب السياسية خاضعة لوزارة الداخلية وهي من تمنح حق الاعتماد، أما وزارة العدل ففي حال مخالفة الحزب لأحد الشروط فإنها تتدخل لمنع نشاطه، وهذا يتنافى ومضامين الحكم الديمقراطي التي تقوم على التداول السلمي لسلطة.

[1] سنوسي حنيش ،زغيم عبد القادر، المرجع السابق، ص 155.

5- ضعف مؤسسات المجتمع المدني

لقد بدأت البوادر الأولى لتشكيل المجتمع المدني في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى في ظهور حركات جمعوية تطورت بعدها لتصبح مؤسسات للمجتمع المدني غايتها إيصال المطالب المجتمعية للسلطات المختصة، ففعالية المجتمع المدني مرهون بطبيعة النظام السياسي ومدى دمقرطته وهو الآخر لايمكن أن يمارس أداءه إلا في ظل وجود جو مناسب من الحريات العامة التي تضمن السير الحسن لتلك المؤسسات.

بعد الإصلاحات التي باشرتها الدولة عقب أحداث أكتوبر 1988 تم إصدار القانون 90-31[1] في ديسمبر 1990المتعلق بالجمعيات وكل ما يتعلق بالضوابط التنظيمية وطريقة العمل والتي جاءت في مواد تحدد عمل الجمعيات التي اختلفت وتعددت لتشمل مجالات عديدة فنشأت الجمعيات العلمية، والاجتماعية، والثقافية، والمهنية المعبرة عن التطلعات الشعبية.

إن فعالية مؤسسات المجتمع المدني وفق هذا القانون تتبين من خلال الاستقلالية التي يقوم عليها وهي:

- **الاستقلال الهيكلي:** والمتضمن منع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من التدخل في عمل الجمعيات إلا في حالة ما يتعلق بالأمور التنظيمية أو في حالة مخالفة القوانين فيمكن تدخل الهيئات المناسبة.
- **الاستقلال المالي:** وهو المعبر عن نسبة الولاء للسلطة الحاكمة ، إذ تضمن القانون 90- 31 في فصله الرابع الأحكام القانونية التي تبين وجود تمويل حكومي محتمل، كما يمكنهم قبول الهبات لكن شريطة التبليغ عن مصادرها وضرورة موافقة السلطة عليها، أضف إلى ذلك آليات التمويل الذاتي التي يساهم بها الأعضاء المؤسسون لها، فيتضح من هذا أن الإنفاق الحكومي على مؤسسات المجتمع المدني تجعل هذا الأخير يثبت ولاءه

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الجمعيات 90-31، الجزائر،المطبعة الرسمية للجيش، العدد 12، 1990.

للجهات الممولة له ويبقى خاضعا لسلطتها ويعمل وفق ما تمليه عليه من شروط وهذا في حد ذاته ما يعاب على عمل مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر لأنها تبقى تابعة للسلطة الحاكمة ولا يمكنها أن تتفرد باتخاذ قراراتها في غنى عنها.

القانون 12-06 المتعلق بجمعيات المجتمع المدني:

وفي مسيرته الإصلاحية التي شرع في تنفيذها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الحكم عمد إلى إصلاح مختلف الهيئات التابعة للدولة سواء كانت رسمية أو غير رسمية كالمجتمع المدني وسعى جاهدا لمحاولة تحسين ظروف العمل، وفي هذا الصدد تم استحداث قانون جديد للجمعيات هو القانون 12-06 [1] وكان ذلك بعد الاستقرار الأمني الذي عرفته الجزائر، وكان الهدف منه تسخير أعضاء الجمعية لمعارفهم بغية ترقية الأنشطة الاجتماعية والتربوية، والرياضية، والعلمية والمهنية والدينية والثقافية، كما تم إضافة مجال آخر لم يتضمنه القانون السابق وهو الطابع الإنساني، أما فيما يخص الدعم المالي فقد أضاف إلى نص المادة 34 أنه يحق التمويل الحكومي في حالة النشاطات الجمعوية التي تعتبرها السلطة الحاكمة أنها مصلحة عامة، بالتالي تبقى الاستقلالية نسبية وتبقى مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها تحت سيطرة السلطة الحاكمة.

وقد عرفت مؤسسات المجتمع المدني تطورات متتالية جعلتها تصنع مكانة لها داخل المجتمع، إذ لعبت تلك المؤسسات دورا فعال إبان فترة الحراك الشعبي الذي عرفته الساحة الوطنية سنة 2019 والذي قام لأسباب اجتماعية بغرض تحسين الظروف المعيشية للمواطن فكان لمؤسسات المجتمع المدني الفضل ولو نسبيا في توصيل المطالب للهيئات المختصة وسعت إلى إحداث التغيير في النظام السياسي بعد ترشح عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الخامسة والتي قوبلت بالرفض الشعبي الذي تم ترجمته في مظاهرات شعبية اتصفت بالسلمية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون06-12** المؤرخ في 12-01-2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، 155 جانفي 2012.

فقد عمدت الدولة من خلال الإصلاحات التي عرفتها مؤسسات المجتمع المدني وفق القوانين المنظمة إلى تهيئة الإطار السياسي والاجتماعي لتجسيد الديمقراطية من خلال تحقيق الاستقرار السياسي ورفع مستوي التنشئة السياسية بين الأفراد لتحقيق نسب عالية من المشاركة السياسية في محاولة منها لتجسيد التحول الديمقراطي الذي شهد عقبات وقفت عائقا أمام بلوغ الهدف المنشود، ومن بين تلك المعيقات ضعف أداء منظمات المجتمع المدني التي تعتبر إحدى المبادئ التي يقوم عليها النظام الديمقراطي.

فرغم الكم الهائل لتنظيمات المجتمع المدني التي برزت في الساحة الوطنية عقب صدور دستور1989 حيث ظهرت أكثر من 80 ألف منظمة لكنها بقيت شكلية غير فعالة وذلك راجع لتبعيتها للدولة من جهة وعدم قدرتها على العمل خارج نطاقها وما تمليه عليها وتبعية البعض الأخر للأحزاب السياسية، وبالتالي بقي نشاطها مقيدا، ويمكن إرجاع الأسباب وراء ضعف تلك المنظمات إلى مايلي:

1-عدم وجود ثقافة سياسية حول تشكيلة المجتمع المدني بين الفئات الشعبية ما جعلها تجهل الدور الفعال الذي وجدت لأجله تلك المنظمات، وبالتالي التشكيك في قدراته وفي مختلف النشطات التي يقوم بها.

2-الركوض خلف الهبات وما تقدمه الدولة من مساعدات وتكريمات ما جعل المصلحة الخاصة تطغى على المصلحة العامة وهذا يتنافى ودوره السياسي،

3-انعدام برامج واضحة يتم اتباعها وفق خطط واستراتيجيات مدروسة وإنما مختلف الأنشطة عبارة عن قرارات آنية ارتجالية غير مدروسة وفق ظرف معين تقتضيه الحاجة أو تمليه الدولة حول سياسة معينة، أو يتضمنه حزب في برنامجه السياسي.[1]

[1] محمد مجدان، **مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر 2012-2021 بين الفاعلية والضعف**. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، المجلد 12(2)،العدد 17، ديسمبر 2021، ص29-30

4-لعل اكبر عائق واجه تفعيل نشاط المجتمع المدني وساهم في عرقلة عملية التحول الديمقراطي هو تدخل الدول في عملها وفرض سيطرتها على مختلف المنظمات خصوصا التي تدعمها ماديا، فهي مجبرة على الاستجابة لمتطلباتهم كما حصل إبان فترة الحراك الشعبي 2019حيث تدخلت بعض المنظمات لتنادي وتدعم العهدة الخامسة لرئيس الجمهورية وذلك بسبب دفع أطراف وجهات معينة لها للتغلغل في أوساط شعب ومحاولة إقناع البعض بقبول الترشح، لكن الإرادة الشعبية التي وحدت الشعب الجزائري لم تمكن تلك الأطراف من بلوغ مبتغاها، حتى تلك المنظمات مشكوك في أمرها فهي وليدة النظام وتدعم النظام فمنها من تم تقييد عملها ومنها ما تم ضبطه بقوانين ، فالمجتمع المدني وجد لأجل خدمة الشعب وغايته العمل على توصيل المطالب المجتمعية وليس المصلحة الخاصة.

فضعف أداء المجتمع المدني يعتبر من بين المعيقات التي واجهت تجسيد عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، التي تقوم على مبدأ الديمقراطية وهي بدورها تقوم على حكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق الأعضاء المنتخبين في المجالس الانتخابية وعن طريق الهيئات غير الرسمية كالمجتمع المدني، لكن فشل هذا الأخير في لعب الدور المنوط به والمساهم في صنع القرار بطريقة غير مباشرة جعل العملية السياسية معقدة ولم تتمكن من تجسيد معالم النظام الديمقراطي بالشكل المناسب.

المطلب الثالث: نظرة استشرافية لتفعيل عملية التنمية الاقتصادية ودورها في تجسيد التحول الديمقراطي بالجزائر.

لقد شهدت التنمية الاقتصادية في الجزائر محطات تاريخية بارزة منذ حصولها على الاستقلال، وذلك من خلال جملة الإصلاحات التي عرفتها البلاد في كل فترة بغية دفع عجلة النمو للتقدم ومحاولة تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للأفراد

والقضاء على الاختلالات الهيكلية التي ساهمت في اختلال العلاقات بين الموارد البشرية والمادية من جهة أخرى.

كما حاولت الجزائر من خلال الإصلاحات المكرسة إلى السعي للخروج من التبعية للاقتصاد الدولي من خلال اندماج اقتصاديات الدول العربية، والجزائر كدولة ريعية تعتمد بالدرجة الأولى على مخرجات الثروة النفطية سعت من خلال البرامج الحكومية إلى تنويع الاقتصاد الوطني ومحاولة نقله من حالة التخلف الاقتصادي إلى اقتصاد نشط متنوع من حيث الاعتماد على الاستثمارات الداخلية والخارجية وبانتهاج أساليب حديثة في التعاملات الاقتصادية لإنعاش التنمية الاقتصادية في مجالاتها المختلفة والتي من شأنها تقليص نسب البطالة والفقر التي عرفتها الجزائر إثر الأزمات الاقتصادية المتكررة التي شهدها النظام السياسي والتي تسببت في زعزعة الثقة بين الحكومة والشعب، فتولدت حالة من اللاستقرار وبقي الوضع الأمني مرتبطا بالشأن الاقتصادي نظرا لطبيعة العلاقة التي تربط الجانبين معا السياسي والاقتصادي. رغم محاولات الحكومة وسعيها لدفع عجلة التنمية إلا أنها بقيت تعاني من الركود رغم الإصلاحات المتكررة وذلك راجع لضعف أداء المؤسسات وعدم قدرتها على مواجهة الأزمات الطارئة داخليا وخارجيا، أضف إلى ذلك سوء استغلال المناصب وانتشار الفساد الإداري والبيروقراطية في الإدارة والمؤسسات العمومية، فهذا الوضع أدى إلى تراجع الاستثمارات خصوصا بتدهور الأوضاع الأمنية على الساحة العربية والوطنية ما أدى لضعف التبادلات التجارية نظرا لاعتماد الدولة على مصدر النفط وهو مورد قابل للنضوب ، وبسبب الأزمات الدولية التي شهدها العالم أصبح الاعتماد على النفط بدرجة كبيرة يشكل خطرا على اقتصاد الدولة بسبب ارتفاع سعره تارة وانخفاضه تارة أخرى، وبما أن اعتماد الجزائر بكثرة على عوائده فإن ذلك من شأنه التأثير على مسار التنمية الاقتصادية في مجالاتها المختلفة.

تعد عملية التنمية الاقتصادية ملازمة لعملية التحول الديمقراطي، إذ كل منهما يكمل الأخر، وانطلاقا من المدخل التحديثي فإنه يمكن القول إن العلاقة التي تربط بين المتغيرين وطيدة، إذ بوجود المؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها يزيد الولاء ويتصاعد وينعكس ذلك على القبول بالشرعية السياسية، وبالتالي يسمح بزيادة نمو دخل الفرد وتتوفر متطلبات الحياة من تعليم وصحة وسكن...الخ، للوصول إلى الأهداف المرجوة. من هذا المنطلق وبعد العرض الوافي لكل ما يتعلق بالتنمية وتأثيرها على الوضع السياسي في الجزائر يبقى السبيل الوحيد للنهوض بها هو إعادة النظر في مجمل السياسات الاقتصادية من جديد من قبل صانع القرار، باعتبار أن مخرجات تلك السياسات ستنعكس على مختلف المجالات من المنظور النسقي لدافيد ايستون وبذلك يمكن أن تكون التغذية الرجعية التي ستأخذ إما طابع القبول أو الرفض من قبل الشعب معيارا على مدى نجاحها أو فشلها في الاستجابة للمطالب المجتمعية التي تمت دراستها في العلبة السوداء. فالسياسات الاقتصادية و الإصلاحات التي تبنتها الدولة منذ 1999 إنما هي سياسات آنية غايتها الاستجابة الفورية لمطالب مجتمعية تهدد أمن واستقرار النظام السياسي، وهي غير مدروسة على المدى البعيد،وذلك ما جعلها تفشل باستمرار، فبعد اعتلاء رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم عمد لتهدئة الأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر إبان العشرية السوداء كظرف طارئ يستلزم التدخل، ومن خلال قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية تمكن من إطفاء نار تلك الفتنة التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء، فقد عرفت تلك الفترة تدهورا في الأوضاع الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري بسبب الديون المتراكمة على الدولة والتي بسببها فتح المجال للتدخل في شؤونها من قبل صندوق النقد الدولي الذي كان له دور في تغيير طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي معا.

فاعتمادا على آراء الباحثين والخبراء الاقتصاديين والدارسين في مجال الاقتصاد للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وكنظرة استشرافية لما يجب ان تكون عليه، وكيف

ينعكس ذلك على الوضع السياسي وعلى تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر ينبغي توفر مايلي:

- يجب على الدولة تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات والاعتماد على الموارد الطبيعية الأخرى كبديل للنفط، إذ تعتمد الجزائر على نسبة 98 % على عوائد النفط لتسيير باقي القطاعات الأخرى وهو ما جعلها غير قادة على تلبية كل المتطلبات بسبب محدودية الدخل ونظرا لعدم استقرار أسعار النفط فإن ارتفاعها وانخفاضها من شأنه التأثير على أمن واستقرار الدولة نظرا للارتباط الوطيد بينهما.
- ضرورة التركيز على التنشئة السياسية والثقافية للفرد[1]وتنوير وعيه فيما يتعلق بالتنمية والتحول الديمقراطي لاستيعاب الموقف و معرفة كيفية التعامل مع الأوضاع، باعتباره محور التنمية فيجب التركيز على العنصر البشري نظرا لدوره في عملية التنمية فبتحسين أوضاعه الاجتماعية ينعكس ذلك على أدائه وبالتالي يساهم في رفع الإنتاجية، لأن ارتفاع سقف التنشئة السياسية من شأنه خلق مواطن يؤمن بثقافة الحوار وقبول الرأي الآخر المعبر عن الديمقراطية التشاركية، إذ لا يعقل أن تسعى الدولة لتبنى نظام جديد دون تهيئة الظروف المحيطة، وذلك ما حدث مع الجزائر إثر تبنيها النظام الديمقراطي الجديد، فلم تكن هنالك أدنى فكرة عن هذا المفهوم الجديد إنما هو نظام دولي مستورد تم انتهاجه نظرا للحاجة الماسة وللضرورة المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، فكان الأجدر تهيئة الشعب بهذا النمط الجديد من الحكم قبل محاولة تجسيده.
- تعتبر الديمقراطية أداة هامة لتحقيق التنمية، إذ أكد خبراء في الأمم المتحدة على ذلك باعتبار أن المبادئ الأساسية للديمقراطية والمتمثلة في المشاركة السياسية والاستجابة للمطالب المجتمعية والمساءلة كلها تساهم في تحقيق التنمية من خلال توفير العيش الكريم من أمن

[1] بن أحمد نادية وبن أحمد فاطمة الزهراء، **عوامل التحول الديمقراطي وتداعياتها على الوضع الاقتصادي في الجزائر**. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 02، 2021، ص717.

واستقرار وصحة وسكن وتعليم، هذا من جهة ومن جهة أخرى أقر المشاركون أن الفقر والجوع والمرض مشاكل تحد من مشاركة الأفراد في العملية السياسية وإعاقة الديمقراطية.

- لنجاح التنمية ولضمان نتائج أفضل لها والتي يمكن للديمقراطية أن تساهم فيها بطريقة غير مباشرة هي تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إقامة بيئة مناسبة تسمح للفئات الفقيرة المهمشة في المجتمع من المساهمة في عملية صنع القرار والمساهمة في رسم جدول أعمال التنمية دون تمييز.[1]
- ضرورة احترام حقوق الإنسان باعتبارها مبدأ من مبادئ الديمقراطية التي تبنتها الدولة الجزائرية وسعى النظام لتجسيدها، وبذلك تعتبر الحرية والكرامة والمساواة مبادئ ينبغي التركيز عليها واحترامها بغية كسب الرضا والتأييد الشعبي وتحقيق شرعية النظام السياسي بما يضمن الأمن والاستقرار الذي هو مطلب أساسي لاستمرار نظام الحكم بالطرق الشرعية بعيدا عن الديكتاتورية.[2]
- تشجيع ودعم مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر، نظرا لدورها ومكانتها في الأنظمة السياسية الديمقراطية باعتبارها وسيطا بين الشعب والحكومة تسعى لإيصال المطالب بالطرق السلمية بغية الاستجابة لها، لقد عرفت الجزائر عقب التعددية السياسية التي تبنتها في إطار دستور 1989 فتح المجال أمام تشكيل جمعيات رغم الأوضاع الصعبة التي مرت بها إثر أحداث العشرية السوداء وانعكاسها على الأمن الداخلي والخارجي للدولة، ما جعل الضرورة الملحة تدفع إلى إنشاء تلك الجمعيات التي تعبر عن رغبات الأفراد في طابع قانوني، فجاء القانون 90-31 والقانون 12-06 كداعم قانوني لعمل تلك المؤسسات وإضفاء طابع الشرعية على نشاطها في مختلف المجالات التي تستدعي التدخل، الاجتماعية والتربوية والرياضية والعلمية والمهنية والدينية والثقافية وحتى الإنسانية التي أضيفت كطابع جديد لقانون 12-06،

[1] ماسيموتوماسولي، **الديمقراطية و التنمية دور الأمم المتحدة**. ورقة نقاش، الأمم المتحدة سبتمبر 2013 ص 07.

[2] عيسى الشماس، **المجتمع المدني- المواطنة والديمقراطي**، دمشق: منشورات اتحاد العرب، 2008، ص100.

كما أن الدور الذي لعبته مؤسسات المجتمع المدني في محطات عديدة عرفتها الساحة الوطنية يوحي بأهميته ومكانته في النظام السياسي، وقد كانت المطالب التي ينادي بها كل مرة عبارة عن مطالب سوسيواقتصادية تتضمن الجانبين معا الاجتماعي والاقتصادي في أحداث أكتوبر 1988 مرورا بأحداث الربيع العربي سنة 2011 وصولا إلى الحراك الشعبي 22 فيفري 2019،[1]والتي كانت الاستجابة لها تنطوي ضمن الإطار السياسي الذي ترجم في إصلاحات سياسية مست المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، لذلك وجب الاهتمام أكثر بعمل مؤسسات المجتمع المدني وتشجيع الأفراد على تشكيلها و توفير البيئة المناسبة لعملها مع الأخذ بعين الاعتبار المطالب التي تنادي بها والعمل على الاستجابة لها باعتبارها مطالب شعبية مشروعة بغية الحفاظ على أمن وسلامة الدولة والحفاظ على استقرار النظام السياسي.

خلاصة:

مما سبق ذكره من خلال هذا المبحث يتبين أن كلاً من عملية التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي في الجزائر قد واجهتهما معيقات أثرت على مدى تجسيدهما على أرض الواقع، ونظرا لأهميتهما ودور كل منهما في دعم الآخر يصعب الفصل بينهما نظرا لصعوبة فصل الجانب الاقتصادي عن السياسي، إذ شهدت الجزائر محطات بارزة كان السبب فيها اقتصادي ما أدى للتأثير على الجانب السياسي، ورغم محاولات الحكومة المتكررة للإصلاح إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى النموذج الديمقراطي ولا إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على سوء التسيير رغم توفر كل المتطلبات إلا أن التنفيذ لا يتناسب ورغبة الشعب.

[1] لقمان مغراوي، **دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفعالية المجتمع المدني 1989-2020**. مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 01، 2021، ص359، ص360، ص364.

تعتبر سنة 1999 فترة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي باشر بها رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة، إذ أن المطالب المجتمعية كانت تتدرج ضمن إطار اجتماعي يتمحور فحواه حول تحسين الظروف المعيشية وتحسين القدرة الشرائية للمواطن وتوفير الأمن خصوصا بعد فترة العشرية السوداء، لكن الاستجابة لتلك المطالب ككل مرة تأخذ الطابع السياسي لتليها جملة الإصلاحات السياسية التي تبنتها الدولة،ولعل أبرزها التعددية السياسية والحزبية التي أحدثت منعرجا في العملية السياسية بالجزائر، لكن رغم كل تلك المحاولات إلا أنها لم ترق للمستوى المطلوب.

كما تم من خلال هذا المبحث تقديم نظرة استشرافية لما يجب أن تقوم به الحكومة بغية النهوض بقطاع التنمية الاقتصادية وبغية تفعيل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر التنمية العصب الرئيسي للدول وهي من بين المواضيع التي استحوذت على اهتمام العديد من المفكرين والمدارس، ذلك نظير الدور الذي تلعبه في التأثير على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فبها تزدهر الأمم وتتقدم المجتمعات من خلال تحسين الظروف المعيشية للأفراد والاستجابة لمختلف مطالبهم المجتمعية.

والتنمية الاقتصادية كفرع من فروع التنمية هي الأخرى حظيت بنفس القدر من الاهتمام، فقد سعت العديد من الدول النامية عموما، والجزائر على وجه التحديد لمحاولة الخروج من حالة التخلف بفضلها وعن طريق البرامج التنموية التي اعتمدتها في تحقيق الإصلاحات المختلفة، إذ شهدت المسيرة التنمية في الجزائر العديد من البرامج التنموية التي باشرتها الحكومة منذ 1999 إلى غاية 2015، وكلها برامج جاءت في إطار السياسية الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري خصوصا بعد التغير الذي حدث على الساحة السياسية بتخلي الجزائر على نظام الأحادية الحزبية وفتح المجال للتعددية الحزبية والسياسية، إذ تغير توجه الدولة الاقتصادي والسياسي كمحاولة منها لتكريس النهج الديمقراطي من خلال تطبيق المبادئ الديمقراطية التي يقوم عليها، باعتباره نظاما عالميا طبقته العديد من دول العالم والجزائر باعتبارها دولة نامية سعت هي الأخرى لتجسيده على أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا هذه، والتي تضمنت التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي في الجزائر والعلاقة بينهما، إذ من خلال ثلاثة فصول تم التطرق للموضوع محل البحث وانطلاق من تحديد الإشكالية العلمية التي مفادها: ما مدى مساهمة التنمية الاقتصادية في تجسيد التحول الديمقراطي بالجزائر وتحديدا من الفترة 1999 إلى 2019 ؟

وللوصول للنتائج المرجوة ولبلوغ الهدف العلمي من الدراسة تم وضع منهجية علمية تقوم على استخدام المناهج والمقتربات التي تساهم في دعم وتسهيل مسار البحث العلمي، وبفضل التوظيف العلمي لهذه المناهج تم التوصل في الأخير للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى نتائج الدراسة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن التنمية الاقتصادية في الجزائر لم ترق للمستوى المطلوب والمرغوب فيه، وذلك راجع لكون البرامج التنموية التي تم انتهاجها عبارة عن برامج وقرارات استعجاليه آنية وليدة الظرف الذي جاءت فيه، وهي لم تلبّ حاجيات الأفراد من مطالب مجتمعية (سكن، تعليم، صحة...) رغم الميزانيات الكبيرة التي تم تخصيصها، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ضعف تنفيذ البرامج.

- إن النظام السياسي الجزائري وبتغيير توجهه إلى التعددية الحزبية ومحاولة الحكومة السعي لتكريس التحول الديمقراطي وجد الأمر صعبا ومعقدا، إذ إن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة، وبالتالي لتوظيفه وتطبيقه ينبغي تهيئة الظروف المحيطة به،بدءا من الفرد عن طريق التنشئة السياسية ونشر الوعي لتدعيم ثقافة الديمقراطية، وصولا إلى المدارس والجامعات ووسائل الإعلام بكل أنواعها حتى يتم الفهم الصحي لمعنى الديمقراطية التي تقوم على حكم الشعب بغية تحقيق التحول الديمقراطي بمفهومه الصحيح.

- تحديد الفترة من 1999 إلى 2019 يندرج ضمن السياسات والبرامج التنموية التي جاء بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فمن خلال دراسة مختلف تلك البرامج التنموية في تلك الفترة يظهر أنه تمكن من تحقيق بعض النتائج الإيجابية أولها تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي، ومن خلال تحسين صورة الجزائر أمام المجتمع الدولي ككل بفضل العلاقات الخارجية الدولية التي سعى الرئيس لتوطيدها قصد تسهيل المعاملات التجارية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

- اعتماد الجزائر على مورد رئيسي واحد في المعاملات التجارية كونها دولة ريعية هذا ما يعاب على الاقتصاد الجزائري، فبالنظر لما تزخر به الجزائر من إمكانات وموارد طبيعية كبيرة يمكنها الاعتماد على باقي الموارد لتنشيط الاقتصاد الوطني وتدعيمه في سبيل تحقيق التنمية، كما بإمكان الدولة الاعتماد على قطاع الاستثمار الخارجي نظرا لعلاقاتها المنتظمة مع مختلف دول العالم.

➢ من خلال الأحداث الأخيرة التي شهدتها الجزائر في 22 فيفري 2019 من مظاهرات سلمية عرفت بالحراك الشعبي في الجزائر، يمكن القول إن للعامل الاقتصادي والاجتماعي الفضل في قيامها والتي كانت نهايتها إسقاط نظام الرئيس بوتفليقة وعدم سماح الشعب بالعهدة الخامسة كتعبير عن الإرادة الشعبية الرامية إلى إحداث التغيير بالتخلي على النظام التسلطي القائم، فكانت مطالب الحراك سوسيواقتصادية، والاستجابة لها كانت سياسية بتغيير الرئيس والقضاء على الفساد.

➢ عملية التحول الديمقراطي هي مشروع دولة ولا يمكن أن يتحقق بين ليلة وضحاها إنما تجسيده ينطلق من تطبيق مبادئه على أكمل وجه، من خلال إشراك الفرد في العملية السياسية وبالحد من هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات انطلاقا من مبدأ الفصل بين السلطات لمنتسكيو، فبتضافر جهود المؤسسات السياسية يمكن بناء نظام سياسي ديمقراطي.

➢ انطلاقا من الطرح الماركسي الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة فإن للعامل الاقتصادي دورا كبيرا في تغيير الأوضاع السياسية وله علاقة بالوضع السياسي للدولة وبطبيعة نظامها السياسي، و ربما الدليل على ذلك ما وقع في دول الجوار نتيجة أحداث الربيع العربي التي عصفت بالعديد من الدول العربية، وفي الجزائر كانت محاولة الحراك الشعبي تعبيرا عن ذلك الطرح باعتبار أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كانت السبب الرئيسي للحراك الشعبي وسبقتها أحداث أكتوبر 1988 كذلك.

➢ أخيرا ما يمكن قوله أنه لايمكن الجزم على دور التنمية الاقتصادية في تفعيل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بحكم مسبق في فترة محددة (1999-2019) رغم النتائج المتوصل إليها، وإنما هي عملية مستمرة ويبقى مجال البحث فيها وفي مدى تحققها مفتوحا لأبحاث أخرى.

قائمة المصادر

والمـــراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: المصادر

I. الوثائق الرسمية

❖ **الدساتير:**

1. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، التعديل الدستوري 2008م، الجريدة الرسمية،العدد63، الصادرة في 16 نوفمبر 2008م.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة في 08 ديسمبر 1996.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، الجريدة الرسمية، العدد09، الصادرة في01 مارس 1989.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة في 07 مارس 2016.

❖ **القوانين:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الجمعيات **90-31**، الجزائر،المطبعة الرسمية للجيش، العدد 12، 1990.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون06-12** المؤرخ في 12-01-2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، 155 جانفي 2012.
3. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.
4. بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 ماي 2010، المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.، ص02.

II. وثائق غير حكومية:

1. تقرير التنمية البشرية من 2003 إلى 2006 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
2. تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، 2010 بنيويورك تم الاطلاع على الموقع: يوم 31-01-2018، على الساعة 10:00

www.Un.org /arabic/docs/viewdoc.asp.docnumber=A/RES/65/11

3. ماسيمو توماسولي، **الديمقراطية والتنمية دور الأمم المتحدة.** ورقة نقاش، الأمم المتحدة سبتمبر 2013.

III. التقارير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،تقرير عن حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، نوفمبر 2008.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون.
3. المخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر 1984.
4. تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر 1984.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.
6. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2004 و2005
7. المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات(C.N.I.S) حصيلة 2000-2010.
8. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001.

9. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول،ص02، من الموقع www.premier.ministre.gov.dz
10. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول مكانة النمو، الدورة العامة السادسة والعشرون.
11. تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة.
12. التقرير السنوي للبنك المركزي حول التطور المالي والنقدي للجزائر لسنوات 2003-2004.
13. التقرير الوطني حول أهداف الألفية للتنمية 2000-2015، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان،2016
14. التقرير الوطني لتنمية البشرية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2006.
15. التقرير السنوي حول التطور النقدي والمالي للجزائر، بنك الجزائر، سنة2010.
16. بنك الجزائر،التقرير السنوي 2010،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.
17. بنك الجزائر، التقرير السنوي2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،أكتوبر 2012.
18. التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر 2009.
19. بنك الجزائر التقرير السنوي حول التطور النقدي والمالي للجزائر لسنة 2010.
20. التقرير السنوي للبنك المركزي سنة2010.
21. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017.

IV. المعاجم والقواميس والموسوعات:

❖ **المعاجم:**

1.حسام الدين جاد الرب، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية إنجليزي – عربي**، ط01، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2011.

2. غني هرمية و آخرون، تر: هيثم اللمع، **علم السياسة و المؤسسات السياسية عربي- فرنسي – انجليزي**.ط01 ، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2005.

3. وضاح زيتون، **المعجم السياسي**. الأردن: دار أسامة لنشر، 2010.

❖ **القواميس:**

1.غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**. الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 136.

❖ **الموسوعات**

1. أبو حجر آمنة ابراهيم ،**موسوعة المدن العربية**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

2. الجاسور ناظم عبد الواحد ، **موسوعة علم السياسة**. ط01، عمان: دار مجدلاوي للنشرو التوزيع، 2004، ص 167.

3. عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية (عربي- انجليزي)**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.

4. مسعود سميح، **الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهم الاتفاقيات الاقتصادية العربية**. الجزء الأول، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008.

ثانيا: المراجع

I. الكتب:

1.أبو سيف عاطف ،**المجتمع المدني و الدولة: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**. ط 01، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.

2.أبو عامود محمد سعد، **الرأي العام والتحول الديمقراطي**.ط01، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010.

3. أحمد رشوان حسين عبد الحميد، **الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان: دراسة في علم الاجتماع السياسي**.(د م ن) المكتب الجامعي الحديث ،2006.

4. الأحمري محمد،**الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

5.امقران محند وبشير، **النظام القضائي الجزائري**. ط03، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

6.البزاز سعد توفيق عزيز ، **الانتخابات الجزائرية بين عامي 1990-1999**. مجلة آداب الرافدين، العراق: العدد 63، 2012.

7.باريجتون مور، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية**.ط 01، تر: أحمد محمود، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

8.بسيوني علي، **تدعيم الديمقراطيات الجديدة في دول الوطن العربي**. ط 01، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2014.

9.بقالم مراد، **نظام الازدواج البرلماني وتطبيقاته في النظام الدستوري الجزائري و النظام الدستوري المصري " دراسة مقارنة** ". ط01،الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية للنشر، 2009.

10. بلال محمد إسماعيل ،**السلوك التنظيمي بين النظرية و التطبيق**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005.

11. بلحاج صالح، **أبحاث و أراء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر**، ط01، الجزائر: مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، 2011.

12. بلحاج صالح، **النظام السياسي الجزائري من 1962إلى 1978- السلطة- المؤسسات- الاقتصاد والسياسة – الإيديولوجية**.ط01، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012.

13. بن أشنهو عبد اللطيف ،**عصرنة الجزائر- حصيلة وأفاق 1999-2019**. الجزائر: ألفا ديزاين للنشر، 2004.

14. بو الشعير سعيد ،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة– النظم السياسية طرق ممارسة السلطة- أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها**. الجزء الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د س ن).

15. بو الشعير سعيد ،**النظام السياسي الجزائري – دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963-1976**. الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

16. بو الشعير سعيد ،**النظام السياسي الجزائري –دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989**.الجزء الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

17. بو الشعير سعيد ،**النظام السياسي الجزائري- دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996- السلطة التنفيذية**.الجزء الثالث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

18. بو الشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري- دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996**.الجزء الرابع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

19. بوحوش عمار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**. الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2002.

20. تركي القريشي محمد صالح، **علم اقتصاد التنمية**.ط01، الأردن: إثراء للنشر و التوزيع، 2010.

21. التميمي وجدان كاظم، **الديمقراطية رؤية فلسفية**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

22. تودارو ميشيل، تر: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**. الرياض: دار المريخ، 2009.

23. توفيق أحمد، **هذه هي الجزائر**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، (د س ن).

24. تومي عبد الرحمان ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، (ب،ت،ن)، (د س ن).

25. الجابري محمد عابد، **الديمقراطية و حقوق الإنسان**.ط 05، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

26. جابي ناصر، **الجزائر: الدولة و النخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية**.(د م ن)، منشورات الشهاب، 2008.

27. جوزيف أ. شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**. ط 01، تر: حيدر حاج إسماعيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

28. حسين خليل، **السياسات العامة في الدول النامية**، ط01، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007.

29. الحشماوي حسام كصاي ،**التحول الديمقراطي في الوطن العربي– العقبات المفرطة وسياقات الانتقال**. ط01، الأردن: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2017.

30. دادي عدون ناصر ، العايب عبد الرحمان، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد: من خلال حالة الجزائر**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010.

31. الدجاني محمد سليمان، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008م.

32. دخيل حسن، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة**. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية،ط 01، 2009.

33. دخيل حسن، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة.** ط 01، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

34. راضي محمد فخري، **الديمقراطية: مشاركة المواطن في اتخاذ القرار**. الأردن: دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، 2014.

35. رزيق مخادمي عبد القادر، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة.** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

36. الرفاعي فائقة، **الديمقراطية ودور البرلمان.** القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2015.

37. زرواتي رشيد، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.** ط01، الجزائر: دار هومة للطبع، 2002.

38. زيدان جمال، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع.** الجزائر: دار الأمة للطباعة، 2014.

39. زين الدين بلال أمين،**أزمة الديمقراطية المعاصرة للدولة المؤسساتية.** الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013.

40. الشرفات علي، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي:** الواقع، العوائق، سبل النهوض. ط 01، عمان: دار جليس الزمان للنشرو التوزيع.

41. الشطي إسماعيل وآخرون، مداخل **الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية.** ط 02، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

42. شعبان عبده عبير، **التنمية الاقتصادية و مشكلاتها: مشاكل الفقر – التلوث البيئي – التنمية المستدامة.** الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013.

43. الشماس عيسى، **المجتمع المدني– المواطنة والديمقراطي**، دمشق: منشورات اتحاد العرب، 2008.

44. الشماس عيسى، **المجتمع المدني والمواطنة والديمقراطية.** دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

45. عارف محمد نصر، **ابستومولوجيا السياسة المقارنة** – النموذج المعرفي – النظرية – المنهج. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 2002.

46. عامر طارق عبد الرؤوف، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**. ط 02، الأردن: دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، 2015.

47. العاني عماد محمد ومحمد معتوق عبود، **آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية**. ط 01، الأردن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2015.

48. العاني عماد محمد و محمد معتوق عبود، **آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية (مفاهيم – مداخل – تطبيقات)** .ط 01، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2015.

49. عبد الحميد عبد المطلب، **النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ**. (د م ن)، الدار الجامعية للنشر و الطبع و التوزيع، 2000.

50. عبد الرؤوف أحمد، **قضايا التنمية في الدول النامية**. ط 01، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2013.

51. عبد الصادق على، **مفهوم المجتمع المدني– قراءة أولية**. ط01، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004.

52. عبد العزيز عجمية محمد وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق**. ط 02، الإسكندرية: الدار الجامعية لنشر،2011.

53. عبد اللطيف رشاد أحمد، **التنمية المحلية**. ط 01، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011.

54. عبد الله خبابة، **تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2014.

55. عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني: مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية**. الطبعة الأولى، سوريا: دراسات للثقافة والنشر، 2003.

56. عبيد حسين، **الأنظمة السياسية: دراسة مقارنة**. ط01، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013.

57. العجمي بن عيسى محمد، **الأمن والتنمية**.الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

58. عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق(النظريات – الاستراتيجيات – التمويل – المشكلات)**. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، (د س ن).

59. عجمية محمد عبد العزيز، **التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها**. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والطبع، 2001.

60. عقيل حسين عقيل،**الديمقراطية في عصر العولمة**. مالطا منشورات ELGA، 2001.

61. على حجازي أحمد، **منظمات المجتمع المدني والتنمية**. ط 01، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2013.

62. علي البكاري محمد غالب سعيد، **الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية**، ط01، (د.م.ن)، المكتب الجامعي الحديث، 2012.

63. عميمور محي الدين، **الجزائر الحلم والكابوس**. بيروت: دار الفرابي للنشر والتوزيع، 2005.

64. غربي محمد و آخرون، **التحولات السياسية و إشكالية التنمية**.ط01، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014.

65. غليوان برهان وآخرون، **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية- المواقف و المخاوف المتبادلة**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

66. فرج الظاهري لمى علي، **الديمقراطية شبه المباشرة وتطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة**. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط01 ،2010.

67. فريك بشير، **التجربة الديمقراطية في الجزائر – الثمن الباهظ والمآل الغامض 1989-1999**.الجزائر: منشورات دار الخلدونية، 2017..

68. القاسم عبد العزيز، **في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد و فقه الإصلاح**. ط01، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.

69. قدي عبد المجيد، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط. الجزائر**.دار هومة للطباعة والنشر، 2016.

70. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**. ط02، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

71. قنديجلي عامر إبراهيم، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2008م.

72. قوي بوحنية، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.

73. قوي بوحنية، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2001.

74. قيرة إسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. ط02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009. 20.

75. كربوسة عمراني، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**. التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ط01. إعداد مجموعة من الباحثين، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية– ناشرون.

76. الكوراي علي خليفة، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

77. الكوراي علي خليفة و آخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**.ط02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

78. لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية– المحددات – الميادين– التحديات**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، 2015.

79. مالكي أحمد وآخرون، **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**. ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 200.

80. مجموعة مؤلفين، **الثورات العربية عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**. ط01، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

81. محدة محمد، **شرح مختصر لقانون الوئام المدني**. الجزائر: (د م ن)، 1999

82. معراف إسماعيل، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**.(د.م.ن):ديوان المطبوعات الجامعية،2013.

83. مقري عبد الرزاق، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**. ط 01، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

84. ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

85. ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

86. ناجي عبد النور، مبروك الساحلي، **تحليل السياسة العامة للدولة (تأثر السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي و الإيديولوجي الجزائر نموذج)**. ط01، القاهرة: دار الكتب الحديث لنش، 2016.

87. نايف العكش محمد أحمد، **مؤسسات المجتمع المدني و التحول الديمقراطي (الأردن نموذج)**. ط 01، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012 .

88. نوفل أحمد سعيد، و أحمد جمال الظاهر، **الوطن العربي و التحديات المعاصرة** . القاهرة: الشركة العربية المتحدة، 2007.

89. نوفل أحمد سعيد و أحمد جمال الظاهر، **الوطن العربي و التحديات المعاصرة**.القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2007.

II. المقالات العلمية:

1. أحمد إيمان ،**قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي (الجزء الثاني) دراسات سياسية.** المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مارس 2016.
2. الأزهر بن دحان إلياس، **فعالية ضبط المجاميع النقدية في الحد من مستويات التضخم بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)**.مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020.
3. اعراج سليمان، **التحول الديمقراطي وإصلاح قانون الانتخابات**. مجلة الفكر البرلماني، العدد الواحد والثلاثون، مارس 2013.
4. أكلي محمد قزو وأحمد تقي الدين عرايسية، **مطالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020**. مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، 2020.
5. أمال، محمد صافو، **المشاركة السياسية والمواطنة في الجزائر: الواقع والمعوقات**غانو. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020.
6. أيت عبد المالك نادية، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد(دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي)**. مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 11، العدد 02.
7. بسدات كريمة وبن شني عبد القادر، **استقرار الاقتصاد الجزائري وحتمية تنويع مصادر الدخل**. مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 11، جويلية 2016.
8. بلعالية أحمد ، **المصالحة الوطنية وأبعادها الإستراتيجية**. مجلة الفكر البرلماني، العدد الثامن عشر، ديسمبر 2007.
9. بلعباس رابح وزغبة طلال، **أثر انهيار أسعار النفط على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك**. مجلة معارف، العدد 23، المجلد 12، 2006.

10. بلغيث عبد الله ،**تطور الانتخابات الرئاسية في الجزائر: المضامين السياسية والقانونية**. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019.

11. بن أحمد نادية وبن أحمد فاطمة الزهراء، **عوامل التحول الديمقراطي وتداعياتها على الوضع الاقتصادي في الجزائر**. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 02، 2021.

12. بن السي حمو محمد المهدي، **مستجدات مبدأ الفصل بين السلطات في ظل التعديل الدستوري سنة 2016**. مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 11، 2017.

13. بن جدي باية، **المشاركة السياسية كآلية لتحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات والحلول**. مجلة الحوار، المجلد 12، العدد 14، ديسمبر 2017.

14. بن دخيس عبد الكريم، **أي مستقبل في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية**. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 02.

15. بن سماعين حياة وزايدي حسيبة، **مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول، 2008.

16. بن علي مهملي، **الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر**. مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، جوان 2016

17. بن فرج زوينة، نوي نبيلة، **قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) : الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحديات الراهنة**. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني، جوان 2015.

18. بن محمد هدى، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020.

19. بن يزة يوسف، مبروك ساحلي، **الإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي**. مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25 ديسمبر، 2016.

20. بوجمعة بلال، ملوك عثمان، **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر الفترة 2001-2016**. مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية أدرار، العدد 12، 2016.

21. بودرهم فاطمة، **أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد الخامس 05، جوان 2013، ص 130-131.

22. بوصيلة محمد عبد الغفور، **آليات استعادة الأمن والتخفيف من حدة العنف السياسي أثناء حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة**.المجلة الجزائرية للدراسات السياسية – المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.

23. بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013.

24. بوفنيك بحوص وعبد المجيد رمضان، **تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل 22 فيفري2019**. دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، 2021.

25. بوفنيك بحوص وعبد المجيد رمضان، **تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل 22فيفري 2019**. دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، 2021.

26. تاحي طارق، **علاقة السياسة بالسوق في الجزائر: دراسة في أثر السياسات الحكومية على مسار تحرير الأسواق الوطنية**. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2015.

27. حاكمي بو حفص، **تنوع الاقتصاد وأفاق فك الارتباط بالنفط: دراسة حالة الجزائر**. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، المجلد 05، 2012.

28. حدرباش لوهاب، **العوامل السياسية للثورات العربية**. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر، العدد 04،

29. حملة صبرينة، **الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السابع، سبتمبر 2015.

30. حميطوش يوسف، **إشكالية المجتمع المدني في الجزائر**، مجلة الفكر، العدد 12، جامعة بسكرة محمد خيضر.

31. حيتامة العيد، **خلفيات العنف المسلح والمصالحة الوطنية الجزائرية**. مجلة دراسات اجتماعية، المجلد 06، العدد 02، سبتمبر 2018.

32. خالدي أحمد، **التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية : الأسباب– النتائج – المآلات**. مجلة قضايا معرفية، المجلد 01، العدد 02، سبتمبر 2018..

33. خلوط فوزية، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2014)**. مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد07، جانفي 2017.

34. دمانة محمد وحافظي سعاد، **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: نموذج جزائري متميز في ترقية ثقافة التعايش السلمي قابل لتصدير**.مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020.

35. دويدي عائشة، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)**. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، أفريل 2020.

36. السامرائي يسرى مهدي حسن، إسماعيل حمادي مجيل العيساوي، **الموارد المالية الحكومية ودورها في التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**. مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، المجلد 07، 2015.

37. السعيد فكرون، التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية – الجزائر نموذج، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 23، جوان 2005.

38. سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**. مجلة اقتصاديات، JFBE مجلة اقتصاديات المال و الأعمال.

39. سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، 2017.

40. شرقرق سمير، **استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014)**. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثامن والثلاثون 38، حزيران 2016.

41. شريط عابد، **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية: البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا**. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.

42. شلوف فريدة، **واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر، الأسباب والتحديات**. مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017.

43. الشيخ الداوي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.

44. صحري سفيان، **الجزائر الدولة والتحول الديمقراطي**. مجلة الأمن والتنمية، العدد الثامن، جانفي 2016.

45. صولة فيرو، **التحولات العالمية المعاصرة ورهانات التنمية في الجزائر**. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 22، جانفي 2017

46. طالم علي و فيلالي بومدين، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية**. مجلة الاقتصاد و التنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد السادس، جوان 2016.

47. طيبة عبد العزيز وعمار طهرات، تقييم **فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في الحد من التضخم خلال الفترة 2000-2016**، مجلة المعارف، المجلد 15، العدد 01، جوان 2020.

48. عثمان ليلى ، **تسويق الحملة الانتخابية: عوامل نجاح رئاسيات 2004.** مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد02، جويلية 2019.

49. علي بطاهر ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الشلف.

50. عمراوي خديجة، **الوئام المدني والمصالحة الوطنية كآليتين لتحقيق الاستقرار في الجزائر**. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2020.

51. عمير سعاد، **محددات الإصلاح السياسي**. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر: العدد الثاني، ديسمبر 2014.

52. غانو أمال ومحمد صافي، **المشاركة السياسية والمواطنة في الجزائر: الواقع والمعوقات**. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد التاسع 09 العدد 16، جانفي 2020.

53. فتاح شباح، **" مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2008"**. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، العدد 5، مارس 2015.

54. قاسمي إبراهيم و بنطرمول عبد العزيز، **واقع المجتمع المدني ومدى فعاليته في الدولة الجزائرية**، مجلة أفاق فكرية.

55. قانة زكي، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري**. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، جوان 2011.

56. قسايسية إلياس، ركاش جهيدة، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم. مجلة أبحاث، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2016.

57. قطوش رزق، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع عشر، السداسي الثاني، 2.

58. قيصران هناء، **الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي**. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية. العدد09،مارس 2020.

59. كربوسة عمراني، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور؟**. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2014.

60. كربوسة عمراني وسهام زروال، **الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد عام 2011**. مجلة المعيار، المجلد 24، العدد 49، سنة 2020.

61. مجدان محمد ،**المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي**. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2020.

62. مجدان محمد، **العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق**. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014.

63. مجدان، محمد **مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر 2012-2021 بين الفاعلية والضعف**. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12(2)،العدد 17، ديسمبر 2021.

64. مختار علالي، **البدائل الإستراتيجية للمحروقات وتحقيق التنمية (نموذج عن منطقة بشار)**. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 03، سبتمبر 2017.

65. مراد عبد الوهاب وبن حفاف إسماعيل، **مكانة القوانين الاستفتائية ضمن المعايير القانونية في الجزائر(قانون الوئام المدني أنموذجا)**. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 14، العدد 02، 2021.

66. مراس محمد، **دراسة أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نموذج التنبؤ والاستشراف VAR**. مجلة البشائر الاقتصادية، سعيدة، العدد الثاني، ديسمبر 2015،ص 34.

67. مسعود زكرياء، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري:دراسة للفترة 2001-2016**. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017.

68. مسعى محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.

69. مشري محمد ناصر، شريف بقة، تقييم **حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر- دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2010**. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، 2017.

70. مغراوي لقمان، **دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفعالية المجتمع المدني 1989-2020**. مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 01، 2021.

71. مناصرية سميحة وعوايجية وافية، **تداعيات الإصلاحات السياسية الراهنة على المشاركة السياسية**. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 09، جانفي 2018.

72. منه خالد، **انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الريعية: الجزائر مثلا**. مجلة عمران، العدد الثامن عشر، 2016.

73. مولاي لخضر عبد الرزاق، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011**. مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 10، ورقلة، 2012.

74. نايت سعيدي الهام، **الرشادة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي**. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2012.

75. ندور محمد علي، **آليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر: الإطار المؤسساتي**. المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 49-50، 2016.

76. نفيسة بختي، **مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر**. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 04، أكتوبر 2016.

77. الوافي سامي، **النظام الانتخابي الجزائري ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية**. مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس عشر، 2017.

78. ودان عبد الله وآخرون، **مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**. مجلة دفاتر بوادكس، العدد 04، سبتمبر 2015.

79. الوناس حمداني، **الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1992-1999) التجربة والآليات**.

III. المجلات:

1. **مجلة مجلس الأمة**، العدد 44، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ديسمبر 2010.
2. **مجلة مجلس الأمة**، العدد 21، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهارات.
3. رسالة مجلس الأمة، **دور الإصلاحات السياسية في ترقية حقوق الإنسان في الجزائر**. مجلة الفكر البرلماني، العدد الواحد والثلاثون، مارس 2013..
4. رسالة مجلس الأمة، **عملية تنفيذ الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية ومنطق الدولة الوطنية القوية العادلة**. مجلة الفكر البرلماني، العدد 12، أفريل 2006.

IV. الحوليات:

1. بوالكور نور الدين، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2016 في إطار نموذج ARDL**. حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 32، الجزء الثاني جوان 2018.
2. درويش عبد المجيد،**خيار المصالحة الوطنية لمواجهة العنف السياسي في الجزائر**. حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجزائر، المجلد 10، العدد 01.

V. المداخلات/ الملتقيات

1. أويابة صالح ،**الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1980-2018**. ملتقى دولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 02-03 ديسمبر 2019.
2. شنوف شعيب ورمضاني لعلا، **الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة**. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07-08 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف.
3. صالحي نجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014، نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**. أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013.
4. نايت سعيدي الهام، **طبيعة عملية التحول الديمقراطي**.أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 10-11 ديسمبر 2005.
5. تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، **حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة** 2017، فيفري 2018

VI. الدراسات الجامعية:

1. بالعور مصطفى، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2010)**. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خده الجزائر، 2010-2099.

2. حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986- 2009 (دراسة تحليلية).** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة وهران، 2011-2012.

3. حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014.** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014.

4. ساطور رشيد،**محددات الإنفاق للاستثمار المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية،حالة الاستثمار الخاص –دراسة قياسية1970- 2010.**أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية **جامعة** الجزائر3، 2012-2013.

5. ضيف أحمد، أثر **السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012.** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015.

6. كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية.** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي يكربلقايد تلمسان، تخصص اقتصاد، 2012-2013.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1/ باللغة الإنجليزية:

الكتب:

1. Debraj Ray, **DéveloppementEconomi**c .New York Université, Edited by Lawrence Blume and Steven Durlauf, march 2007.

2. AichaGhaus- pacha, Role of civil society organization in gouvernance, the global forum on Reinventing Gouvernement Towards participatory and transparent Governance .Seoul republic, of korea.

2/ باللغة الفرنسية:

❖ **المعاجم والقواميس:**

1. Guillaume Bernared et autre, **Dictionnaire de la politique et de l'administration**. Paris : Edition PUF press universitaires de France.

2. Olivier Delbard, **Dictionnaire bilingue de l'environnement et de développement durable français –anglais /anglais-français, France** : Pocket, 2011.

3. Joseph Bemba, Dictionnaire **de la justice internationale de la paix de développement durable : principaux termes et expressions**, 2eme édition, L 'harmattan, 2011.

4. Dario Battisetella et autre, **Dictionnaire des relations internationales**, 3eme édition, Paris : Edition Dalloz, 2012.

5. Atlas de l'Afrique. Paris :Ed du jaguar , 2000.

6. Atlas Socio- économique Des pas Du Monde. Paris : Ed Larousse, 2016.

7. Geographica Atlas Mondial Illustré, Paris : Ed place des victoires, 2005.

ثانيا: المراجع:

I. الكتب:

1. mekideche Mustapha, **L'économie algérienne a la croissée des chemins : repère actuels et elements prospectifs**. Alger : éditions dahlab, 2008.

2. R affinoMarec, économie du développement paris : Dunod, 2015.

3. Youssef Nada, **La transition démocratique et la garantie des droits fondamentaux**. France : Edition publibook, 2011.

II. المقالات العلمية:

1.Résolution l'assemblée général , Nation Unies , 65 session , le 22 septembre 2010.

2. Francesco cavatorta, ''**la reconfiguration des structures de pouvoir en algérie entre le national et l' internationale** '' revue tiers monde, 2012/2, n°210, p21.

III. التقارير:

1. Rapport National sur le développement humain 2013-2015 , CNES.

IV. الملتقيات العلمية

1. Guedim Malika, **L'analyse des réformes politique économiquesAlgériennes de 1989 à 2011**. Séminaire national 06-07-du mois de novembre 2019, l'écolenationale supérieure de sciences politiques, Alger, 2019

V. المجلات العلمية

1.Revue Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne Entreprise, **industrie Algérie**, N 01, janvier 2011

الملخــص

الملخص

تعتبر التنمية الاقتصادية من بين أهم القطاعات التي تعول عليها الدول لتطوير اقتصادها ودعم نموها الاقتصادي، إذ منها تنطلق مختلف المشاريع التنموية التي تخص مجالات متعددة قصد تحسين الظروف المعيشية للأفراد، ونظرا لأهميتها العلمية والعملية جعلت الدول النامية عموما تتسابق في تحقيق مستويات متقدمة منها انطلاقا من الإمكانات التي تزخر بها، والجزائر على وجه التحديد هي الأخرى عرفت محطات بارزة في مسارها التنموي منذ الاستقلال واستمر الوضع إلى الآن، وتعتبر سنة 1988 منعرجا مهما في المسار الاقتصادي والسياسي للجزائر حي تم فتح المجال للتعددية السياسية والحزبية وكذا خوصصة المؤسسات الاقتصادية، وهذا في سبيل توجهها لانتهاج النظام الديمقراطي كنظام جديد للحكم قائم على الديمقراطية التشاركية التي تحترم الحقوق والحريات الفردية وتسعى لتحسين الظروف المعيشية للأفراد باعتبارها حكم الشعب، فالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول نحو النظام الديمقراطي علاقة تأثير وتأثر، إذ إن تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سينعكس إيجابا على تحسن الظروف المجتمعية وستكون هنالك استجابة للمطالب الشعبية بالتالي يحدث نوع من الرضا على شرعية النظام السياسي وعلى السياسات التي تتخذها الحكومة، ما يجعل هذا الأخير يضمن أمنه واستقراره انطلاقا من حصوله على الدعم والتأييد الشعبي من خلال المشاركة السياسية للأفراد في العملية السياسية وهذا في حد ذاته من بين أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الديمقراطي.

Economic development as a means for improving living conditions emphasizes in Algeria that economic growth with its

potential to generate better jobs, income and access to necessities, is seen as crucial for uplifting society.

Algeria s development journey is highlighting the significant turning point of 1988 with its focus on pluralism and privatization offers context for understanding the country s evolving approach to development.

Eagerness for democracy and its connection to economic well-being is manifested in the desire for a democratic system based on participation and individual rights to the perceived link with improved living conditions.

Moreover, the argument that meeting social needs fosters satisfaction and, in turn, strengthens the legitimacy of the political system and public acceptance of government policies is insightful.

At the end, by connecting economic development democratic aspiration, and social well-being, all these factors can ultimately lead to a stable political environment.